

دكتور محمد دويجار

استاذ الاقتصاد السياسي

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

مبادئ الاقتصاد السياسي

الجزء الأول

الاقتصاد السياسي علم اجتماعي - تاريخ علم الاقتصاد السياسي

الاسكندرية

١٩٩٢

كتب للمؤلف

- * نماذج تجدد الإنتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي (باللغة الفرنسية) ، مطبوعات العالم الثالث ، الجزائر ، ١٩٦٤ ، ١٩٧٨ .
- * مشكلات التخطيط الاقتصادي ، محاضرات القيت على طلببة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة) وكلية التجارة (جامعة الاسكندرية) ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ .
- * مشكلات التخطيط الاشتراكي ، دراسة في تطور الاقتصاد المصري ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
- * دراسات في الاقتصاد المالي ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٨ . الطبعة الثالثة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٩ .
- * دروس في الاقتصاد النقدي ، الجزء الأول : التعريف بالنقود ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٣ ، الطبعة الرابعة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .
- * الاقتصاد السياسي علم اجتماعي (باللغة الفرنسية) ، فرنسوا ماسبيرو ، باريس ، ١٩٧٤ (مترجم للغات الايطالية والاسبانية والبرتغالية) ، الطبعة السابعة ، ١٩٨٣ .
- * استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- * الفقر في ريف العالم الثالث ، مع آخرين (باللغة الانجليزية) ، نيودلهي ١٩٨٠ .
- * الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٨٠ .
- * استراتيجية الاعتماد على الذات ، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي من خلال التصنيع ابتداءً من الحاجات الاجتماعية (مع محمد نور الدين ، سليم العنتري ، غادة الحفناوي) ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٠ .
- * الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمنته ، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨١ .
- * الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات ، البترول العربي : نعمة أم نقمة ؟ منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٢ .
- * الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ، ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٢ .

تحت الطبع :

- * السياسة الاقتصادية في الثمانينات : تحرير الاقتصاد المصري أم تأكيد السيطرة الأجنبية ؟
- * تطور الاقتصاد المصري في ظل الرأسمالية .

موضوع دراستنا هو أحد العلوم الاجتماعية، أي أحد العلوم التي تنشغل بالنشاط
الإنساني في المجتمع . ذلك هو علم الاقتصاد السياسي الذي ينشغل بأحد الأنشطة
الاجتماعية ، بالنشاط الاقتصادي .

ل تكوين فكرة سريعة عن النشاط الاقتصادي يمكنك البدء من الرحلة اليرمية التي
تقطعها منذ الاستيقاظ في الصباح الى أن تصل الى قاعدة الدرس . فإعداد نفسك
لحاج إلى العديد من المواد التي تستخدمها في الاغتسال . ولتناول طعام الاقطار
تستعمل أدوات لتجهيزه وتستعمل أدوات أخرى عند تناول الطعام الذي يتكون من
مواد غذائية بعضها زراعي وبعضها تم تحويله . ثم انك تستعمل بعض الملابس . وفي
الطريق الى قاعدة الدرس قد تستعمل إحدى وسائل المواصلات . ثم انك تصل الى قاعدة
الدرس وتجدها قائمة ، ومجهزة بما هو لازم لتلقى العلم . خلال هذه الرحلة تستعمل
الكثير من الأدوات وتؤدي لك الخدمات ، كخدمة المواصلات وخدمة التعليم .

ابتداء من رحلتك هذه نستطيع ان نتتبع رحلات افراد ومجموعات أخرى فسي
المجتمع ، انما رحلات تتمثل في جهود أثمرت الأدوات والخدمات التي استغنت بها
في رحلتك اليومية . فابتداء من مادة غذائية تتناولها في طعام الاقطار ، كالخبز
مثلا ، نستطيع أن نتصور رحلة الخبز الذي قام بتحويل الدقيق الى خبز ، كما
تستطيع ان تتصور رحلة الفلاح الذي يمارس سلسلة من العمليات تنتهي بالحصول
على كمية من القمح . وابتداء من الحلة التي ترتديها تستطيع ان تتصور رحلات
العديد من الافراد والمجموعات التي قامت بتحويل الصوف الى خيوط ، بصبر
الخيوط ، بتحويلها الى نسيج ، بتجهيز هذا النسيج ، ثم بتحويله أخيرا الى حلة .
كل هذه رحلات يومية ، ولكنها تثمر ما تقوم انت باستعماله في رحلتك اليومية .
هذه الرحلات انما تمثل نشاطات يقوم بها افراد المجتمع لإنتاج ما هو لازم لمعيشتهم
وهي تكون في مجموعها النشاط الاقتصادي . وهو نشاط كما نرى محوره الانتاج وتوزيع

المنهج ، نفس بالنسبة لك فقط ، وإنما بالنسبة للمجتمع ، لا في ذاته فحسب وإنما كذلك في علاقاته بالمجتمعات الأخرى المكونة لأجزاء المجتمع العالمي ،

هذا النشاط الاقتصادي هو جزء من واقع المجتمع ، جزء من حياته مرتبط بتمسك الارتباط بالأجزاء الأخرى ، فالفلاح المنتج للقمح (ممارسا بذلك نشاطا اقتصاديا) هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطا اجتماعيا في داخل أسرته أو في علاقته بالأسر الأخرى ، هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطا سياسيا في حالة انتمائه الى حزب سياسي ، هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطا فنيا (ان كان يستطيع ان يعزف البيانو مثلا على تايپنى ، الترتة وهو عائد في العشية) ، والفرد ذاته ، وإنما في انتمائه الى فئة أو طبقة اجتماعية ، هو الذي يمارس ، جماعيا مختلف أوجه النشاط الاجتماعي .

هذا النشاط الاقتصادي حاول الانسان ان يكتشف أسرار ، أن يعرفه ، أن يكسبون أفكارا خاصة به ، بطبيعته ، بالكيفية التي يسير بها ، بنتائجها ، وباستمراره مسير فترة أخرى ، وهو في محاولته كشف أسرار النشاط الاقتصادي إنما يبذل جهدا آخر يتمثل في نشاط فكري ، نشاط يبذله انبعاثا لسبل معينة ، توصله الى هدفه ، السعي الأفكار الاقتصادية ، التي النظريات الاقتصادية ، هذه النظريات اذا توافرت فيبينا شروط معينة تكون علمية وتمثل «جزءا» من العلم ، علم الاقتصاد السياسي ، محصل اهتمامنا .

ومن الطبيعي أن تبدأ دراستنا للاقتصاد السياسي بجزء أول يهدف السعي لتقديم الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي . ويكون هذا التقديم بتعريفه وبالتعرف على علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، ولا يكتمل تقديم علم الاقتصاد السياسي الا بالتعرف عليه في تكوينه التاريخي . فقد تكون هذا العلم بفضول جهود أعلام كبرى من المفكرين في مجتمعات مختلفة في أزمنة مختلفة . ويسن دراستنا لتاريخ العلم سنرى أنه ليس مجرد نظرية اقتصادية تشرح انشغال الاقتصادي لكل

المجتمعات ولكل الأزمنة ، وذلك لاختلاف الشكل الاجتماعي وقوى الإنتاج المستخدمة في النشاط الاقتصادي من مجتمع لآخر ومن فترة تاريخية لأخرى ، أى لاختلاف مسا يسمى بطرقى (أو اساليب) إنتاج المنتجات وتوزيعها بين أفراد المجتمع من تكوين اجتماعى لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى فى تاريخ المجتمع الواحد .

لكن يكتمل تقديم الاقتصاد السياسى ان كعلم اجتماعى سنقدم :

- ١- فى باب اول ، الاقتصاد السياسى كعلم بالحال التى يوجد عليها فى يومنا هذا .
- ٢- وفى باب ثان ، تاريخ علم الاقتصاد السياسى ، أى تاريخ عملية تكوين وتنشور المعرفة محل دراسة . اذ لكى ينضبط فهمنا لحاضر هذه المعرفة يتعين أن يمتد اهتمامنا ليعطى نشأتها وتطورها فى الماضى ،
- ٣- وفى باب ثالث ، علم الاقتصاد السياسى كعلم طرق الإنتاج ، أى علم الأشكال الاجتماعية التاريخية للإنتاج والتوزيع .

وقبل أن نتعرض لهذه الأبواب تباعا من المفيد ان نبذى ملاحظة تتعلق بتوجيهات تخص الطريقة التى يمكن اتباعها فى دراسة الاقتصاد السياسى ، هذه الطريقة تفرضها طبيعة العلم الذى نقوم بدراسته . فهو شأنه فى ذلك شأن كل العلوم ، علم تراكمى بمعنى انه يبنى نفسه على اساس من نفسه : فالأفكار التى تتبلور وتتحدد فى مرحلة أولى تمثل اساس الأفكار التى تتبلور وتتحدد فى مرحلة ثانية ، وعلى أساس هذه الأخيرة تبنى نظريات أخرى ، وهكذا . ازاء ذلك لا يكون أمامنا من سبيل الا استيعاب الموضوعات المختلفة موضوعا بعد موضوع دون تخطى أى من النقاط التى نتعرض لها . اذ لا ينبجى عن هذا التخطى الا الصعوبات ، نصادفها عندما نحاول فى مرحلة تاليسسة دراسة موضوع يركز على الموضوع الذى تخطينا . يتعين ان أن نستوعب كل فكرة نتعرض لها .

ولكى يمكن أن نستوعب لابد ان نحاول دائما فهم كل فكرة لا ان نحفظها عن ظهر قلب . اذ فبمعدا ما يخص المصطلحات الغنية يمثل الحفظ عن ظهر قلب أقصر

سبيل إلى الشبهكة في دراسة علم كعلم الاقتصاد السياسي، ولفهم الأفكار لابد من دراسة نقطة بنقطة، فقراءة كتاب في الاقتصاد السياسي كما نقرأ قصة بوليسية لابد وأن تؤدي بنا إلى شيء.

والدراسة لا تعني دراسة ما يرد بهذا الكتاب أو بغيره، فحسب، بل لابد من القراءة والاطلاع والقيام ببعض عمل البحث، وهنا يلزم لمن يريد أن تكون معرفته الاقتصادية معقولة ألا يقتصر على المراجع العربية، وإنما عليه أن يرجع إلى المراجع الأجنبية، لتسهيل ذلك حرصنا على أن نعطي للمصطلحات الاقتصادية مقابلها باللغتين الإنجليزية والفرنسية وأن نلحق بالكتاب قائمة بالمراجع مقسمة حسب أجزائه.

على أن هدف الدراسة يتعين ألا يقتصر على مجرد الاستيعاب البسيط بل يجب أن يتعداه إلى الاستيعاب الناقد، الناقد للمنهج وللأفكار، وللتوصل إلى هذا الاستيعاب الناقد لابد أن يكون لنا منهج ناقد يدفع بروحنا إلى أن تكون دائما ناقدة وبمحيطنا من وثنية الفكر أيا كان مصدره.

في دراستنا هذه نستخدم في التحليل الاقتصادي بعض الأدوات الفكرية التي تبورت في مجال فروع أخرى للمعرفة، إذ نستخدم أدوات رياضية وإحصائية كما نستخدم أفكارا ديموجرافية (خاصة بالسكان)، وبخصوص الأدوات الرياضية نسارع بالقول بأن دراسة الاقتصاد السياسي لا تستلزم ممن يقوم بها أن يكون متخصصا في الرياضيات، فأكثر فروع المعرفة الاقتصادية استخداما للأدوات الرياضية لا يتطلب معرفة رياضية تزيد على تلك التي يتحصل عليها من يتم دراسته الثانوية، ويكفي لفهم الأفكار الواردة في دراستنا هذه أن تكون لدينا معرفة ببعض الأدوات الرياضية: فكرة الدالة والعلاقات الدالية، والمعادلات الآتية والتعبير البياني عنها، المعادلات المشتقة والتعبير البياني عنها، المعادلات، كما يلزم أن نكون على دراية

باللجنة الاحصائية العادية ، وكلها أدوات يمكن للقارئ أن يسلح نفسه بهـ
بجهد الفردى دون عناء كثير .

محمد قويسني

الكتاب الأول

الاقتصاد السياسي كعلم

يتخذ كل علم بموضوعه (١) ومنهجه (٢) في تعاملها مع العضوي . وتحدد

معالم هذا المنهج وذلك الموضوع انما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم كمجموعة من النظريات : فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه ويأخذ محتواه (أي الأفكار المستخلصة) شكل الصياغة العملية .

والاقتصاد السياسي ، محل اهتمامنا ، لا يمثل استثناءا على ذلك . فهو فسي حالته الراهنة ، أي في وقت دراستنا هذه ، علم من العلوم الاجتماعية . وحالته الراهنة هذه تمثل نتيجة عملية تاريخية تكون في خلالها موضوع ومنهج العلم ومجموعة الأفكار ، أي النظريات ، المكونة له .

ويوجد الأصل اللغوي لاصطلاح "الاقتصاد السياسي" Political Economy *économie politique* في الكلمات الإغريقية "Oikos", *politikos* "nomos" التي تعني على التوالي "منزل" ، "اجتماعي" ، و "قانون" .

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح ، أي كلمتي "اقتصاد" و "سياسي" ، فمعنى الاستعمال دفعة واحدة . فاصطلاح الاقتصاد يأتي من أرسطو طاليس ، الذي قسمه باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية" أي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل ، ولم يستعمل اصطلاح "الاقتصاد السياسي" إلا في بداية القرن السابع عشر ، وهو ما تحقق في فرنسا على يد انطون دي مونكريتان الذي نشر في عام ١٦١٥ كتابا بعنوان "مطلوب في الاقتصاد

(١) . Object , Objet .

(٢) . Method . Méthode .

(١)
السياسي "قاصدا بصفة "السياسي" أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة"، أي
المجتمع بأكمله، وليس العائلة وحدها (٢).

وتبع ذلك انتشار استعمال الاصطلاح "الاقتصاد السياسي" للتعبير عن فسر ع
للمعرفة النظرية لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور. هذا الفرع هو الذي يسمونه
ناليا في العالم الأنجلوسكسوني "الاقتصاد" (٣) Economics .

(١) والواقع أن ذلك يمثل الفضل الوحيد لانتوان دي مونكريتيان Antoyne de
Montchrétien (اقتصادي فرنسي، ١٥٧٥ - ١٦٢١) . أما عن كتابه فـسان
شومبيتر يصفه بأنه "حقير الشأن" . وفقد لكل امالة " ص ١٦٨ من كتابه :

History of Economic Analysis .

(٢) أما في انجلترا فقد بدأ استخدام اصطلاح "الاقتصاد السياسي" تحت التأثير
الفرنسي . فقد استعمل W. Petty (١٦٢٣ - ١٦٨٧) هذا الاصطلاح وإن لم يكن
قد عنون به ايا من كتبه في معرض الكلام عن مصدر القيمة يقول . بنى أن " هذا
لا ينتهي بي الى النظر في أهم مسائل في الاقتصاد السياسي ، أي مسألة اقامة
معادلة او مساواة بين الأرض والعمل " . انظر ذلك في كتابه " Political
Anatomy of Ireland من ١٧٠٤، وكان جيمس ستوارت James

Stewart أول من استختم الاصطلاح في انجلترا في عنوان كتابه الذي ظهر
في عام ١٧٦٧ بعنوان " بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي " . انظر شومبيتر،
المراجع السابق الاشارة اليه . ص ١٧٦ . واستعمل كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣)
نفس الاصطلاح في كتاباته ، ويستعمله الاقتصاديون الماركسيون السسي الآن .
انظر على سبيل المثال : M, Dobb , Political Economy and
Capitalism , Routledge and K . Paul , London, 1940 .

(٣) منذ ان عنون ألفريد مرشال Alfred Marshall (وهو اقتصادي اكاديمي
انجليزي ، ١٨٤٣ - ١٩٢٤) كتابا امده في ١٨٩٠ بمبادئ الاقتصاد
Principles of Economics ، بدأ اصطلاح "الاقتصاد" Economics
ينتشر في البلدان الأنجلوسكسونية ليحل محل اصطلاح الاقتصاد السياسي الذي
ظل يستعمل حتى ويليام استانلي جيفونز W.S. Jevons (اقتصادي
انجليزي ، ١٨٢٥ - ١٨٨٢) الذي عنون كتابه الذي نشر في ١٨٧١ بنظرية
الاقتصاد السياسي The Theory of Political Economy انظر شومبيتر،
تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٢١ - ٢٢ ، وكذلك أوسكار لانج الاقتصاد ==

هذا فيما يتعلق بالأصل اللغوي لاصطلاح "الاقتصاد السياسي" فبما أن تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية الاستعمولوجية ؟ من وجهة النظر هذه يمكن أن يكون تعريف الاقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أو

== ص ١٥ ، ١٦ .

الآن وبعد ما يزيد على نصف قرن بدأ هذا الاصطلاح L'Economique في الانتشار في فرنسا .

ويرى روبرتسون D.H. Robertson (وهو اقتصادي أكاديمي انجليزي من معاصر) أن الاصطلاح الجديد Economics يأتيان بشيئين جديدين :
- أن النهاية ics تشير إلى أن دراستنا تأمل في أن تكون علما مثل الطبيعة
Physics والديناميكا الخ .

- أن عدم استعمال صفة "السياسي" Political توضح لنا أننا نهتم بمسألة انسانية بالفرد وليس بالدولة . انظر ص ١٦ من الجزء الأول من "مناهج سترات في المبادئ الاقتصادية" Lectures on Economic Principles منسوبة إلى موضوع علم الاقتصاد السياسي يتعلق بكل نشاط اقتصادي للمجتمع ، سواء كان نشاطا فرديا أم عاما .

والواقع أن أي فرع من فروع المعرفة يكتسب الصبغة العلمية لا بما نريد له ولا بما يوضع في نهاية الاصطلاح المصير عنه ، وإنما هو يكتسب هذه الصبغة بعلمية المنهج الذي يستخدم في استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر محل الاهتمام .

(٤) يرجع إدخال اصطلاح الاستمولوجيا Epistemology, Epistemologie

إلى الفيلسوف الاسكتلندي J.F. Ferrier في كتابه Institutes Metaphysiques (١٨٥٤)، حيث قسم الفلسفة إلى :

- الأونتولوجيا (أو الفلسفة الأولى عند ارسطو واليهوس) Ontology

قاصدا بها فلسفة الوجود بصفة عامة (يرجع استخدام اصطلاح Ontology إلى الفيلسوف الألماني Rudolf Goclenius ، ١٦١٢) .

- والاستمولوجيا ، أو نظرية المعرفة ، الخاصة بقدرة الإنسان على معرفته الواقع وبمصادره ومناهج وأشكال هذه المعرفة . في هذا التقسيم نتمثل نقطة البدء لنظرية المعرفة (الاستمولوجيا) في الموقف الذي يتخذه الباحث من القضية الأساسية في الفلسفة ، أي قضية العلاقة بين الوعي والوجود ، بيسن الفكر والمادة ، أولا فيما يتعلق بأولوية أحدهما على الآخر ، وثانيا بالنسبة =

العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، معيشتهم المادية

== لكيفية ربط معرفة الكون بالكون نفسه .

يتضح من هذا التقسيم أن اصطلاح الاستمولوجيا يرادف اصطلاح " نظرية المعرفة " وهو ما ظل سائدا في الفكر الانجليزي .
أما في الفكر الفرنسي ، حيث لم يستخدم الاصطلاح الا في مرحلة لاحقة ، فالإتجاه السائد هو نحو التمييز بين اصطلاح (الاستمولوجيا) الذي يقصد به إعطاء " فلسفة العلوم " معنى أكثر انضباطا ، وبين " نظرية المعرفة " فلسفة العلوم موضوع أساسي ؛ متى أصبح المعرفة والنظرية علما ؟ أي البحث في شروط نشأة العلوم وتطورها والاستمولوجيا يعبر بها عن فلسفة العلوم هذه وإنما بمعنى أكثر انضباطا ، فلا يقصد بها الدراسة القاصرة على المناهج العلمية ، ولا تلك التي لا تعدو الدراسة التركيبية للقوانين العلمية وإنما الدراسة الشائقة لمبادئ واقتراحات ونتائج العلم المختلفة ، دراسة تهدف الى تحديد أصلها المنطقي وقيمتها وأهميتها الموضوعية (عليه يكون موضوع الاستمولوجيا هو المعرفة النظرية المكونة لمختلف العلوم بمختلف موضوعاتها) .

أما نظرية المعرفة فهي دراسة للعلاقة بين من يستخلص المعرفة The Subject و موضوع المعرفة le sujet .
Object : العلاقة بينهما في عملية استخلاص المعرفة مما يمكننا من التعرف على طبيعة المعرفة الإنسانية ، على ميكانيزم استخلاصها ، وعلى أهميتها وحدودها . على هذا النحو يتم التمييز بين الاستمولوجيا ونظرية المعرفة وتمثل الأولى بالنسبة للشأنية المقدمة والمساعد الذي لا شئ عنهما حيث أنها تدرس المعرفة دراسة تفصيلية وبعد أن يتم استخلاصها a Posteriori انظر في ذلك :

- A.Lalande , Vocabulaire technique et critique de la philosophie, P.U.F. 1962 p. 2930 294.
- G.Bachelard , La formation de l'esprit scientifique Librairie Philosophique J.Vrin, Paris, 1967 .

والثقافية (٥) .

لكي يكتمل تعريفنا هذا، ومن ثم يصبح أكثر وضوحا، يتعين علينا :
اولا - ان نحدد موضوع الاقتصاد السياسي، أي مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها
والتي تمثل المعرفة المتعلقة بها موضوع البحث الاقتصادي .
- ان نبرز ثانيا المناهج المستخدمة في اكتساب المعرفة، أي الطرق المحددة
التي تتبع بانتظام للوصول الى اهداف البحث الاقتصادي (٦) .

- P. Bourdieu et autres , le Métier de Sociologue . ==
livre, 1 Mouton & Bordas , Paris, 1969, P, 25-31.

M, Rosenthal & P. Yudin (eds), a. ictionary of Philosophy,
progress publishers. Moscow, 1967, p, 144.

(٥) يعرف الفريد مارشال الاقتصاد بأنه " دراسة للبشرية في شؤون حياتها المادية"
فهو "يفحص ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق
واستخدام الشروط المادية للرفاهة" ص ١ من كتابه "مبادئ الاقتصاد"، ولا
يجد روبرتسون هذا التعريف منضبطا وان كان يلقى الضوء على اننا نهتم
بالانسان ونهتم به فيما يتعلق ببعض فقط من العديد من المشكلات التي
يواجهها . انظر مرجعه السابق الاشارة اليه ص ١٧ .

أما وفقا لتعريف : L. Robbins, An Eassay on the Nature &
Significance of Economics Science P , 15 .

فالاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين الاهداف والوسائل
النادرة ذات الاستخدامات البديلة " . وهذا التعريف يتصور الاقتصاد
السياسي كعلم يهتم بالعلاقات بين الانسان والاشياء وليس بالعلاقات
الاجتماعية " ، انظر :

P. Sweezy , The Theory of Capitalist Development . P. 3 .

(٦) الفصل بين الموضوع والمنهج لا يبرره الا عدم امكانية تقديم الاثنين معا وفي
نفس الوقت . فالواقع انهما لا ينفصلان ، كما سنرى بعد دراسة كـ
منهما .

سوان نعيمين ثالثا علاقة الاقتصاد السياسي بغيره من العلوم الاجتماعية .

تعريفنا للاقتصاد السياسي لا يكتمل اذن ولا ينضبط الا اذا عالجننا هــهـهـهـه
المفروضات الثلاث . وهو ما سنقوم به في الفصول الثلاثة المكونة لهـهـهـهـه
التياب .

الفصل الأول

موضوع الاقتصاد السياسي

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع ، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع . هذا النشاط يتبدى في شكل علاقة مزدوجة : علاقة بين الإنسان والطبيعة وعلاقة بين الإنسان والإنسان . لنسرى هذه العلاقة المزدوجة بشئ من التفصيل .

عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة :

من أميز ما يفرق الإنسان عن غيره من الكائنات أنه كائن يجد نفسه في موقف مواجهة للطبيعة . فالكائنات الأخرى تمثل جزءاً من الطبيعة مستكينة لها تعيش على ما تعطيه وتنفرض أن لم تعطها وإذا ما شلت في أن تكيف نفسها وفقاً للتطروفي الطبيعية في تغييرها المستمر . أما الإنسان فكائن مضاد للطبيعة (١) لا يستكين لها ولا يعتمد عليها بل تفاعل من جانبها .

والإنسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجات (٢) لا يمكن إشباعها من ذاته ، وإنما لكي يتم ذلك يتعين عليه أن يتوجه إلى الطبيعة . للإنسان حاجات تدفعه إلى الحركة في عالمه الخارجي لإشباعها . فهي حاجات موجهة تمثل في الإنسان أصل كل حركة أو دنيا مبرز .

(١) Opposed to Nature: opposé à la Nature .

(٢) Wants, besoins الحاجة اقتصادياً هو شعور بحرمان ووعي بوسيلة

القضاء عليه وسعى لتحقيق هذه الوسيلة .

أشباع هذه الحاجات يضطر الإنسان إلى بذل جهده ، قواه ، في سبيل الحصول من الطبيعة - بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها - على ما يشبع حاجاته ، ما يحفظ وجوده ، فدوره في مواجهة الطبيعة ليس سلبيًا إن هي أعطته عايشًا وإن بخلت عليه مات ، بل هو يبذل جهدًا مستمرًا يقصد منه السيطرة على قوى الطبيعة وجعلها أكثر ملاءمة لحياته (٣) .

المجهود الذي يبذله الإنسان يختلف عن مجهود الكائنات الأخرى في أنه مجود واع • أي عمل • فالإنسان كائن مفكر • فهو يعي تضاده مع الطبيعة ، تضاد يتبلور عند العمل • إذ هو لا يأخذها كما هي وإنما يعمل عليها ليجعل منها المشبع لحاجاته • وهو واع عندما يقوم ببذل جهده ، بعمله ، إذ هو يتصور مقدما النتيجة التي سيوصله اليها جهده والكيفية التي يبذل بها هذا الجهد • فهو يدرك مقدما غايته من بذل الجهد ، ويتبع لتحقيق هذا الغاية الوسيلة المناسبة • فالعنكبوت ، مثلاً ينسج نسيجاً قد يعجز أمهر ناسج عن أن يقوم بمثله • وانمسا الخرق بين مجهود العنكبوت ومجهود الناسج يتمثل في أن الأول يبذل جهده على نحو غريزي دون وعي ، أي دون أي تصور مقدم لما هو مقدم عليه • أما الناسج فيتصور مقدما النتيجة التي يراود الوصول اليها : عدد معين من أمتار نسيج معين ، له متانة معينة ولون معين ، إلى آخر ما يحدد مواصفاته • ثم هو بعد ذلك يتنسسج الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه النتيجة • بذل جهده في ظل شروط معينة مسسج الانتاج استخداما لفن انتاجي معين (عن طريق استخدام النول اليدوي أو المنسج الآلي مثلاً) • كذلك الشخص المقدم على بناء منزل له ، فهو يتصور مقدما الكيفية التي سيكون عليها المنزل : كيفية تقسيم المساحة إلى غرف ، عدد الغرف ، مساحة

(١) هذا القول يستبعد الحاجات التي تمدنا الطبيعة مباشرة بوسائل اشباعها دون ان يستلزم الامر بذل جهد انساني ، كالهواء اللازم للتنفس مثلاً ووسائل اشباع هذه الحاجات لا يهتم بها الاقتصاد السياسي إذ هي ليست موضوعا لجهد انساني •

كل غرفة ، الكيفية التي تتوفر بها الاضاءة والتهوية لكل غرفة ، كيفية اتصال الغرف بعضها ببعض ، عدد طبقات المنزل ، التي غير ذلك ، هذا التصور المقدم نتيجة نشاط البناء الذي سيقوم به قد يسجل على ورق في صورة رسم للمنزل المراد بناؤه . فاذا ما تحدد الهدف بحث الانسان عن الوسيلة او مجموعة الوسائل السهلة انجازها لبناء المنزل (٤) .

فالانسان اذن لاشباع حاجاته الموجهة - لالقاء على كيانه ووجوده ، في تطورهما - مضطر الى أن يقوم بعمل ، موضوعه الطبيعة - بمختلف صورها - ليستخلص منها ما يشبع هذه الحاجات . أي ينتج المواد اللازمة لبقائه . وهو على هذا النحو يتميز عن الكائنات الاخرى بأنه الكائن الوحيد الذي يقوم بافتتاح ما هو لازم لاشباع حاجاته . وهو لا يقوم بذلك مرة واحدة أو مرات تعدد وانما بصفة مستمرة متكررة ، فالأمر يتعلق اذا بعملية انتاج مستمرة عبر الزمن (٥) .

عندما لا تكفي أعضاؤه وقواه الأولية لاشباع حاجاته المتطورة يستخدّم الانسان ما يعتبر امتدادا لأعضائه (٦) ، يقوم باستخدام بعض الأشياء من الطبيعة - أولا كما هي وبعد تحويلها في مرحلة تالية - كامتداد وتمكين لقواه وأطرافه الأصلية . كما اذا استخدم الانسان عما كامتداد لذراعه ليتمكن من اقتطاف بعض ثمار الاشجار اللازمة لاشباع حاجته الى الطعام . وفي مرحلة ثانية يتوصل الانسان

(٤) هذه الخصيصة التي يتميز بها عمل الانسان كمجهود واع يتعين أن نستقيها في ذاكرتنا اذ ستمثل نقطة لبدء في تحديد مفهوم التخطيط على اساس أن الخطة هي عبارة عن تحديد هدف يراد تحقيقه في فترة معينة مستقبلية ثم تحديد الوسيلة او مجموعة الوسائل المحققة لهذا الهدف . في هذا المعنى يقول رسلو طاليس ان " الانسان حيوان مخطط " :

Man is a planning animal .

Production process , processus de production . (٥)

Implements . (٦)

الى انتاج اشياء تمكنه من انتاج ما يعد امتداد لقواه وأعضائه ، أى أدوات (٧) كقيامته
بانتاج اداة حادة يستخدمها فى قطع بعض فروع الشجر لتسهيلها واستخدامها كامتداد
لذراعه للحصول على ثمار الأشجار ، تلك هي أدوات العمل (التي تزداد تنوعها
وتعقد مع تعدد وتطور النشاط الإنتاجي للإنسان) ينتجها الإنسان من الطبيعة لتكمل
وتزيد من قواه ، فكأنه جعل من الطبيعة بعض قواه ، عن طريق استخدامه لـ
الأدوات يزيد عمله اتقاناً وتزيد سيطرته على قوى الطبيعة ، وهو ما يتحقق كذلك
بزيادة معرفته لأسرار هذه القوى .

فجوهر عملية الانتاج اذن هو علاقه بين الإنسان والطبيعة ، عمل الإنسان
لتحويل قوى الطبيعة الى ما يمكنه من اشباع حاجاته ، يتم ذلك باستخدام الإنسان
- فى اثناء بذله لمجهوده - لأدوات عمل من صنعه فى سبيل تحويل الاشياء - موضوع
العمل الى منتجات صالحة لاشباع حاجاته . هذه العملية هي عملية تفاعل نشط ذو
تأثير متبادل بين الإنسان والطبيعة ، عن طريق عمله يحول الإنسان قوى الطبيعة ،
يخضعها لسيطرته فيجعلها أقل بدائية (طبيعية) وأكثر انسانية . فى نفس الوقت
هو يخلق منها أدوات لانتاجه ، أدوات لعمله ، عن طريقها يزيد اتقان عمله ،
اتقان لمجهوده الواعي . فكأنه خلق بذلك من الطبيعة شيئاً منه هو ، فتحول
الطبيعة تحويل لنفسه ، لامكانياته ، وتوسيع آفاقه فى توسيعه لهذه الآفاق
يمتد بقاء قوى طبيعية جديدة بعمل دائماً لخفضها لتمكنه من اشباع حاجاته التوسعية
تصبح بدورها متطورة ومتغيرة ، وهكذا فالعلاقة بين الإنسان والطبيعة متغيرة
للتغير والحركة .

عملية الانتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان

غير ان الإنسان لا يقوم بمصراعه هذا مع الطبيعة ، لا يعيش هذا التفاعل

(٧) Tools : a tool is an implement for making implements .

ومن هنا جاء تعريف بعض المفكرين للإنسان كحيوان يصنع الأدوات :
F. Franklin : "man is a tool-making animal" وهو التعريف الذى اعطاه
المفكر الأمريكى ، ١٧٠٦ - ١٧٩٠ .

المتبادل، وحده، بل في جماعة، في مجتمع، فالإنسان حيوان اجتماعي^(٨) . فهو لا يستطيع في الواقع أن يحفظ وجوده إلا من خلال عمل الآخرين، فأفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر . ومن ثم نجد أن عملية الإنتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية عملية العمل الاجتماعي في محاولته المستمرة للحصول من الطبيعة على الموارد اللازمة لاشباع حاجات الجماعة وأفرادها . عمل افراد الجماعة كل من الآخر يمثل التعاون بينهم، وعمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم العمل^(٩) الذي بفضلـه يتخصص الافراد في انواع معينة من العمل .

فيما عدا التقسيم البدائي للعمل بين الجنسين (عمل المرأة في مكان الإقامة وعمل الرجل في النشاطات التي تستلزم البعد عن هذا المكان) والذي يمكن التعرف عليه في كل مراحل التطور الاقتصادي للبشرية ، تقسيم العمل رهيبين بتحقيق مستوى معين من تطور القوى الانتاجية (بما يتبع ذلك من معرفة فنية) ، أى مستوى معين من انتاجية العمل يمكنه من خلق فائض في المواد الاستهلاكية يسمح لبعض أفراد الجماعة بالتخصص في القيام ببعض النشاطات الاقتصادية كل الوقت وعلى سبيل الاستئثار^(١٠) .

Man is a Social animal ; l'homme est un animal social. (٨)

Division of Labour ; division de travail . (٩)

(١٠) في جماعة تعيش على جمع الثمار مثلاً يكرس كل وقت أعضاء الجماعة لضمان

الحصول على ما هو لازم لابقائهم على قيد الحياة . وقد لا تنجح الجماعة حتى

بعملها كل الوقت في ضمان ذلك . في هذه الحالة لا يكون في وسع من يتمتع

بموهبة خاصة في انتاج ناتج معين (وليكن أداة صيد مثلاً) ان يخصص وقتاً

لتنمية هذه الموهبة ، اذ كل وقته لازم للحصول على وسائل المعيشة لوصولية

افراد الجماعة . اما اذا استطاعت الجماعة ، بفضل اكتشاف النشاط الزراعي

مثلاً ، أن تنتج في خلال ستة شهور كمية من المواد تكفي لاستهلاكها طوال

سنة كاملة استطاع من يتمتع من افرادها بموهبة خاصة (في انتاج أداة زراعية

مثلاً) ان ينمي هذه الموهبة خلال السنة شهور التي لا يباشر فيها أفراد

الجماعة نشاطهم الزراعي ==

يترتب على قيام عملية الانتاج على التعاون بين افراد الجماعة وعلى تقسيم العمل بينهم ، أن عمل كل فرد ليس الاجزاء من العمل المشترك لكل افراد الجماعة فهو جزء من العمل الاجتماعى . ومع اضطراد نمو اقتصاد الجماعة الذى يصاحب الانتاع المستمر فى حجم الجماعة (العائلة ، القبيلة ، الامة الخ) وتعقيد تركيب هذا الاقتصاد تزيد درجة تقسيم العمل بين افراد الجماعة مع ما يتبعه ذلك من

== فى حالة هذه الجماعة الاخيرة نستطيع ان نتصور ان يتخصص عدد من افراد الجماعة فى العمل الزراعى طوال السنة (اذا ما سمحت الظروف المناخية بذلك بطبيعة الحال) منتجين بذلك مواد استهلاكية لكل افراد الجماعة ، الامر الذى يعطى العدد الاخر من افرادها فرصة التخصص فى انتاج الادوات الزراعية كل وقتهم . هنا يقال ان مستوى انتاجية العمل الزراعى يسمح بتحقيق فائض من المواد الغذائية يمثل وجوده الشرط اللازم للتقسيم الاجتماعى للعمل .

وقد تعددت مظاهر تقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادى للانسان ، فيمكن تمييز :

- تقسيم العمل بين الجنسين .
- تقسيم العمل بين عمل يدوى وعمل ذهنى .
- تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادى بين عمل زراعى وعمل صناعى وعمل فى الخدمات .
- تقسيم العمل فى داخل الوحدة الانتاجية ، وعلى الاخص ابتداء من المشروع الرأسمالى .

- التقسيم الدولى للعمل الذى يتمثل فى تخصص بين المجتمعات - كاعضاء للمجتمع العالمى - فى بعض انواع النشاط الاقتصادى . نمط تقسيم العمل الدولى - شأنه شأن أى ظاهرة اجتماعية - لا يمكن ان يكون ثابتا لا يتغير ، اذ لابد ان يتغير مع تطور الاقتصاديات المكونة للاقتصاد العالمى . هــ المظاهر المختلفة لتقسيم العمل تتاح لنا فرصة التعرف عليها من قرب كلما تقدمنا فى الدراسات الاقتصادية ، انظر فى هذه المظاهر :

M.Weber.The Theory of Social and Economic Organisation,
Translated by A.M.Henderson & T.Parsons.TheFree Press
Glencoe ,Illinois , 1947,p.218 ff.

تعدد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المختلفة للعمل الاجتماعي على
المشكلة لتختلف النشاطات الاقتصادية .

على هذا النحو يبين أن الإنتاج لا يتضمن فقط في العلاقة بين الإنسان
والطبيعة وإنما هو في ذات الوقت علاقة بين الإنسان والإنسان . الأمر هنا يتعلق
بمجموعة العلاقات بين أفراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة ، في العلاقات الاجتماعية
المتعددة التي تنشأ بينهم ممثلة العلاقات الاقتصادية ، أي العلاقات الاجتماعية
التي تتم بواسطة الأشياء المادية والخدمات . ومن ثم يمكن القول أن العملية
الاقتصادية هي عملية إنتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي (مجموع السلع والخدمات
المنتجة) في دوراتها حول العمل الاجتماعي . حول المجهود الواعي الذي تقوم به
الجماعة بقصد أن تستخلص من الطبيعة المواد الصالحة لاشباع الحاجات مستعينة
في ذلك بأدوات الإنتاج وبخبرتها الفنية في تراكمها المستمر . الغاية النهائية في
هذه العملية هو اشباع الحاجات عن طريق بذل المجهود الذي يتبلور في منتجات
قابضة لاشباع تلك الحاجات .

واختصاراً يمكن القول أن شروط عملية الإنتاج ، أيًا كان نوع المجتمع السدي
تمارس فيه ، تتمثل في :

- ١- القوة العاملة (١١) أي مجموع الأفراد الذين يسهمون في النشاط الاقتصادي
- ٢- مزودين بخبرة فنية مكتسبة من خلال التجربة الاجتماعية ، ومتوارثة عبر الأجيال .
- ٣- أدوات العمل (١٢) التي تزيد من القدرة المنتجة للقوة العاملة أي من إنتاجية
العمل (مثال ذلك الآلة التي يستخدمها العامل المنتج للمنسوجات) .
- ٤- موضوع العمل (١٣) ، أي المواد التي يجري تحويلها بواسطة العمل مستخدماً

Labour force ; force de travail (١١)

Instruments of labour , instruments de travail . (١٢)

Object of labour , objet de travail . (١٣)

أدوات العمل (مثال ذلك الخيوط والقوة المحركة المستخدمة في إنتاج المنسوجات)

وتمثل هاتان الاختيرتان ، أدوات العمل والمواد موضوع العمل ، ما يسمى اصطلاحاً بوسائل الإنتاج (١٤) .

تلك هي شروط عملية الإنتاج بصرف النظر عن الشكل الاجتماعي الذي تأخذه ،
التي تهدف في نهاية الامر الى اشباع حاجات افراد المجتمع .

غير ان مزيد من التدقيق يبين لنا ان هدف النشاط الاقتصادي لم يكن في مختلف
مراحل تطوره الاشباع المباشر لحاجات من يقومون بالإنتاج .

من وجهة النظر هذه يمكن أن نميز نظرياً بين نوعين من الإنتاج يعرفهما

تاريخ النشاط الاقتصادي للأنسان . الإنتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين
(أو ما يسمى أحياناً بالإنتاج الطبيعي) (١٥) وإنتاج المبادلة أو الإنتاج السلعي (١٦) (١٧)

(١٤) Means of production , moyens de production .

من هذا نرى ان المجتمع يستخدم في أثناء العملية الاقتصادية الموارد
الموجودة تحت تصرفه : وذلك بقصد اشباع حاجات افراد . وقد جرت العادة
بين الاقتصاديين على تقسيم هذه الموارد الى طوائف ثلاثة :

الموارد البشرية human resources;ressources humaines ,اي
القوة العاملة بقدراتها الجسمانية والذهنية ، بمعرفتها وبتكوينها الفني
هذه الموارد عادة تسمى بالعمل labour, travail لان نحن لا نعتبر

القوة العاملة من قبيل الموارد . أذهى المحرك الرئيسي لكل العملية الانتاجية
هيبات الطبيعية ، الأرض ، المراعي ، الغابات ، البحار ، ما يحتضه باطن الأرض
الظروف المناخية ، التضاريس المواتية ، الى غير ذلك مما يسمى بالموارد
الطبيعية ، أو بالطبيعة

Natural resources , ressources naturelles,Nature ,
Subsistence production (natural)production:production (١٥)
de biens de subsistance(production naturelle) .

Exchange production,production pour l'échange . (١٦)

Commodity production ;production marchande . (١٧)

في مرحلة تاريخية (١٨) أولى كان الانتاج يقصد الاشياء المباشرة للحاجات الأساسية الإنسانية في داخل الوحدة الانتاجية / عائلية ، فبيلة ، أو حتى مجتمع أكبر / عشائر ذلك الانتاج الزراعي الذي يقوم به عائلة فلاح لاشباع حاجاتها . في هذه المرحلة كسائر الانتاج والنتاج (١٩) - العمل ونتاج العمل - متلازمان في الواقع وفي ضديهما ووعائيه المنتجين . كان المنتج يعيش على ناتج عمله ، يعيش على المنتجات . هنا تتحقق العمودية الاقتصادية ، التي اثبت انطلاقتها بحاجات المنتجين ، بانتاج منتجاتهم ووعائيه تحت تصرف المنتجين أنفسهم لكي يتم استهلاكها أو استخدامها في عمليته انتاج جديدة بواسطتهم .

في مرحلة تالية مرتبطة بوجود فائض اقتصادي (٢٠) أي بقدرة المنتجين على انتاج ما يزيد على ما هو لازم لاشباع حاجاتهم في ظل الظروف الفنية والاجتماعية للانتاج (ووجود هذا الفائض يتوقف على بلوغ مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، من استجابة العمل) تظهر الانتاج يقصد المبادلة - ظهر اول ما ظهر عند وجود حرفيين يقومون ببعض الحرف التي جانب الانتاج الزراعي أو يقومون بحرفهم كل الوقت (هنا مشروط بانتاج فائض زراعي يعيش عليه من يعملون في الحرف الصناعية . هنا مبدأ

(١٨) الكلام عن مراحل تاريخية متعددة لا يعني امكان وضع حد فاصل بينها وانما يعني غاية ظاهرة معينة أو مجموعة معينة من الظواهر تعطي لمرحلة معينة خصائصها الجوهرية . وسيادة نوع معين من الانتاج في مرحلة تاريخية لا يعني غياب انواع الانتاج السابقة عليه عن تلك المرحلة ، ففي ظل الانتاج الرأسمالي - وهو الشكل الأكثر عمومية لاقتصاد المبادلة ، كما سنرى فيما بعد - نجد وحدات انتاجية يتم فيها الانتاج يقصد الاشياء المباشرة حتى في أكثر المجتمعات الرأسمالية تقدما من الناحية الاقتصادية . هذا القول يصدق على التكوينات الاجتماعية المختلفة . (انظر الباب الثالث من هذا الجزء الاول) .

(١٩) Product ; produit .

(٢٠) سنناول فكرة الفائض الاقتصادي بدراسة نعملها أكثر انضباطا فيما بعد .

- ٢١) "النتيجة" وهي لا تعني نتائج عمله وإنما تعني عملها الذي يكونه إنتاج السلع (٢١) . أي المنتجات الموجهة للمبادلة المباشرة (أي المقايضة) (٢٢) في مرحلة أولى . ثم
- ٢٢) "بالمقايضة" (٢٣) في مرحلة ثانية . عن طريق المبادلة يستطيع المنتجون
- ٢٣) "المنتجات التي ينتجها لا تعني الاستهلاك" . فإنتاج المبادلة يختلف عن
- ٢٤) "في تلك المقايضة اجتماعيا لتعمل" .
- ٢٥) أن الإنتاج يقوم به الأفراد على وجه الاستقلال
- ٢٦) أن الإنتاج يتم قصد المبادلة
- ٢٧) أن الناتج - الذي يخرج سلعة - يكون نافعا للأخرين ، أي يمثل قيمة استعمال
- ٢٨) اجتماعية (٢٩) .

(٢١) على هذا النحو يتضح الفرق بين الناتج والسلعة Commodity, merchandise

فالسلع هي دائما منتجات ولكنها منتجات انتجت للمبادلة أما المنتجات فليست سلعا دائما . هذا ويراعى انماذا كان المنتج يتخلى عن جزء من إنتاجه عن غير طريق المبادلة (كما في حالة الفلاح الذي تلزمه علاقته الاقتصادية بأن يتخلى عن جزء من المنتجات مينا) فإن الإنتاج لا يعتبر إنتاج مبادلة وإنما هو إنتاج لأشياء الحاجات أشياء مياشرا .

(٢٢) Barter , troc .

(٢٣) Money , monnaie .

(٢٤) Use-Value ; Valeur d'usage هذا ويفرق في إنتاج المبادلة

بين إنتاج المبادلة البسيط أو الصغير Simple commodity production ;

petite production marchande وإنتاج المبادلة الرأسمالي ، في الأول يقوم المنتج

(الذي عادة ما يمثل وحدة إنتاجية صغيرة تمتلك وسائل إنتاج محدودة ببيع

السلع التي ينتجها في السوق ويستخدم الأرباح المتحصل من بيعها لشراء سلع

يقوم هو باستعمالها أما في أشكال حاجاته الشخصية (في الاستهلاك) أو فسي

الإنتاج - هذا تتمثل فيه المبادلة في التخلي عن سلعة في مقابل النقود ثم

التخلي عن النقود في مقابل سلعة أخرى أو ما يعبر عنه : سلعة - نقود - سلعة .

أما إنتاج المبادلة الرأسمالي فيتم من خلال دورة رأس المال المنتج التي تتسم

على مراحل ثلاث : في مرحلة أولى يقوم الرأسمالي باستخدام رأس المال النقدي

في شراء القوة على العمل ووسائل الإنتاج . في المرحلة الثانية ، مرحلة

أيما ما كان الامر فلعملية الانتاج ، سواء أكان الانتاج بقصد الاشباع المباشري لحاجات المنتجين أو كان انتاج مبادلة بشروط تتمثل في القوة العاملة ذات التكنولوجيا الفنية المعين وفي توفر وسائل الانتاج . هذه القوة العاملة تعمل في جو من المعرفة التكنولوجية يستلزم منها تأهيلا ومعرفة فنية تتفق ونوع ومستوى ادوات العمل التي تستخدمها ، وبصفة اعم نوع ومستوى وسائل الانتاج . هذه القوة العاملة التي تعمل في وسط تكنولوجي معين ووسائل الانتاج التي تستخدمها تمثل اصطلاحا ما يسمى بقوى الانتاج (٢٥) الموجودة في المجتمع ، وقد سبق ان رأينا أن عملية الانتاج تتمثل في الصراع الجماعي لافراد المجتمع ضد قوى الطبيعة ، فتنشأ بينهم علاقات انتاج او روابط ، هي روابط اجتماعية اذ تنشور بين افراد المجتمع (أو فئاته او طبقاته) . وهي اقتصادية اذ تتم بوساطة لاشياء المادية والخدمات . وتنقسم في اثناء الانتاج بوساطة وسائل الانتاج . فهي الروابط التي تحدد موقف كل فرد (أو فئة او طبقة) في مواجهة الاخر اذ وسائل الانتاج (ما اذا كان مسيطرا عليها بفضائل الملكية او مبعدا عنها) . وهذه الروابط تتوافق هي الاخرى مع مستوى تطور قسوى الانتاج الموجودة في المجتمع ، التي تكون معها شكلا اجتماعيا لعملية الانتاج (والتوزيع) يميز مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الانساني . بمعنى آخر يلتحم مستوى معين لتطور قوى الانتاج مع نمط معين لروابط الانتاج ليكونا شكلا اجتماعيا متميزا للانتاج يسود المجتمع خلال حقبة من حقبات التاريخ ، هذا الشكل المعين هو الذي يسمى بطريقة الانتاج أو بأسلوب الانتاج .

== الانتاج، تستخدم هذه السلع المشتراة لانتاج السلعة التي يقوم الرأسمالسي بانتاجها . وفي مرحلة ثالثة يسعى الى بيعها في السوق ليحصل على المقابل النقدي الذي يتضمن الربح . وعليه يكون رأس المال النقدي الذي يحصل عليه في المرحلة الثالثة اكبر من رأس المال النقدي الذي تخلص عنه في المرحلة الاولى هنا تتمثل عملية المبادلة في التخلي عن النقود في مقابل سلع ، ثم التخلي عن السلع في مقابل النقود : نقود - سلعة - نقود (اكبر) .

• يرى الانتاج المختلفة ستكون محلا لدراستنا التفصيلية في الباب الثالث مسن
نماذج : - الاول : ولكن السليم الان ان نعي ان العملية الاقتصادية / عملية الانتاج
والنموذج (لا تعرض بنفس الاسلوب في المراحل التاريخية المختلفة لتطور المجتمع
الانسانى بل هى تأخذ اشكالا اجتماعية مختلفة ، وعليه ينضبط تعريفنا للعملية
الاقتصادية بالكلام عن الاشكال الاجتماعية المختلفة لهذه العملية . اشكال تتحدد
بنوع اسلوب الانتاج السائد (من حيث نمط روابط الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج)
كما تتحدد بنوع الانتاج من حيث ما اذا كان طبيعيا او انتاج مبادلة .

بتعريفنا للعملية الاقتصادية ، عملية النشاط الانتاجى والتوزيع فى اشكالها
الاجتماعية المختلفة يتحدد لنا موضوع علم الاقتصاد السياسى . هذا الموضوع هو
الافكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التى تحكم مجموع الظواهر التى يمكن
ملاحظتها والتى تكون النشاط الاقتصادى فى المجتمع ، وهو نشاط يأخذ شكل عملية
ذات بعدزمنى ومتكرر عبر الزمن : هذه هى القوانين الاقتصادية . اى العلاقات التى
تتكرر باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية ، القوانين الاجتماعية الخاصة بالانتاج
المنتجات وبالكيفية التى تجد بها هذه المنتجات سبيلها الى ايدي الافراد
يستخدمونها لاشباع حاجاتهم . وهو ما يحدث بأشكال تختلف من مرحلة الى اخرى
من مراحل تطور المجتمع الانسانى .

على هذا النحو يتحقق لنا تحديد معالم موضوع الاقتصاد السياسى ، ولكن
تعريف الموضوع ، رغم ضرورته ، لا يكفى لتعريف العلم ، اذ يلزم علينا ان نحدد
كذلك معالم منهجه فى ارتباطه العسفى بهذا الموضوع ، اى الطرق المستخدمة فى
المبحث عن المعرفة الاقتصادية .

The Method of political economy; La Méthode de l'économie (1)
politique .

ثانياً ، ما إذا كانت هذه الشروط تتحقق بالنسبة للاقتصاد السياسي
الذي له الجواب بالإيجاب امكننا الاستمرار في طرح هفة العلم على الاقتصاد السياسي
وتم ما لا نستطيع فعله ان كان الجواب بالسلب ،
١ - ما هو العلم ؟

بالرجوع الى فلسفة العلم (٢) واستخداما للاصطلاح بمعنى عام يقصد بالعلم
مجموع المعرفة الانسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة والمجتمع وبالفكر ،
والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، وذلك
استخداما لمنهج البحث العلمي ، وهي معرفة تقصد الى تفسير هذا الظواهر تفسيراً
علمياً (٣) . اما اذا اخذنا احد فروع العلوم المختلفة فيقصد به " مجموع المعرفة
المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر " . ما الذي يمكن استخلاصه من هذه التعاريف

(١) انظر في الموضوع :

A.Danno & S.Morgenbesser (eds), A Philosophy of Science 0
Meridan Books . New York 1960 .

M.Cornforth , Theory of Knowledge , Lawrence and Wishart,
London , 1956 .

Ph. Frank, Philosophy of Science, Prentice - Hall Inc. Engle-
wood Cliffs . N.Y. 1962 .

L.Goldman , Sciences humaines et philosophie, P.U.F., 1952.

L.W.R.H.Hully, History and Philosophy of Science . Lancmans,
London , 1965 ,

M.Rosenthal and P.Yudin (eds), A Dictionary of Philosophy .
Progress Publishers , Moscow , 1967 .

Mony , Logique et Philosophie des Sciences. Paris, 1960.

(٣) توفيق الطويل ، اسس الفلسفة . دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ . في مجال التعريف
بالعلم يقول توفيق الطويل ان " العلم يعني بملاحظة الظواهر الحسية وتصنيفها
والكشف عما يقوم بينها من تتابع ودلالات نسبية ، والصعود الى اصدار احكام
وصفية على هذه الوقائع (هي قوانين العلم) . واخص ما يميز هذه الدراسة =

انه لكي يمكن الكلام عن علم يتعين :

- ان يكون لدينا أولا جسم نظري ، اي مجموعة من الافكار او النظريات لتوافر هي
حقها شروط المعرفة العلمية ، بالنسبة لموضوع محدد تحديدا منضبطا .

- يتعين ثانيا ان يحقق لنا هذا الجسم النظري حدا أدنى من اليقينية

الاساسية .

- التي تسمح لنا ، وهذا ما يتعين وجوده ثالثا ، بتفسير الظواهر محل الاعتبار

والتنبؤ بالاتجاهات العامة لحركتها .

لنرى عن قرب ماذا يعنى كل من هذه العناصر .

١ - يتعين اولاً ان يكون لدينا جسم من المعرفة العلمية . لكي تكون المعرفة علمية،

تفرقة لها عن المعرفة العادية التي تكتسب من خلال التجربة للحياة اليومية ، يتعين

ان يتوافر لها ثلاثة شروط : شرط اول خاص بالهدف من نشاط البحث وشرط ثـ

يتعلق بالسبيل الذي يتبع في نشاط البحث ، وشرط ثالث يخص النتيجة التي ينتهي

اليها نشاط البحث :

(أ) يتعين أن يكون هدف النشاط (نشاط البحث) الكشف عن القوانين

الموضوعية التي تحكم الوقائع او الظواهر محل الدراسة ، فيما يتعلق بالوقائع

الاجتماعية ، تتمثل العملية الاجتماعية في مجموع النشاطات الاجتماعية لأفراد

المجتمع في تكررها المستمر . في ظل ظروف معينة من التطور التاريخي لمجتمع

معين تتكرر هذه النشاطات بطريقة خاصة تصبح من خصائص المرحلة التطورية التي

يمر بها المجتمع محل الاعتبار . هذه الطريقة الخاصة لتكرار النشاطات الاجتماعية

== العلمية النزعة الموضوعية Objectivity وهي تقتضي اقضاء الخبرة

الذاتية ودراسا لاشياء كما هي في الواقع . ثم النزاهة disinterestedness

التي تتطلب التزام جيدة واستبعاد الذات Self-elimination بكل ما

تنطوي عليه من رغبات وميول وعليه تقوم وظيفة العلم في الكشف عن العلاقات

الفعلية الثابتة بين الظواهر الجزئية (او مجموعة من الظواهر الجزئية) فهي

مكانها وزمانها مع استبعاد العلاقات العرضية الوهمية المرجع السابق ص ١٢٥ -

بأنفراد تعطيلها نوعاً عن النظام يمكن معه تمييز علاقات متكررة باستمرار بيسر
النشاطات المختلفة (٤) . علاقات مؤداها أن حدوث فعل أو مجموعة من الأفعال يرتب
... . فمثل في نتيجة معينة تقع حتماً إذا ما توافرت شروط حدوثها . هذه العلاقات
المتكررة على وجه الدوام . البعض منها مشترك بين أكثر من شكل من أشكال
المجتمع والبعض الآخر (وهو الأهم) خاص بشكل معين من أشكال المجتمع (٥) .
التي يطلق عليها القوانين الاجتماعية . فهي إذن العلاقات التي تتكرر باستمرار
بين مختلف عناصر العملية الاجتماعية مكونة على هذا النحو خصيصة لكل متكامل
من النشاطات الإنسانية من حيث أنها تعبر عن العلاقات الداخلية المعنية التي تأخذ
مكاناً في داخل هذا الكل من النشاطات الإنسانية . من أجل ذلك يقال أن هذه القوانين

(٤) ترجع النشأة المبكرة لعلم الفلك (وهو العلم الذي يدرس مواقع وحركة وتكوين
الأجرام السماوية) في الحضارات المصرية البابلية ، في نظر L.W.H. HULL
التي الحقيقة التي مؤداها أن " السموات واضحة ومثيرة للدهشة . وأن انتظام
حركاتها لا يمكن أن ينفصل عنها الملاحظ " . انظر ص ٥ من كتابه : " تاريخ
وفلسفة العلم . كما سنرى فيما بعد ، كان من اللازم انتظار القرن الثامن عشر
لكي يفرض انتظام الحركة نفسه على الملاحظ في مجال الظواهر الاقتصادية
وهو ما يرجع إلى ظهور السوق القومية التي وجدت ونسقت كل النشاطات
الاقتصادية للمجتمع التي تصب فيها . كما يرجع كذلك إلى بروز النشاط
الصناعي كنشاط سائد يتزايد معه معدل تكرار العمليات الاقتصادية .

(٥) في نطاق الظواهر الاقتصادية مثال للقوانين المشتركة بين أكثر من شكل من
أشكال المجتمع تلك المتعلقة بالتبادل والتداول النقدي وذلك رغم أن طريقة
عملها تختلف من مجتمع إلى آخر . ومثال القوانين الخاصة بشكل معين من
أشكال المجتمع قانون الربح وقانون تحدد الأجر في المجتمع الرأسمالي وقانون
الانتاج لاشباع الحاجات الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي ، وذلك على
النحو الذي سنفصله فيما بعد .

ثالث طابع موضوعي (٦) . أى أنها تكون ضمنية حقيقية أو عينية للمعلومية الاجتماعية . ويعبر عن هذه الطبيعة الموضوعية للقوانين الاجتماعية أحيانا بالقول بأن القوانين الاجتماعية تحكمها قوانين موضوعية ، كما يعبر عنها بالحديث عن عمل عكسها القوانين فى أثناء سير العملية الاجتماعية (٧) .

• (ب) يتعين ثانيا لكى تكون المعرفة علمية ان نستخم فى عملية استخلاصها

منهج البحث العلمى . هذا المنهج يتلخص :

- أولا فى وصف وتقسيم (٨) الظواهر محل البحث العلمى ، هذه العملية التسمى تستند الى الملاحظة والتجربة العلميتين لموضوع البحث هى اول خطوة نحو فهمهم

(٦) Objective laws, lois objectives يراعى الفرق بين القوانين

الموضوعية للعملية الاجتماعية وبين قوانين العلوم الاجتماعية ، الفرق بين الاثنين هو الفرق بين العملية الاجتماعية الحقيقية وبين المعرفة العلمية المتعلقة بهذه العملية ، بين الواقع والنظرية العلمية . هذا الفرق سيتضح لنا بـ

انتهائنا من دراسة منهج الاقتصاد السياسى .

(٢) مثال قانون بحكم ظاهرة طبيعية نجده بالنسبة لظاهرة الغليان ، اذ يؤدى الوجود الجماعى لعدد من العوامل : سائل ، وليكن الماء النقي ، حرارة وضغط جوى يؤدى هذا الوجود الجماعى عند نقطة معينة (عند درجة حرارة ١٠٠ مئوية وضغط ٧٦٠ مم زئبق ، عند سطح البحر) الى تحقيق اثر (نتيجة) معين : تحول الماء من الحالة السائلة الى الحالة الغازية . هنا نكون بصدد مجموعة من الشروط وأتسمر توجد بينها علاقة (بين مجموعة الشروط من جانب والاثـر من جانب آخر) . لكى يتحقق الاثر لابد من تجمع الشروط . فالعلاقة شرطية . ولكن اذا تجمعت الشروط فان الاثر متحقق بالضرورة . فالعلاقة ضرورية . هذه العلاقة هى التى تعكس القانون الذى يحكم لظاهرة . وهذا هو الذى يدفعنا الى الكلام عن القانون الموضوعى كعلاقة شرطية ضرورية .

كذلك نستطيع ان نضرب مثالا بظاهرة اقتصادية ، ولتكن ظاهرة الربح ، فالربح نوع من الدخل (النقدى) لكى يتحقق لابد من تجمع عدد من الشروط : انتاج مبادلة حيث وسائل الانتاج تملكها طبقه غير الطبقة العاملة وحيث العمال مفصولين عن وسائل الانتاج الامر الذى يؤدى بقدرتهم على العمل الى ان تصبح سلع تقبـل لمن يملكـون وسائل الانتاج ، اذا ما تجمعت هذه الشروط تولد الربح فى أثناء الانتاج

(٨)

مجموع الظواهر محل الاهتمام ، ويراد بالملاحظة العلمية (٩) " توجيه الذهن والحواس الى ظاهرة او مجموعة من الظواهر الحسية ، رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها توصلا الى كسب معرفة جديدة ، وتقوم طريقة الدراسة على وصف الظاهرة ومراقبتها سيرها عمدا ، وتقرير حالتها باختيار الخصائص التي تساعد على فهم حقيقتها ومعرفة كل الظروف التي اوجبت وجودها (اي عللها) والنتائج التي ينتظر ان تصدر عنها (معلو لاتنها) (١٠) أما التجربة العلمية (١١) فهي اكثر من الملاحظة، هي " ملاحظة مستثارة " فالباحث في حالة الملاحظة يرقب الظاهرة ويسجل حالتها من غير ان يحدث فيها تغيرا ، اما في حالة التجربة فانه يلحق الظاهرة التي يدرسها في ظروف هيأها هو وأعداها بارادته تحقيقا لاغراضه في تفسير هذه الظاهرة . فالباحث يعدل من ظروفها او يغير في تركيبها حتى تبدو في انسب وضع صالح لدراستها .

ثانيا في القيام باستخلاص القوانين والمبادئ العلمية عن طريق الاستقصاء (١٢) ، أي

(٩) Scientific observation

(١٠) توفيق الطويل ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(١١) Experiment , experimentation

لتوضيح الفرق بين الملاحظة والتجربة تسجيل حركات الكوكب جوبيتر مثلا هو من قبيل الملاحظة البسيطة ، اذ ان الملاحظ لا يستطيع ان يسيطر على هذا الكوكب اما الباحث الذي يراقب ما يحدث لمادة ما اذا ما قام هو بتسخينها تدريجيا فانه يقوم بتجربة . شأنه في ذلك شأن الكيميائي الذي يريد ان يعرف أثر غاز ما على الأوكسجين ويلاحظ نتائج ذلك ، ولا ينتظر حتى تواتيه فرصة يدخل فيها الأوكسجين الى مكان مملوء بالغاز ليتبين اثر الغاز على رثتيه ، توفيق الطويل ، ص ١٦٢ فالفرق بين الملاحظة والتجربة هو ذلك الذي يوجد بين الانتماءات السلبي السبي الطبيعية وبين طرح الاسئلة عليها . انظر Hull المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٣ .

(١٢) Investigation .

تحليل موضوع البحث عند مستوى معين من التجرد (١٣) (التجريد بخطواته التصورات الذهنية للملموس (١٤) الى المجرد ، ثم من المجرد الى الملموس بعد اعادة تصوره في ذهن) (١٥) . هنا نكون بصدد طريقة لاستقصاء بطبيعتها الاستقرائية الاستنتاجية (١٦)

(١٣) Abstraction .

(١٤) Le concret pensé .

(١٥) Concret figuré تتاح لنا قبل نهاية هذا الفصل التعرف على التجريد

والدور الذي يلعبه في البحث الاقتصادي ، المعرفة المستخلصة هنا تقوم على الشك وتنتج عن المنهج التجريبي والاستدلال العقلي التجريدي . عن هذا المنهج يقول دافيد هيوم D. Hume " عندما نبحث في مكتباتنا ، مقتنياتنا ، مقتنياتنا المادية ، ما الذي يجب علينا عمله ؟ اذا امكنا بأى مؤلف في الدراسات اللاهوتية او في الميتافيزيقيا المدرسية مثلاً فلنطرح الاسئلة الآتية : هل يحتوى على اى استدلال مجرد بالنسبة للكمية او العدد ؟ لا . هل يحتوى على اى استدلال تجريبي متعلق بالواقع او الوجود ؟ لا . ألقيه في النار ، لانه لا يمكن ان يحتوى الا على سفسطة أو وهم " . من كتابه An Enquiry Concerning Human Understanding اقتطفها جون لويس John Lewis في كتابه

Science, Faith and Scepticism ص ٢٢ - ٢٣ .

(١٦) الاستقراء Induction والاستنباط من طرق الاستخلاص المنطقي

L inférence والاستقراء هو من قبيل الاستدلال الصاعد الذي يرتقى فيه

الباحث من الحالات الجزئية الى القواعد العامة (القوانين) فهو انتقال من

جزئيات الى حكم عام ، فننتج الاستقراء أعم من مقدماته . ومعيار الصدق في

الاستقراء هو اتساق نتائجه مخبرتنا . في العالم الحسى . نكون بصدد طريقة

الاستقراء عندما يوصلنا البحث في طبيعة جزئيات عديدة الى معرفة حقيقة

عامة . فعندما نتحقق من خلال التجربة البحث من ان مياه الكثير من البحار مالحة

وان مياه العديد من الانهار عذبة فاننا نستخلص الحكم العام الذي مؤداه ان ماء

البحر مالح وان ماء النهر عذب . اما الاستنباط deduction فهو عملية

استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام الى الخاص ، اذ يبدأ بوضع

مقدمات عامة ويهبط منها متدرجا الى افراد تندرج تحت هذه المقدمات . أى أن

النتيجة متضمنة في المقدمات . فننتج الاستنباط اخص من مقدماته ومعيار

الصدق فيه هو اتساق نتائجه (منطقيا) مع مقدماته . مثال ذلك ان نبداً مسس

المقدمة (الحكم العام) ان كل انسان فان . وبما ان سقراط انسان ، اذن فهو فان =

وأستخدام هذه الطريقة يمكننا التوصل - من خلال عملية التحليل - إلى أفكار
أو مقولات (١٧) تتعلق بموضوع البحث العلمي ، وذلك بشرط أن نحلل في حركته
غير الزمن .

- ثالثاً : استكمالا للخطوة الثانية يقوم الباحث ببناء الفروض على أساس هذه
المقولات بقصد تفسير ما لوحظ من خصائص الظاهرة محل البحث والعلاقة بين
عناصرها (وذلك في حركتها) ثم استنتاج خصائص أخرى لم تكن محل الملاحظة الأولى .
هذه الفروض تركز على الملاحظة والتجربة . ويتعين ألا تتنافى مع الحقائق المقررة
والقوانين العلمية والحقائق المسلم بها . هذه الفروض لا يستطيع الباحث بنائها إلا

== (الحكم الخاص) .

هذا وقد عرف تاريخ المناهج صراعاً بين الاستقراء والاستنباط كطريقتين
للاستدلال اعتقد أنهما متضادتين . هذا الصراع إنما يدخل في إطار نقاش أوسع
بين التجريبيين Empirists من أمثال فرانسيس بيكون Fr, Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك
John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وكونديسالك
E. Condiliac (١٧١٥ - ١٧٨٠) والعقلانيين Rationalists من
أمثال ديكارت R. Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠) وليبنز G. Leibniz (١٦٤٦ - ١٧١٦) .

والواقع أن تصورهما على هذا النحو هو خلق لمشكلة زائفة . فهاتين الطريقتين
ليستتا بالمتضادتين . وإنما هما متكاملتان ، يكون استخدامهما معاً كطريق
استدلال علمي ، على أن يتم ذلك بمعنى إمكانهما التسليم في مراحل منهج البحث
العلمي ، على النحو الوارد في المتن . انظر في ذلك :

- A. L. Alande, Vocabulaire technique et critique de la Philosophie, P. U. F. Paris, 1962, p. 506 et 204.
 - Les Théories de l'Induction et de l'expérimentation, Librairie Boivni .
 - F. Engels, Dialectique de la Nature. p. 228 .
- Categories.

(١٧)

- رابعاً : تتمثل المرحلة الاخيرة في منهج البحث العلمي في التحقق (٢١) من (أ) أو اختبار (صحة نتيجة عملية استخلاص المعرفة هنا يسمى الباحث بالتمحيص النظرية المستخلصة المفسرة للظاهرة محل الدراسة ، لمعرفة مدى صوابها أو خطئها وذلك قبل ان تستخدم هذه النظرية هادياً للعمل . والتحقق يتم أو لا نظرياً بالتأكد من عدم وجود أي تناقض منطقي بين اجزاء النظرية وثانياً بمواجهتها بالواقع .

(ج) يتعين ثالثاً لكي تكون المعرفة علمية ان تكتسب المعرفة المستخلصة انضباطاً ينتج عن معرفة المظاهر الكيفية والكمية (القابلة للقياس) للظاهرة محل الدراسة . وذلك لان الكيف والكم لا ينفصلان رغم تضادهما ، اذ الامر يتعلق في الواقع بمظهري الظاهرة محل الدراسة . معرفة طبيعة الظاهرة لا يمكن ان تتم بالتضحية بأحدهما . ولكن دراسة المظاهر الكمية لا يمكن ان تكون الا على اساس معرفة كيفية المظاهرة ، اذ هذه الاخيرة ضرورية لنفس تحديد الظاهرة - في تصورنا الفكسري - التي نريد التعرف على مظاهرها الكمية . فالكيف هو طريقة الكينونة . فهو يمثل الشرط ، او الاساس ، الذي سيكون استمراره او تكراره محلاً لتحديد كمسي لتحديد قابل للقياس ممثلاً لمقادير ، لكميات اهمال الكيف لا يمثل - كما يظن البعض - الموضوعية في التحليل ، وانما هو - كما يقول كارل مانهايم (٢٢) - نفس الخصيصة الجوهرية لموضوع المعرفة (٢٣) . من ناحية اخرى في التضحية بالمظاهر

== الاقتراضات (غير العلمية) . انظر جون لويس ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .
٢٧ .

(٢١) Verification .

(٢٢) K.Mannheim, Ideology and Utopia: An Introduction to the knowledge. Routledge & Kegan London 1936, p. 42 .

(٢٣) في هذا المعنى يقول برتراند رسل ان العلم لا يقتصر بأي حال من الاحوال على ما هو قابل للقياس . فالقوانين الكيفية يمكن ان تكون علمية شأنها في ذلك شأن القوانين الكمية . انظر جون لويس ، المرجع السابق . ص ٢٥ - ٢٦ .

العلمية هو ما لا يفسر لنا من الأنظمة والذات السداسي على حسب ما إذا أردنا فهمها
 المبرر من أن تكون - أي من هذه الحالات في العالم - على أساس الوافق والسياسي في
 ذلك من حيث - كما هو الحال في الزوايا - لكي تكون في نفس الوقت من أجل العلم في
 ذلك من حيث - أي من العلم في الزوايا - لكي تكون في نفس الوقت من أجل العلم في
 الظهور من يتبين في القوانين العلمية (النظرية) تتكيف بالذات والذات - التفسيرية
 بين القوانين الموضوعية للظواهر وبين القوانين العلمية هو الفرق بين القوانين
 في واقعها وبين المعرفة المتعلقة بها - بين الواقع والنظرية العلمية - القوانين
 العلمية هي انعكاس القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر المكونة للواقع
 الحادثة - هي انعكاس لهذه القوانين - ليس في كل تفاصيلها وإنما انعكاس لما هو
 جوهري في العلاقة أي انعكاس للعلاقة على مستوى معين من التجريد النظري - ببساطة
 أنها - أي القوانين العلمية - أكثر من ذلك - إذ ينبغي أن تفسر الواقع ولكن يفسر
 الواقع لابد للعلم من أن يغامر بالتنوع خلف الواقع الملاحظ إلى الحقيقة التفسيرية
 تفسره - عن طريق إرجاعه على النظم الأكمل التي التركيب الكلي الذي هو جزء منه -
 بمعنى آخر لكي يتمكن من تفسير الظاهرة لابد من تعديها إلى الكل الذي تنتمي
 إليه وتعد جزءا منه .

مجموع القوانين العلمية المتعلقة بنوع معين من الظواهر (ولكن الظواهر
 الاقتصادية مثلا) هو الذي يكون العلم الذي يهتم بهذا النوع من الظواهر (٢٤)
 ، لكي نحق لنا الكلام عن هذا المجموع كعلم لابد من توافر الشرطين المتتبعين :

(٢٥) Lelande المرجع السابق ، كذلك :
 J. Gould & W.L. Kolb (eds), The Dictionary of the Social
 Science, (UNESCO), Tavistock Publication, London, 1964,
 ص 620 .

٢ - يجب ثانياً لكي يمكن الكلام عن علم ، أن يتعلق الأمر بموضوع محدد .
وموضوع المعرفة العلمية بصفة عامة هو التصويرات الذهنية Les representation
Figurées للظواهر (او الوقائع) : الطبيعية ، عندما تكون بصدد علوم الطبيعة
والاجتماعية في حالة العلوم الاجتماعية او الانسانية . وفي هذه العلوم الاخيرة ينصب
موضوع المعرفة على السلوك الانساني (العلاقات الاجتماعية) وبما ان الانسان هو
الذي يستخلص المعرفة ، نكون بصدد وحدة من يستخلص المعرفة ، وموضوع
المعرفة (٢٥)

٣ - يلزمنا اخيراً لكي يمكن الكلام عن علم ، أن يكون لدينا حداً أدنى من المعرفة
اليقينية الاساسية يمكننا من تفسير الظواهر محل الاعتبار ، ومن التنبؤ ، بالاتجاهات
العامة لحركة هذه الظواهر . لماذا نفسر ونتنبأ ؟ لكي نعمل ونتصرف . ولكسب
التصرف ينتمى الى دائرة ما يجب اتخاذه لتغيير الواقع وهنا تكمن في نهاية الأمر
وظيفة العلم . فهو يساعدنا على ان نرى في الظواهر الروابط التي كانت خافية
علينا من قبل ، يساعدنا على ان نرد الآثار الى مسبباتها ، يساعدنا على ان نحصل
المنتظم والضروري محل التحكم والعرضي . في كلمة واحدة يساعدنا العلم على أن
نعم الكون لكي نتصرف فيه بذكاء ، وفعالية بقصد تغييره .

بعد ان حددنا العناصر التي يمكننا وجودها الجماعي من الكلام عن علم يتعين
علينا الان ان نرى الى اي حد يتوافق ذلك في حق الاقتصاد السياسي .

٢ - هل الاقتصاد السياسي علم ؟

يكون الاقتصاد السياسي علماً اذا ما تجمعت بالسنبلة له العناصر المكونة
للعلم والتي انتهينا توا من الكلام عنها :

١ - بالنسبة للموضوع ، للاقتصاد السياسي موضوع محدد تحديداً منضبطاً . فالأمر يتعلق كما رأينا من قبل ، بالعلاقات الاجتماعية التي تأخذ مكاناً بواسطة الأشياء المادية والخدمات وهو ما يميزها عن غيرها من العلاقات الاجتماعية كالعلاقات في داخل الأسرة والعلاقات السياسية ، وغيرها .

والظواهر الاقتصادية التي يتعلق بها موضوع علمنا ، تحكمها قوانين موضوعية تمثل خصيصة حقيقية لهذه الظواهر ، يزيد على ذلك ان هذه القوانين مستقلة عن ارادة انسان بمعنى آخر ، هذه القوانين تحكم الظواهر الاقتصادية دون اعتداد بارادة الافراد ولا بوعيهم او عدم وعيهم بهذه القوانين . مرد ذلك :

... اولاً ، ان الظروف الاجتماعية التي تباشر فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادي ظروف محددة تاريخياً : فكل جيل يتلقى من الاجيال السابقة تراثاً من قوى الانتاج . من المعرفة العلمية والفنية المتراكمة عبر الاجيال ، ومن العلاقات الاقتصادية . كل ذلك يمثل بالنسبة لهذا الجيل نقلة البدء في عملية الانتاج . يضاف الى ذلك ان عملية الانتاج هي في ذات الوقت عملية للانتاج ولتجدد الانتاج . بمعنى ان الانتاج في خلال فترة معينة ، ولتكن السنة الحالية، يحقق في نفس الوقت شروط الانتاج في الفترة التالية ، ولتكن السنة المقبلة . وهو ما يعني ان الانتاج في خلال فترة ما يعتمد على تحقق شروطها في الفترة السابقة . ابتداءً من هذه الطبيعة نستطيع ان نرى ان ما يتلقاه كل جيل يمثل بالسنة له الظروف التاريخية التي تحدد القوانين الاقتصادية السائدة في ظل هذه الظروف .

... مرد ذلك ثانياً ، ان النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي هي محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابكة الامر الذي يعطى لهذه النتيجة الاجتماعية تفرداً عن كل عمل من الاعمال الفردية التي ساهمت في تحقيقها فيما لو أخذ هذا العمل على حدة . فرغم ان كل من قام بحجز من النشاط قد ساهم في تحقيق النتيجة الكلية، الا ان هذه الاخيرة تبرز كنتاج لتفاعل النشاطات المختلفة للأفراد

وللمجموعات الاجتماعية ، وهو ما يعطى هذه النتيجة استقلالاً معيناً عمن ارادة
 بهذا المعنى يقال ان القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة
 الأفراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادي في المجتمع .

ولكن اذا كانت القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية مستقلة عمن ارادة
 الانسان فان طريقة ادائها (٢٦) ليست بالخطم كذلك - فمن وجهة النظر هذه يفسر
 بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية (٢٧) استقلالاً عن ارادة الانسان وقوانين
 اقتصادية تعمل بطريقة واعية (٢٨) . بالنسبة للنوع الثاني ، وكما هو الحال
 بالنسبة لقوانين الظواهر الطبيعية ، يستطيع الانسان ان يسيطر على طريقة أداء
 القانون الذي يحكم الظاهرة بسبب اكتشافه له : فباكتشاف الانسان لقانون
 الغليان تمت سيطرته عليه : فيستطيع توفير الشروط (السائل ، الحرارة ،
 والضغط الجوي) الضرورية في كل حالة يريد فيها تحقق النتيجة بل اكثر من ذلك ،
 فهو يستطيع ان يتصرف في كيفية تجميع هذه الشروط فيستطيع مثلاً ان يحول السائل
 الى غاز عند درجة حرارة ادنى اذا ما رفع من الضغط الجوي ، وهكذا . كذلك اذا ما
 اكتشفنا ان هناك علاقة بين القوة الشرائية للمستهلكين ، وضمن سلعة معينة ، وأثمان
 السلع الأخرى التي يشتريها المستهلكون - من جانب - وبين الكمية التي يطلبونها
 المستهلكون من هذه السلعة (الاولى) ، من جانب آخر ، علاقة مؤداها ان هذه
 العوامل تحدد تلك الكمية يكون في استطاعتنا ان نؤثر على الكمية المطلوبة
 بفعل واع يتمثل في تغيير واحد هذه العوامل (كأن نزيد من القوة الشرائية
 للمستهلكين مثلاً لكي تزداد الكمية المطلوبة) .

(٢٦) Mode of action , mode d'action .

(٢٧) Spontaneous . Spontané .

(٢٨) Conscious ; Conscient , intentioné .

عليه نستطيع ان نقول بصفة عامة ان اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية يمكننا من ان نتصرف بوعي بتوفير الشروط اللازمة لتحقيق سبق النتيجة المرغوبة . في هذه الحالة يقال ان طريقة اداء القوانين الاقتصادية واعية .

لم يبق للاشتباه من موضوع الاقتصاد السياسي الا ان نبرز ان لهذا الموضوع بوصفه التصورات الذهنية للعلاقات الاجتماعية المكونة لعملية النشاط الاقتصادي ، طبيعة تاريخية . اذ حيث ان الموضوع اجتماعي لا يمكن ان يكون جامدا لا يتغير (حتى ظواهر الطبيعة هي في الواقع في تغير مستمر) فالظواهر الاقتصادية في تحول مستمر في حوكة لا تنقطع . فالانتاج الزراعي الذي تقوم به عائلة الفلاح في ريف فرنسا المصري في القرن السادس الميلادي مثلا ، حيث الهدف المباشر من الانتاج هو اشباع حاجات افراد العائلة ومن يلزمون في مواجعتهم بالتعاطي عن جزء من الناتج (مالمالك الأرض التي يزرعونها مثلا) وحيث يتم الانتاج بفضل عمل افراد العائلة بمعرفتهم الفنية المحدودة . مستخدمين لادوات انتاج بسيطة ، هذا الانتاج الزراعي يختلف كينيا عن الانتاج الذي يتم في وقتنا هذا في مزرعة متسعة المساحة يملكها فسيرو ملكية خاصة . هذا الفرد قد لا يسهم في عملية العمل وانما يستخدم العمال الاجبراء يبيعون له قدرتهم على العمل في مقابل اجر نقدي ، ويستعملون في اثناء عملية الانتاج وسائل انتاج حديثة متطورة يملكها مالك المزرعة . وذلك لانتاج سلعة توجه الى السوق حيث يبيعها مالك المزرعة بقصد الحصول على الربح النقدي الذي انتج في عملية الانتاج . النوع الاول من الانتاج الزراعي يمثل ظاهرة اقتصادية تختلف عن الظاهرة التي يمثلها النوع الثاني ، ويكون القانون الموضوعي الذي هو من طبيعة الظاهرة الاولى مختلفا عن ذلك الذي يحكم الظاهرة الثانية .

فالظواهر الاقتصادية اذن تختلف من تكوين اجتماعي الى آخر وهي ظواهر نوعية تاريخية .

يتضح الآن ان موضوع اقتصاد سياسي محدد تحديدا منضبطا . من حيث انه

مباشرة للملموس (أى الواقع المراد دراسته) أى من مقولات موجودة فعلا تخص هذا الملموس فى شكل عقولات عملية أو ايدىولوجية أو دينية أو شبه علمية وعلمية . من هذه التصويرات ننسب - عن طريق التجريد - الى مفاهيم أقل تعقيدا ، وعليه يتسلسل الانتقال - فى مخيلة الباحث - من التصوير الذهني للملموس الى مستويات اكثرت تجريدا . فكيف يقوم الباحث بالتجريد ؟ الهدف من هذه الخطوة الاولى ، أى مسن التجريد هو عزل ما هو جوهري فى موضوع المعرفة معبرا عنه (أى عن هذا الموضوع) بالتصوير الذهني الذى بدأنا منه . بمعنى آخر الهدف من هذه الخطوة هو التجريد من كل من ما هو ثانوي فى موضوع المعرفة ، عملية العزل هذه تتم فى مخيلة الباحث عن طريق تصويره لموضوع المعرفة وكأنه قد تخلص الا من جوهره . وما يعد من جوهر موضوع المعرفة لا يتحدد بطريقة تحكيمية . وانما يتوقف على الهدف من التحليل من ناحية وعلى الشروط الموضوعية لمحل الدراسة من ناحية اخرى . فالتجريد يتم اذن بناء على الملاحظة المقارنة لموضوع المعرفة وعلى تحليله .

ما يبقى بعد التجريد يتعين ان يشل صورة بسيطة وعميقة للخصائص الرئيسية لموضوع المعرفة ، أى صورة بسيطة وعميقة لجوهر الظاهرة التى ندرسها . فاذا ما رفعنا الجوهر - جوهر الظاهرة - موضوع البحث - الى مستوى معين من التجريد نستطيع ان نقوم بتحليلها لتعريف على طبيعتها أى لاستخلاص افكار خاصة بها هذه الافكار المستخلصة انما تتوافق مع هذا المستوى من التجريد بمعنى انها افكار استخلصت عند هذا المستوى من التجريد . فاذا ما اردنا ان نتبين مدى صحتها لزم عليها الا نفصلها عن مستوى التجريد الذى استخلصت عنده . هذه نقطة هامة يتعين الاتيىب ابدأ عن الذهن .

والخطوة الثانية فى عملية الاستقصاء - استخلاصا للمعرفة الاقتصادية - تتمثل فى الانتقال من المجرد الى الملموس بعدا عادية تصوره فى الذهــــــــــــــــن من de l'abstrait au concret pensé وهى تشمل عودة فى مخيلة الباحث

نقطة البدء في عملية الاستقماء بل هو الملموس وقد اعيد بناؤه في ذهن أي اعيد انتاجه بواسطه الفكر ، فهو الملموس فكرا *Pensé - Concret* ويبدو اننا نكون المعرفة العلمية قد استخلصت .

وفيما يخص طرق الاستخلاص المنطقي تتسم عملية الاستقماء هذه بطابع استقرائي - استنباطي . حيث يلعب الاستنباط دورا اقل اهمية من دور الاستقراء .

فاذا ما استخلصت الافكار النظرية يتعين - كما سبق ان رأينا - ان نقسم بالتحقق من صحتها . في مجال المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يكون التحقق - بعد ازالة التناقض المنطقي - بين اجزاء النظرية - بمواجهة النظرية المستخلصة بالواقع احكامها عندما يتعلق الامر بالمظاهر الكمية القابلة للقياس أو تاريخيا أو على النحوين معا .

فاذا ما استخلصت المعرفة الاقتصادية فوجب تقديمها الامر اذن يلزم مع هذه اتباع طريقة معينة للتقديم (٢٩) أي لتقديم المعرفة التي من يتوجه اليهم الباحث بمعرفته .

- (٢٩) *Méthode de Présentation* انظر في منهج الاقتصاد السياسي
 O.G.G. Granger , *Méthode économique* . P.U.F. 1955 .
 - A. Marchal , *Méthode scientifique et science économique*, 2 tomes
 Génin . 1952 et 1955 . B . Nogaro , *La Méthode en économie politique*
 Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence , 1971. O- Lange .
Economie politique . ch 2.
 - M. Dowidar *Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste* , ch 3 - J. Schumpeter *Economic Doctrine and Method* ,
 Allen & Unwin , London . 1954 .
 - M. Dobb *Scientific method and the Criticism of Economics*, Science &
 Society Vol 3 No, 3, 1939 O M . Dobb *Marxism and Social laws* ,
 Monthly Review , Vol. ii No. 7 , 1959 - J. Piaget (direction) . *Logique*
et Connaissance Scientifique, Encyclopédie de la Pléiade , 1967, =

لم يبقو لكى نختبى من منهج الاقتصاد السياسى الا ان نضيف ان جزءا من المنطق الاستنباطى يشمل مكانا خاصا فى ادوات ، او تكنيك ، التحليل الاقتصادى (٣٠) ذلك هو المنطق الرياضى (٣١) وهناك اتجاه فى الكتابات الاقتصادية الى المغالاة فى

Surtout P . 1019 0 1057.- La Science économique, in: Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines. 1ere Partie. Mouton UNESCO Paris La Haye , 1970 .

(٣٠) نقصد " بالتحليل " عملية التوصل الى نظريات اى الى تعميمات مجردة . فالنظريات هى اذن النتائج النهائية للتحليل فى عملية التحليل التى تهدف الى استخلاص مقولات نظرية تستخدم الادوات او التكنيك (الاستقرائى ، الاستنباطى وخاصة ببيانها . الاحصائى . الخ)

(٣١) يعتبر G.Ceva (وهو ايطالى اهتم فى القرن الثامن عشر بالمشكلات النقدية) N.F.Canard (وهو استاذ فرنسى فى العلوم ١٧٥٨ - ١٨٣٣) رواد الاقتصاديين الرياضيين . انظر : Dictionnaire des sciences Economiques . J.Romeuf (ed) Tome L.P. 196 - 7

ويذهب شومبيتر الى غير ذلك ، اذ يتعلق الامر بالسلبية ليهذين المؤلفين وغيرهما السى . بعض التكنيك الرياضى فى التحليل الاقتصادى وليس باستخدام المنطق الرياضى نفسه ويقول شومبيتر ان اول من بين ما يمكن أن تؤديه الرياضيات للتحليل الاقتصادى هما : AA.Courant (مفكر رياضى فرنسى ١٨٠٠ - ١٨٧٧) وذلك فى مؤلفه Recherches sur les principes mathématiques de la théorie de la richness.

الذى نشر فى ١٨٢٨) و J.H,Von Thunen (مزارع المانى ١٧٨٣ - ١٨٥٠) وذلك فى كتابه The Isolated state الذى نشر اول جزء منه فى ١٨٢٦ انظر كتاب شومبيتر : تاريخ التحليل الاقتصادى ص ٤٤٩ ، ٩٥٥ ، ٩٦٠ ، انظر كذلك المقال التالى وهو فى غاية الافادة فى مجال التحليل الكمي . J.J.Spengler, Quantification in Economics : Its History, in, D.Lerner (ed) Quantity and Quality , The Free Press of Glencoe , New York , 1961. خاصة ص ١٥٤ - ١٦٤ .

وفيما يتعلق بموقف كارل ماركس من استخدام الرياضيات فى التحليل الاقتصادى نستطيع من قراءتنا لخطاب ارسله الى انجلز بتاريخ ٣١ مايو ١٨٧٥ ان نرى أنه

استخدام هذا التكنيك في التحليل الاقتصادي . ازاء هذا الاتجاه يتعين علينا ان ننسى من الآن الاستعمال السليم للادوات الرياضية حتى نتفادى استخدامها في غير موضعها بما اننا نلجأ الى الرياضيات كشكل للاستدلال الاقتصادي ، وبما ان هذه هسى اداة التعبير الكمي ، فان الاستعانة بالتكنيك الرياضى في التحليل الاقتصادي لا يكون الا بالنسبة للتعرف على المظاهر الكمية للظواهر الاقتصادية . وبما ان معرفة هذه الظواهر لا تكون ممكنة الا على اساس المعرفة الكيفية للظاهرة وجب ان يكون التحليل الكمي الذى نستخدم فيه الادوات الرياضية مسبوقة بتحليل كفي للظاهرة الاقتصادية ايا ما كان الامر يتعين الانسى اننا نندخل باستدلال اقتصادى فى شكل رياضى ، اذ يتعين الا يحل الاستدلال الرياضى محل الاستدلال الاقتصادى بأية حال من الاحوال والا ادى ذلك الى زيف في التحليل وعرقل من تطور المعرفة الاقتصادية (٣٢) .

== ماركس يذم في نهاية حياته فكرة معالجة نظرية الدورات الاقتصادية معالجه رياضية ، انظر : M.Dowidar, Les Schémas de reproduction P128 (٣٢) فهم الاستعمال السليم للادوات الرياضية يجنب الاقتصاد السياسى مصير علمى الطبيعية والفلك عند الاغريق . ومثلهما فى تاريخ الفكر الانسانى يفيد كسمل الاقادة فى هذا المجال ، فقد كانت المعرفة الخاصة بالاحياء والطالب عنسند هيموقراط Hippocrate وارسطو . وكانت علاقتهما بالرياضيات محدودة للغاية ، وهو ما كان يعد استثناءا بالنسبة لجال فلاسفة الاغريق . وكانت هذه المعرفة اكثر تقدما بكثير من المعرفة الخاصة بالطبيعة والفلك ومرد ذلك ان اثر الرياضيات على ارسطو كان غائبا بالنسبة للاحياء والطبيب بينما ورت فى مجال الطبيعة والفلك تقاليد من سبقوه بما فيها تقليد كثرة الالتجاء الى الرياضيات . فى هذه الآونة شغلت الرياضيات ذهن الرجال عسب الملاحظة والتجربة ووجهتهم الوجهة التى مؤداها ان المعرفة يمكنس أن تستنبط ابتداء من مبادئ بديهية او مسلمات ، انظر : L.W.Hull تاريخ وفلسفة العلم ص ٥٦ .

هذا لايعنى اننا نتجاهل ما حققته الرياضيات وهى خلق انسانى من تطورات هائلة الآن ، تطورات تجعل من الممكن استخدامها على نطاق واسع وعلى نحو مستمر فى التحليل الاقتصادى وانما ذلك مشروط بأن نعطيهها مكانها السليم (الوارد تحديده فى المتن) فى مناهج الاستدلال الاقتصادى، انظر فى ذلك : =

هذا وتظهر فائدة الادوات الرياضية على وجه خاص عندما تستعمل في بنسـا
النماذج الاقتصادية (٣٣) .

R. Nemchinov, The use of Mathematics in Economic, Oliver & Boyd, London, 1964. (٣٣)
economic models: modèles économiques ويمكن أن نميز بين

معنيين لاصطلاح "النموذج" كما يستخدم في التحليل الاقتصادي :

أ - بمعنى واسع يستخدم لاصطلاح للتعبير عن كل بناء نظري يقصد به فهم أو شرح طريققاد أو اميكانيزم النظام الاقتصادي عن طريق اخذ النظام ككل مترابطة اجزائه ومعتمدة كل منها على الآخر، وذلك بقصد التعرف على كيفية تحديد اثر التعبير في عنصر أو اكثر على عناصر النظام الاخرى أو على النظام بأكمله، والنموذج يمثل على هذا النحو تصويرا مجردا للواقع . ومن ثم كان دائما اقصر من الواقع . وهو بهذا المعنى يشمل المظاهر الكيفية والكمية للظواهر الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي محل الدراسة .

ب - وقد بدأ الاصطلاح ياخذ معنى خاصا في الفكر الاقتصادي المعاصر وخاصة في مجال التحليل الكمي Quantitative analysis; analyse quantitative

يقصد به كل بناء نظري يهدف الى وصف عمل النظام الاقتصادي عن طريق التعبير عنه بمجموعة من السمات الاتية : تمثل علاقات الاعتماد المتبادل

بين عناصر النظام في مظهرها الكمي وهي العلاقات التي تحدد عمل النظام .

بناء نموذج بهذا المعنى يفترض وجود جسم نظري من التحليل الاقتصادي

واستخدام لغة رياضية للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر

النظام الاقتصادي في صورتها النظرية المبسطة . بمعنى آخر ، بناء النموذج

على هذا النحو يتم عن طريق تزويج التحليل الاقتصادي مع وسائل التعبير التي

تتميز بتجريد وتعميم بالغين . وهي الوسائل الرياضية (اذا تم التزاوج

بين التحليل الاقتصادي والتحليل الاحصائي واستعملت اللغة الرياضية في

التعبير كنا بعداد نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي (Econometrics; L'Econometrie

وعلية يظهر النموذج ككل مكون من عناصر تسمى

المتغيرات Variables يربطها ببعضها البعض عدد من العلاقات

هذه المتغيرات تمثل التعبير الكمي عن العناصر المكونة للظاهرة الاقتصادية

المدرسة والمسببة لتغيراتها قد تكون خارجية Endogenous يعتبرها

الباحث خارج النظام الاقتصادي محل البحث فقيمها تتحدد مستقلة عن هذا

النظام وقد تكون داخلية Endogenous تتحدد قيمها كنتيجة لأداء

بالنسبة لمنهج اذن يتضح ان الباحث الاقتصادي يستخدم قاعدة عامة بالنسبة
لموضوع سبق بيان انه محدد تحديدا منضبطا منهج البحث العلمي مع اعتماد خاص
على التجريد الذى يحل محل التجربة فى دراسة الظواهر الاقتصادية . كما انه يستطيع
الاستعانة بالادوات الرياضية عند دراسة المظاهر الكمية لهذه الظواهر بشروط ان
تكون هذه الدراسة مسبوقة بدراسة كيفية للظاهرة .

هذا بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسى ومنهجه ، ماذا عن حال المعرفة
الاقتصادية الحالية ؟

٣ - يعطينا الاقتصاد السياسى بحالته الراهنة حدا ادنى من المعرفة اليقينية
التي تصلح اساسا لتفسير الظواهر الاقتصادية (المكونة لطرق الانتاج المختلفة)
والتنبؤ المعقول بحركاتها المستقبلية . الامر هنا يتعلق بمجموع القوانين
الاقتصادية النظرية (او النظريات الاقتصادية) التي توجد تحت تصرفنا والخاصة

== النظام نفسه . هذا وتعبر المعادلات المكونة للنظام عن انواع مختلفة من
العلاقات .

فقد تكون المعادلة تعبيراً عن علاقة تعريفية Definition equation
كما اذا قلنا ان الدخل = الادخار + الاستهلاك . وهو ما يعنى ان الدخل يتحلل
الى الادخار والاستهلاك . فى هذه الحالة يستحسن استخدام العلامة \rightarrow بدلا
من علامة التساوى .

وقد تعبر المعادلة عن علاقة فنية كدالة لانتاج التي تعبر عن العلاقة الفنية
او التكنولوجيا بين كمية المدخلات Inputs المستخدمة فى الانتاج
وكمية الناتج Output ك $د = (ع١، ع٢، ع٣، ع٤، ع٥، ع٦، ع٧، ع٨، ع٩، ع١٠)$.
حيث ترمز ك لكمية الناتج ، ع١ للعنصر الاول من عناصر الانتاج ، ع٢
للعنصر الثانى . وهكذا .

اخيرا قد تعبر المعادلة عن علاقة من العلاقات السلوكية
behaviour relations مثال ذلك دالة لاستهلاك فى نموذج كينز Keynes
س = د (ل) ، حيث س ترمز للاستهلاك ، ل للدخل .

بالاشكال التاريخية المختلفة للعملية الاقتصادية ، والتي قد تم التحقق من صحتها علميا . (وهو ما يستبعد نظريات التي ثبتت عدم صحتها بمواجهتها بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية . والتي يرد عدم صحتها الى سوء تصور اصحابها لموضوع ومنهج العلم في ارتباطهما العضوي) .

وبما ان موضوع الاقتصاد السياسي اى التصويرات الذهنية المتعلقة بالعملية الاقتصادية فى شكل من اشكالها المختلفة : طابع تاريخى ، فان قوانينه النظرية يكون لها هى الاخرى هذ الطابع التاريخى (مع التحفظ الخاص بأن بعض القوانين الاقتصادية ترتبط بأكثر من شكل من اشكال المجتمع) وعليه لا نستطيع ان نتكلم عن قوانين اقتصادية الا فى اطار هياكل اجتماعية متميزة كفيها .

يترتب على ذلك ان الاقتصاد السياسى اى مجموع القوانين (النظرية) الخاصة بعملية الانتاج والتوزيع فى اشكالها الاجتماعية المتغيرة ، يكون علما ذا طابع تاريخى . فليس هناك علم اقتصاد صالح لكل اشكال المجتمع . اذ لا يمكن ان نتوقع ان تكون القوانين الاقتصادية فى مجتمع يسود فيها لانتاج يقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين هى نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع يسود فيه انتاج المبادلة . كما لا يمكن ان نتوقع ان تكون القوانين الاقتصادية فى مجتمع تقوم فيه روابط الانتاج (فى ارتباطها بمستوى قوى الانتاج) على الملكية الفردية لوسائل الانتاج هى نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع تقوم فيه هذا لروابط على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . حقيقة انه توجد بعض الظواهر الاقتصادية المشتركة بين اكثر من شكل من اشكال الاشكال التاريخية للمجتمع الانسانى . يقابلها قوانين اقتصادية (نظرية) مشتركة بين هذه الاشكال التاريخية للمجتمع (كقوانين التداول النقدي مثلا) . ولكن القوانين الاقتصادية التى تميز كل شكل من الاشكال التاريخية للمجتمع ، وهى ما يمكن تسميتها بالقوانين النوعية ، اهم بمراحل من هذه القوانين المشتركة عند التعرف على طبيعة العملية الاقتصادية فى شكل معين من هذه الاشكال . هذا ونأمل ان تصبح هذه النقطة

أكثر وضوحاً عند دراستنا لفكرة طريقة الانتاج (٣٤) .

نخلص من ذلك بأن الاقتصاد السياسي علم له ذاتيته ، وبأن هذه الذاتية محددة على نحو يحول بيننا وبين خلط الاقتصادى السياسى بغيره من فروع المعرفة العلمية .
بيد ان الذاتية لا تعنى استقلال الاقتصاد السياسى عن هذه الفروع وخاصة تلك المتعلقة بالنظائر الاجتماعية الأخرى . لان الانسان ، الذى يتعلق موضوع الاقتصاد السياسى بنشاطه الاقتصادى ، يجمع بنشاطه فى المجتمع كل مظاهر الحياة الاجتماعية . هذه الذاتية - لا الاستقلال - يمكن ان تتميز فى مواجهة العلوم الاجتماعية الأخرى . وعلى الأخص علم الاجتماع ، وعلم السكان وعلم الجغرافيا البشرية .

سنحاول فى الفصل القادم ان نتبين مكان الاقتصاد السياسى بالنسبة لفسروع المعرفة العلمية هذه .

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي وفروع العلوم الاجتماعية الاخرى

ليس تقسيم نشاطات الانسان عادتها العمل المثمر ، اذ لا يوجد بين هـنـه النشاطات خطوط واضحة تحدد نطاق كل منها وتفصل احدها عن الاخر . فالشخص الذى يمثل عضوا فى اسرة يسهم فى ذات الوقت فى النشاط الاقتصادى كعامل فى مصنع مثلا . وقد يكون عضوا فى تنظيم نقابى او حزب سياسى مشاركاً بذلك فى النشاط السياسى كما انه قد يهوى القيام ببعض النشاط الفنى وهكذا . الامر الذى تكون معه كل هذه النشاطات متداخلة . ينبئنى على ذلك انه لا يمكن دراسة اى مجال لنشاط الانسان دون الرجوع الى المجالات الاخرى ، وهو ما ينطبق من باب اولى على العلوم الاجتماعية التى تتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعى للانسان . وهى بوصفها علوم تمثل فروع المعرفة التى تهدف الى فهم العلاقات بين افراد (وفئات وطبقات) المجتمع فى تغييرها عبر الزمن (التاريخ ، الاقتصاد السياسى الجغرافيا ، علم الاجتماع ، علم النفس ، الديموجرافيا .. الخ) (١) . ومع ذلك سلك ولتسهيل عملية البحث العلمى وجد مع الزمن تقسيم مجرد للعلاقات الاجتماعية بمتقناه تؤخذ كل طائفة من العلاقات الاجتماعية منفردة لينصب عليها موضوع فسر من فروع العلوم الاجتماعية .

انطلاقا من هذه الفكرة الاساسية لن يكون هدفنا فى هذا الفصل تعريف العلوم الاجتماعية الاخرى فى علاقتها بعلم الاقتصاد السياسى ، وانما ايضا الاعتمـاد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوى بين الاقتصاد السياسى وبعض فروع العلوم الاجتماعية الاخرى نأخذ على سبيل المثال وهى علم الاجتماع والديموجرافيا ، وعلم الجغرافيا .

(١) وهى على هذا النحو تتسيز عن العلوم الطبيعية ، الكيمياء ، الفيزياء ، الاحياء ، الجيولوجيا ، الفلك ، الخ .

١ - الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

يعرف البعض علم الاجتماع انه " الدراسة الساعية لان تكون علمية لما هو اجتماعي (اي للوقائع الاجتماعية) بصفته هذه ، سواء على المستوى الأولي للعلاقات بين الاشخاص او على مستوى المجموعات الكبيرة ، الطبقات ، الامم ، الحضارات او بصفة عامة المجتمعات الكلية ، اذا ما استخدمنا تعبيراً اصيح جارياً " (٢) ولكن اذا ما اردنا تعريف علم الاجتماع تعريفاً علمياً قلنا انه علم القوانين العامة لتطور المجتمع الانساني (٣) .

(٢) R.Aron, Les Etapes de la Pensée Sociologique, Editions Gallimard 1967 p16

(٣) بما ان علم الاجتماع ما يزال محلاً للخلاف (بالنسبة لموضوعه ومنهجياته) انظر A Dictionary of Social Science المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٧٦ - ١٧٩) يكون من المناسب ان نرى التعاريف المختلفة التي تعطى له اولاً . تسند ابوة هذا العلم الذي يبدأ في احضان فلسفة التاريخ الى عبدالرحمن ابن خلدون (الفيلسوف العربي الذي عاش من ١٣٣٢ الى ١٤٠٦ م) والى المقدمة (انظر فيما يلي الفصل الاول من الباب الثاني) وجيامباتستا فيكو Giambattista Vico (استاذ القانون بنابولي - ايطاليا . عاش من ١٦٦٨ الى ١٧٤٤ . ومؤلف العلم الجديد Scienza Nuova

ويرى هذا الاخيراً الذي يعتنق على خلاف فلاسفة القرن الثامن عشر منهجاً تاريخياً . ان المجتمع الانساني الذي هو من صنع الانسان ، يمكن فهمه والتعرف عليه ، هذا المجتمع يمثل كلا غير ساكن . وانما في حركة مستمرة ، وحركة التاريخ هي التي تحدد المؤسسات الاجتماعية . هذا الكل (اي المجتمع) في حركته هو محل اهتمام " العلم الجديد " انظر : T.G. Bergin & Fisch . The New science of Giambattista Vico, Anchor Books, Doubleday & Co: New York , 1961.

اما بالنسبة لأوجست كومت A.Comte (فيلسوف فرنسي ١٧٩٨ - ١٨٥٧) فعلم الاجتماع هو " الدراسة الوضعية لمجموع القوانين الاساسية الخاصة بالظواهر الاجتماعية " وهي تنقسم الى جزئين: جزء خاص بتحديد القوانين الساكنة . وهي القوانين المتعلقة بشروط وجود المجتمع . وجزء خاص =

فموضوع علم الاجتماع يتعلق اذن بالظواهر الاجتماعية بوصفها هذه . وذلك في حركتها الكلية . اما الفروع الاخرى من العلوم الاجتماعية فموضوعها يتعلق بظواهر هي اولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك طائفة من الظواهر الاجتماعية : ظواهر اقتصادية في حالة علم الاقتصاد السياسى ، ظواهر سلوك الافراد في متضمناته الذهنية في حالة علم النفس وهكذا .

فبينما يهتم الاقتصاد السياسى بطبيعة وتطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية هي الظواهر الاقتصادية التى تكون الاساس الاقتصادى للمجتمع . ممثلا

== بتحديد القوانين الديناميكية ، اى تلك المتعلقة بشروط الحركة المستمرة للمجتمع . انظر I. 1967P16, 17, A.Cuviller, Manuel de Sociologie, P.U.F. Tome I. وكذلك R.Aron المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٠٤ - ١٠٥ ويعرف G.Gurvitch علم الاجتماع بانما العلم " الذى يدرس الظواهر الاجتماعية الكلية فى مجموع مظاهرها وفى حركتها بأخذها فى انماطها الديالكتيكية الميكرو - اجتماعية (النمط الوحدى) Micro-sociaux والمجموعية Marco-sociaux والكلية lobaux وهى فى اثناء تكوينها واختفائها " . واخيرا يعطينا C.W.Mills التعريف التالى فى كتابه :

Sociological Imagination. Oxford University Press New York. 1959

" The study of historical life as occurring within and subject to the pressures of the complex whole of society as constituted by its highly structural and organised of the complex
انظر فى الاتجاهات الحالية فى علم الاجتماع فى اصلها التاريخى :

Paul Lazarsfeld, La Sociologie, in, Tendances Principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines . Mouton . Unesco Paris - la Haye , 1970, p. 69 - 197 .

بذلك علما اجتماعيا يخصص هذا الجانب من حياة المجتمع ، يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته ، آملا بذلك أن يكون علم حركة التكوينات الاجتماعية ، أى تحول المجتمع من شكل إلى آخر . ومن ثم تتحدد أهمية أحدهما بالنسبة للآخر :

.. بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي ، ومن ثم بتأثير الأساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي .

.. وبذلك العلاقة بين الاثنين أكثر ما تظهر في علم الاجتماع الاقتصادي Sociologie économique . وهو فرع خاص من علم الاجتماع فإذا كان التحليل ينشغل ، وفقا لكولم D.Colm^(٤) ، بمعرفة الكيفية التي يسلك بها الأفراد (الطبقات) في كل لحظة والآثار التي تنترتب على هذا السلوك ، فإن علم الاجتماع الاقتصادي يحاول الإجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الأفراد (والطبقات) إلى أن يسلكوا على النحو الذي يسلكون عليه . من هنا يزودنا علم الاجتماع الاقتصادي بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي (وهو الذي يتعلق به موضوع الاقتصاد السياسي) ، وعاليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادي ، " أن يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية ، وهو ما يعطى الاقتصاد السياسي فعالية وقدرة أكبر على التصرف " (٥)

٢- الاقتصاد السياسي والديموجرافيا

الديموجرافيا (٦) فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان : حالتها وحركتها

(٤) شومبيتر : تاريخ التحليل الاقتصادي ص ٢١
(٥) Ch.Bettehlein, Economie Politique et sociologie economique, Annales Juillet-september 1948, p.267 et sqq

(٦) يوجد الاصل اللغوي للاصطلاح في الكلمة الاغريقية " Demos " مع المقطع " graphia " . ولهذه الكلمة معنيان في اللغة الاغريقية : فهي تعنى أولا البلد ، أو الارض المكونة بالسكان ، وتعنى ثانيا : السكان انفسهم بتعريفهم الاتنولوجي (اي معرفين من ناحية الجنس ، وعلاقتهم =

عبر الزمن ، وما يزال الخلاف قائماً بالنسبة للمظاهر السكانية التي يتعيّن أن تقتصر على التحليل العددي (المظاهر الكمية) لحالة وحركة السكان (٧) .

بينما يرى آخرون أن تحتوى الديموجرافيا بالإضافة إلى التحليل الكمي تحليلًا كميًا ينشغل بكيف الأفراد من الناحية الجسمانية والذهنية والفكرية وكذلك بالنسبة لطبائعهم وأخلاقهم (٨) .

== بالأجناس الأخرى ، وخصائصهم) وهذا المعنى الثاني هو الذي يعيننا هنا . أما المقطع " Graphia " فإنه يدل على " العلم الوصفي " ، فإذا ما أخذنا اصطلاح الديموجرافيا بمعناه الحرفي فإنه يعني " العلم الوصفي للسكان " . هذا وقد استخدم هذا الاصطلاح للمرة الأولى بواسطة Achille Guillard في كتابه : *Eléments de statistique humaine ou démographie comparée*, Paris 1855 cf. A. Landy, *Traité de démographie*, Payot, Paris, 1945, P. 7 et seqq.

(٧) في هذا الاتجاه نجد التعريف الذي تعطيّه الموسوعة الكبرى (Grande Encyclopédie, Tome 14 P 70) للديموجرافيا " كعلم يعالج بمساعدة الاحماء الحياة الانسانية منظور اليها بصفة أساسية من زاوية الميلاد والزواج والوفاة . ومن زاوية العلاقات التي تنشأ كنتيجة لهذه الظواهر ، وكذلك من زاوية الحالة العامة للسكان التي تترتب عليها " .

في نفس الاتجاه كذلك نجد تعريف Wolf في موسوعة العلوم الاجتماعية (Encyclopedia of Social Sciences) اقطفت في مقام Sociologie et démographie, Population, 1956, No 1. P. 84 - 85.

وكذلك تعريف Villey في :

Lecons de démographie, I. Editions Montchrestin, 1957, p. 17.

(٨) على هذا النحو يعرف Guillard الديموجرافيا " بالمعرفة الرياضية للسكان لحركتهم ، لحالتهم الجسمانية والمدنية والفكرية والأخلاقية " . أنظر Landry ، المرجع السابق الإشارة اليه ، وانظر كذلك تعريف :

L. Buquet, cours de démographie, Les Cours de Driot, 1965-1966, p. 3.

في الواقع يوجد بين الكيفي والكمي علاقات تأثير متبادل تستلزم أن نأخذ في الاعتبار على الأقل عددا من المظاهر الكيفية وذلك لكي تنضبط معرفتنا الكمية نفسها . فالخصائص الكيفية تؤثر على العدد عندما تباشر مفعولها =

أما فيما يتعلق بالمنهج فيستخدم في البحث الديموجرافي كل السبل التي
يتبعها العقل في استخلاص المعرفة ، مع إضافة ان الطريقة الاحصائية تلعب دوراً
له أهمية خاصة في هذا البحث .

هذا بالنسبة لتقديم الديموجرافيا . وقد رأينا عند تعريف موضوع الاقتصاد
السياسي ان الانسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي ، اذ يمثل ما يقوم به من
عمل محور عملية الانتاج في المجتمع . فاذا ما كان الأمر كذلك فان العوامل
الديموجرافية تؤثر دون شك على النشاط الاقتصادي ، اذ هي تحدد له شروطه الأساسية
القوة العاملة كما وكيفا ، وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي
لنشاط اقتصادي .

من ناحية اخرى تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيراً عميقاً على كيفية توزيع السكان
كمياً وكيفياً ^(٩) توزيعاً جغرافياً ، وعلى الكثافة السكانية وعلى أشكال التجمييع

== كما هو الحال بالنسبة للخصائص الجسمانية بالنسبة للمواليد او الوفيات .
وكذلك يؤثر العدد على الخصائص الكيفية لأفراد السكان عن طريق تحديد
لشروط الحياة لهؤلاء الأفراد . مثال ذلك الآثار التي يمكن أن تكون لعدد أفراد
الاسرة على تكبير أطفالها ومن ثم على كيفهم .
(٩) وذلك عن طريق زيادة عدد افراد المجموعة البشرية في المكان الموجودين
عليه ، من ناحية أخرى ، وعن طريق اشارة انتقال السكان الى مكان
آخر ، من ناحية أخرى . (تم ذلك في أوروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن
العشرين عن طريق خلق مستعمرات جديدة انتقل اليها جزء من سكان
أوروبا) .

الانسانى ، وهى تؤثر كذلك على الموقف من الانجاب ، كما تؤثر العوامل الاقتصادية عن طريق تحديد لها للشروط المادية للحياة ، على المواليد والوفيات ومتوسط العمر ، الى غب ذلك (١٠) .

٢ - الاقتصاد السياسى والجغرافيا

الجغرافيا (١١) هى دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان ، أى كبيئة طبيعية للجنس البشرى (١٢) . أما الجغرافية البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعى والمناخى ، وبما أن هذه البيئة هى فى الواقع ولحد كبير ، من خلق الجماعات البشرية الماضية والحاضرة يتمثل موضوع الدراسة فى الجغرافيا البشرية فى العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية والبيئة وتشكيل أحدهما بواسطة الآخر (١٣) .

والنقطة التى يلتقى عندها هذين الفرعين من فروع المعرفة (الاقتصاد السياسى والجغرافيا) هى تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادى (١٤) (والوحدات

(١٠) هذا وقد كانت النظرية السكانية تمثل فى البداية (من ويليام بنى الى مالتس انظر ما يأتى فى الباب الثانى من هذا الجزء) بابا أساسيا فى مؤلفات الاقتصاد السياسى ، ثم ترك بعد ذلك الاهتمام بالدراسات السكانية للاحصائيين .

(١١) يوجد الاصل اللغوى للمصطلح فى الكلمة الاغريقية γε والمقطع graphia وهذه الكلمة تعنى الارض . ويدل هذا المقطع على اننا بصدد علم وصفى . فلذا ما أخذ المصطلح بمعناه الحرفى فانه يدل على " العلم الوصفى للأرض " .

(١٢) لا يوجد علم آخر يهتم بالبيئة بصفتها هذه : فرجل الجيولوجيا يدرس صخور القشرة الارضية . ورجل الارصاد الجوية يهتم بالمناخ والطقس . ورجل النبات يهتم بحياة النباتات . ويهتم رجل الحيوان بحياة الحيوانات . اما رجس الجغرافيا فهو فى حاجة الى نتائج كل علم من هذه العلوم ليستطيع أن يتعرف على المسرح الذى يعيش عليه الانسان ويلعب دورا . هذا المسرح ككل ملموس وحى . انظر : L.D.Stamp, Modern Geographical Ideas , in OutLine of modern knowledge, W.Rose(ed), V.Gollaoz, London, 1951P.813 et sqq.

P, George, Geographie de la population et démographique, population, 1950 (١٣)

The location of economic activity, la localisation de l'activité économique . (١٤)

الانتاجية لهذا النشاط) - الأمر هنا يتعلق بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان (١٥)
 هنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي .
 فهو يمدنا بمعلومات عن مصادر المواد الأولية ، عن مصادر الطاقة المحركة وعناصر
 التجمعات السكانية (مصدر القوة العاملة بكمها وكيفها) . من ناحية أخرى تساعد
 المعرفة النظرية الخاصة بالنشاط الاقتصادي على فهم أحد العوامل ، ان لم يكن من
 أكثرها ، تشكيلا للوسط الجغرافي : ألا وهو النشاط الاقتصادي للمجتمعات . هذه
 المعرفة لا يستغنى عنها اذن الباحث في مجال الجغرافيا البشرية (١٦) .

من هذا يتضح ان الواقع الاقتصادي مرتبط ارتباطا دياكتيكيا بالواقع الجغرافي
 الاقتصادي ليكونا كلا عضويما يمثلان الحياة الاجتماعية في وسطها الجغرافي ، يترتب
 على ذلك أن الاقتصاد السياسي الذي يهتم بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية
 يتعين ان يدرس ، رغم ذاتيته ، في ارتباطه الوثيق بغيره من فروع العلوم
 الاجتماعية .

Space economy: L'analyse économique dans l'espace . (١٥)

انظر على سبيل المثال وخاصة فيما يتعلق بالدراسة النظرية للتحليل

الاقتصادي للمكان بالنسبة للنشاط الزراعي : J.H.Von Thunen ,

Isolated State, Pergamon Press , London , 1966.

(١٦) هذا النوع من الدراسة يتم في اطار ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التسمية

تتشغل بأشكال الانتاج وأشكال توطن النشاط الاقتصادي في المكان وأشكال

استهلاك المنتجات المختلفة في العالم بأسره فهي تهتم :

- بالتوزيع الكيفي والكمي للتجمعات البشرية على الكرة الأرضية .

- بدراسة اشكال الانتاج والاستهلاك في ارتباطه بالانتاج بهذه التجمعات

البشرية وفقا للنموذج الاقتصادي لكل تجمع منها ، وكذلك العلاقات التي تنشأ

بين هذه التجمعات بما تستتبعه هذه العلاقات من تنظيمات ونشاطات نقل

وما يلحق بها . انظر في ذلك :

P.George , précis de géographie économique . P.U.F , 1962.

وهكذا يتم لنا تعريف الاقتصاد السياسي ، العلم الذي نقوم بدراسته : عن طريق تحديد معالم موضوعه ومنهجه في ارتباطهما العضوي ، هذا العلم هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية بما بينها من اعتماد متبادل يتعين ألا يغييب عن أذهاننا في دراستنا لعلم الاقتصاد السياسي . تكوين علمنا هذا ، أي التمهيد لميلاده ثم مولده وتطوره ، لم يتم بين عشية وضحاها . وإنما من خلال عملية تاريخية دارت - وما زالت تدور - بين استمرار وانقطاع وتقدم من خلال التناقضات ، تقدم لا يجرى بأية حال على نحو خطسي لا يعرف الانكسارات . التعرف على الملامح العريضة لهذه العملية التاريخية يزيـد من انضباط تحديدنا لآفاق العلم ويسمح لنا بأن نألف من الآن أسماء كبار مفكرينـه . تحقيق هذا التعرف هو ما نسعى اليه في الباب التالي .

الباب الثاني

تاريخ الاقتصاد السياسي

لا نهدف لدراستنا في هذا الباب أن تكون تتبعاً مفصلاً للفكر الاقتصادي فسي تاريخه الطويل ، الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا في دراسة منفصلة تأخذ ما تستحقه من جهد ووقت (١) . مانسعى إلى تقديمه هنا لا يستعدى لمحة في تاريخ علم الاقتصاد السياسي ذات هدف محدود ، تمكينا من البداية :

- من التعرف على المراحل المختلفة لتاريخ العلم الذي نشغل به .
- وتشير لنا إلى القضايا الأساسية التي شغلت أذهان المفكرين الذين بنوا العلم مفسحة المجال لبلورة موضوع العلم ورسم مناهجه وتراكم المعرفة النظرية المكونة له .

الذي يهمنا أنما هو تأريخ العلم وليس تاريخ الفكر الاقتصادي عيسى إطلاقه . وقد تحقق للعلم وجود معترف به من خلال عملية بطيئة تغطي الفترة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر (٢)

(١) تتميز الكتابات المتعلقة بتاريخ الفكر الاقتصادي بشراء نسبي ، بالإضافة إلى مؤلفات المفكرين الذين بنوا علم الاقتصاد السياسي والتي سنتعرف عليها في هذه الدراسة . لتاريخ العلم يمكن الرجوع إلى المراجع التالية :

H.Bartoli, Histoire de la pensee econpmoiqe , les Cours de Droit, 1959 - 1960 - J.Denis, Histoire de la pensée économique. Thémis, 1970 - Ch.Gide & Rist, Histoire des doctrines économiques - O.Lange , Economie Politique , P.U.F., 1962 (Ch.VI, VII, P. 389) .

هذا الكتاب صدر باللغة العربية من ترجمة راشد البراوي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦ .

(٢) شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٥١ .

ولكن الفترة السابقة عليها شهدت ، مع نشوء طريقة الانتاج الرأسمالية ، تحولا
فى الفكر الاقتصادى مهد لميلاد العلم ميلادا صاحب هذه الطريقة فى الانتساج .
اهتمامنا أساسا بتاريخ العلم وكون ميلاده مصاحبا لطريقة الانتاج الرأسمالية
يبرر لنا ان نميز فى تقديمنا لهذه اللمحة التاريخية بين مرحلة سابقة على
الرأسمالية شهدت فكرا اقتصاديا (اذ منذ انشغال الانسان بمعرفة وسطه
الطبيعى والاجتماعى وجد فكر اقتصادى) . والمرحلة الرأسمالية التى يرتبط
بها علم الاقتصاد السياسى . فى فترة اولى من هذه المرحلة الأخيرة ولد علم
الاقتصاد السياسى بعد ان مهد السبيل لهذا الميلاد تحطوور فى فترة تالية تطورا
استمر الى وقتنا هذا الذى يسجل مرحلة الانتقال الى الاشتراكية .

وعليه نقدم هذه اللمحة التاريخية فى فصول ثلاثة :

- فى فصل اول نلقى نظرة سريعة على الفكر الاقتصادى فى المرحلة السابقة
على الرأسمالية .
- وفى فصل ثان نرى مولد علم الاقتصاد السياسى فى المرحلة الرأسمالية .
- وفى فصل ثالث نتتبع تطور العلم فى المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول
الى الاشتراكية .

الفصل الأول

الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة علي الأسامية

في أثناء هذه المرحلة - التي تغطي العصور القديمة والعصور الوسطي - لم يكن للفكر الاقتصادي وجود مستقل ، وإنما نجده في أحضان أشكال أخرى للفكر : في احضان الفلسفة في الفكر الاغريقي ، في أحضان الفكر اللاهوتي في العصور الوسطي الأوربية ، وفي أحضان دراسة التاريخ وفلسفة التاريخ عند المفكرين العرب في القرن الرابع عشر .

١ - العصور القديمة

في الكتب المقدسة للعصور القديمة يتمثل الفكر الاقتصادي في انطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع في تلك الأزمنة ، هي انطباعات ايدولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي . عليه يكون من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان^(١) .

وعند الاغريق (خاصة عند أفلاطون ٤٢٧ - ٣٤٧ قبل الميلاد وأرسطو ٣٨٤ - ٣٢٢ قبل الميلاد) وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة . إذ مثل الاستدلال الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع . المجتمع المنظم في صورة دولة المدينة City-State (تتميز بصغر مساحتها وصغر حجم سكانها وقيامها حول القلعة التي عادة ما كانت تبني علي مرتفع ، واشتغالها علي ميدان عام للاجتماعات العامة) . وهو تنظيم فرضته جغرافية اليونان ونوع التنظيم القبلي الذي كان غالبا من قبل^(٢) ، ويحدد اساسه في طريقة الانتاج التي كانت سائدة آنذاك وخاصة في القرنين الخامس والرابع (قبل الميلاد) في بلاد الاغريق بصفة عامة وفي أثينا بصفة خاصة . أي في الزمان والمكان اللذان شهدا فكر

(١) القاريء للتوراة أو الانجيل يستطيع أن يجمع معلومات عن أحداث المجتمع ، انطباعات تعطي فكرة عن نوع الحياة . فمن قصة يوسف مثلا نستطيع أن نستخلص كيف أن فرعون الذي كان يملك الأرض ويحصل في مقابل ذلك علي خمس المحصول كان يبتكر الاتجار في الحبوب . وفي وقت المجاعة كان الناس يشترون الحبوب بالنقود . فإن نفذت نقودهم حصلوا عليها بمقايضة بالتخلي عن حيوتهم وقطاعهم . أنظر :

Ch. 27, the Genesis. The Egyptians sell their land. The Holy Bible. Cambridge University Press, P. 43.
J.F. Bell, A History of Economic Thought. The Boland press. New York. 1953. p. 13 et sqq — E. Roll, ch. I.

(٢) أنظر في تفصيل هذا التنظيم القبلي وفي وصف عملية التحول من هذا الذي لم يعرف الدولة (المكون من مجموعة قري بينها قرية مركزية يقيم بها رئيس القبيلة صاحب السلطة المشخصة وكل قرية مكونة من عشائر) الي مجتمع دولة المدينة :
G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society. Lawrence & Wishart, London, Vol. I. 1961, p. 351 — 359.

أفلاطون وأرسطو طاليس^(٣). النشاط الزراعي يتم في ظروف طبيعية صعبة : التربة فقيرة ، الأمر الذي يستلزم زراعتها سنة وتركها دون زراعة أخرى . وهي نادرا ما تكون مستوية ، وهو ما يدفع الي عمل المصاطب تزرع أساسا بأشجار العنب والتين والزيتون . بالنسبة لنوع الوحدة الانتاجية في الزراعة يمكن تمييز ثلاثة أنواع : وحدات كبار الملاك ويملكون الأرض الأكثر خصوبة ، وتزرع بالحبوب وتربي عليها الماشية والخيول وهم لا يسهمون في عملية العمل وإنما يستخدمون العميد والعمال الأجراء الذين يخضعون لسيطرة المالك رغم أنهم أحرار . هذه الملكيات الكبيرة لا تغطي الا نسبة صغيرة من مساحة الأرض المترعة . غالبية هذه الأرض تزرعها وحدات صغار الملاك . عددها كبير . تحتوي نصف السكان أو يزيد . مساحة التي تقوم عليها كل وحدة صغيرة وغالبا مجزئة . يتم الانتاج بفضل عمل أفراد الأسرة يعمل ما تمككه من عميد مستخدمين في ذلك وسائل الانتاج البسيطة . هؤلاء الملاك الصغار يتخذون أنفسهم تحت سيطرة من يجارهم من ملاك كبار (وهؤلاء هم الصفوة في الريف . وحتى في المدينة) رغم كونهم مواطنين . الي جانب هذين النوعين من الوحدات الانتاجية كانت توجد الوحدات التي يستغلها الأفراد استخداما لعميد الدولة heilos^(٤) في مقابل حصولها عي جزء من المحصول عينا . وقد تقوم الذولة (في سيطرة) - ولها هي فقط هذا الحق - بتحرير عبيدها . في هذه الحالة يقوم كل منهم بزراعة قطعة من الأرض . بزراعتها كما يشاء . وله حرية تكوين أسرة تفلح معه الأرض يلتزم بأن يتخلى للدولة عن حصة من الناتج تتحدد لمدي الحياة . وله حرية التصرف فيما يبقى له .

هذه الزراعة لا تستطيع أن تغطي احتياجات السكان وخاصة من الحبوب . ومن ثم كان اللجوء الي الخارج (صقلية ، ايطاليا ، مصر ، سواحل البحر الأسود) وقيام التجارة الخارجية التي تمركزت في المدن وخاصة المواني . وقد ازدهرت في أثينا لتصبح نشاطا أساسيا يقوم به أساسا أشخاص لا يتمتعون بصفة المواطن ويرتكز علي رأس مال المقرضين . عن طريق التجارة الخارجية كان يتم تزويد السكان بثلي أو ثلاثة أرباع ما يستهلكونه من الحبوب .

(٣) استعنا في تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الأغرقي في هذه الآونة بالمراجع التالية :

A. Aymard & J. Auboyer, Histoire Générale des Civilisations, L'Orient et la Grèce Antique, P.U.F., 1961, p. 321 - 334 --- G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society: The First Philosophers, Lawrence & Wishart, London, 1961 - 207 --- A.G. Mazour & J.M. Peoples, Men and Nations. A World History, Harcourt, Brace & World, Inc, New York, 1968, Chs. 5 & 6, p. 82 - 122 --- M.L. Finley, Classical Greece, in Second International Conference of Economic History, Vol. Mouton, Paris --- La Haye, 1965, p. 11 - 35 --- E. Will, La Grèce archaïque,

(٤) heilos, ilotes thilotes هؤلاء كانوا يلزمون بالتبقيام ببعض الخدمات المنزلية وخدمة الحائرين أثناء الحرب ولم يكن يحق لهم حمل السلاح . وكان للمواطنين حق قتلهم اذا قابلوهم أثناء الليل .

لكي تستورد الحبوب لابد من التصدير. تصدير بعض السلع الزراعية. كالخمسور والزيتون. ولكنها لا تكفي. من هنا كان الالتجاء الي النشاط الصناعي ليزود التجارة بعدد من السلع : الأواني ، الأسلحة قطع العملات المعدنية . ومن ثم كان توسع النشاط الصناعي وما يستلزمه من نشاط استخراجي . يقوم بهذا النشاط وحدات حرفية وورش صغيرة مملوكة ملكية خاصة . عدد الوحدات الحرفية كبير . يقوم الحرفي مع أفراد عائلته بالعمل . يعاونه في ذلك العبيد . كما أنه قد يستخدم بعض العمل الأجير . يتم الانتاج في منزل الحرفي بناء علي طلب مسبق من جانب العملاء ، الذين كثيرا ما يزودون الحرفي بالمواد الأولية . تقوم الورش الصغيرة كذلك بالانتاج الصناعي . أكبر ورشة كانت تستخدم ١٢٠ عامل (في صناعة الدروع) . العمل يقوم به العمال الأجراء والعبيد . هذا النشاط الصناعي كان يعتمد في كثير من مواده الأولية علي التجارة الخارجية .

أما النشاط الاستخراجي . ومثله ما كان يتم في منطقة لوريون (التابعة لأثينا) في المناجم المملوكة للدولة . حيث تعهد الدولة بامتياز الاستغلال الي أفراد يملكون رأس المال . علي أن تحتكر لنفسها التعامل في الفضة المستخلصة مع الرصاص المخلوط بالفضة المستخرجة من المناجم . هذا النشاط الاستخراجي يقوم علي عمل العبيد الذين يملكهم صاحب الامتياز أو يستأجرهم من مالكيهم .

في هذا الاقتصاد ، الذي يركز عليه المجتمع الأغريقي ، انتشرت المبادلة والمبادلة النقدية . بل أكثر من هذا أن النقود ، التي اخترعت في البداية لتسهيل عملية التبادل : تستخدم في البيع من أجل الشراء ، أصبحت تستخدم في اطار هذا الاقتصاد لغرض جديد : الشراء من أجل البيع . في هذه الحالة يكف جمع النقود عن أن يكون وسيلة لتحقيق غاية (هي الحصول عي السلع) وإنما يصبح غاية في ذاته .

من هذا نستطيع أن نستخلص التركيب الطبقي للمجتمع الاغريقي . في أعلى الهرم الاجتماعي توجد الطبقة الارستقراطية ، كبار الملاك ، من « الربيعين » الذين يعيشون علي دخل لم يسهموا في عملية انتاجه . يحتقرون العمل اليدوي ويحكمون بمجتمع المدينة . يرتبط بهذه الطبقة بقية المواطنين ، المكونين لطبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ، لهم حقوق سياسية وحتى تولي الوظائف العامة (أي المشاركة في ادارة المدينة) . يلتصق بهذه الأخيرة الأجانب metoikos^(٥) ، وهم أحرار ولكنهم لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولا يحق لهم تملك العقارات . وقد لعبوا دورا هاما في التجارة والمهن الأخرى في المدينة (سيطروا

علي النشاط التجاري في القرن الرابع قبل الميلاد) وكذلك في الحياة الأدبية. وقد تعدى دورهم هذا نسبتهم العددية في مجموع السكان. وفي النهاية يرتكز هذا الهرم الاجتماعي علي العبيد، اذ عليهم يقوم الانتاج الزراعي والصناعي ونشاط التعدين والأشغال العامة للدولة. وهم يقومون بالأعمال المنزلية وبخدمة التجار في وقت الحرب. هذا الدور هو الذي يفسر كيف أن تجارة العبيد أصبحت إحدى النشاطات الاقتصادية المربحة. ومن هنا صبح القول بأن المجتمع الاغريقي (وخاصة في القرن الخامس ق. م.) مجتمع قائم علي العبودية. وذلك رغم أن بعض المؤرخين، في حرصهم علي تقديم المجتمع الاغريقي القديم في صورة ودية، يقللون من أهمية العبودية كأساس لهذا المجتمع^(١).

هذا التنظيم لعملية الانتاج القائم علي عمل العبيد ينطوي في ثناياه علي حدوده، أي حدود امكانياته في التطور. كتنظيم يحدد المنتجين المباشرين (العبيد) من كل دافع الي زيادة وتحسين الجهد اللازم لاستغلال وسائل الانتاج المستحدثة (عن طريق الاكتشاف أو النقل) استغلالا يمكن من زيادة انتاجية العمل علي نحو يمكنها من الاستجابة لحاجات المجتمع (وخاصة الطبقة المالكة) المتزايدة. بل علي العكس يتجه ميلهم الي تخطيط وسائل الانتاج كرد فعل لما يخضعون له من استغلال وقهر.

في هذا المجتمع وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة، اذ ندر أن نوقشت المشكلات الاقتصادية بوصفها هذه. بل دارت الأفكار المتعلقة بها - شأن كل الفكر الاغريقي - حول المشكلات الملموسة لحياة الانسان. وقد كانت هذه المشكلات الأخيرة تجد مركزها في فكرة دولة المدينة "Polis". من هنا كان الفكر الاقتصادي بأكليته في خدمة

(١) ارتكاز الانتاج علي عمل العبيد (وكوهم بالتالي أساس الهرم الاجتماعي) هو الذي يفسر تبرير أرسطو للعبودية كتخطيط اجتماعي. وهو يقيم علما للتبرير علي -حجة اقتصادية- حين يقول: "القيس يعتبر أن سلطة السيد لا تستند علي أساس طبيعي. ويسمي أن الطبيعة قد خلقتنا كائنات أسراراً وأن العبودية لا يوجد لها إلا قانون الأقوي وأنها في ذاتها. وباعتبارها مجرد أثر الفسق، غير نافذ". من وجهة النظر الاقتصادية، أرسطو أنه من غير الممكن أن تعيش عيشة مريحة، أو حتى مجرد أن تعيش دون ما هو ضروري. وما أنه لا يمكن تحقيق الخلق بمساعدة أي نشاط دون أدوات، فإن الاقتصاد يحتاج الي الأدوات لتحتل أهدافه. ويعتمد بوجدان من الأدوات، أدوات جامدة وأدوات حية. فبالنسبة للملاحة تمثل الدفة الأداة الجامدة والقطبان الأداة الحية. ويحل التعامل في كل أنواع تلمين نوعاً من الأداة. ومثل معين هو في الواقع أداة وجود. ومجموع المشكلات هي أدوات بجملة، والسيد من بينها يشتمل في أداة حية مملوكة تفوق كل الأدوات الأخرى. فأركان في استطاعة كل أداة أن تنفذ من نفسها إرادة أو فكر السيد... لما احتاج المهندس الي الميكل ولا السيد الي العبد". كما أن أرسطو يضيف في تبرير العبودية -حجة فلسفية-: "كل من ليس لديه ما يقدمه لا خير من استهلاك جسمه وأعضائه مدان بواسطة الطبيعة للعبودية. وخير له أن يتخلى من أن يتربط بنفسه. وفي كلمة، كل من ليس عنده من الروح والوسائل ما يمكنه من عدم الاعتماد علي الغير هو بطبيعته عبد. وهو من هؤلاء الذين لا ينفكون إلا الفريضة، أي الذين يشعرون ببدا بالمقل لدى الآخرين، ولكنهم لا يستعملونه أنفسهم". السياسة، الكتاب الأول، الباب الأول.

السياسة بالمعنى الواسع للكلمة^(٧)

في إطار الفكر الاغريقي يفرد أرسطو ظاهرياً بمقدرة فائقة على التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية . وهو يري « الوقائع الاقتصادية والعلاقات التي توجد بينها في ضوء ايدولوجية رجل يعيش ويكتب لطبقة مترفة (لا تعمل) ومتقنة ، لطبقة تحتقر العمل والتجارة وتحب الفلاحين الذين يغذونها ونكره مقرضي النقود الذين يستغلونها »^(٨) .

ويرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات واشباعها . والأموال (أي المنتجات) هي التي تحقق هذا الاشباع . وطرق الحصول على الأموال هي الزراعة وتربية المواشي والصيد بمختلف أنواعه وحتى قطع الطريق (الذي يعتبره نوعاً من الصيد) وكذلك الصناعة واستخراج المعادن . هذه كلها تعتبر من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال^(٩) . الى جانبها توجد التجارة ، وهي ليست بالنسبة لأرسطو من قبيل النشاط الطبيعي (ومن ثم وجبت ادانتها)^(١٠) .

فيما يتعلق بوحدة القيام بهذه النشاطات (الوحدة الانتاجية) ينطلق أرسطو من الوحدات العائلية التي تكفي ذاتياً ، أي تقوم بالانتاج اللازم لاشباع حاجاتها (الانتاج الطبيعي)^(١١) . ثم يقدم تقسيم العمل كأساس للمبادلة العينية ، المقايضة^(١٢) . ثم المبادلة

Platon, The Republic (H.D.P. Lee, The Penguin Classics London, 1959 —

(٧)

Aristote, La Politique, traduit par J. Tricot. Librairie Philosophique, J. Vrin, Paris, 1962, Les Economiques même traducteur et même maison d'édition, 1958; Ethique de Nicomaque, traduit par J. Voilquin, Garnier, Flammanion, Paris 1963 — A. Wolf, A Philosophic and Scientific Retrospect, in An Outline of Modern Knowledge, op. cit., p. 9 & sqq — B. Russell, History of Western Philosophy, 10th edition, Allen & Unwin, London, 1967, Book one, Part 2.

(٨) شوميتز . تاريخ التحليل الاقتصادي . ص ٦٠ .

(٩) أرسطو ، السياسة ، الجزء الأول ، الكتاب الأول ، الفصل الثامن . ص ٥٠-٥٥ . انظر كذلك Les Economiques ص ٢٠ .

(١٠) أرسطو ، السياسة . المرحع السابق . ص ٥٥ و ٦٥ حيث يقول : « ان التجارة ليس فيها شيء طبيعي . فهي نتيجة المبادلة » . ادانة النشاط التجاري هذه يمكن لنا فهمها اذا ما تذكرنا أولاً أن النشاط التجاري كان يمارسه أساساً الأثاب الذين لا يتمتعون بصفة المواطن ، وأنه كان يرتكز على رأس مال القرصين . واداً ما تذكرنا ثانياً أن أرسطو كان يعيش ويكتب للظيفة الاسترقاقية التي نكرهها التاجر مقرض النقود لأنه يستغلها

(١١) المرحع السابق . ص ٥٧ .

(١٢) لم تظهر عملية مبادلة السلع في داخل الجماعات البدائية . وإنما ظهرت على حدود هذه الجماعات . عندما ندر من نقاط التقاء مع جماعات أخرى . أي أن المبادلة بدأت بين الجماعات البدائية (التي تختلف الظروف الطبيعية التي تقوم في ظلها بالنشاط الانتاجي) وليس في داخل الجماعة نفسها . هنا بدأت المقايضة التي سرعان ما تحق آثار في داخل الجماعة نفسها وتؤدي الى تفككها . وفقاً لأرسطو . « كان كل أفراد الجماعة البدائية يتكون كل الأشياء ملكية شائعة (ومن ثم لا مبادلة . م.د .) . فإذا ما انقسموا لعائلات متميزة احتفظوا بالملكية الشائعة لعدد من الأموال وقاموا بتقسيم الأموال الأخرى التي تكون وفقاً للحاجة محلاً للمبادلة بينها » . السياسة . ص ٥٧ .

التقديرة . أي تبادل السلع بواسطة النقود^(١٣) .

فإذا ما تعلق الأمر بانتاج المبادلة التقديرية ، بانتاج السلع التي تتبادل في السوق ، نلاحظ أن هذه السلع في السوق بأثمان يتعين تفسيرها والتعرف على تحديداتها . في هذا المجال نجدنا أوسطو عن قيمة السلع^(١٤) (والقيمة هي تخصيص اجتماعية يجعل السلعة مثلاً للمبادلة م.د. ^(١٥) . ومعنا بعده يفرق بين قيمة الاستعمال^(١٦) (التي هي تخصيص موضوعية في السلعة تجعلها صالحة للاستعمال كسلعة معينة . م.د.) وقيمة المبادلة^(١٧) (وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة . رابطة بين قيمتين . م.د.) . ثم شو بقول بنكريس مفسرين . مؤدى الفكرة الأولى أن قيمة المبادلة تشق بطريقة أو بأخرى من قيمة الاستعمال . يضاف إلى ذلك « أنه من الضروري أن نجد متبادلاً مشتركاً بين الأشياء المتبادلة . » وهذا المفهوم المشترك هو بالضغط احتياج أحدها إلى الآخر . وهو ما يبقى على وجود الحياة الاجتماعية^(١٨) . وفقاً للفكرة الأخرى التي نجدنا عند أوسطو يتم تصوير تبادل

(١٣) أوسطو . السياسة . ص ٥٧ . هذا وتندر الملاحظة أن الأبواب الخمسة الأولى من كتاب آدم حيث الذي يظهر من بعد في القرن الثامن عشر الميلادي (في إنجلترا) تمثل تطوراً لهذا الخط في الاستقلال العقلي . هذا ومن المفيد من الآن أن تصور العناصر التي تتكون منها كل معاملة نقدية ، ولتتمثل في بيع منزل : هناك أولاً متبادلان (البائع والمشتري) يقوم بينهما علاقة اجتماعية تقتضيها بتخلي البائع لسلعته عن كمية من السلعة (المنزل في هذه الحالة) . أو ما يسمى بتدفق فعلي *real flow: flux réel* . في مقابل ذلك يتخلي المشتري للبائع عن كمية من النقود (عدد من وحدات النقود) . أو ما يسمى بتدفق نقدي *monetary flow: flux monétaire* . العلاقة بين مقدار التدفق الفعلي (وحدة واحدة في مثلنا هذا . المنزل) وبين مقدار التدفق النقدي وليكن ٣٠٠٠ جنيه . ذلك على أن الوحدة من السلعة محل التبادل . ثلاثة آلاف جنيه في مثلنا هذا .

(١٤) بما أن الغرض النهائي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات فإن المنتجات التي تنتج عن هذا النشاط تنسج دائماً بقيمة في الاستعمال . أي بصلاحية لأشباع حاجة معينة . فهي منتجات نافعة . هذه الصلاحية ترد إلى الخصائص الطبيعية للسلع التي تدخل في انتاج الناتج وإلى خصائص العمل الفردي للموس الذي قام بانتاجه . هذه الخصائص مجتمعة تجعل الناتج صالحاً لأشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات (فالقلم الرصاص مثلاً يصنع للاستعمال في الكتابة لأنه يصنع من مادة من صيغتها أن تترك أثراً على الورق ولأنه أنتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة التقنيين) ما يعطيه الشكل الذي يوجهه ملائماً للاستعمال به بقصد الكتابة) . وتحتل المنتجات قيمة استعمال في ظل كل أشكال الانتاج : الانتاج الطبيعي والانتاج المبادلة . ولكن منذ أن يبدأ انتاج المبادلة تصبح المنتجات سلماً . إذ تبدأ في أن يكون لها . إلى جانب قيمة الاستعمال . قيمة . أي قابلية لأن تكون مثلاً لعلاقة مبادلة بين أفراد اجتماع . في هذا المجال تكون قيمة الاستعمال شرط القيمة : إذ لكي يمكن السلعة أن تكون مثلاً للمبادلة لا بد أن تمثل قيمة استعمال اجتماعية . أن تكون نافعة اجتماعياً . أي أن تكون نافعة للآخرين . في اقتصاد المبادلة تكون السلعة في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة . ولكن أحدها يفيض الآخر . أو أن شئت فقل للآخر : أن أنت استعملت السلعة كقيمة استعمال (في استهلاكك الخاص) كما إذا استخدمت الخبز في التدفئة المنزلية أو في الانتاج باستخدامه في توليد الطاقة الانتاجية في مصنع (فالتك تكون قد استعملت إمكانية استخدامها كقيمة . أي أن تقوم بدور في التبادل . من جهة أخرى . أن أنت استعملت سلعة في تدفئة منزلك مثلاً في عملية تدفئة أو في تدفئة منزلك مثلاً في تدفئة منزلك) . فالتك حرم

use-value; valeur d'usage

exchange-value; valeur d'échange

(١٨) الأخلاق . ص ١٣٤ .

السلع كتبادل بين الأعمال . فلكي تقوم علاقة مبادله بين المهندس المعماري وصانع الأحذية « يتعين أن يحصل المهندس من صانع الأحذية على عمله . وأن يعطيه عمله كمقابل »^(١٩) . أيا ما كان فكر أرسطو بالنسبة لمصدر القيمة فمن الواضح أنه اكتشف في قيمة المبادلة (كتعبير عن قيمة السلع . م.د.) علاقة تساوي . ولكنه لم يتعد ذلك إلى الكشف عن حقيقة هذا التساوي^(٢٠) .

تلك هي الحدود التي لا يتخطاها أرسطو في مجال القيمة والتمن . فلا توجد عنده نظرية للتمن (الذي هو التعبير النقدي عن قيمة المبادلة م.د.)^(٢١) . ومع ذلك فهو يتعرض لحالة الاحتكار الذي يعتبره وضعاً من أوضاع السوق بسيطاً فيه بالغ ووحيد للسلعة^(٢٢) .

أما فيما يخص النقود فهي بالنسبة لأرسطو وسيط في المبادلة^(٢٣) يوفر علينا مضايقات المقايضة . أي المبادلة العينية . ولكن لكي تقوم بوظيفتها كوسيط في المبادلة يتعين أن يكون للنقود خصيصية السلعة . أي أن تكون ثابتاً له قيمة استعمال وقيمة مستقلة عن وظيفته النقدية . ويمكن مقارنتها بغيرها من القيم (فالمقايضة مثلاً قبل أن تكون نقوداً هي سلعة لها قيمة استعمال) . إذ يمكن استعمالها في صناعة الأواني والمجوهرات والأسنان الصناعية . ولها قيمة تستقل عن وظيفتها النقدية . ويضيف أرسطو باختصار أن بعض السلع ، كالمعادن ، أكثر صلاحية من غيرها للقيام بدور الوسيط في المبادلة . بالإضافة إلى هذه الوظيفة يعترف أرسطو للنقود بوظيفتين أخريين^(٢٤) . وظيفتها كمقياس للقيم^(٢٥) ، إذ يعبر عن قيمة مبادلة كل سلعة بعدد من وحدات النقود ، وعليه يمكن للنقود التعبير عن ثمن أية سلعة ، ووظيفتها

(١٩) نفس المرجع ، ص ١٢٣ . أنظر كذلك H. Denis . تاريخ الفكر ، ص ٥٣ .

(٢٠) إذا كان أرسطو قد اكتشف في قيمة المبادلة (وهي شكل القيمة) علاقة تساوي وله يكتشف حقيقة هذه العلاقة فإن ذلك يعني أنه لم يستطع التوصل إلى أن شكل قيم السلع (أي قيمة المبادلة) إنما يعبر عن كل أنواع العمل كمكاني ، للعمل الإنساني ، وبالتالي كأناوع في العمل لها نفس الاستحقاق . يفسر ذلك بأن المجتمع الأغريقي ، الذي عاش فيه أرسطو . كان مجتمعاً عبودياً يرتكز على عدم المساواة بين الرجال وبين قوة عملهم . وإذا نحل سر التعبير عن القيمة في أن كل أنواع العمل متساوية ومتساوية لأنها تزد في النهاية إلى العمل الإنساني بصفة عامة . فإن هذا السر لا يمكن اكتشافه قبل أن تسيطر فكرة المساواة بين أفراد المجتمع على عقول الناس . الأمر الذي لا يتحقق إلا في مجتمع يتطور فيه الجزء الأغلب من مانع العمل في شكل سلع (أي منتجات معدة للسوق) وتصبح به بالتالي العلاقة بين الأفراد ومالكي السلع هي العلاقة الاجتماعية السائدة . وهذا لا يتحقق تاريخياً إلا في المجتمع الرأسمالي .

(٢١) وإن شئت أن نكون أكثر دقة قلنا أن الثمن هو (الشكل المتحول للقيمة . أي قيمة المبادلة) حيث تظهر قيمة مبادلة السلع في عملية التداول .

(٢٢) أرسطو ، السياسة ، ص ٧٠ .

means of exchange: intermédiaire d'échange

(٢٣)

(٢٤) أرسطو . السياسة . ص ٥ . والأخلاق ، ص ١٢٦ . ١٢٧ .

measure of value: mesure de la valeur

(٢٥)

كمخزون للقيم (٢٦)

أخيرا يتعرض أرسطو لمشكلة الفائدة (٢٧) (وهو ما يحصل عليه مفروض النقود زيادة على المبلغ الذي يقترضه ، د.م.) وهو يقبلها كواقع عملي . ولكنه يدين كل فرض بنائده ويعتبره من قبيل الربا ، وذلك لأن « النقود لا تلد » (٢٨) . غير أن أرسطو لا يطرح على نفسه السؤال الآتي : لماذا رغم ذلك تدفع الفائدة في واقع الحياة الاجتماعية ؟ عدم طرحه لهذا السؤال ومن ثم عدم الاجابة عليه يدفعنا الى القول بأنه لا يوجد نظرية في الفائدة في فكر أرسطو (٢٩) . ونلاحظ كذلك على هذا الفكر أنه يخلو من نظرية في التوزيع (٣٠) . أي نظرية تشرح الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج الاجتماعي (أي مجموع ما ينتجه المجتمع في فترة انتاجية معينة) بين مختلف أفراد (أو طبقات) المجتمع ، أو إن شئت نظوة تشرح الكيفية التي يتحدد بها نصيب كل طبقة اجتماعية في نتيجة عملية الانتاج .

(٢٦) stock of value: stock de valeur
يعبر على كل مجتمع أن يخصص بكمية من النقود أو الاستراتيجي لتستخدم في اشياء الحاجيات في حالة ما اذا تعرض المجتمع لتكاليف كتمه من الانتاج أو لتعدي على ما أسفله ككمية طبيعية كقربان أو عدم نزول الأمطار ، أو كارتفاع اجتماعية كحرب أو حرب أهلية . كي تخصص كسبة من هذه النقود لمعالجة حاجة المجتمع الى زيادة انتاجية في المستقبل . ولذلك عن طريق استبدالها في بناء طاقة انتاجية جديدة (ماء سريان شعير مباء الري ، أو مصفح طريق أو بناء مصنع الى غير ذلك) . تكوين هذا الاحتياطي يمثل الوظيفة الأساسية لفائض الانتاج الاجتماعي . في المجتمعات التي تنتج أساسا قيم استعمال (أي حيث يسود الانتاج الطبيعي) يتكون هذا الاحتياطي من منتجات يقوم المجتمع بتخزينها . أما في المجتمعات التي تقوم بانتاج المبادلة . والمبادلة النقدية . على نطاق واسع . تأخذ القيم المخزونة شكلا نقديا . وتكون كمية معينة من النقود لمن يجوز ما أن يحصل على مقابل لها من السلع العينية . أي من القيم المخزونة .
علا وتبقى للنقود وظيفة رابعة (لم يتكلم عنها أرسطو) . منشقة في الواقع من وظيفتها كوسيط في التبادل . وهي وظيفتها كوسيلة الدفع العام . كوسيلة تستخدم في تسوية المدفوعات ، الديون . ائمان السلع والخدمات . كلها تسوي عن طريق النقود .
وسنرى فيما بعد أن النقود تزود راس المال بشكل من الأشكال التي يأخذها في عملية التداول (وخاصة في الاقتصاد الرأسمالي) .

interest: intérêt

(٢٧)

(٢٨) « أشد ما يكره بحق هو ما يجري في العمل من أقراض بفائدة . وذلك لأن الكسب المتحقق منه إنما يأتي من النقود نفسها ، وهو ما لم يعد يتفق مع الغرض الذي خلقت من أجله . فالنقود قد خلقت لتستخدم في المبادلة . بينما تؤدي الفائدة الى تكاثر في كمية النقود نفسها . فالفائدة هي نقود ولديها النقود . وعليه تعتبر هذه الطريقة الأخيرة في اكتساب النقود أكثر ما تكون مثالة للطبيعة » . أرسطو ، السياسة ، ص ٦٦٠-٦٦١ .

(٢٩) لكي يمكن الكلام عن نظرية في الفائدة يتعين علينا :

١- أولاً : أن نطرح سؤالين عن « لماذا » و « كيف » : لماذا تدفع الفائدة ؟ وكيف تتحدد ومبصرها غير الزمن ؟
٢- ثانياً : أن نعطى اجابة (يمكن التحقق من صحتها) لكل من هذين السؤالين .

theory of income distribution; théorie de la répartition des revenus

(٣٠)

٢ - العصور الوسطى الأوروبية :

في القرون من التاسع حتى السادس عشر الميلادية ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي الاقتصادي^(٣١). يسمى هكذا كل تكوين اجتماعي يركز على طريقة للإنتاج يكون فيها من يزرع الأرض ، وقد كف عن أن يكون عبدا ، خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا إنتاج عمله ولا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة ، أي سلعة .

تتميز طريقة الإنتاج هذه ، التي بدأت في فرنسا ثم انتشرت في إنجلترا وباقي مجتمعات أوروبا :

.. بأن العلاقات الاجتماعية للإنتاج تدور أساسا حول الأرض التي تصبح البلورة المادية للملكية العقارية ، إذ هي تركز على اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي .

- بأن لم يقوموا بالعمل في الإنتاج الزراعي حق استعمال الأرض وشغلها . أما حق ملكيته فهو على درجات هرم من السادة حيث يوجد بعضهم فوق بعض ، دون أن يكون لأي منهم حقا مطلقا على الأرض ، وإنما لكونه لكل منهم حقا على ناتج الأرض وعلى ما يورث من هم دونه في هذا السلم الهرمي ، وهو حق تولده التقاليد والعادات .

- كما تتميز ثالثا بأن هذا الأساس الاقتصادي يقابله شبكة من الروابط الشخصية : جزء من العاملين (أغنيائهم) في الفترات التي سادت فيها هذه الطريقة في الإنتاج) لا يتمتع بكامل حريته الشخصية ، فهم ليسوا من العبيد (إذ أشخاصهم لا تملك) ولكنهم أفتان^(٣٢) . مرتبطون بسيدهم في مرحلة أولى وبالأرض التي يستغلونها في مرحلة ثانية . حتى بين السادة يرتبط نظام الملكية بنظام من الواجبات (وعلى الأخص الواجبات الحرة) تتحمل بها كل منهم في مواجهة من هو أعلى منه .

(٣١) استمنا في تقديم هذه الصورة الواقع المصنع الاقتصادي في أوروبا في هذه الأوتة بالمراجع الآتية :

E. Perroy et autres, Histoire Générale des civilisations, Tome III, Le Moyen Age, P.U.F., 1961, p. 237 - 290 — E. Lipson, The Economic History of England, Vol. I, The Middle Ages, Adam & Charles Black, London, 1945 — H. Heaton, Histoire économique de l'Europe, Des origines à 1750, A. Colin, Paris, 1950, p. 59 et sqq — G.W. Southgate, England Economic History, J. Dent & Sons, London, 1950, Ch. I - IV — C.J. Hayes & F.F. Clark, Medieval and Early Modern Times, Macmillan, New York, 1966, p. 89 et sqq — E.J. Hobsbawm (ed.), Marx Precapitalist Economic Formations, Lawrence & Wishart, London, 1964 — Ch. Parain et P. Vilan, Économie française et mode de production féodal, in: Sur le Féodalisme, Editions Sociales, Paris, 1971, p. 13, 14

الترجيع ش بدأ الانقطاع ، لم يشه في كل بلدان أوروبا في نفس الوقت . كما أن كل مظاهر قيام أو استمرار لم تحتل في مختلف بلدان هذه الفترة في نفس الوقت ولا نفس المدة .

the serfdom; le servage

Serfs (٣٢) ويطلق على النظام نفسه

وكذلك يصفو التنظيم السياسي لهذا المجتمع . فالدولة موجودة وجودا غير متحرك يقوم على ما يتمتع به ملاك الأرض من ذاتية كبيرة في ممارسة السلطة . فهذه تمارس من شخص في مواجهة الآخر . و « العدالة » يحكم بها السيد الأكبر على تابعيه من السادة . ويحكم بها الشريف على فلاحيه . ومن ثم يرتبط الحصول على الاستقطاعات الاقتصادية بالجهاز القضائي - السياسي أوثق ارتباط .

وتجد طريقة الإنتاج هذه جذورها في المجتمع القديم حين بدأ كبار ملاك الأراضي (أفراد الطبقة الأرستقراطية) يقاومون سلطة روما عن طريق الإقامة في ملكياتهم العقارية villas^(٢٢) وتوسيع هذه الملكيات بالسيطرة على الملكيات الأصغر والمرارح المنهجية . أما من يملكون الوحدات الصغيرة فكانوا أفقر من أن يقاوموا محصل الضريبة الروماني أو حارب الضيق أو الغزو الجرماني . ومن ثم لجأوا إلى الحماية عند ملاك كبير يتحلفون له عن أراضيهم وعن جزء من حريتهم فينتقل الملكية إليه (تبقى الأرض لهم يستغلونها هم) . أنتدعهم في مقام الضيف عن جزء من الناتج طالما ضاعوا خلفين للسيد المالك^(٢٣) . بدأ كبار ملاك الأراضي يدركون أن هذا النوع سلبية من الاستغلال أكثر ارباحية لهم ، أن يزيد إنتاج هؤلاء على الناتج العميد (الذين لا يوجد لديهم أي دافع للإنتاج) كما أنهم يتلون انتماء أنفسهم . في هذا النظام توجد بصور نظام الاقنان . غير أن هذا لا يعني أن الذين وسعوا كنيستهم للمستعمر الجزئي للعهد وإنما يعني أن فلاحى أوروبا الاحرار ، الذين كانوا يقومون بالإنتاج استقلا على ملكياتهم الصغيرة (باستضافتهم أصبح هم هذا المركز colonat) الذي وجد في المجتمع العبودي القديم . وهم لم يوجدوا فيه عن طريق الغزو الفاجيء وحده . كما أنه لم يأتيهم عن طريق تطور من جانب واحد ابتداء من مركز تبعية قديم (العبودية أو الـ colonat في العصور القديمة) ، وإنما نتج عن تقابل عفوي (تحقق تحت الضغوط المتداخلة للوقائع وللعمل البطيء أو العنيف للطبقات المسيطرة) لانجهاات مراكز شخصية status personnels مختلفة جدا نحو حالة واقعية (حالة القرن) تتمثل في النهاية وتدرجيا في مركز قانوني موحد . فالقانون لا يسبق الواقع ، وهو يبلوره ولا يخلقه . وقد تم ذلك في اطار الحياة الجماعية لأفراد القرية التي احتفظت بأرض الرعي المشتركة ، بالغابة المشتركة ، بالأرض غير المزروعة المشتركة وبمظاهر أخرى لحياتها الجماعية^(٢٤) .

Ch. Parain, p. 14

(٢٢)

(٢٤) سمرا هؤلاء بالمستأجرين القيمين Coloni

(٢٥) وعليه « يتعين الاعتقاد أن تطور مستمرا ومن جانب واحد قد تم من عبودية العصور القديمة الى نظام الاقنان . ومن هذا الأخير الى الحرية . فقد ولد نظام الاقنان (أو تحققت له السيطرة) من الانخضاع التدريجي للفلاح الحر أكثر منه من التخفيف من حالة العبودية . ويتوقف التخفيف من حدة نظام الاقنان هذا واختفاؤه على الشروط الموضوعية لكل منطقة وعلى حدة الصراع بين الطبقات وما انتهى اليه هذا الصراع . كما أن اختفاء المركز القانوني للاقنان قد يترك خلفه أعباء كثيرة وارتباطات عديدة يتحمل بها الاقنان هي في الواقع من نتائج طريقة الإنتاج الاقطاعية » .

Ch. Parain, p. 22

وبذلك صعدت طريقة الانتاج هذه بتحول كبير (رغم بطئته) في قوتها الانتاجية ، وهو التحول الذي شهدته الفترات السابقة من الشرق (بما فيه الصين) نحو الغرب ، وسنلاحظ اني لم نلتقط مع مدن البحر الأبيض المتوسط والغزو العربي الجنوب في أوروبا في اطار مفهوم الانتاج الزراعي تمثل هذا التحول في استخدام أحسن للقوة الحركية لمحياه الخيطية (في تشغيل طواحين القمح ومعاصر الزيتون) الأمر الذي يؤدي الى تحرير الأيدي العاملة المنزلية وإمكان استخدامها في أعمال أكثر انتاجية . وكذلك استخدام وسائل جديدة تمكن من استغلال أحسن لقوة الجر الحيوانية . كما شهدت أدوات العمل تحسنا تمثل في احلال أدوات حديدية محل الأدوات الخشبية (بما يزيد من انتاجية العمل الزراعي) . وكثر استخدام المخرات الثقيل ذي العجلات وذي القلاب بما يمكن من اعداد أحسن للتربة . وادخلت محصولات جديدة مثل الشوائب (soas, arvine) التي يستخدم في غذاء الإنسان كما يستخدم في علف المواشي ، وخاصة كعلف للخيول يحسن من نوعها ويوسع من تربيتها . الأمر الذي أدى الى بدء استخدام الخيول (في نهاية القرن الحادي عشر) محل الثيران في الجر . كما حلت الدورة الزراعية الثلاثية (سنة تزرع الأرض فيها قمحاً ، ثم تزرع شعيراً في السنة التالية ، ثم تترك للراحة في السنة الثالثة) ^(٢٧) محل الدورة الزراعية الثنائية (سنة زراعة وسنة راحة) .

كل هذا أدى الى زيادة انتاجية العمل الزراعي . هذه الزيادة تعني انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج كمية معينة من الناتج . وهو ما يؤدي الى أن يقل عدد العمال الذين يحتاجهم الشريف للعمل على أرضه كعبيد أو كعمال سخرة . الأمر الذي يخفف من عبء السخرة التي يتحملها الفلاحون ، كما أن زيادة انتاجية العمل الزراعي على الأرض التي يزرعها الفلاحون لأنفسهم وتقص عدد ساعات عمل السخرة الذي يلزمون بادائه يؤديان الى تحسن ملموس في المستوي الغذائي ، وهو ما يدفع السكان نحو الزيادة . هذه العوامل يتعين استبقاؤها في الذهن لفهم التحول الذي أصاب طريقة الانتاج القطاعية نفسها .

هذا عن طريقة الانتاج القطاعية بصفة عامة ، ما هي الصورة التي كانت توجد عليها الوحدة الاقتصادية والاجتماعية (في ظل هذا التكوين الاجتماعي ؟ اذا كان من اللازم أن نرسم الخطوط العريضة لهذه الوحدة وجب أن نحدد التعميمات البسيطة التي تدفع الى الاعتقاد بأن الوحدات الاقتصادية كانت متشابهة تماماً ، اذ كانت هناك اختلافات كبيرة بين

(٢٦) J. Bernal, Science in History Watts, London, 1957, p. 38 & sqq.

(٢٧) الواقع في نوع الوحدة الاقتصادية كانت تقسم وفقاً لنظام الحقول المفتوحة الثلاثي three-field system الى ثلاثة حقول كبيرة يزرع كل منها في سنتين متتاليتين قمحاً ثم شعيراً ثم يترك خالياً في السنة الثالثة . وعليه تكون أرض الوحدة الاقتصادية في سنة واحدة موزعة بالثلث بين زراعة القمح وزراعة الشعير دون زراعة .

الوحدات . ولكنها اختلافات لا تغير من الحقيقة التي مؤداها أن الطابع التنظيمي العام للوحدات الاقتصادية (الاجتماعية) كان اقطاعيا .

كانت الوحدة الاقتصادية (الاجتماعية الريفية تمثل في « الاقطاعية » أو « الضيعة » *manoir manoir* . وهي وحدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الانتاج الطبيعي وتهدف . على الأقل في المراحل الأولى . الى الاكتفاء الذاتي . والاقطاعية هي مزرعة محصنة تحتوي الأرض المزروعة وأرض الرعي المشتركة وأرض الغابات المشتركة . وهي مكونة في الأغلب من الأحيان من قرية ، أو أكثر في حالات قليلة . يتوسط الاقطاعية قصر الشريف الذي يملك الأرض ملكية مقيدة بدرجة في السلم الهرمي للملكية الاقطاعية . ويقع في أكواخ القرية الصغيرة من يقومون بالنشاط الانتاجي . وهم العبيد (وعددهم كان في النقصان مع مرور الوقت) والاقنان (ويمثلون الأغلبية) والفلاحون الأحرار (وهم أقلية محدودة كانت تملك مساحات صغيرة من الأرض) . وعادة ما كانت القرية تضم بعض الحرفيين ، كالحداد والتجار وصانع الأواني ، الى غير أن هذا لا يستبعد قيام عائلة الفلاح ببعض الانتاج الحرفي . بل عادة ما كانت الوحدة العائلية الفلاحية تقوم بالتنوعين من النشاط الانتاجي : النشاط الأولي . من زراعة ورعي وصيد وخلافه . بصفة غالبية ، والنشاط الصناعي التحويلي لمنتجات النشاط الأولي . كطحن الحبوب وعصر الزيتون وحفظ المأكولات ونسج الأقمشة . وكان يوجد بالاقطاعية طاحونة مائية أن وجدت بالقرب من نهر أو طاحونة هوائية إن بعدت عنه . كما كانت تحتوي على كنيسة ومزل للقس ان تطابقت الوحدة الاقتصادية مع وحدة التقسيم الكنسي لأرض أوروبا الاقطاعية .

وكانت أرض القرية المزروعة تقسم . في مرحلة أولى . بين أرض تزرع لحساب الشريف مباشرة *demesne, domaine seigneurial* وأرض يزرعها الفلاحون لحسابهم في صورة وحدات انتاجية صغيرة . هذا الجزء الثاني من الأرض تقلحه عائلات الفلاحين كل يزرع قطعة أرض صغيرة استقلالا ولحسابها . ولكن الأعمال الزراعية الأساسية (وقت الزرع والحصاد) عادة ما تتم جماعيا . عائلة الفلاح كوحدة انتاجية لا تملك الا البسيط المحدود من أدوات العمل . فأهم هذه الأدوات يملكها الشريف سيد الأرض (كالطاحونة ومعاصر الزيتون) . والبعض منها (كالعربات مثلا) تملكه عائلات القرية جماعيا .

في مقابل استغلال هذه القطعة الصغيرة تلزم عائلة الفلاح بالعمل طوال بعض أيام الأسبوع (ثلاثة في المتوسط) على الأرض التي تزرع لحساب سيد الأرض . على هذا النحو

بقتضي الشريف بيع الأرض التي تستغلها عائلة الفلاح في صورة عمل^(٣٨) يستغفر له أفراد العائلة. أي أنه بقتضيه بالاكراه المباشر. بالإضافة الي ذلك ، كان علي الفلاحين - في مواجهة الشريف - التزامات أخرى : يتخلى الفلاح عن جزء من المحصول للشريف ، كما ينبغي له عن بعض من الحيوانات التي يقوم بتربيتها الأسماك التي يصيدها . وعلي الفلاح كذلك أن يطلحن حبوبه في مطاحن الشريف ، ويخزبه خبزه في مخبزه ويصنع بيرته في أوالي التخمير المملوكة للشريف ، وهو ، في سبيل ذلك ، يعطي الشريف جزءا من المحصول . كل هذه الالتزامات يتحمل بها الفلاح قنا كان أو حرا ، الا أنها كانت أكثر ثقلا بالنسبة للاقنان . وعليه يكون وقت عمل المنتج المباشر (عائلة الفلاح) موزعا بين عمل (زراعي في الحقل ، وصناعي في المنزل) يذنه خلال عدد من أيام الأسبوع علي الأرض التي يزرعها لحسابه بفضلّه يتوصل الي المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته علي العمل ، وعمل بلا مقابل يذنه في مكان آخر ، علي الأرض التي تزرع لحساب الشريف ، وخلال زمن آخر ، عدد من أيام الأسبوع ، يتبلور في كمية من الناتج يحصل عليها الشريف .

من هذا يتضح أنه وان كانت القطاعية - وهي ملكية كبيرة - تمثل الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) الا أن الانتاج يقوم علي الوحدة الانتاجية الصغيرة (عائلة الفلاح) ، وهي وحدة تختلف عن الوحدة الزراعية الصغيرة التي عاصرت تحلل المجتمع البدائي في مرحلة الانتقال الي المجتمع العربي (حيث سادت في هذا الأخير وحدة الاستغلال الزراعي الكبير القائمة علي عمل السيد) . اذا تتميز الوحدة الصغيرة في ظل القطاع بارتفاع نسبي (ومحدود) في مستوى فنون الانتاج . في هذه الوحدة تكافقت أدوات الانتاج التي ظهرت في نظام وحدات الاستغلال الزراعي الكبير في العصور القديمة (كالمطاحنة المائية ، المنصرة وغيرها) مع مزايا وحدات الاستغلال الصغيرة حيث يوجد لدي المنتج المباشر (علي عكس العبد) الدافع للانتاج والقدره علي اتخاذ المبادرة ، نقول تكافقت أدوات الانتاج تلك مع هذه المزايا لزيادة انتاجية العمل الزراعي . وبما أن أدوات الانتاج هذه (بالإضافة الي ما استحدثت من أدوات تمت تأثير الهجرة من الشرق والفرز العربي لجنوب غرب أوروبا) تتعدى امكانيات القاطنين باستغلال الوحدات الصغيرة فاننا نجد لها بجمعة في يد الشريف سيد الأرض علي نحو يعمل منه نوعا من التنظيم والسيد للسمية الانتاجية ولكل الحياة الاجتماعية . وهو ما يفسد علي المرحلة الأولى في سيادة طريقة الانتاج القطاعية .

في مرحلة ثانية تؤدي زيادة انتاجية العمل الزراعي^(٣٩) الي انقاص عدد ساعات عمل

Le haut-midi rente en travail

(٣٨)

(٣٩) أنظر ص ٧٢ ما سبق .

السخرة اللازمة لفلاحة الأرض التي تزرع لحساب الشريف ، كما تؤدي إلى زيادة الانتاج على الأرض التي يزرعها الفلاحون لحسابهم . وكذلك ، من خلال زيادة المواد الغذائية ، إلى زيادة الانتاج الصناعي المنزلي الذين يقومون به في إطار العائلة . إمكانية زراعة الأرض التي تزرع لحساب الشريف بوقت عمل أقل (لو وجد الدافع لذلك من قبل من يبذل الجهد) وزيادة انتاجية العمل الزراعي على الأرض التي تزرع لحساب الفلاحين يجعلان من الأفضل للشريف أن يتخلى عن كل الأرض المتزرعة لتزرعها عائلات الفلاحين لحسابهم على أن يحصل هو على جزء من المحصول (يفوق ما يحصل عليه من سبيل زراعة مساحة من الأرض لحسابه عن طريق تسخير الفلاحين لذلك بعض الوقت) ، أي أنه يحصل على ريع الأرض في شكل عيني^(٤١) . من هنا يظهر إلى جانب الربح في شكل عمل الربح العيني الذي ما يلبث أن يصبح الشكل الغالب للربح .

في هذه المرحلة نجد المنتج المباشر (عائلة الفلاح) وفي حيازته كل شروط العمل ، ما عدا الأرض التي تمثل في هذا المجتمع وعاء عملية العمل (وهي بصفاتها هذه الشرط الوحيد الذي يواجهه المنتج كملكية منفصلة عنه ، ومستقلة عنه ، ومشخصة في الشريف) . وهو يقوم بالعمل ، كل العمل ، على الأرض التي يستغلها . ولم يعد يقوم بعمل على أرض الشريف (إذ يقوم الفلاحون بزراعة كل أرض الاقطاعية المزروعة لحسابهم) . هنا يتصرف المنتج في كل وقت عمله . رغم أن جزءا من وقت العمل هذا يذهب إلى الشريف . كل ما في الأمر أنه لم يعد يذهب مباشرة (في صورة عمل سخرة على الأرض التي كانت مزروعة لحساب الشريف) وإنما في صورة غير مباشرة (في صورة جزء من المحصول ، من الناتج العيني ، من ناتج عمل الفلاح على الأرض التي يزرعها) . هنا كلف عمل المنتج لنفسه وعمله للشريف عن أن يكونا منفصلين في الزمان (أربعة أيام من الأسبوع له وثلاثة أيام للشريف) . والكان (الأرض المزروعة لحسابه ، وعلى أرض الشريف) . ولم يعد المنتج بحاجة إلى أن يمارس الجزء من العمل الذي يذهب ناتجه للشريف تحت الاشراف والاكراه المباشرين للشريف أو من يمثله . فالمنتج تسوقه قوة الظروف الاجتماعية بدلا من قوة الاكراه المباشر ، يسوقه الالتزام القانوني بدلا من السياط ، يسوقه لتحمل مسؤوليته . ويكف الشريف بالتالي عن أن يلعب دورا في عملية الانتاج ، تنظيما أو غير تنظيمي ، ويصبح من الطفيليات الاجتماعية .

هذا الربح العيني يفترض دوام الاقتصاد الطبيعي (رغم أن مستوى قوي الانتاج يكون قد ارتفع) حيث تتحقق شروط الانتاج وتجدد الانتاج كلية أو في الأغلب منها داخل

الوحدة الاقتصادية ، القطاعية (دون اعتماد علي غيرها من الوحدات ، أي دون حاجة الي تبادل مع غيرها من الوحدات ، الي السوق) . وحيث ينتج النشاط الزراعي بالنشاط الصناعي المنزل للوحدات الانتاجية (عائلات الفلاحين) في داخل هذه الوحدة الاقتصادية . ويكون الناتج الفائض ، الربح العيني ، في الواقع نتاج هذا المزيغ من العمل الزراعي والعمل الصناعي لعائلة الفلاح ، بصرف النظر عما اذا كان الشريف يحصل علي جزء من الربح في صورة منتجات صناعية أو يحصل عليه كلية في صورة منتجات زراعية .

في هذه المرحلة يكون وقت عمل المنتج (عائلة الفلاح) موزعا اذن بين عمل يتوصل به الي انتاج المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته علي العمل . وعمل فائض يتلور في كمية من الناتج (الناتج الفائض) يعيش عليها الشريف وغيره ممن لهم في حق ملكية الأرض أو ممن يعيشون بفضل هذا التنظيم الاجتماعي للانتاج دون أن يسهموا في عملية الانتاج (كرجال الدين) ، أي يتلور في الربح العيني . الا أنه ليس من الضروري أن يستغل الربح كل فائض عمل عائلة الفلاح) ، أي العمل الذي يزيد علي العمل اللازم لانتاج ما هو ضروري لمعيشة العائلة . اذ بالمقارنة بالحالة التي كان يتحلي فيها المنتج عن الربح في صورة عمل (يقوم به علي الأرض المزروعة لحساب الشريف) نجد لديه الآن امكانية أكبر في كسب جزء من الوقت يستطيع أن ينتج فيه فائضا يعود اليه هو بالاضافة الي الناتج اللازم لمعيشته . كما أن هذا الشكل للربح (العيني) يتيح الفرصة لظهور فروع في الوضع الاقتصادي للمنتجين الأفراد أو علي الأقل لظهور امكانية هذا التباين (وكذلك امكانية أن يكتسب المنتج وسائل استغلال عمال آخرين بطريقة مباشرة ^(٤١) . الأمر الذي يعني ظهور التميز الاجتماعي بين الفلاحين .

في مرحلة ثالثة ، مرتبطة بنمو التجارة والمدن وزيادة استخدام سادة القطاع للسلع الصناعية ، يظهر الي جانب الربح العيني شكل آخر للربح ، يظهر أولا بطريقة متناثرة ثم ما يلبث أن يصبح الشكل الغالب للربح ، ذلك هو الربح النقدي ^(٤٢) . الربح العيني يتحول الي ربح في شكل النقود . هنا يتحلي المنتج للشريف ، ليس عن جزء من الناتج ، وإنما عن ثمن هذا الجزء . ولكي يقدم ذلك للشريف يتعين عليه ، مع بقائه منتجا للجزء الأكبر من المنتجات اللازمة لاعاشته وعائلته . أن ينتج جزءا من منتجاته في صورة سلع ، أي منتجات معدة للبيع ، للسوق . الأمر الذي يعني أن طبيعة طريقة الانتاج في مجموعها تبدأ في التحول ، وتبدأ الوحدة الاقتصادية (القطاعية) بالتالي في ان تفقد استقلالها عن الوحدة الاقتصادية الأخرى . وذلك رغم استمرار هذا النوع من الربح في الارتكاز علي

(٤١) خاصة وأن مسوري ائثال من الاثان كان يتهم اثنان يملون لحسابهم .

Money rent: rente monétaire

(٤٢)

نفس الأساس الذي كان يرتكز عليه الربيع العيني . إذ لا يزال المنتج المباشر غير مالك للأرض . وعليه أن يتخلى لسيد الأرض عن بعض وقت عمله يخصص لإنتاج فائض يذهب للشريف بعد أن يكون قد تحول في السوق إلى نقود . أما ملكية وسائل الإنتاج الأخرى (غير الأرض) والمواشي فقد تحولت إلى المنتج المباشر أولاً في واقع الأمر ثم قانوناً في مرحلة تالية . هذه الملكية تصبح إذن شرطاً سابقاً على وجود الشكل النقدي للربيع .

ويرتبط تحول الربيع العيني إلى الربيع النقدي بتطور التجارة تطوراً معتبراً وكذلك الصناعة الحضرية (أي الصناعة التي تتم في المدن) وإنتاج المبادلة بصفة عامة . ومن ثم تداول النقود . كما أنه يفترض أن يكون للسلع اثنان في السوق وأن تقترب هذه الأثنان من قيمها على نحو تقريبي (وهو ما لم يكن لازماً في ظل الأشكال السابقة للربيع . إذ منذ أن يصبح لإنتاج المبادلة دور حاسم يتعين أن يحصل كل منتج في المبادلة على ما يساوي ما يتخلى عنه (٤٣) (٤٤) . ولكننا ما نزال في إطار إنتاج المبادلة البسيط .

واضح أن التحول يتم في داخل طريقة الإنتاج القطاعية نفسها وإن كانت تتفاعل معه عوامل أخرى كنمو المدن والتجارة . فالتحول يتم من خلال التناقض بين الفلاحين وسادة الأرض . تناقضاً يعكس في صراع بينهم حول الناتج الفائض . إذ مع ظهور الربيع العيني أصبح أمام المنتج المباشر . كما رأينا . إمكانية الحصول على جزء من الناتج الفائض لنفسه . ومن ثم إمكانية استخدامه لزيادة الإنتاج (في التزكيم) . لزيادة هذا الجزء من الفائض بدأ الفلاحون (وخاصة الفئة المتميزة منهم التي أصبحت ترتبط بالسوق على نحو مباشر) في ممارسة الضغط على سادة القطاع في سبيل تحويل الربيع العيني إلى ربيع نقدي . هذه الضغوط كانت تتبلور في ثورات من الفلاحين في إنجلترا يقومون بها بقيادة الأغنياء منهم (مثال ذلك ثورة الفلاحين في إنجلترا في ١٥٣١ وحرهم في ألمانيا من ١٥١٤ - ١٥٢٥) . يرتب على ذلك زيادة الجزء من الناتج الفائض الذي يحتفظ به المنتج المباشر (وخاصة كبار

(٤٣) من الوقت الذي يشمل فيه إنتاج المبادلة مكاناً هاماً في حياة المجتمع يصبح من اللازم أن يتحقق التكافؤ في المبادلة . إذا يؤدي إلى اختلال التنظيم الاجتماعي للعمل وتطل المجتمع (الذي يتكون من عدد كبير من الوحدات المنتجة للسلع) . وذلك لأن من يصل في النهاية على مقابل لما أنتجه قبل عما أنتجه هو يبد نفسه مدفوعاً في النهاية إلى ترك المجال الذي ينتج فيه مجال آخر . مما كانت أهمية المجال الأول لحياة المجتمع . الأمر الذي يؤدي إلى اختلال النشاط الإنتاجي للمجتمع .

(٤٤) في التطور التالي يؤدي الربيع النقدي إلى الربيع الذي يدفعه المزارع المستأجر للأرض لملك الأرض . إذ مع سيطرة الربيع النقدي تتحول العلاقة التعاقدية (التي تحكمها العادات والتقاليد) بين السيد واتباعه الحائزين على الأرض لزراعتها إلى علاقة نقدية بحتة يحددها التعاقد الذي يتم وفقاً لقواعد القانون الوضعي . وعليه يصبح الحائز القائم بالزراعة مجرد مستأجر للأرض . هذا التحول . الذي هو رهن بما يتم في خارج النشاط الزراعي . يؤدي . من ناحية أولى . إلى تمكين الحائز السابق للأرض من أن يدفع لسيد الأرض مقابل تحله من التزامه بدفع الربيع . ومن ثم يتحول إلى فلاح مستقل يملك الأرض التي يزرعها ملكية تامة . كما أنه يؤدي . من ناحية ثانية . إلى انحلال المزارعين الذين يقومون باستغلال الأرض بقصد بيع حاصلاتها في السوق على الفلاحين القدامى الحائزين للأرض (بشرط أن نسمح بذلك العلاقات العامة الأخرى للإنتاج) . ويكون بذلك قد دخلنا في التحول نحو الزراعة الرأسمالية .

الفلاحين). مع هذه الزيادة واتساع امكانية أن يزيد بعض الفلاحين من الأرض المستأجرة تتسع فرص التزكم أمام أغنياء الفلاحين. وعليه تستمر عملية التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين: أغنياء الفلاحين الذين يرتبطون مباشرة بالسوق ويقومون بتركيم رأس المال في الزراعة، وصغار الفلاحين، أو أفقرهم، الذين يجدون أنفسهم في موقف تبعية بالنسبة لأغنيائهم الذين يقومون باستخدامهم في مقابل أجر.

مع هذا الأساس الاقتصادي يتشابه التركيب العلوي للهزم الاجتماعي في الريفه الاقطاعي. هذا التركيب العلوي يدور حول نوع ملكية الأرض السائدة. فلكية الأرض علي درجات يستتبعها هرم من علاقات التبعية والولاء في قاعدته توجد، كما رأينا، علاقة التبعية بين الفلاحين والشريف. ثم توجد، في بقية الهرم صعودا نحو القمة، العلاقات بين أفراد الطبقة التي لا تسهم في عملية الانتاج، طبقة النبلاء، فالشريف بدوره، لكي يحمي أتباعه ويزيد منهم يجعل من نفسه تابعا لشريف أكثر قوة ونفوذا يتمتع بتهامت (يتحدد هذا النفوذ وتلك القوة بمساحة الأرض التي يسيطر عليها سيطرة مباشرة وعدد الأشراف الذين يحميهم) في مقابل التزامات^(٤٥) يتحمل بها الشريف التابع تجاه متبوعه، التزامات تتبلور في النهاية في تحلي الأول للثاني عن جزء من ريع الأرض الآتي من الفلاحين. وهكذا تتابع علاقات التبعية والولاء حتي تصل الي الملك، أو الامبراطور، قمة الهرم الاجتماعي، والمتمتع بسلطة اسمية. وهي علاقات تجعل السلطة موزعة بين أفراد طبقة النبلاء، الامر الذي يجعل من النظام الاقطاعي نظاما بلا «دولة» متركزة، ولد من حالة الفوضى التي خلفها انهيار الامبراطورية الرومانية والغزو الجرمانى، ولكنه يحد من هذه الفوضى وينظمها بما يستلزمه من صور التضامن الاجتماعي والالتزامات والمعتقدات. فالتضامن العائلي يزداد توثقا، والتضامن الطبقي بين أفراد طبقة النبلاء يقوى بالعادات والمراسم والجهاز المادي والمعنوي «لفروسية». ثم يأتي في النهاية الجزء الديني. فالكنيسة، التي تقوم هي الاخرى علي تنظيم هرمي في قته البابا (بسلطته الاسمية) ويحدد اطاراته العليا من النبلاء (أخوة أسراء الاقطاع وأبنائهم الصغار) واطاراته الدنيا من الاحرار من الفلاحين، هذه الكنيسة تمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الاقطاعي. اذ كانت تمتلك اقطاعيات كبيرة^(٤٦)، وتعمل علي الحد من

(٤٥) تمثل هذه الالتزامات في ريع الأرض المسماة «مسا» يدفعه الشريف المتبوع اباءها. كما أنه يعلن ولاءه للسيد المنوع ويخضع في جيشه أربعين يوما سنويا علي الأهل (أو يدفع ضريبة دية بدلا عن ذلك) ويقضي بعض الوقت سترها في بلاط السيد ليسهم في حراسته وفي إبقاء المشورة. كما أنه يسهم في خدمة السيد إذا ما أُسروا في تجهيز كبري ملاته عند زواجه وفي نفقات الاحتفال الذي يقام عنده يصنع أكبر أبناءه فارسا. كما يلتزم كذلك باستضافة السيد المشي عندما يمر باقطاعه التابع ليمشي عليها فترة من الوقت، وهي استضافة تمثل جزءا لا يتجزأ من دخل السيد المنوع. ولهذا الأخير أن يطلب من تابعه أن يقدم له هدايا خاصة عند بقاءه لفترة جديدة أو قيامه بحرب، وخاصة في الحروب الصليبية.

(٤٦) «وفي المراحل الأولى كان الرهبان من طائفة البندكتين les bénédictins يملكون الأرض بأنفسهم، ولكنهم سرعان ما حل بهم التعب وأصبحوا أغني من أن يعملوا بأيديهم واستمروا بالعودة بالعادات الانقطاعية في وقت كانت

العنف الذي يثور بين النبلاء بعضهم البعض (الأمر الذي يضعف من تضامنهم الطبقي) . كما تعمل علي الأخص علي الحد من العنف من جانب الفلاحين وتضمن خضوعهم المعنوي كأفراد للطبقة التي تنتج للجميع : تنتج لاعاشة نفسها واعاشة النبلاء بفراستهم الذين يدافعون عن « الجميع » واعاشة رجال الدين الذين يصلون « للجميع » (١٧) .

يتضح من كل هذا أن من طبيعة طريقة الإنتاج الاقطاعية أن يتجزأ المجتمع . يتجزأ أفقيا بين اقطاعيات تمثل وحدات اقتصادية شبه مستقلة . بل وتتجزأ الوحدة الاقتصادية الواحدة (الاقطاعية) بين وحدات انتاجية صغيرة (عائلات الفلاحين) . ويتجزأ المجتمع رأسيا في شكل سلسلة من علاقات التبعية تجعل من المتندر - ان لم يكن من المستحيل - أن يكون للمجتمع مركز .

نقدم هه قري بأمكنها كهذا . كما أن الحروب الأهلية والغزوات كانت تدفع الفلاحين والحرفيين الي التجمع حول اقطاعيات الكنيسة أو في داخلها . وهكذا تمكن الرهبان من العيش علي عمل الآخرين . كذلك الحال بالنسبة لطائفة أخرى من الرهبان les cisterciens . فقد أوصى نظامهم الذي أسس في ١٠٩٧ بمأس كبير بضرورة القيام بالعمل اليدوي . كما حرمت قواعد هذا النظام علي الرهبان قبول الهدايا في شكل قري أو اقلان أو طواحين خشبية أن يعيهم ذلك بالعيش علي عمل الآخرين . وعليه كان من المتعين علي أعضاء هذه الطائفة أن يقوموا بكل أعمال الزراعة وما يتبعها من نشاط حثي بأنفسهم . ولكن شيئا فشيئا أصبحت هذه الأعمال تترك لكون من نصيب فئة من الرهبان (توجد في أدنى السلم التنظيمي - م.د.) تقوم بأعمال الخدمة وتشرف علي العمال المستأجرين كما تقوم بالاشراف علي الاقلان والمال الأحرار الذين يغلون أرض الكنيسة . H. Heaton . المرجع السابق الإشارة اليه ص ٨٤ - ٨٥ .

(١٧) في إطار هذا التكوين الاجتماعي يمكن . ابتداء من مسكة الأرض ، تميز ثلاث حالات اجتماعية Etat Social, Social Estate سادت الريف الاقطاعي : يعني كل منها تنظيما وطبقيا . فهناك أولا رجال الدين the clergy; le clergé بما لهم من تنظيم هرمي يفوق تنظيم النبلاء احكاما ويسهل لهم اكتساب الأرض (وقد كان ما تملكه الكنيسة من الأرض يزيد علي تلك التي يملكها النبلاء) والسلطة والهيبة الاجتماعية . كما كانوا أصحاب المعرفة (وهو ما يعطيهم سطوة اضافية) . بل أنه مكن الكنيسة من أن تكون سلطة دولية تفوق سلطة الممالك المحلية (في أزهي قراتها أي تلك التي غطت القرون من التاسع الي الحادي عشر) إلا أن قوة رجال الدين كانت تعاني من أن تنظيمهم لم يكن يتصن إعادة انتاج نفسه ، اذ كانت الكنيسة تلجأ الي الفئات الاجتماعية الأخرى لتجنيد أفرادها . الأمر الذي يجد من انقلاصك بينهم . وهناك ثانيا النبلاء the nobility; la noblesse ويمثلون الطبقة الحاكمة بما تحتويه من رجال الحرب . الفرسان . كانوا يعتبرون أنفسهم طبقة لا يخو للآخرين . وخاصة العامة . أن يقرروا منهم . فبالاضافة الي مركزهم القانوني المتميز كان لهم نمط حياة مختلف عن نمط حياة الآخرين (بالنسبة لمستوى المعيشة . العادات والقواعد الأخلاقية . التعليم . الذوق في الفن والأدب . طريقة اللبس ، حتي اللغة التي يتكلمونها في حياتهم اليومية) إلا أن العلاقة بين النبلاء كان يغلب عليها طابع التسامح في ظل روابط التبعية التي تربطهم . (وذلك لأنهم كانوا يتقاسمون في الواقع فائض الانتاج الذي يحصلون عليه من الفلاحين) . وهناك ثالثا عامة الناس the common people الذين ينسبون أن المدن ونموها ، في الفلاحين الذين يعيشون في الاقطاعيات وينظم الكثير من حياتهم وفقا لرغبات سيد الأرض الذي يستطيع أن ينفذ بهم ويعيدهم الي الأرض أن غادروها . كما أن للسيد حقوق حتي علي أشخاصهم (كحق قضاء الليلة الأولى مع بنات الفلاحين عند زواجهن) وكانوا أقل الفئات تنظيما وأن كان ذلك لم يمنعهم من الثورة ضد الأسباد (في فرنسا وانجلترا وألمانيا وأسبانيا خاصة طوال القرن الرابع عشر) . انظر في ذلك :

O.C. Cox, Caste, Class & Race, A Study in Social Dynamics, Monthly Review Press, New York, 1959, p. 121 - 132 —
A. Soboul, Précis d'histoire de la révolution française, Editions Sociales, Paris, 1962.

وذلك بالنسبة للمجتمع الفرنسي

هذا التجزؤ وانعدام المركزية كانا من الدرجة بحيث يستحيل معها علي طريقة الانتاج هذه أن تتقدم بسرعة وبفضل قواها الذاتية . ومن ثم مثل التوسع الأفقي ، أي انسحاب طريقة الانتاج هذه لتغطي مساحات جديدة من الأرض لم تكن مزروعة من قبل ، السبيل الوحيد لتوسيعها توسعا لا يفقدها خصائصها . وهو توسع استمر ، بدافع من الملاك ورجال والدين في حرصهم علي توسيع ملكياتهم وبدافع من الاقنان في سعيهم الي المساومة في سبيل شروط أفضل علي الأرض الجديدة ، حتي القرن الثالث عشر . حين انتهى بطريقة الانتاج هذه الي حدودها . أي الي أقصى ما يمكن أن تعطيه . فروابط الانتاج السائدة لا تسمح باستغلال هذه الملكيات الكبيرة (الاقطاعيات) كوحدات انتاجية كبيرة تزداد عليها انتاجية العمل علي نحو يمكن من اشباع الحاجات المتزايدة خاصة للطبقة المألثة . وصول طريقة الانتاج هذه الي حدودها في القرن الثالث عشر كان اعلانا لازمة الاقطاع التي لم يبق منها والتي امتدت حتي القرن الخامس عشر لتصبح أزمة تفككه مع تطور طريقة الانتاج في داخل الزراعة نفسها ، كما رأينا من قبل ، وتطور طريقة أخرى للانتاج لا تتركز مباشرة علي الأرض وانما علي الانتاج الصناعي الحضري كانتاج للمبادلة النقدية يجد مركزه في المدينة .

أدت القرون الأخيرة من انهيار الامبراطورية الرومانية وكذلك الغزو البربري الي القضاء علي كثير من قوي الانتاج : تدهور النشاط الزراعي ، تقلص النشاط الصناعي لغياب الأسواق وتوقف التجارة أو اضطرابها ، الأمر الذي أدي الي اختفاء المدن وتدهور ما بقي منها . وعليه لم تكن المدينة تلعب في بدء التكوين الاجتماعي الاقطاعي دورا يذكر ، اذ كان وجودها علي هامش مجتمع يقوم علي الانتاج الزراعي وتكاد تحقق الوحدة الاقتصادية الزراعية لنفسها اكتفاء ذاتيا .

الا أن زيادة انتاجية العمل الزراعي أوجدت ، وخاصة في الاقطاعيات الغنية ، فائضا من المنتجات الزراعية يمكن التخلي عنه ، ومن ثم سبيلا الي النشاط التجاري . هذا في الوقت الذي استمرت فيه بعض المدن ، وخاصة في ايطاليا ، في البقاء علي ساحل البحر الأبيض المتوسط منذ العصور القديمة بنشاطها التجاري الذي لم ينقطع . بل وبدأ هذا النشاط في الازدهار في القرن الحادي عشر مع انحسار سيطرة العرب علي البحر الأبيض (فازدهر أبحار فينيسيا مع الشرق وجنوة وبيزا مع جنوب فرنسا ، حيث طرد العرب من سردينيا في ١٠١٠ ومن غرب البحر الأبيض في نهاية القرن) . ثم كان انتعاش التجارة في القرن الثاني عشر مع الحروب الصليبية واقامة الملكيات في فلسطين . وبضاض الي ذلك ابتداء قيام المدن حول النشاط التجاري خاصة في شمال أوروبا . هذه المدن الجديدة التي تمثل قيامها في تطور قوي ذات موقع متميز (أما لوجودها علي مفترق طرق برية أو نهريه ،

أو بالقرب من ميناء صالح ، أو بالقرب من كنيسة هامة أو مكان يجتمع اليه الأفراد) يمكن اعتبارها في الواقع أسواق أصبحت دائمة . ثم كان الاتصال بين مدن إيطاليا ومدن الشمال وإقامة الطرق البرية والمائية في غرب أوروبا في القرن الثاني عشر . ورغم ذلك ظل سكان المدن يمثلون أقلية صغيرة لم تتعد في القرون من الثاني عشر حتى الخامس عشر ١٠٪ من مجموع السكان . وكانوا يمثلون ، على الأقل بالنسبة للمدن الجديدة ، حثالة الريف : أشخاص يعيشون بلا أرض علي هامش المجتمع الزراعي ، ومشردون يعيشون علي الصدقة التي تفرجها الكنيسة ، وقنان يهربون الي المدينة باحثين عن عمل عارض عند تاجر أو حرفي .

والمدينة في مجموعها ما زالت في أحضان الاقطاع وتحت سيطرته السياسية . وهي تقوم علي النشاط التجاري والصناعة الحرفية التي كان ينسب عليها في البداية طابع الصناعة المنزلية التي تأخذ شكل انتاج المبادلة البسيطة (وخاصة صناعة المنسوجات الصوفية ، الأدمت المعدنية (بما فيها الأسلحة) ، المنتجات الجلدية ، الخمر) . من الناحية التنظيمية نكاد نكتشف عدة عوامل لتجعل من نظام الطوائف^(١٨) الشكل التنظيمي السائد للنشاط التجاري والحرفي . إذ مست الحاجة الي تنظيم جماعي يحمي أهل المدينة من نبلاء الريف ، وكذلك ضرورة تهئية أماكن للأسواق العامة لا يمكن تهيتها الا جماعيا . كذلك وجدت ضرورة حماية أفراد الحرفة من منافسة الأتقان الحاربين من الاقطاعات بعدهم المتزايد والمتجد نحو المدن الناشئة .

تتجار المدينة منظمون في طائفة تضمن احتكار كل تجارة المدينة في يد أعضائها^(١٩) . وتضع قواعد ممارسة التجارة . كما أنها تحمي أعضاء الطائفة وتعطيهم إعانات مالية ونساعدهم وعائلاتهم . وهم وحدهم الذين ينتخبون موظفي المدينة . والممارسون لكل حرفة منظمون في طائفة تقصر ممارسة الحرفة علي أعضائها . كل عضو في الحرفة يباشر النشاط في محل أو ورشة صغيرة تمثل جزء لا يتجزأ من مسكنه ويتم فيها تحويل المادة الأولية ، بفضل

(١٨) Guild system, système de corporations
مصلته التنظيمي التاريخي في نظام الكوليجيا colligia الذي عرفته المدن الرومانية في الفترة السابقة علي انهيار الامبراطورية الرومانية . إذ لا اكتسبت الصناعة وزادت البطالة حاول الكثير من الحرفيين ترك المدن والانتقال الي الريف بحثا عن عمل . لتع ذلك لجأت الحكومة الي انشاء جمعيات بين العمال كانت عضويتها في البداية اختيارية ثم ما لبثت أن أصبحت إجبارية . لم يحرم علي أعضائها ترك المهنة والانتقال الي مهنة أخرى . وذلك للإبقاء علي الصناعة علي ما كانت عليه ولضمان تحصيل الضرائب من العمال ومن تعاليتهم . ولما حاول الأفراد الاستغناء من عضوية هذه الجمعيات صدر قانون يجعل العضوية ليس فقط إجبارية وإنما كذلك وراثية .
A. Mazour & J. Peoples, Men and Nation المرجع السابق

الاشارة اليه ، ص ١٥٤

(١٩) فلاحظ للفرق بين المدينة في النشاط التجاري الا اذا دفع مصاريف بإدخلة ووافق علي ممارسة النشاط في أوقات معينة في السنة وفي اطار منطقة محددة .

استخدام أدوات انتاج بسيطه مملوكة له ، الي مادة مصنوعة يدويا . ويتم البيع كذلك في هذه الورشة . ويلزم صاحب الورشة ، المعلم^(٥٠) أو رب الحرفة ، بمراجعة قواعد الطائفة التي تحدد له نوع مواصفات المادة الأولية التي يستخدمها وطرق الانتاج التي يتبعها وكذلك عدد ساعات العمل والضمن الذي يبيع به ، ومن ثم لا منافسة بين أعضاء الطائفة . كما تحدد له قواعد العمل في داخل الورشة : فبالنسبة للتصبيان^(٥١) الذين يهدفون الي تعلم الحرفة فانهم يعملون لحساب المعلم لمدة سبع سنوات (تبدأ في سن السابعة أو الثامنة) في مقابل أن يأويه المعلم ويتكفل باعاشته ويعطيه مجموعة من الأدوات ويتعهد بتعليمه الصنعة . حتي يصبح عاملا حرا أي « عربيا »^(٥٢) يستخدمه المعلم بأجر يومي كمساعد له . وقد يصبح هذا العريف : بعد عدة سنوات ، معلما يدخل الطائفة كعضو .

هذا وقد قام التنافس في داخل المدينة ، في هذه المرحلة ، بين التجار وأرباب الحرف . ولكن مع ازدياد أهمية المنتجات الحرفية في التجارة وتوسع هذه الأخيرة بدأ التجار في السيطرة علي النشاط الصناعي . الأمر الذي لم يمنع بعض التجار من أن يتحولوا الي أرباب صناعة ولا بعض أرباب الحرف من أن يقوموا بالانتاج للسوق مرتبطين به بطريق مباشر (ومن ثم يقومون بدور التاجر) . ابتداء من هؤلاء بدأ الانتاج الصناعي بدوره يعرف مستوي أعلي في تطور قوي الانتاج ويتحول نحو انتاج المبادلة الذي يهدف الي تركيز رأس المال النقدي (وان كان ما يزال في حدود ضيقة) . تطور قوي الانتاج هذا تم بفضل ادخال فنون انتاجية جديدة وأدوات جديدة (نقلها السوريون من شرق البحر الأبيض الي أوروبا الغربية ، ونقلها العرب عن طريق أسبانيا ، وكذلك ما وصل الي أوروبا عن طريق الاتصال بين قسطنطينية ومدن ايطاليا)^(٥٣) . وكذلك تحت تأثير الحروب الصليبية التي أوثقت الاتصال بين الجزء الشرقي من حوض البحر الأبيض (مركز الحضارات القديمة والحضارة العربية) وأوروبا الغربية : فقد تم التعرف علي منتجات أدخلت وأقيمت صناعات لانتاجها ، كما زادت انتاجية الصناعات القائمة لادخال فنون جديدة (كادخال الصبغة والألوان الواردة من الشرق في صناعة النسيج) ولاتساع أسواقها (كما كان الحال بالنسبة لصناعة الزجاج في فينيسيا) ولاستجلاب العمال الفنيين من الشرق (كما فعلت فينيسيا عندما احتلت قسطنطينية في مستهل القرن الثالث عشر) ، كما أنشئت مراكز جديدة لصناعة الأسلحة دفعت التخصص في داخل هذه الصناعة^(٥٤) . ثم كان كل أثر ذلك علي نمط

the master: le maître. (٥٠)

the companions: les compagnons (٥١)

foreman: contremaitre (٥٢)

Heaton المرجع السابق ، ص ١١٧ . (٥٣)

(٥٤) المرجع السابق . ص ١١٨ .

الاستهلاك (أي على تشكيلة ونوع السلع الاستهلاكية) في مجتمع أوروبا الغربية وخاصة استهلاك النبلاء وسكان المدن .

وهكذا تتطور المدينة ، وقد قامت في احضان القطاع ، تطورا يظهر حدودها التكوينية الاجتماعية . إذ بالتوسع الاتي للقطاع في الزراعة يكون قد استفاد امكانيته في زيادة الانتاج استجابة للحاجات المتزايدة وخاصة حاجات طبقة النبلاء في زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية الصناعية . كما أن هذه الزيادة تنعكس في انتقال كاهل الفلاحين بالاصرار على زيادة الربح الذين يتحلون عنه المالك الأرض . الأمر الذي يدفع بعضهم إلى ترك الأرض (عندما لا تنجح ثورتهم على الملاك) . وهنا سيجد الاقنان في المدينة فرصة لتحررهم من وطأة علاقات الانتاج القطاعية . يضاف هذا إلى تطور الصراع بين الفلاحين وسادة القطاع على نحو يدفع إلى تغيير شكل الربح الذي يتخلى عنه الفلاح المنتج من الربح العيني إلى الربح النقدي . وهو ما يعني امكانية تغير علاقات الانتاج لن يتي من الفلاحين في النشاط الزراعي .

ومع تطور المدن امتاز سكانها - بالنسبة لسكان الريف - وأصبح لهم تنظيمهم : في مرحلة أولى يتطصون من الالتزامات التي يتحمل بها أهل الريف ، ثم يكتسبون من خلال صراعاتهم مع أمراء القطاع - وفي أغلب الأحيان بمقابل مالي - حق تنظيم منسجم غني نحو يسهل لهم القيام بنشاطهم الاقتصادي . ويسعون دائما ليكونوا أحرارا ، في أن يتمكنوا (ملكية لا يكون لأمر القطاع حق مصادرتها) ، وأن يتعاملوا (بالبيع وشراء) ، كما حرصوا على أن تكون لهم حرية الحركة والتنقل (حتى أصبحت الحرية لصيقة بالصفة بالتقابل مع علاقة تبعية الاقنان المصيقة بالريف) ، كما طوروا أنظمة ادوية وقضائية وضريبة تتناسب مع نشاطهم . وأصبح لهم القيام بوظيفة البوليس داخل المدن والدفاع عنها .

وعليه أصبح لسكان المدينة (٥٥) وضعهم المتميز بالنسبة لسكان الريف . هذا الوضع المتميز يستند إلى علاقة اقتصادية تمكن المدينة من استغلال الريف من خلال أثمان الاحتكار التي تفرضها المدينة والتي يمكنها من فرضها التنظيم الطائفي للتجارة والصناعة ، وكذلك من خلال التدليس التجاري والربا . ويكون من الطبيعي إذن أن ينظر إلى سكان الريف على « أنهم وجدوا ليستغلوا » (٥٦) . من هنا يكون التناقض بين المدينة والريف . هذا التناقض

(٥٥) bourgeois; les bourgeois أي سكان الـ bourg ، وهي كلمة تعني في اللغة الجرمانية القرية الكبيرة التي تمتع ببعض خصائص المدينة . ومن هنا جاءت تسمية الطبقة الرأسمالية بالطبقة البرجوازية . انجد تراثها التاريخية في سكان مدن المجتمع القطاعي .
(٥٦) K. Bücher ، مشار إليه O.C.Cox المرجع السابق الاشارة إليه . ص ١٣٥

يظهر بصفة مباشرة بين سكان المدن وخاصة التجار وعلی الأخص أرباب الحرف وبين من يحصلون علی فائض الانتاج في الزراعة (أي النبلاء ورجال الدين) وبصفة غير مباشرة بين سكان المدينة والفلاحين. ثم يدخل الفلاحون في الصورة بصفة مباشرة. في مرحلة تالية، بالقدر الذي يقومون فيه بانتاج جزء من ناتج عملهم في صورة سلع تباع في السوق ليدفع من ثمنها الربح التقدي للأرض أي بقدر قيامهم بانتاج المبادلة. هذا التناقض سيمثل أحد التناقضات الأساسية طوال فترة الانتقال من التكوين الاجتماعي الإقطاعي الي التكوين الاجتماعي الرأسمالي.

الا أن ذلك لا يعني أن سكان المدينة كانوا يمثلون طبقة اجتماعية واحدة متجانسة. إذ كان من الممكن أن نميز في داخل مجتمع المدينة بين الفئة العليا من طبقة التجار، وصغار تجار التجزئة والحرفيين، والطبقة العاملة. بينما كانت الفئة الأولى تحكم المدينة، وكان للفئة الثانية في مرحلة تالية حق انتخاب موظفيها، لم يكن للعالم العاديين «أي نصيب في الحكومة ولا حق استئجار مكان يبيع عليه في السوق، كما لم يكن له حق تملك محل أو ورشة في المدينة»^(٥٧). ولم تكن المدن «ترحب بالافئان الذين يهيمنون اليها من المناطق الريفية الا لأنهم كانوا يزيدون من عدد العمال في المدن، وكان القن يستقبل بفتور ان هو حاول أن يشتري قطعة من الأرض داخل أسوار المدينة»^(٥٨). ومن ثم يقوم التركيب الطبقي لمجتمع المدينة أساسا علي وجود طبقتين، أحدهما (مكونة من كبار التجار وكبار أرباب الحرف الصناعية مع ما بين هؤلاء من تناقض) تملك وتحكم، والأخري لا تملك ولا تحكم وإنما تعمل، هي الطبقة العاملة. يقوم هذا التكوين الطبقي علي التناقض بين هاتين الطبقتين^(٥٩). هذا التناقض يصبح فيما بعد العلامة الديالكتيكية الأساسية في التكوين الاجتماعي الرأسمالي^(٦٠).

علي هذا النحو نشهد نمو انتاج المبادلة البسيط في أحضان التكوين الاجتماعي الإقطاعي، في ريفه وفي مدنه. ومع تطور هذا النوع من الانتاج من خلال التناقض بين الطبقة الإقطاعية وطبقة الفلاحين، من جانب، وبين طبقة التجار والحرفيين من جانب آخر، ولد التمييز الاجتماعي في داخل الفلاحين الأكثر اتعاشا المرتبطين مباشرة بالسوق (مع

Mrs. J.B. Green. Town Life in the Fifteenth Century, London, 1894. Vol. I. p. 193.

(٥٧)

مشار اليه في D.C. COX. المرجع السابق الإشارة اليه، ص ١٣٠، هامش ٤٣.

J.W. Thompson. The Middle Ages, New York, 1913. p. 738.

(٥٨)

مشار اليه في D.C. COX. المرجع السابق، ص ١٣٥.

(٥٩) أنظر في هذا المعني كذلك E. Lipson. المرجع السابق الإشارة اليه. ص ٣٦٤ وما بعدها.

(٦٠) حتي في داخل الطبقة المالكة رأينا التناقض بين التجار وأرباب الصناعة، وهو تناقض يعكس مؤقنا سيطرة التجار علي

الصناعة، أنظر E. Lipson. المرجع السابق، ص ٤٣٥.

امكانية تركيبهم لجزء من الفائض) والأفقر من الفلاحين ، وكذلك بين أرباب الحرف المرتبطين مباشرة بالسوق (مع امكانية تركيبهم لجزء من الفائض) والعمال الحرفيين . تلك هي روابط الانتاج الرأسمالية التي تنمو ببطء من خلال أزمة تفكك القطاع . (ولكن عملية تفكك هذا النظام وتعلق الفيز الاجتماعي تستغرق وقتا طويلا ، ولهذا لم تبرز طريقة الانتاج الجديدة كاملة التسمو من طريقة الانتاج القطاعية ، وإنما استطاعت أن تتطور فقط عندما كان انهيار القطاع قد وصل الى مرحلة متقدمة ، كما سنرى في الفصل التالي) .

إذا كانت طريقة الانتاج هذه تمثل ، في مراحل وجودها المختلفة ، الأساس الاقتصادي لمجتمع الأوربي في العصور الوسطى ، فإنها تجسد التفسير الإداري والتفككي عنها فيما انتجته الكنيسة ورجال الدين^(١١) . فقد كان للكنيسة نظام ووحدة عوضا الانجاعات القوضوية للنبلاء وزودا العالم المسيحي ، رغم اتساعه وتفتت وجود أمراء القطاع . بأساس مشترك للسلطة . ورغم وجود التنازع بين النبلاء ورجال الدين بالنسبة لقضايا معينة ، ليس كثر منها حاجته الي الآخر في سبيل الابقاء علي هذا النوع من التنظيم الاجتماعي الذي مثلت الكنيسة جزءا لا يتجزأ منه .

والواقع أن الكنيسة لم تبدأ في بناء تنظيم يسيطر علي حياة وأفكار كل سكان العالم المسيحي من الملك ابتداء الي الفن انتهاء الا في القرن العاشر عندما اصططلحت نظام الرهبنة^(١٢) . وكان هذا التنظيم ، كما رأينا ، اقطاعيا : فبالإضافة الي أن كبار رجال الدين كانوا من العائلات ، القطاعية كان أصغرهم يفتحون أراضي جديدة لحساب كنائسهم ، ممثلين بذلك رأس الحربة في التوسع القطاعي . هذا التنظيم الكنسي احتكر ادارة المجتمع القطاعي احتكارا يعطي لفكر العصور الوسطى درجة من الوحدة والتماسك ويضع في نفس الوقت حدودا خطيرة علي مجال هذا الفكر . بمعنى آخر هو احتكار يعطي الفكر الكنسي في ذات الوقت اساس قوته (بما يعطيه من تماسك) وجذور ضعفه (بما يضيق من أفقة) .

وقد تمثلت النظرة العامة لهذا الفكر الكنسي ، فيما يتعلق بشئون الانسان ، في أن حياة المجتمع هي حياة في عالم أول . هذه الحياة ليست إلا تمهيدا واعدادا لحياة أخرى خالدة ،

(١١) استعنا في كتابة هذه الصفحات عن الفكر في المجتمع القطاعي ، بالإضافة الي المراجع التي سبق ذكرها في بداية الكلام من طريقة الانتاج القطاعية ، بالمراجع الآتية :

J. B. Bernal, Science in History p. 214 - 221 — B. Russell, History of Western Philosophy. Unwin University Books, London, 1962. p. 422 - 462 — J. Schumpeter. History of Economic Analysis. p. 197 & seq. — A. Wolf, A philosophic and Scientific Retrospect, in: Outline of Modern Knowledge, p. 18 - 19 — M. Do Wulf, An Introduction to Scholastic Philosophy, Dover, Inc, New York, 1956. part one.

يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٥ .
(١٢) وهو اصطلاح بدأ في كلبي Cluny في بورجونيا La Borgogne فرنسا .

والمسيحيين أن ينظروا إليها على أنها النجم . حيث
 لم يري النجم للكنيسة من حياة المجتمع لم يمتعها . على الصعيد العملي ، من أن تتم
 هذه الأهداف بشروط هذه الحياة « الدنيا » أو أن تشمل بعض الأبقاء على النظام الاقطاعي .

وقد تمكن الفكر الكنسي ، بكل مأسسته ، السيطرة على الحياة الفكرية في أوروبا في
 مرحلة الأولى لسيادة طريقة الإنتاج الاقطاعية ، مرحلة ساد فيها النشاط الزراعي وعرفت
 الكنيسة كأكبر مالك للأرض في مرحلة ثانية ، شهدت قيام المدينة وتطورها . أدى
 انشغال الكنيسة باقتصاد ربي المزدهر الي وضعها ، ابتداء من القرن الثاني عشر ، في موقف
 متعارض مع مصالح « المجتمع الزمني » للتجار والحرفيين . إذ في هذه المرحلة الثانية ، مرحلة
 أزمة للتكوين الاجتماعي الاقطاعي ، ظهرت : تحت تأثير الفكر العلمي للعرب (٦٣) ، أفكار
 جديدة عندها الكنيسة خروجاً عليها . في البداية تمثل رد فعل الكنيسة في محاولات القضاء
 على هذا الفكر بالغف (٦٤) ، ثم بعد ذلك في تمييز لموقفها عن طريق محاولات احتواء بعض
 الأفكار الجديدة التي تتضمن تغييراً لا يخرج عن إطار التعاليم الأساسية Dogmas
 (٦٥) ، ثم ما لبثت الكنيسة أن احتاجت ، في رد فعلها حفاظاً على وضعها ومكانها في
 النظام الاقطاعي ، الي تجنيد كل إمكانياتها الفكرية ضد الفكر الجديد لمجتمع المدينة . هذا
 التجنيد وجد قه بولونه في فكر المدرسين (٦٦) الذي ازدهر في جامعات أوروبا الوليدة (٦٧)

(٦٣) بدأ هذا التأثير الفكر العلمي العربي (الذي عرف أوج ازدهاره في القرون التاسع والعاشر والحادي عشر الميلادية) من
 خلال بعض الأعمال الفكرية القليلة التي انتقلت الي أوروبا في القرن الحادي عشر . ثم بالقيضان من الفكر العربي الذي ساد
 القرن الثاني عشر عندما ترجمت أهم مؤلفات العرب والأغريق (ومعظم هذه الأخيرة من نسخها العربية) الي اللاتينية . تمت
 أهم هذه الترجمات في أسبانيا والبعث منها في صقلية . أنظر :

J Bernal, Science History p. 215 - 219.

(٦٤) للقضاء على كل ما يعد « بدعة في الفكر » قامت الكنيسة بحروب صليبية ، مثال ذلك الحرب الصليبية التي شنتها ضد
 « الألبين » (Albigenses: Albigensis cathares) وهم أفراد طائفة دينية نشأت في جنوب فرنسا حول مدينة
 التي (Albi) . وقد قامت الحرب ضددهم بأمر أصدره البابا أنوسنت الثالث (Innocent III) في

١٢٠٩ واستمرت حتي ١٢٢٩ (وانتهت بجزئهم) . كما قامت الكنيسة بنظام محاكم التفتيش (Inquisition)
 (التي احتفظت بإجراءاتها الداخلية في سرية لا يمكن اختراقها) . هذه المحاكم - التي وضع أسسها المجلس الكنسي في فيرونا
 Vérone في ١١٨٣ . كانت تتولي البحث عن أهل البدعة ومعاقبهم بل وإقتلهم . وفي عام ١٢٣٣ أنشأ البابا
 جريجوار التاسع (Gregoire IX) محكمة خاصة أوكلت الي الزهبان الدومنيكان لمحاربة انتشار « البدعة الألبية » . لم
 ما لبثت أعمال هذه المحاكم أن انتشرت لتغطي كل العالم المسيحي الأوروبي ، ولتشهد المهرح الفكري خاصة في إيطاليا (حيث
 المدن أكثر تطوراً من أي مكان آخر في أوروبا) وفي أسبانيا (حيث أثر الفكر العلمي العربي والإنجليزي أكثر ما يكون) . في القرن
 الثالث عشر . ولم بلغ هذا النظام في فرنسا إلا في ١٨٠٨ ، ثم أعيد في الفترة من ١٨١٤ - ١٨٣٤) .

(٦٥) كما هو الحال بالنسبة لأفكار سان فرنسوا داسيس (الذي ولد في اسيز في إقليم أومبريا بإيطاليا . ١١٨٢ - ١٢٢٦) ،
 التي كانت تعكس قوة الفتح الأخر من رجال المدة ضد التكاليف على الحياة الدنيا والزوات الزائدة عن الحد . وقد أسس سان
 فرنسوا داسيس طائفة الزهبان الفرنسيسكان التي أبدت عداء للنظام الفكري الأرسطرطاليسي وذلك الخاص بالزهبان الدومنيكان .
 (٦٦) The Scholastics: Les Scolastiques

(٦٧) نشأت هذه الجامعات أولاً في باريس (التي اكتسبت اعترافاً بوجودها في ١١٦٠) ، ثم في بولونيا ، واكسفورد
 (التي بدأت كمنوع للجامعة باريس في ١١٦٧) وكمبريدج في ١٢٠٩ ، ثم في مدن أوروبية أخرى . بنحو بعض المدارس

(وهي جامعات كانت تقوم أساسا علي تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين) وعلي الأخص فكر سان توماس الاكوييني^(٦٨). ومن هنا كان تعاطفهم الغريزي مع أرسطو طاليس. ذلك المدافع الكبير عن « النظام The Order ».

ويتمثل جوهر فكر المدرسين في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة، أي بين الايمان والعقل أو بين الوحي ومحاولات تفسير الكون عن طريق نور العقل البشري. وهي محاولة تكمل في الواقع الصورة التي بدأها العصر القديم واستمرت في الفكر الاسلامي طوال القرون من التاسع حتي الحادي عشر^(٦٩). وتقوم علي استخدام الجانب الاستنباطي من منهج أرسطو (والاستعانة كذلك ببعض حججه) في معالجة أوضاع المجتمع الاقطاعي. هذا الفكر المنبذ يغلب عليه الطابع اللاهوتي مكن الكنيسة من أن تستمر في الضغط علي الفكر الجديد لمجتمع المدينة طوال ثلاثة قرون أخرى.

وفي أحضان هذا الفكر اللاهوتي ولد بعض الفكر الاقتصادي. وقد دار هذا الفكر حتي القرن الرابع عشر حول فكرتين أساسيتين:

١- فكرة أولي. أقل في الأهمية ولكننا نعرضها أولا لنتهي منها. تدور حول أدانة الفائذة

الكاثوليكية التي كبر عدد روادها وازدادت أهميتها. هذه الجامعات التي استندت في تنظيمها من تجربة مدارس الاغريق القديمة والمدرسة العربية. كانت تعطي تعلما يند مركزه في الدراسات اللاهوتية ولكنه يؤسس علي تدريس محدود لما يسمى « بالعلوم الحرة السبعة ». الثلاثي المكون من مواد قواعد اللغة والخطابة والمنطق، والرابعي المكون من الحساب والهندسة والفلك والموسيقى (وكان يتم تدريسها علي أساس رمني وعلمي). مقتفين في ذلك أثر الجامعات الالمانية). علي هذا الأساس يتم تدريس الفلسفة للوصول أخيرا الي محور الدراسة أي اللاهوت. وقد أهتمت بعض الجامعات بالطلب والقانون. واشتركت كل الجامعات في عذاب دراسة التاريخ والآداب منها. وكان منهج التدريس في هذه الجامعات يشتمل أساسا في المحاضرات والمناقشات العلمية تحت اشراف أستاذ نظرا لقلّة الكتب. هذه الجامعات مثلت في البدء بؤرة الحياة الفكرية الأوروبية. ثم أصبحت. باستثناء القليل منها. معازل الحفاظ علي الأفكار المستقرة وعائقا لكن تقدم ثقافي.

(٦٨) نشأ St. Thomas Aquinas: St. Thomas Daquin (١٢٢٥ أو ١٢٢٧ - ١٢٧٤) في روكاسيكا Roccaeca بالقرب من مدينة نابولي بإيطاليا في عائلة من الفرسان. وقد درس في مونت كازيو. ثم دخل في طائفة الرهبان الدومنيكان التي لم يكن قد مر طويلا علي انشائها. ثم هو يتلقي ذكربه الأولي في إطار هذه الطائفة في نابولي ليرسل بعد ذلك الي باريس ثم الي كولونيا حيث يوجد الفيلسوف والفكر اللاهوتي الدومينيكي البيروجراند Albert Le Grand (١١٩٣ - ١٢٨٠) ليتلمذ عليه. وعققت سان توماس تقدما كبيرا في الدراسة اللاهوتية علي يد أستاذه. تقدما يتحول إلي الحصول علي درجة الأستاذية من جامعة باريس وأهم مؤلفاته هي Summa Theologiae, Summa contra Gentiles وقد سادت أفكاره في الفكر الكنسي ليصبح نظامه الفلسفي أساسا لكل تعليم ديني كاثوليكي. وهو ما تأكد (من الناحية الشكلية) بأمر اصداره البابا ليو الثالث عشر في ١٨٧٩ Leo XIII.

(٦٩) الواقع أن فكر المدرسين. وعلي الأخص فكر سان توماس الاكوييني. انما يمثل استمرارا للنقاش الذي دار بين الغرالي (١٠٥٨-١١١١) الذي حاول أن يند من عدم جدوي محاولة التوفيق بين القرآن والفلسفة، وابن رشد Averroes (١١٢٦-١١٩٨) الذي جادل في ذلك. وعليه لا يكون تصوير المجتمع المراد بناؤه في مصر حاليا. في سببنيات القرن العشرين. علي أنه مجتمع الايمان والعلم الا انمكاسا لانهاء ما زال يعيش الصراعات الفكرية للقرنين الحادي عشر والثاني عشر.

من أجل أن نتمكن من ذلك التي قلنا أنها أرسطو.

لنا فكرة ثانية ، وهي الأهم فهي فكرة الثمن العادل (٧). تؤدي هذه الفكرة أنه يجب لكل سلعة أن عادل يرتكز أساسا على نفقة الانتاج . ابتداء من نفقة الانتاج هذه يستطيع البائع أن يحقق ربحا معقولا يسمح له بالحياة (هو ومن يؤولهم) وفقا لمستوى المعيشة الذي يتمتع به أفراد طبقته . ونكون كل محاولة لتحقيق كسب أكبر مخالفة لتواعد الأخلاق المسيحية . هنا يعني الفكر الى تحديد الثمن « العادل » وليس الى تفسير « الثمن التجاري » في السوق . غير أن البدء في تحديد الثمن العادل بنفقة الانتاج يعكس أن اهتمام المدرسين ينصب على مجال الانتاج . ولكن أي انتاج ؟ انتاج المبادلة الصغير حيث يقوم بالتشاهد الانتاجي أفراد مستقلون يبيعون جزءا من منتجاتهم في السوق في مقابل ايراد يستخدمونه في شراء سلع يقومون هم أنفسهم باستهلاكها . وماذا عن التاجر وعن الثمن الذي يبيع به ؟ في البداية أدان الفكر المدرسي التجارة كشط (ناعيا بذلك منحي أرسطو ، كما سبق أن رأينا) ، ولكن مع ازدياد نشاط التاجر أعطاء الفكر المدرسي من الادانة الأخلاقية اذا ما باع السلعة بثمن أعلي مما دفعه في شرائها في حالتين : حالة ما اذا تخصص الكسب المتحقق لفرض ضروري أو نبيل (لأعاشة عائلته أو مساعدة محتاج) ، وحالة اذا ما اشترى شخص دون وجود نية لبيع عند الشراء . ثم طرأت اليها فيما بعد ، انما في هذه الأثناء قد حسن من الشيء بطريقة أو بأخرى ، أو كان قد تحمل مضطرة في شيء من مكان الى آخر ، أو كانت الأثمان قد تغيرت بتغير المكان أو الزمان . (بعبارة أخرى ينتج التاجر من الادانة الأخلاقية اذا ما سلك سلوك المنتج الصغير) . وفيها عدا هاتين حالتين لم يعف التاجر من الادانة الأخلاقية في نظر المدرسين .

ذلك هو جوهر فكرة الثمن العادل . هذه الفكرة وان كان قد انتهى بها الامر ، مع التوسع في النشاط التجاري وتعميم انتاج المبادلة وقيام قوي السوق التلقائية بتنظيم النشاط الاقتصادي ، الى أن تفقد سيطرتها على العقول ، كان لها الفضل ، بارتكازها على نفقة الانتاج ، في أن تبقى عادة علي التفكير في « القيمة » في مجال الانتاج راسخة في وعي المنتجين أنفسهم ، وتكون بذلك قد أثبتت أنها أكثر ما تركه المدرسين أثرا في مجال الفكر الاقتصادي .

هذا وقد شهدت الفترة الأخيرة ، في القرن الرابع عشر ، من فكر المدرسين اراءهاصات فكر اقتصادي يشغل بعنينا القيمة والأثمان ، يشغل بمشكلات النقود وهداية النقود الممنونة ، بمشكلات التبادل مع الخارج وبالتحركات الدولية للذهب والفضة ، كما يشغل

بالمنفعة والربح^(٧١) . ولكنها مشكلات تتعلق بطواهر تنسب الى طريقة الانتاج الرأسمالية
الوليدة التي بدأت تفرض وجودها ، والتي شهدت فيما بعد ، مع قيامها وتطورها ، مولد
علم الاقتصاد السياسي وتطوره . قبل أن نبدأ في دراسة مولد هذا العلم وتطوره قد يكون من
المفيد ، علي الأقل في مجال المقارنة ، أن نتعرف علي أمثلة من الفكر الاقتصادي العربي
الذي تبلور في القرن الرابع عشر .

(٧١) أنظر شوميتز ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٩٢ - ٩٤ .

٣. الفكر الاقتصادي العربي (٧٢) في القرن الرابع عشر (٧٣)

يمكن اعتبار المجتمع الإسلامي في شمال أفريقيا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر مجتمعا يقوم على انتاج المبادلة الصغير الذي يغلب عليه الطابع الزراعي ، أي مجتمعاً يتم فيه الانتاج والمبادلة بواسطة صغار المنتجين الذي يملكون وسائل الانتاج فيما عدا الأرض . فهذه لم تكن مملوكة في مصر للمنتج المباشر . إذ كان للسلطان حق مباشر على مساحة كبيرة من الأرض الزراعية (تقارب نصف المساحة المزروعة) يمكنه من الحصول على فائض الانتاج يعيش عليه ويضمن اعاشة عدد من المائليك (أي ممن اعتقوا من العميد) يثرون في نفس الوقت حرس السلطان وجيهاً من الجيش . أما باقي الأرض فيقطعها السلطان على الأمراء لكل منهم مساحة تتناسب مع رتبته العسكرية (٧٤) . ويكون له أن يحصل على فائض الانتاج الزراعي في مقابل عمله بالتزامات قليل السلطان تتمثل أساساً في أعاشة عدد من المائليك هم في نفس الوقت حرس للأمراء وأفراد في جيش السلطان . غير أن حقهم هذا على الأرض لم يكن يورث (على عكس الحال في ظل التكوين الاجتماعي الافريقي في أوروبا) (٧٥) . أي جانب انتاج المبادلة هذا كان يوجد بطبيعة الحال الانتاج بقصد أشياء

(٧٢) تقدم الفكر العربي نقدياً متواتراً أمام المجتمع المصري (بالنسبة لفكر القروبي) . أصبح في المغرب (بالنسبة لمحمد بن حنبلون) دراسة تعوي حوسب التناقض المادي والفكري . هذه الدراسة التي تمثل موضوع البحث في الفترة الأخيرة منذ ثلث سنوات مثلاً ، زالت في بداية القرن . وعليه فنذكر الأهم التي تقدمها بالنسبة لفكرنا (قروبي) وأن حدود (على وراثتنا) مؤلفاتهم . فمرة نستبدل بتعويض عام لتاريخ المجتمع الأساسي . كما نستألف بعض المكاتب عن المجتمع العربي في شمال أفريقيا (شرق وغرب) في هذه الحقبة التاريخية عن نحو يمكنك من أن تفهمها (أي الأفكار) في وسطها . شريطة من حيث التوافق الاجتماعي ومن حيث الفكر الاجتماعي بصفة عامة .

(٧٣) يلحظ أننا نعدنا الإدخال الفكر العربي تحت فكرة « العصور الوسطى » ، لأن « العصور الوسطى » بما تشهده من مستوى حضاري (يتوافق مع نوع من التنظيم الاجتماعي) كمثل « جود لا ينجح » من تاريخ أوروبا التي كتبت التاريخ ابتداء من تاريخها هي . إذ بعد أن كتبت تاريخها حاولت أن تترسخ من تاريخها ليصبح تاريخ العالم . وهو ما تبين رفضه لأن لكل جزء من أجزاء المجتمع الانساني تاريخ . هذا التاريخ تبين أن يكتب ابتداء من تاريخ هذا الجزء ليس المراحل المختلفة لتطور المجتمع في هذا الجزء من العالم (الذي قد يتبع . في نفس الحقبة الزمنية ، بمستوى حضاري يختلف عن المستوى الحضاري لأجزاء أخرى من المجتمع الانساني) . فالقول « بالعصور الوسطى » العربية يعني التسليم بأن المستوى الحضاري للمجتمع العربي (بما احتوى من معتومات ذات حضارات قديمة . كالحضارات المصرية . والبيانية . والفينيقية) كان لا يختلف عن المستوى الحضاري للمجتمعات الأوروبية في العصور الوسطى . وهو ما ليس بصحيح . قولنا هذا لا ينفي :

« إن كتابة هذا التاريخ (كتابة تاريخ الجزء) إنما تم استخداماً لتبني علمي يكون صحيحاً لكل الدراسات التي يتسبب موضوعها على المجتمع الانساني في تطوره .

كما أنه لا ينفي أن تاريخ جزء من المجتمع لا يمكن تصوره تصوراً صحيحاً خارج عملية تطور المجتمع الانساني في مجموعته . هذا ويلاحظ أن نقراً غير قليل من كتابات التاريخ العرب المعاصرين أنفسهم يفعلون في هذا الخطأ .

(٧٤) هؤلاء كانوا يقومون كذلك بالوظائف الادارية ، وإلى جانبهم كان يوجد موظفون مدبرون .

G. Wiet, 'Les Sultans Mamelouks (1250 - 1517), ch. VII, in, Précis de l'histoire d'Égypte, par divers historiens et archéologues, Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire, Tome deuxième, 1932, p. 236 - 285.

أنظر كذلك : الفكر على إبراهيم حسن ، مصر في العصور الوسطى

(٧٥) في العصر المملوكي قسمت أرض مصر إلى أربعة وعشرون قراطاً . اختص السلطان نفسه بأربعة قرايط والأمراء بعشرة والاجناد بالعشرة البقية . كما وجدت بعض الملكية المملوكية مملوكة الوقف من عصور سابقة . وكانت القاعدة العامة أن

حاجات المنتجين المباشرين .

القول بذلك لا يجعلنا نفعل أهمية النشاط التجاري وما يتبعه من نشاط صناعي حوئي .
اذ تتميز هذه الفترة بالانتعاش الكبير لتجارة إيطاليا مع الشرق . وهنا يعود لمصر دورها
الرئيسي كملتقى للتجارة بين الشرق والغرب ، فعندما تصب منتجات الشرق في طريق بحري
يربطها بالهند وجنوب شرق آسيا وآخر يربطها بزنبار وشرق أفريقيا . واليها تصل المنتجات
الأوربية التي تمثل مقابلا لمنتجات الشرق . والاسكندرية لذلك ترتبط بفينسيا ومدن شمال
غرب أوروبا بطريق البحر . كما يوجد طريق للتجارة بينها وبين الشمال الغربي لأفريقيا . حيث
بلدان المغرب التي كانت هي الأخرى ملتقى للتجارة بين أوروبا وغرب أفريقيا .

الانقطاع شخصي لمدة محدودة أو لحين العزل أو لندي الحياة . ونعود الأرض دائما للسلطان . سعيد عبد الفتاح عاشور . الفلاح
والانقطاع في عصر الأيوبيين والمماليك . في . الأرض والفلاح في مصر على مر العصور . الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .
القاهرة . ١٩٧٤ . ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٧٦) هو تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (نسبة الي مقرئ . وهي علة في ملك بنبان) . ولد في أسرة نزلت الي مصر
بالخالية في القاهرة في عام ١٣٦٤ م (٧٦٦ هـ) . وأقام بمصر ونوفي بها ١٤٤٢ م (٨٤٥ هـ) . تلمذ علي ابن خلدون .
وعمل بديوان الانشاء (الشئون الخارجية) ثم قاضيا ثم أستاذا للمحدث ومحتسا للقاهرة والوجه البحري (الاشرف علي الشئون
الاقتصادية والاقتصادية للسكان) ثم عاد الي التدريس . وأقام في خارج مصر لفترة من عمره (١٠ سنوات بدمشق وخمس
سنوات بمكة) . وله مؤلفات كثيرة ينصب منها ما أنتجه في فترة نضوجه الفكري أساسا علي التاريخ . وهو كبير مؤرخي مصر في
العهد الاسلامي . ومؤلفاته نوعان : كتب موسوعية كبيرة ، أكثرها ما علي فيه بتاريخ مصر الاسلامية . اذ وضع ثلاث كتب في
تاريخها السياسي من الفتح العربي الي مصر في عهد المماليك . كما كتب في تاريخ مصر العثماني والشرقي (أهمها «الوفاة
والاعتبار بذكر الحفظ والآثار» أو ما يعرف بالخطب المقرئية . و «كتاب المفتي الكبير في تراجم أهل مصر والوافدين عليها») .
أما النوع الثاني من كتبه فهي الكتب الصغيرة التي عني في بعضها بالتاريخ لبعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية في العالم
الاسلامي عامة أو في مصر خاصة . ويدخل في هذه الطائفة من كتبه الكتاب الذي نهم به في دراستنا هذه . (أنظر الأبحاث
التي ألفت في حلقة عن المقرئ نظمها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في ١٩٦٦ . ونشرت بعنوان دراسات عن
المقرئ . المجلة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة ١٩٧١) .

ويتناول المقرئ تاريخ الجماعات في هذا الكتاب الذي عنوانه «اغاثة الأمة بكشف النعمة» أو تاريخ الجماعات في مصر .
كتبه في عام ١٤٠٤ م عقب فترة طويلة من الجماعات غطت السنوات من ١٣٩٢ الي ١٤٠٤ ميلادية . وهو يعالج في الواقع
الأزمة الاقتصادية في مجتمع سابق علي المجتمع الرأسمالي . واذا ما نظرنا الي هذا الكتاب من الناحية المنهجية وجدناه يتميز بتركيب
منطقي . فالمقرئ يقدمه في فصول أربعة : في الفصل الأول يقدم المقرئ عرضا تاريخيا للجماعات التي عانت منها مصر
وخاصة في الفترة الاسلامية من تاريخها . وهو فصل ذو طبيعة وصفية . وفي الفصل الثاني يعرض المؤلف لأسباب الجماعات بصفة
عامة وجماعات عصره بصفة خاصة . فاذة ما عرفت الأسباب بين المقرئ في فصل ثالث أثر الجماعات علي «الناس بأقليم
مصر» . في هذا الفصل الذي هو في ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جعل من أحوالهم وأوضاعهم «لا يأخذ المقرئ
الجموع المصري ككل بقية التمييز الاجتماعي عن داخله . وإنما هو يميز في هذا المجتمع سبع فئات اجتماعية تختلف أحوالها أثناء
الجماعة : أهل الدولة . وميسر التجار وأولو النعمة والترف (وهم اغنياء التجار وأغنياء القوم) . أصحاب البر وأرباب المعاش
(أي المتوسطون من التجار) . والمزارعون (وهو يفرق بين اغنياء المزارعين والفلاحين) . وأكثر الفقهاء وطلاب العلم وصغار
كتاب الدولة . والحرفيون وأصحاب المهن الحرة والأجراء (الفعلة) ونحوهم . وأخير أهل الخصاصة والسكنة الذين يعيشون علي
هامش المجتمع بفضل الصدقة . أما الفصل الرابع من الكتاب فيتضمن ما يقترحه المقرئ من علاج أي «ما يزيل عن العباد
هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء» . وذلك للخروج من حالة الجماعة ونفاذ وقوعها في المستقبل . وهنا يركز المقرئ
علي ضرورة مواجهة مشكلة النقود المستعملة في التبادل ومعالجة الموقف من حيث نوع النقود المتداولة . وهنا يوصي بأن يقتصر
علي استعمال الذهب والفضة دون المعادن الأخرى ، ومن حيث كمية النقود التي ينبغي ألا يكون مغالا فيها من الأصل كما يلزم
انقاصها في حالة الجماعة . أنظر مؤلفه هذا . طبعة دار ابن الوليد . بيروت . ١٩٥٦ .

ويعتبر من التسمية والنشاط الصناعي الغربي تزدهر بعض المدن وتصبح مركزا للنشاط التجاري. ونسبك القاهرة وتونس وقسنطينة وتلمسان وقاس وغرناطة الكثير من الفكر ، ونسب ذلك المتعلق بالتاريخ. وفي أحضان التاريخ أو فلسفة التاريخ نجد الفكر الاقتصادي .

في إطار الفكر الاقتصادي نركز على مثالين من الفكر العربي بشأن نوعين من الظواهر الاقتصادية : الأول يتعلق بالظواهر النقدية مستمدة من فكر المقرئزى^(٧٦) ، والثاني يخص ظاهرة القبة كما يحللها ابن خلدون^(٧٧) .

أولاً : يتم المقرئزى بالمشكلات الاقتصادية ويقدم لنا أفكارا عن بعض الظواهر النقدية . وهو ما يظهر في دراسة يفتص بها ظاهرة المجاعة أو ما يساوي الأزمة في مجتمع سابق علمي المجتمع الرأسمالي^(٧٨) . فن وصفه لمختلف المجاعات التي عرفها مصر بين لنا أننا بصدد موقف يتميز بنقص في إنتاج قيم الاستعمال أي نقص في المنتجات والسلع وارتفاع في أثمانها ، كل الأثمان . وهو نقص يرجع ، في رأي المقرئزى ، إلى أسباب طبيعية وأسباب غير طبيعية . أذ فيها يتعلق بأسباب المجاعات بصفة عامة يحدنا المقرئزى عن أسباب طبيعية : « كقصور جري النيل في مصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره » ، والكوارث الطبيعية الأخرى^(٧٩) . أما فيها يتعلق بمجاعات عصره فتوجد لها أسباب غير هذه الأسباب الطبيعية ، وهي أسباب اجتماعية ، بعضها سياسي والبعض الآخر اقتصادي . اليك بيان هذه الأسباب الاجتماعية :

١ - أولها سياسي ، ويتمثل في فساد الإدارة فسادا يحدث أثرا مباشرا على الإنتاج في مجتمع لعبت فيه الدولة دائما ، والدولة المركزية ، دورا هاما . يضاف إلى هذا الفساد ما

(٧٧) هو عبد الرحمن بن خلدون . ولد في تونس في عام ١٣٣٢ م من أسرة غربية أجبرت على الترحيل من الأندلس . وعمل بوظائف كثيرة في شمال أفريقيا ثم جاء لاجئا إلى القاهرة في ١٣٨٢ م . ولم يلبث أن عقد خلال إقامته المديدة بها حلقات دراسية كثيرة . ومات في القاهرة في عام ١٤٠٦ م . وابن خلدون هو أبو علم الاجتماع وفلسفة التاريخ . كتب الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبدأ والخبر ، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر . وفي مقدمته التي تحتوي على فلسفة التاريخ عنده ، يقدم ابن خلدون ، أربعة قرون ونصف قبل كارل ماركس وثلاثة قرون من قبل فيكو Vico ، نظرة في تطور المجتمع الإنساني تقرب من المادية التاريخية . ومن هنا كان اعتبار هذه المقدمة أهم من الناحية العلمية بما احتواء كتابه من أخبار المغرب . وهذا .. جعل كتابه يشتهر « بمقدمة ابن خلدون » وقد رجعتنا في كتابة الفكر الاندلي عند ابن خلدون إلى طبعة المكتبة التجارية الكبرى . بالقاهرة (وهي طبعة لا تحمل تاريخا) .

(٧٨) يتبع عدم الخلط بين الأزمة في مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالي حيث يتميز الموقف بنقص في المنتجات والسلع (كقيم استعمال) وارتفاع في أسعارها ، والأزمة في مجتمع رأسمالي حيث يتميز الموقف بزيادة في السلع (كقيم مبادلة) زيادة نين الفصور النسبي لقوة الشرائية ، وتنعكس في تكلس السلع في الأسواق وانخفاض الأثمان والأرباح والأجور وتعطل جزء معتبر من القوة العاملة وجزء من الطاقة الإنتاجية المادية للمجتمع في كل أنواع النشاط الاقتصادي .

(٧٩) المقرئزى . نفس المرجع ، ص ٤١ .

يمارسه أهل الدولة من سياسة احتكارية . ففي أثناء المجاعة كانت توجد كميات كبيرة من الغلال تحت أيدي « أهل الدولة » بفضل ما تفرضه من ضرائب مرتفعة جدا (لم يسبق لها مثيل) يجري تحصيلها عنها . ولم يكن الناس بمستطيعي الوصول إليها الا بدفع الاسعار التي يفرضها « أهل »^(٨٠)

٢- والسبب الثاني اقتصادي ويوجد في مجال الانتاج ويتمثل في زيادة كبيرة في الربح العقاري في الزراعة ، أو ما يسميه المقريري « أجرة الفدان من الطين » . كما « تزايدت كلفة الحرث ، النحر والحصاد وغيره »^(٨١) لارتفاع أثمان البذور وأجر العمال (الذين نقص عددهم كثيرا) . ويزيد على ذلك أن الدولة زادت من عدد ساعات عمل السخرة الذي يقوم به « أهل الفلح » في بناء الجسور وحفر قنوات الري^(٨٢) . وقد كان لكل هذه العوامل آثار غير مواتية على الانتاج الزراعي أدت الى نقصانه ، خاصة في جو من الارهاب والظلم كانت الادارة تمارسها في مواجهة « أهل الربف » مما دفع بالفلاحين الى هجرة الأرض^(٨٣) . هنا يتكلم المقريري عن عوامل تنحصر كلها في مجال الانتاج الزراعي وتعلق بمظهره العيني . وتؤدي الى نقصان الناتج ومن ثم الى تقلب أثمان المنتجات الزراعية نحو الارتفاع . الا أنه لا يفت عند هذا الحد ، وانما بضيف ، في تفسيره لارتفاع الأثمان ، عاملا آخر يتعلق بالمظهر التقدي للحياة الاقتصادية .

٣- فالسبب الثالث اذن اقتصادي ويتمثل في العامل التقدي . فالمقريري يجد في زيادة كمية النقود المطروحة في التداول ، وخاصة كمية نوع معين من النقود المعدنية ، سببا لارتفاع المستوى العام للأثمان ، نقول المستوى العام لأنه يتكلم عن ارتفاع أثمان كل السلع والخدمات^(٨٤) . وفي بيان لهذا السبب يعطينا المقريري تاريخا مختصرا للنقود في مصر^(٨٥) : من استعمال النقود الذهبية (الدينار) . الى ادخال النقود الفضة (الدرهم) في القرن

(٨٠) نفس المرجع . ص ٤٣-٤٥ .

« وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول إليها الا بما أسخروا من الأثمان . والثاني زكاه الغلال في سنة ست وثمناغاة (هجرية م . ١٠٢٠) . فانه حصل منها ما لا يسع بثله في هذا الزمن » نفس المرجع ص ٤٢ .

(٨١) المرجع السابق . ص ٤٦ .

(٨٢) نفس المرجع . ص ٤٢ .

(٨٣) المرجع السابق . ص ٤٤ .

(٨٤) المرجع السابق . ص ٤٦ .

(٨٥) « وفي سنة ست وثمناغاة شنع الأمر . وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الأردب القمح أربعة دراهم . وسري ذلك في كل ما يباع من مأكول ومشروب ومفوس . وتزايدت أجرة الأجراء . كالبناء والقفلة وأرباب المسنع والمهن - تزايدت به سمع بثله فبا قرب من هذا الزمن » نفس المرجع . ص ٤٢ .

(٨٦) المرجع السابق . ص ٦٣-٧٢ .

العاشر الميلادي لتستخدم في مرحلة أولى في تسوية المدفوعات التي تأخذ مكانا بمناسبة انقابات الحياة اليومية للعائلات ، وهي نقود لم تحظ بقبول عام من جانب الأفراد إلا في القرن الثالث عشر الميلادي^(٨٧) . ذلك إلى جانب استخدام سلع أخرى غير المعادن كنفود في تسوية المعاملات ذات القيمة الصغيرة في مختلف مناطق مصر . ثم هو يحدثنا عن ادخال العملة النحاسية (الفلوس) ، أولا على نطاق جد محدود في تسوية المعاملات اليومية الصغيرة القيمة ، لتصبح العملة السائدة في القرن الثالث عشر^(٨٨) . وهو يري في زيادة كمية هذه العملة الأخيرة ، الفلوس ، على حساب العملات الأخرى ، سببا من أسباب ارتفاع الأثمان .

على هذا النحو يبرز المقريري أثر العامل النقدي . فيما يتعلق بكمية النقود ، على النشاط الاقتصادي من خلال أثرها على المستوى العام للأثمان . ويكون بذلك من رواد « النظرية الكمية في قيمة النقود »^(٨٩) .

من ناحية أخرى يلاحظ المقريري اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول في أثناء فترة المجاعة بعد أن كان النوعان من النقود يوجدان جنباً إلى جنب في التداول . فمع شحة المنتجات وارتفاع الأسعار بدأت العملة الفضية في الاختفاء . وذلك لأن ارتفاع أثمان المنتجات (بما فيها الفضة ك معدن له استخدامات أخرى في صناعة الحلي والأواني) يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وهو ما يدفع الأفراد إلى تفضيل تحويل القطع النقدية الفضية (وهي مصنوعة من معدن أثن من النحاس) لاستخدامها ك معدن^(٩٠) (أي في صناعة الحلي والأواني)^(٩١) : في موقف يتميز بارتفاع الأثمان وباستخدام عملتين أحدهما مصنوعة من معدن أثن من معدن الأخرى ، تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين إلى الاختفاء من التداول النقدي مفسحة المجال للعملة الأخرى

(٨٧) المرجع السابق ، ص ٦٤ - ٦٦ .

(٨٨) وأما الفلوس فإنه لما كان في المبيعات محفلات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان إلى شيء سوي نقدي الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحفلات ، لم يسم أبداً على وجه الدهر ساعة من نهار بما عرف من أخبار الخليفة نقداً ، لا ولا أقيم بمنزلة أحد التقدين . المقريري ، المرجع السابق ، ص ٦٦ - ٦٧ .

The quantitative theory: in théorie quantitative

(٨٩) يعبر عن النظرية الكمية في قيمة النقود

(وهو اقتصادي أمريكي كان يقوم بتدريس الاقتصاد في

Irving Fisher

كما يقدمها ايرفينج فيشر

جامعة بيل . وعاش بين ١٨٧٦ و ١٩٤٧) في صورة م د س + د س + د س ، حيث م ترمز لحجم المعاملات ، ث متوسط الثمن في المعاملات ، ن لكبة النقود المدبنة والورقية ، س لسرعة تداول هذه النقود . ن لكبة نقود الودائع ، س١ لسرعة تداول هذه النقود .

وكان فيشر هو الذي أدخل على هذه المعادلة نقود الودائع وسرعة تداولها . انظر :

J. Marshal & J. Locaillon. Les flux monétaires. Editions Cujas, Paris, 1967 p. 78 et 80q.

(٩٠) المقريري . المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٧١ - ٧٢ .

(٩١) المرجع السابق - ص ٦٤ .

لتسود في التداول . وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة : وهذا نجد في فكر المقرزي جوهر ما يسمى بقانون غريشام^(٩١) .

وهكذا نجد في كتابات المقرزي عن التاريخ مثلا للفكر الاقتصادي المصري في القرن الرابع عشر الميلادي .

ثانيا : أما المثل الثاني للفكر الاقتصادي العربي في هذا القرن فنجد في الفكر الاقتصادي لابن خلدون ، وخاصة ذلك المتعلق بظاهرة القيمة . هذا الفكر يجده في أحضان فكر ابن خلدون المتعلق بالتاريخ وفلسفة التاريخ .

فالواقع أن ابن خلدون يهتم بالمجتمع الانساني ككل ، وبالمجتمع الانساني في حركته التاريخية : الهدف الذي يضعه لنفسه هو كتابة تاريخ العرب والبربر في القطر المغربي^(٩٢) . ولكي يقوم بذلك يحرص أولا علي تعريف المقصود بالتاريخ ، فيقول ان فن التاريخ وان كان « في ظاهره لا يزيد علي أخبار عن الأيام والدول ، والسوابق من القرون الأول ، تنمو فيها الأحوال ، وتضرب فيها الأمثال » الا أنه « في باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومبادئ دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق . فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد في علومها وخلق^(٩٣) » . وكتابه التاريخ بمفهومه هذا استخدما لمنهج التحقيق وتعليل الكائنات لا تكون ممكنة الا اذا علم المؤرخ طبيعة المجتمع الانساني بصفة عامة والمبادئ التي تحكم حركته : « فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالامكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته ويمقتضي طبعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له . واذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه . وحينئذ فاذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه ، وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحري به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه »^(٩٤) .

(٩٢) Sir Thomas Gresham (١٥١٩-١٥٨٩) ، وهو منظم وتاجر ومصرفي انجليزي . وقد عرض أرسطوفان Airstophane وأريزم N. Dresme (وهو مفكر من المدرسين معروف بكتاباتاته عن النقود وخاصة مؤلفه « في أصل النقود وطبيعتها ونظورها » ١٣٢٠-١٣٨٢) هذا القانون من قبل ، كما قام بذلك عدد آخر من كتاب القرن السادس عشر . أنظر : Dictionnaire des Science économiques, tome, I, p. 588, (٩٣) وفي ذلك يقول ابن خلدون : ويختص « قصدي في التأليف المغرب وأحوال أجياله وأمه وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الأمطار لعدم اطلاعي علي أحوال المشرق وأمه » . المقدمة ، ص ٣٣ .

(٩٤) المرجع السابق ، ص ٣-٤ .

(٩٥) المقدمة ، ص ٣٧-٣٨ . وقد نهج ابن خلدون هذا المنهج في كتاباته لتاريخ المغرب ، ويقول لنا أنه فعل ذلك « داخلا من باب الأسباب علي العموم الي الأخبار علي الخصوص » ، ص ٧ .

ويجد المؤرخ هذه المعرفة في مجال علم جديد له موضوعه ومنهجه يخص ابن خلدون للتعريف به الكتاب الأول من مؤلفه : « في طبيعة العمران في الخليقة ... » وعن هذا العلم يقول « وكان هذا علم مستقل بنفسه ، فانه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الانساني ، وذو مسائل ، وهي بيان لما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى . وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا » (٩٦) .

أما موضوع هذا العلم فينتصب علي المجتمع الانساني في مجموعة ، وفي تطوره ، أي ، علي حد قول ابن خلدون ، عل « الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات ، واصناف التغلبات للبشر (٩٧) بعضهم علي بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما يتحمله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع . وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال » (٩٨) .

وفي دراسته « للعمران البشري علي جملته » يري ابن خلدون أنه « ضروري ... اذ الانسان مدني بالطبع » . هذا العمران أو الاجتماع البشري يقوم علي العمل الاجتماعي الذي يركز علي التعاون بين الأفراد (٩٩) . ويتم في وسط طبيعي يؤثر علي نوع العمران وأحوال أفراد المجتمع (١٠٠) . والعمران البشري ، أي المجتمع الانساني ، له في أثناء تطوره أشكاله المختلفة ، وعليه يكون « من الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والاجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام ... ذلك أن أحوال العالم والامم وعوائدهم وتحلهم لا تدوم علي وثيرة واحدة ومنهجا مستقر ، انما هو اختلاف علي الأيام والأزمنة . وانتقال من حال الي حال . وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول » (١٠١) .

(٩٦) نفس المرجع ، ص ٣٨ . ثم أن ابن خلدون يبي أنه بشيء علما جديدا ، حين يقول : « وأعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة ، غريب التزعة ، عزيز الفائدة . أعثر عليه البحث وأدي اليه الغوص . وليس من علم الخطابة .. ولا هو أيضا من علم السياسة .. فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفئتين اللذين ربما يشبهانه . وكأنه علم مستنبط النشأة . ولعمري لم أقف علي الكلام في منتهى لأحد من الخليقة . لا أدري الغفلتهم عن ذلك وليس الظن بهم ، أو لعلمهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل اليه » . ص ٣٨ .

(٩٧) والأمر هنا يتعلق بالمجتمع ، بالشهر سيرة الملوك . في نقده لمن يقتصرون في كتابة التاريخ علي سيرة الملوك يقول ابن خلدون أنهم « ذهبوا الي الاكتفاء بأسماء الملوك والأنصار ، متطوعة عن الأنساب والأخبار .. وليس يعتبر هؤلاء مقال ، ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال » . المقدمة ، ص ٥ . وفي مجال تقديمه لكتابة يقول اتقي « بنيت علي أخبار الأمم الذين عمروا المغرب في هذه الأعصار ، وملأوا أكتاف الضواحي منه والأمصار ، وما كان لهم من الدول الطوال أو القصار . ومن السلف من الملوك والأنصار . وما العرب والبربر » . ص ٦ .

(٩٨) المقدمة ، ص ٣٥ .

(٩٩) المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

(١٠٠) المرجع السابق ، ص ٤٨ وما بعدها .

(١٠١) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

أما عن منهج هذا العلم الجديد فنستطيع أن نجمع شتاته مما كتبه ابن خلدون على النحو التالي :

- أولاً التسليم مقدماً بأن الظواهر توجد خارج وعي الإنسان ككل ترتبط أجزاءه ارتباطاً بالأسباب بالنسببات ، وأنها في تحرك مستمر فهو يقول « أعلم ... أنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من الترتيب والأحكام وربط الأسباب بالنسببات واتصل الأكون بالأكون واستحالة (أي تحركه . م.د) بعض الموجودات أي بعض . لا تنقضي عجائبه ولا تنتهي غاياته وأبدأ من ذلك بالإنسان المحسوس الجسدي ، وأولاً عالم انعمهم المشاهدة كيف تدرج صاعداً من الأرضي إلى الماء ، ثم إلى الهواء ثم إلى النار متصلين بعضهم ببعض . وكل واحد منها مستعد إلى أن يستحيل إلى ما يليه صاعداً وهابطاً ويستحيل بعض الأوقات . والصاعدة منها ألطف مما قبله إلى أن ينتهي إلى عالم الأفلاك . وهو الطيف من الكتل ، على طبقات اتصل بعضها ببعض على هيئة لا يدرك الحس منها إلا الحركات فقط ، وبها (أي بالحركات ، م.د) يبتدي بعضهم إلى معرفة مقاديرها وأوضاعها وما بعد ذلك من وجود الذات التي لها هذه الآثار فيها . ثم انظر إلى عالم التكوين كيف ابتدأ من المعادن ثم النباتات ثم الحيوان على هيئة بدئية من التدرج ، آخر أرق المعادن متصل بأول أرق النبات مثل الحشائش وما لا يزر له ، وآخر أرق النبات مثل النخل والكروم متصل بأول أرق الحيوان مثل الخنزير والصدف ولم يوجد لها إلا قوة اللمس فقط . ومعنى الاتصال في هذه المكونات أن آخر أرق منها مستعد بالاستعداد الغريب لأن يصير أول أرق الذي بعده . واتسع عالم الحيوان وتعددت أنواعه وانتهى في تدرج التكوين إلى الإنسان صاحب الفكر والرؤية^(١٠٢) ، ترتفع إليه من عالم القدرة الذي اجتمع فيه الحس والادراك^(١٠٣) .

- أن علي الباحث ، ثانياً ، أن يهدف إلى الكشف عن علاقات النسبية ، إذ عليه أن يبحث عن تعليل الكائنات ومبادئها ، وأن يعلم « بكيفيات الوقائع وأسبابها » . وعليه يقول ابن خلدون عن كتبه « أني أبديت فيه لأولية الدول والعمران عللاً وأسباباً » و « شرحت فيه من أحوال العمران والنقد وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية ما يمتنع بهل الكوائن وأسبابها »^(١٠٤) .

(١٠٢) في مجال آخر يقول ابن خلدون أن الإنسان يتميز عن غيره من الحيوانات بالفكر . انظر المقدمة ، ص ٤٢٩ .

(١٠٣) المرجع السابق ، ص ٩٥-٩٦ .

(١٠٤) المرجع السابق ، ص ٦ . والتعرف على علاقات النسبية هذه هو الذي يمكن القاريء من الوقوف على أسرار المجتمع ، ليس فقط بالنسبة للماضي وإنما كذلك بالنسبة للمستقبل . و يعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها . حتى ترتفع من تقليد يدك ، وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدك . ص ٩ .

- أن علي الباحث ، ثالثا ، أن يدرس الظواهر في حركتها ، في صيرورتها ، في تحولها .
يتجلى ذلك في وعيه بأن شكل الاجتماع الانساني في تغير مستمر ، كما قدمنا . وكذلك في
نقده للمؤرخين الذين اذا تعرضوا لذكر دولة « ولا يتعرضون لبدائها ، ولا يذكرون السبب
الذي رفع من رايها ، وأظهر من آيتها ، ولا علة الوقوف عند غايتها » (١٠٥) .

- وأخيرا فان هذه الظواهر تتبع سبيلا معيناً في تحولها . هذا السبيل يبينه ابن خلدون
عندما يخبرنا أن الأحوال والعوائد تتبدل ، أي أن التغير الاجتماعي يتم ، علي النحو التالي :

● أن الناس « لا بد من أن يفزعوا الي عوائد من قبلهم ويأخذون الكثير منها ، ولا
يفعلون عوائد جيلهم مع ذلك . فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الاول ،

● فإذا جاءت دولة أخرى من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضا
بعض الشيء ، وكانت للأولي أشد مخالفة ،

● ثم لا يزال التدرج في المخالفة حتي ينتهي الي المباشرة بالجملة » (١٠٦)
ألا يعني ذلك أن التغير الاجتماعي إنما يتم عن طريق التحولات الكمية التي ما تلبث أن
تؤدي الي تحول كمي ؟ .

وهكذا نجد في ابن خلدون « أول مفكر يجعل من المجتمع الانساني ، كما يفعل عالم
الاجتماع المعاصر ، موضوع دراسة علمية ، يهدف الي تفسيره » (١٠٧) .

في اطار المجتمع في حركته التاريخية يهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية بوصفها هذا .
وهي تكون نشاطا يعده أساس العموان اذ أن « العيش ، الذي هو الحياة ، لا يحصل الا
بهذا » . ويخصص لهذا النشاط الباب الخامس من الكتاب الأول : « في المعاش ووجوبه من
الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل » (١٠٨) . وهو يري أن
ثروة الأمم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحرف . هذه المنتجات ، أو الأموال ، منها ما هو

(١٠٥) المرجع السابق ، ص ٥ .

(١٠٦) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

E. Ferroy, Histoire générale des civilisations, Tome III Le Moyen Age, P.U.F. 1961, p. 524.

(١٠٧)

ويضيف المؤلف قائلا أن فكر ابن خلدون يعتبر الآن ، بعد أن كان قد أصابه النسيان في وسط لم يكن قادرا علي متابعة هذا
السبيل الجديد ، أحد قيم العصور الوسطي ، متعلبا بذلك ، من عدة أوجه ، المقدرة الفكرية لواحد كتوماس الاكويني . هذا
الحكم سليم بالنسبة للمقارنة بين ابن خلدون وسان توماس الاكويني ، ولكنه يحطي به حين يعتبر فكر ابن خلدون من أفكار
العصور الوسطي . خاصة عند الكلام عن ابن خلدون الذي يري أن التفاوت في الفكر لا ينتج عن « تفاوت في حقيقة
الانسانية » وإنما عما يحصل في النفس من آثار الحضارة من العقل المزد ، المقدمة ، ص ٤٣٢-٤٣٣ .

(١٠٨) المقدمة ، ص ٣٨٠-٤٢٩ .

ضروري وما هو كافي^(١١٩). وتمثل طرق اكتساب هذه الأموال، أو مظاهر النشاط الاقتصادي، أو ما يسميه هو «بوجوه المداش» في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات وإفلاحة والصناعة (الصنائع التي تستلزم تكويناً فنياً) نكتسبه عن طريق التعلم والملاحظة الشخصية^(١٢٠) والتجارة^(١٢١) والخدمات الأخرى. كل هذه النشاطات تعتبر «بيعية»^(١٢٢) باستثناء واحد: «أن خدمة السيد ليست من الطبيعي في المعاش». ويقصد ابن خلدون بالسيد الحكومة^(١٢٣) ومن «يرفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزاً عنها لما ربي عليه من خلق التعم والتراحم... وهذه الحالة غير محدودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان إذ الثقة بكل أحد عجزاً... وتدل على العجز والخنث الذي ينبغي في مذاهب الرجولية التفرع عنها»^(١٢٤).

ويقوم هذا النشاط الاقتصادي على تقسيم العمل. والأمر يتعلق هنا بالتقسيم الخرفي للعمل: «أعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران. فهي بحيث تشاء عن الحصر ولا يأخذها العاد»^(١٢٥). وتستل أمهات الصنائع في الفلاحة وصناعة البناء والتجارة وصناعة الحياكة (الحياطة) والتوليد والنظ وصناعة الخط والكتابة والوراقة والغناء. وابن خلدون يدرس هذه الصنائع دراسة تفصيلية^(١٢٦).

(١١٩) «فما الضروري، وهي الأقوات من الحنطة وما في معناها كالبقل والصل والثوم وأشبهه... ومنها التعليل مثل التواكل...» المرجع السابق، ص ٣٦٢-٣٦٣.
(١٢٠) «أعلم أن الصناعة هي ملكة في أمر عبي فكري». الجانب العملي في هذا الأمر يمثل الجسادي انغموس. والجانب الفكري يمثل ما تخصص عليه من أفكار تتعلق بهذا الأمر. ومن هنا يكون اكتساب الملكة في صناعة معينة يكون بالمباشرة وتكرار الفعل كما يكون بالتعليم على يد معلم. وتتوقف مهارة الخرفي الذي يكتسب الصنعة على مباشرته لها (ونقلها بالمباشرة أربابها وأكابر لأن المباشرة في الأحوال الجسادية الشرسية أهم فالأدب كما تتوقف على جودة التعليم، أي ملكة التلميز. أنظر المقدمة ص ٣٩٩-٤٠٠.

(١٢١) التجارة (هي) محاولة لكسب بتمتعة المال بشراء السلع بالرخس وبيعها بأغلاء... وذلك القنن الذي يسمي ربحاً. المرجع السابق، ص ٣٩٤.

(١٢٢) قارر أوسطر الذي لا يعتبر التجارة من قبيل النشاط الطبيعي. وقد سبق أن بينا أن التجارة كانت تلعب دوراً كبيراً الأهمية في مجتمعات شمال أفريقيا في القرن الرابع عشر الميلادي، وهو ما يفسر اعتبار ابن خلدون لها ليس فقط من قبيل النشاط الطبيعي وإنما كذلك من ضمن «أمهات الصنائع».

(١٢٣) وإن السلطان لا بد له من اتخاذ الخدمة في سائر أبواب الامارة والملك (أي السلطة، م.د.) الذي هو بسيله من الجندى والشرطي والكتاب المرجع السابق، ص ٣٨٤-٣٨٣.

(١٢٤) ورغم أن خدمة السيد ليس من المعاش الطبيعي إلا أننا نجد في المجتمع من يقوم بخدمة الحكومة وغيرها من الأسياد. مرد ذلك وإن العراة تنسب طباع الإنسان إلى ماورفها، فهو ابن عوائده لا ابن نسبة، ص ٣٨٤. وعليه لا يكون تقسيم المجتمع إلى سادة وخاضعين (أي إلى حاكمة ومحكومين) من طبيعة العمران البشري، وإنما يرجع إلى نوع العمران، أي إلى العراة التي يكتسبها الإنسان في ظل أشكال معينة من المجتمعات.
(١٢٥) المقدمة، ص ٤٠٥.

(١٢٦) المرجع السابق، ص ٤٠٦-٤٢٨. رأينا أن أوسطر قد تكلم عن هذه النوع من تقسيم العمل. وسنرى أن ويليام بيتي W. Petty في القرن السابع عشر - بتقسيم العمل حتى في داخل الوحدة الانتاجية التي تنتج سلعة واحدة - وهو مظهر لتقسيم العمل يتم به آدم سميث A Smith اهتماماً خاصاً في القرن الثامن عشر. أنظر فيما يلي الفصل الثاني من هذا الباب.

أما فيما يتعلق بالقيمة التي ينحصر لها ابن خلدون الفصل الأول من الباب الخاص بالمشكلات الاقتصادية^(١١٧)، فإنه يؤكد أن كل كسب (وهو ما يأتي بسعي العبد وقدرته) هو في النهاية نتاج العمل: «فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب أو متمول (رأس مال، م.د.). لأنه إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع، فظاهر (أي أنه إذا كان مصدر الكسب هو العمل الشخصي، كما في ممارسة حرفة يكون الأمر واضحا، م.د.) وإن كان مقتني من الحيوان والنبات والمعدن (يقصد بذلك حالة الزراعة واستخراج المعادن، م.د.) فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، والا لم يحصل ولم يقع به انتفاع»^(١١٨). أن أنه حتي في حالة الانتاج الزراعي والنشاط الاستخراجي يكون الأمر أقل وضوحا. ورغم ذلك فتتاجها أثر للعمل الإنساني، وبدونه لا ربح ولا انتفاع.

فالعمل إذن، في نظر ابن خلدون، هو مصدر القيمة. ثم نفهم من قوله في مكان لاحق أن المنفعة شرط للقيمة. أي أنه لكي يكون للسلعة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا. أي مطلوبة بواسطة الآخرين^(١١٩). ثم يوسع ابن خلدون من فكرته في القيمة: إذا كانت الثمان^(١٢٠) المواد الغذائية (الأقوات) في قطر الأندلس أعلي منها في شمال أفريقيا فذلك لأن الزراعة في الأندلس تحتاج الي عمل أطول وكمية أكبر من النفقات اللازمة كالسماد، لأن «التساري دفعوا بأهل الأندلس الي سيف البحر وبلاده المتوعدة الحثيثة الزراعية المكدة النبات... فاحتاجوا الي علاج المزارع والقدن لاصلاح نباتها وفلحها». وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة. وصارت في فلحهم نفقات لها خطر، فاعتبروها في سحرهم»^(١٢١). وهو ما ليس بحاصل في شمال أفريقيا. هنا، وعلي عكس المدرسين، لا يبحث ابن خلدون عن تفسير «الضمن العادل» وإنما عن تفسير الضمن الجاري في السوق.

تلك هي نتيجة تحليل ابن خلدون في اطار النشاط الاقتصادي أو المعاش، الذي يعتبره

(١١٧) يقدم ابن خلدون هذا الفصل بعنوان «في حقيقة الرزق والكسب وشرحها وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية» أنظر ص ٣٨٠ وما بعدها.

(١١٨) ص ٣٨١. أنظر كذلك ص ٣٨٢ والفصل الحادي عشر من الكتاب الرابع. ص ٣٦٠ وما بعدها. حيث يقول «إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها».

(١١٩) في الواقع «إن الصنائع إنما تستمد (أي تنطوي، م.د.) إذا احتيج اليها وكثير طالها». ص ٤٠٣.

(١٢٠) تتضمن فكرة الثمن فكرة النفود. وفي شأن النفود يتحدث ابن خلدون عن «الذهب والنقصة (كمقياس) قيمة كل متمول (أي رأس المال)». وما الدخيرة والقيمة (أي الملكية) لأهل العالم في الغالب. وإن أفتني سواهما في بعض الأحيان فانما هو لقصده تحصيلها بما يقع في غيرها من حوالة الأسواق». ص ٣٨١. والمجلة الأخيرة تشيد أن اقتناء شيء آخر غير الذهب والنقصة لا يكون الا قصدا يمكن في النهاية من مبادلته في السوق بالذهب والنقصة. هذا التصور للنفود يفترض مبادلة تتم في الشكل التالي: نفود ملعة. نفود.

(١٢١) المقدمة. ص ٣٦٤.

أساس العمران الانساني في تطوره : نظرية للعمل في القيمة يصوغها في شكل عام ، ويدفع بها حتي الي التوصل الخافيت الي فكرة فائض القيمة^(١٢٢) : فأصحاب الجاه (أي أقوياء الأرض) في جميع أصناف الماش أكثر بسارا وثروة من فاقد الجاه . فالناس يسيرون بأغراضهم في جميع حاجاتهم ، فتكون قيم تلك الأعمال كلها من كسبهم (أي من كسب أصحاب الجاه) . فهم يستعملون في جميع معاشاتهم « الناس من غير عوض » . فتوفر عليهم قيم أعمال الناس . فصاحب الجاه يكون بين قيم للأعمال يكتسبها بلا عوض وقيم تدعوه الضرورة الي اخراجها أي فرضها خراجا (أو جزية) علي تابعيه^(١٢٣) . هذه النظرية ستصبح محور علم الاقتصاد السياسي ابتداء من منتصف القرن السابع عشر .

* * *

وعليه يظهر ابن خلدون ، في صدر مجتمع يقوم علي انتاج المبادلة البسيط ، كرائد لنظرية العمل في القيمة . وهي نظرية يتم حولها مولد الاقتصاد السياسي كعلم . لكي يتحقق ذلك كان من اللازم أن تشهد طريقة الانتاج ، أي الواقع الاقتصادي ، تحولا جذريا جديدا ، تحولا يسمح للانسان بأن يعي كل متناقضات انتاج المبادلة وكل المتناقضات التي تحتويها السلعة نفسها ، وهو الوعي الذي يتبلور في مولد الاقتصاد السياسي كعلم . وهو ما يتحقق في المرحلة الرأسمالية .

(١٢٢) وهو يصل بطريق غير مباشر حتي الي تصور إمكانية ترجمة العمل المركب الي عمل بسيط ثم ، أن الصنائع منها البسيط ومنها المركب . والبسيط هو الذي يختص بالضروريات . والمركب هو الذي يكون للكاليات . والمقدم منها في التعلم هو البسيط ، لبساطته أولا ، ولأنه يختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي علي نقله ، فيكون سابقا في التعلم ويكون تعليمه ناقصا . ولا يزال الفكر يخرج أصنافا (أي أصناف الصنائع البسيطة ، م.د.) ومركباتها من القوة الي الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا علي التدرج حتي تكمل . ولا يحصل ذلك دفعة وانما يحصل في أزمان وأجيال ، اذ خروج الأشياء من القوة الي الفعل لا يكون دفعة لا سيما في الأمور الصناعية ، فلا بد لها أذن من زمان . ولهذا تجد الصنائع في الأعمار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها الا البسيط . فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الرف فيها الي استهلاك الصنائع خرجت من القوة الي الفعل . المقدمة . ص ٤١١ .

الفصل الثاني

مولد الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية

يتركز اهتمامنا في هذا الفصل على الجزء من المرحلة الرأسمالية الذي يمتد من قيام طريقة الإنتاج الرأسمالية إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر. في إطار هذه الفترة يمكن أن نميز مرحلتين من مراحل تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية بما يقابلها من فكر اقتصادي : مرحلة الرأسمالية التجارية^(١) التي تمثل الوسط التاريخي للفكر الاقتصادي للتجارين^(٢) ، ومرحلة الرأسمالية الصناعية^(٣) التي شهدت مولد علم الاقتصاد السياسي .

الرأسمالية التجارية والفكر الاقتصادي للتجارين^(٤)

يبدأ قيام طريقة الإنتاج الرأسمالية بمرحلة تحول برزت فيها قوى المجتمع الجديد في سبيلها إلى تحقيق سيادتها . وقد وجدت بذور هذا التحول ، كما رأينا ، في المجتمع الإقطاعي وحتى في المجتمعات السابقة عليه فيما يتعلق برأس المال التجاري . ونمت هذه البذور من خلال أزمة تمكك الإقطاع ، ليتم التحول من خلال عملية مركبة أبعد عن أن تكون خطية في مرحلة أولى من مراحل التطور الرأسمالي غطت الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر . وهي مرحلة انتقالية تسبق فترة لاحقة نرى كامل تطور قوى المجتمع الجديدة . هذه المرحلة الانتقالية تسمى عادة بمرحلة الرأسمالية التجارية^(٥) .

Commercial capitalism: capitalism commercial.

(١)

The Mercantilist economic thought: la pensée économique mercantiliste

(٢)

Industrial capitalism: capitalism industriel.

(٣)

(٤) استعنا في إعطاء هذه الصورة للتحول الرأسمالي بالمراجع التالية :

O.C. Cox. The foundations of Capitalism, Peter Owen, London, 1959. ch. XVI - XIX - M. Dobb. Studies in the Development of Capitalism. Routledge & Kegan Paul, London, 1959. ch. 3 - 4 Dobb. Papers on Capitalism, Development and Planning. Routledge & K. Paul London, 1967, p. 2 - 33 - J. Esten. Political Economy. Lawrence & Wishart, London, 1958. ch. 3 - E. Fromm. The fear of Freedom. Routledge and K. Paul, London, 1961, p. 33 and sqq. - A. Gray. The Development of Economic Doctrine. Longmans, London, 1944, ch. 3 - E. Lisbon. The Economic History of England, Vol. II. The Age of Mercantilism. Adam & ch. Black, London, 1943 - R. Mousnier, Les XVIe et XVIIe Siècles. Histoire Générale des Civilisations. Tome IV. F.E.F., 1961 p. 85 - 107 - J. Schumpeter, History of Economic Analysis, part II, ch. 3 & 7 - Southgate. English Economic History, ch. VI - XXII - R.R. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism. John Murray, London, 1948, p. 66 & sqq.

(٥) اعتبار الرأسمالية التجارية كمرحلة انتقالية في تطور الاقتصاد الرأسمالي يعني أننا لا نستخدم هذا الاصطلاح ، الرأسمالية التجارية ، كما يفعل البعض خطأ ، للتصنيف من نظام متميز (من ناحية طيعة وروابط الإنتاج التي يتولد عنها) ، كالتحريفية الإنتاجية الإقطاعية وسابق على طريقة الإنتاج الرأسمالية .

وقد شهدت هذه المرحلة نمو دوا بط الإنتاج الجديد (الرأسمالية) في الزراعة وفي الصناعة عن طريق عملية تغير جذري يسيطر من خلالها رأس المال على الإنتاج . هذه العملية تحتوي تغيرات تمثلت في نمو التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين (المنتجين المباشرين في الريف) وفي داخل الحرفيين (المنتجين المباشرين في المدينة) على نحو يدفع الى نمو طبقة جديدة من المنتجين المباشرين (أغنياء الفلاحين وأرباب الحرف) يرتبطون مباشرة بالسوق بشراء ما يلزمهم وبيع منتجاتهم (ومن ثم يلعون دور التاجر) ويستخدمون الأوفر من الفلاحين والحرفيين كعمال أجراء ، على نحو يمكنهم من الحصول على فائض يستخدم على الأقل جزئيا لزيادة الإنتاج في الفترات القادمة (للتراكم) ، ويغير من طبيعة عملية الإنتاج ليصبح موحها للسوق . ومن ثم يكون المنتج قد بدأ يلعب دور التاجر كذلك فهو يرتبط مباشرة بالسوق ويتيح له . كما إحتوت هذه العملية (عملية التغير الجذري الذي يحقق سيطرة رأس المال على الإنتاج) في نفس الوقت تركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في الزراعة والصناعة في أيدي قلة من كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين والحرفيين الذين ينفصلون عن هذه الوسائل ، الأمر الذي يبلور الاستقطاب الاجتماعي التدريجي وتميز الطبقتين اللتين تسودان المسرح الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي : الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) والطبقة العاملة (البروليتاريا) ، ويكون رأس المال قد قطع شوطا كبيرا في سيطرته على الإنتاج . ولكن ، لكي يتم ذلك كان من اللازم أن يكون رأس المال قد تطور في أقدم أشكاله التاريخية : أى في شكل رأس المال التجاري الذي نشأ وتطور في التداول (أى في السوق) بعيدا عن الإنتاج . وهو تطور يمثل الأساس التاريخي لطريقة الإنتاج الرأسمالية (التي هي بطبيعتها إنتاج للمبادلة) لنسوق ^(١) . إلا أن هذا التطور وإن مثل الأساس التاريخي لا يقدر بذاته لا على تحويل طريقة الإنتاج الى شكلها الرأسمالي ولا على تفسير هذا التحول . لزوم تطور رأس المال التجاري كأساس تاريخي للتحويل إلى الإنتاج الرأسمالي أدى بالبعض أن يتصور ، على غير صواب ، هذا التحول آخذا طريقه من خلال تحول التجار ، في أوروبا الغربية وفي إنجلترا بصفة خاصة ، إلى رأسمالين صناعيين محققين بذلك سيطرة رأس المال على الإنتاج .

لبيان كيفية بروز طريقة الإنتاج الرأسمالية في هذه المرحلة ، أولى مراحل تطورها ، ولتفادي الوقوع في هذا الخطأ ، سنرى :

أولا : المقصود برأس المال التجاري ، وهنا نحرص على التعرف عليه في حركته ، في

(١) هذا القول يصدق فقط بالنسبة لأوروبا الغربية . إذ الظاهر أن التحول إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية قد أخذ مسارا مختلفا في روسيا واليابان ، غالبا عن طريق تحول التجارة إلى رأسمالين صناعيين . انظر دراسة المؤرخ الاقتصادي الياباني Kucharski Takahashi المشار إليها في ص ١٤ من كتاب Al Doh بعنوان أبحاث في الرأسمالية والتطور والتخطيط السابق الإشارة إليه . هذا لا يعني أنه لم يحدث أن تحول بعض التجار في أوروبا الغربية إلى رأسمالين صناعيين ، على النحو الذي سنراه .

تتطور . وكيف أن هذا التطور يمثل الأساس التاريخي لطريقة الإنتاج الرأسمالية وأن التحول
نفسها لم تتم أساساً عن طريق هبة التجار .

ثانياً : التكتيفية التي تتم بها التحول أي اتجاهات المختلفة للنشاط الإقتصادي .

ثالثاً : وأخيراً الفكر الإقتصادي : نتاج هذه المرحلة الإنتاجية .

أولاً - رأس المال التجاري (تتطور) :

الواقع أن رأس المال التجاري (أو رأس مال التاجر) هو أقدم من طريقة الإنتاج
الرأسمالية ، بل هو أقدم وجود رأس المال تاريخياً . وجد لأداء وظيفة تتمثل في التوسعة في
التبادل . ومن ثم كان شرط وجوده هو تبادل السلع . متى وجد هذا التبادل أمكن لرأس
مال التجارى أن يؤدي وظيفة تصرف النظر عن الأساس الاجتماعي للإنتاج ، أي يستوى
في ذلك أن يتم الإنتاج في إطار جماعة بدائية لا تبادل للمنتجات في داخلها وإنما يتم
التبادل بينها وبين جماعة أخرى على سبيل الاستثناء ، أو أن يقوم الإنتاج على أساس العمل
العبودي (كما رأينا في اليونان القديمة) أو على أساس عمل الاقنان أو عمل الحرفي الصغير
(كما رأينا في أوروبا الإقطاع) أو على أساس العمل الأجير (كما سنرى لطريقة الإنتاج
الرأسمالية) . ولكن إذا كان وجود رأس المال التجاري دهيون بوجود التبادل أياً كان الأساس
الاجتماعي للإنتاج فإن مدى دخول المنتجات في التجارة يتوقف على نوع الإنتاج . ففي
اقتصاد يقوم أساساً بقصد المبادلة يتسع مدى دخول المنتجات في التجارة عنه في اقتصاد
طبيعي لا تتم المبادلة فيه إلا في حدود ضيقة . من ناحية تساعد التجارة بدورها على إضفاء
خصيصة اقتصاد المبادلة على الإنتاج على التفصيل الذي سنراه في التو . فالسلعة إذن ،
النتائج الذي يكون محلاً لمبادلة ، هي شرط وجود رأس المال التجاري الذي يقوم بتنشيط
حركة السلع .

وتتمثل حركة السلع هذه من حيث الجوهر في تبادل السلع بعضها البعض ، ومن
حيث الشكل في تحويل السلع الى نقود (البيع من جانب التبادل الأول) ثم تحويل النقود
الى سلع (الشراء من جانبه في مرحلة تالية) . وظيفة رأس المال التجاري هي مساعدة
التبادل . وتم بأداء عمليتين تتطور أولاهما في التخلي عن النقود لشراء السلع بواسطة
التاجر ، ليقوم في مرحلة ثانية بثانيتها أي ببيع هذه السلع في مقابل النقود التي تتضمن
الربح . في وجود رأس المال التجاري لا يمكن إذن تصور التبادل الذي يتم كتبادل عار يقع
بين المنتجين المباشرين (أي من يقومون ببذل الجهد الواعي اللازم لإنتاج السلع) . ففي
الإنتاج القائم على عمل العبيد وفي الإنتاج الإقطاعي ، صاحب العبد أو شريف الأرض أو

الدولة (بالقدر الذى تحصل فيه على جزء من الفائض مباشرة إذا كانت مالكة نسيب أو لأرض أو بطريق الضريبة) هم الذين يحصلون على المنتجات الممثلة للنتائج الفائض الذى يمكن طرحه في السوق . هؤلاء ، وليس المنتجين المباشرين ، هم الذين يظهرون كبايعين للسلع التي يشتريها التاجر والتاجر يشتري ويبيع لعدد كبير ، وفي يده تتركز عمليات الشراء والبيع ، وعليه لم تعد هذه العمليات ترتبط بمتطلباته هو المباشرة . ولكي يقوم بهذه العمليات تبقى ثروته دائما في شكل النقود^(٧) ، وهي تعمل دائما كرأس مال . في حركة تتمثل في التخلي عن النقود أولا في سبيل السلع ، ثم التخلي عن السلع في مقابل النقود (التي يفوق قدرها مقدار النقود الأولى) ، أى أنها تتمثل في : نقود - سلعة - نقود (أكثر) . وعليه يكون الهدف من المبادلة هنا . ليس قيمة الاستعمال (اذ التاجر لا يشتري السلعة لاستعماله هو) وإنما قيمة المبادلة في شكلها النقدي (اذ التاجر يشتري السلعة لما لها من قدرة على أن يتبادل بغيرها من السلع) . وعليه تكون هذه الحركة هي التي تميز حركة رأس المال التجارى عن التجارة وبين المنتجين المباشرين (كما إذا باع الفلاح كمية من القمح في السوق واشترى بما حصل عليه من نقود مخراتا يستخدمه في عملية الإنتاج) ، وهي حركة تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل النقود ثم استخدام النقود في شراء سلعة يستخدمها بائع السلعة الأولى في أغراضه الاستهلاكية أو الإنتاجية ، وتأخذ إذن شكل : سلعة - نقود - سلعة . ويكون الهدف من التبادل فيها هو قيمة الاستعمال^(٨) .

وبهذا يتحقق لنا تعريف أولى برأس المال التجارى ، نقول أولى لأن التعريف عليه ، شأنه في ذلك شأن أية ظاهرة تكون محلا للمعرفة ، لا ينضبط إلا إذا إخذناه في تطوره . في أشكال التنظيم الاجتماعى للإنتاج السابقة على الرأسمالية ، وخاصة في ظل الإنتاج الطبقى الذى كان يعرف دائما بالتبادل في اطار محدود ، كان رأس المال التجارى يمثل الشكل الغالب لرأس المال ، إذ إلى جانب سيطرة رأس المال التجارى على التبادل (التداول) لم يكن رأس المال يسيطر على مجالات الإنتاج . هنا يظهر رأس المال التجارى ، بإعتبار وجوده المستقل ، ليؤدى وظيفة رأس المال . كل وظيفة رأس المال . إذ يمثل هذا الوجود المستقبل لرأس المال التجارى (الثروة التجارية) انفصال عملية التداول (التبادل) عن أطرافها المتباعدة ، أى عن المنتجين المتبادلين أنفسهم الذين يبقون منفصلين عن عملية التداول حيث لا يتعلق الأمر بإنتاج موجه بطبيعته الى المبادلة . فتكون عملية التداول بما تحتويه من رأس مال تجارى منفصلة عنهم . إذا كان الإنتاج بطبيعته غير موجه للتبادل فإن

(٧) وهي تأخذ هذا الشكل أيا كان شكل التنظيم الاجتماعى للإنتاج الذى يتم معه تبادل السلع نادلا يتم بواسطة رأس المال التجارى .

(٨) من هذا نستنتج إمكانية وجود التجارة دون وجود رأس المال التجارى .

المنتجات لا تصبح سلعة إلا عن طريق التجارة ، فالتجارة هي التي تحولها الى سلع ونقد . ومن ثم يظهر رأس المال أولاً في عملية التداول ، إذ فيها تتحول النقود الى رأس مال . ولكنه رأس مال لا يسيطر على أطراف الإنتاج التي يتوسط بينها ، كما أنه لا يخلق هذه الأطراف ، إذ وجوده قاصر على التداول . بمعنى آخر ، هناك دائرة الإنتاج ودائرة التداول . في الأولى تنتج المنتجات بواسطة عدد كبير من الوحدات الإنتاجية ثم يتم التبادل (في حدوده) عن طريق دائرة التداول . في المجتمعات السابقة على الرأسمالية تحتوي دائرة الإنتاج مجالات مختلفة منه ما زال تركيبها الداخلي ميبنا بصفة رئيسية على أساس إنتاج قيم استعمال (للإشباع المباشر) وليس إنتاج مباديء . التبادل الذي يتم في حدود ضيقة نسبياً بين هذه المجالات المختلفة للإنتاج يتم من خلال التداول ، أي في دائرة التداول . في هذه الدائرة يتعين وجود ما يقوم بدور الوسيط في التبادل بين هذه المجالات المختلفة للإنتاج . لوجود هذا الوسيط لزم تطور النقود الى رأس مال تجارى يقتصر وجوده على دائرة التداول ويكون مستقلاً عن عملية الإنتاج بمجالاتها المختلفة التي تمثل أطراف التداول . ويقام رأس المال التجارى بهذه الوظيفة تتميز دائرة التداول ويتم فيها ربط مجالات الإنتاج المختلفة (التي يتم التبادل بينها) بواسطة ثالث : هو رأس المال التجارى . عملية التحول هذه تعني شيئان : أولاً أن التداول لم يسبقه على الإنتاج ، وإنما هو مرتبط به ارتباطاً أساساً له بمحدد من خارجه (أى من خارج التداول) ، وثانياً أن عملية الإنتاج لم تستوعب بعد (أى لم تختص بعد) التداول ليصبح مجرد مرحلة من مراحل الدورة الإنتاجية . لكي يتحقق هذان الأمران لابد لرأس المال من أن يسيطر ليس فقط على دائرة التبادل وإنما كذلك على دائرة الإنتاج . فإذا ما سيطر على الإنتاج نكون بصدد رأس المال المنتج (الذي يسيطر على شروط عملية الإنتاج في شكلها الاجتماعى الجديد) ويصبح رأس المال التجارى مجرد مرحلة في دورة رأس المال التي تحتوي الإنتاج والتداول . ولكن لكي يتم لرأس المال السيطرة على أطراف عملية التداول (أى على مجالات الإنتاج) لابد له أن يتراكم في عملية التداول (رأس مال تجارى) تراكمه يمكنه من هذا التحول التكمي ويعلمه السيطرة على دائرة التداول .

اختصاراً يمكن تلخيص مراحل تطور رأس المال فيما يلى :

● النقود تتحول الى رأس مال تجارى .

● رأس المال التجارى يسيطر على دائرة التداول (دون أطرافها . أى دون الإنتاج) : التداول يكون منفصلاً عن الإنتاج .

● رأس المال التجارى مدفوعا بالربح يتراكم (أى يتراكم تحول النقود الى رأس مال تجارى) ويتحول على نحو يمكن رأس المال من السيطرة على عملية الإنتاج التي تتركز . في شكلها الجديد . أساسا على التداول الذى يصبح في ذات الوقت مجرد مرحلة عبودية للإنتاج يتم فيها تحقيق الناتج الذى تم إنتاجه كسلعة (أى أنتج بقصد المبادلة) ، كما يتم فيها استبدال مدخلات إنتاجه (أى العوامل التي استهلكتها أثناء إنتاجه ، بعد أن أصبحت هي الأخرى سلعا) . هنا يظهر رأس مال التاجر (الذى نشأ مباشرة من التداول) كمجرد شكل من أشكال رأس المال في دورة تجده ، مؤديا بذلك وظيفة نوعية بعد أن كان يؤدي في الماضي (في ظل طرق الإنتاج السابقة على الرأسمالية) كل وظيفة رأس المال . ونكون بصدد طريقة إنتاج يسيطر عليها رأس المال بوصفه العلاقة الإجتماعية الغالبة ويعطيها بذلك شكلا إجتماعيا تتميز به عن شكلها في ظل المجتمعات الأخرى (في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالى وكذلك المجتمعات اللاحقة عليه) . ويكون فيها الإنتاج إنتاج مبادلة . ومبادلة نقدية معممة ^(٩) .

وعليه نستطيع أن نفهم لماذا ظهر رأس المال التجارى كالمشكل التاريخي لرأس المال من زمن بعيد قبل أن يحقق رأس المال سيطرته على الإنتاج . فهو يظهر في المجتمعات السابقة على الرأسمالية بإعتباره رأس المال ، ويقوم بوظيفته ، ثم هو يتطور لمستوى معين كأساس تاريخي للتحويل الى طريقة الإنتاج الرأسمالية : كأساس لتركيز الثروة النقدية . ولأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تقتض إنتاج المبادلة ، أى البيع على نطاق واسع وليس لمستهلك فرد . وهنا تبدى كذلك أهمية دور التاجر الذى لا يشتري للإشباع حاجاته هو وإنما يركز مشتريات العديد من المشترين في مشترياته هو . يضاف الى ذلك أن كل تطور لرأس المال التجارى يميل الى اعطاء الإنتاج (على نحو متزايد) خصيصا إنتاج المبادلة وتحويل المنتجات الى سلع .

وقد تم هذا التحول ، الذى أدى برأس المال الى السيطرة على عملية الإنتاج مؤديا

(٩) وعليه يكون تحول رأس المال التجارى من الوجود المستقل خارج عملية الإنتاج الى الوجود التابع لرأس المال المنتج ، الذى أصبح مسيطر على عملية الإنتاج التي تأخذ طابعا صناعيا في انساع مستمر . يكون هذا التحول مظهرا للتطور الاقتصادي العام للمجتمع . ويكون الوجود المستقل لرأس المال التجارى وسيادته مرادفا لعدم خضوع عملية الإنتاج لرأس المال . ومن ثم مرادفا لتطور رأس المال يركز على تنظيم اجتماعي (غير رأسمالى) للإنتاج ويكون هو (أى رأس المال التجارى) عريبا عنه . هذا يعني أنه ، عند المستوى من تطور المجتمع الانساني السابق على طريقة الإنتاج الاشتراكية . يقوم التطور المستقل لرأس المال التجارى في علاقة تناسب عكسية مع التطور الاقتصادي العام للمجتمع . (هذه الفكرة يمكن أن تكون هاديا عند دراسة جذور التحول في الاقتصادات الرأسمالية المختلفة . اذ تبين في هذه الحالة البحث عن العوامل التي أدت الى عدم تحول رأس المال التجارى (الوطني) للسيطرة على الإنتاج وكذلك البحث في الدور الذى لعبه رأس المال التجارى في ظل سيطرة رأس المال (من الاقتصاد الأم) على الاقتصاد المتخلف .

بذلك الى تحول طريقة الإنتاج القطاعية الى طريقة الإنتاج الرأسمالية عن طريق تسليط رأس المال التجارى لاهتمامه على الإنتاج جزئيا بهدف استغلال الإنتاج القائم استغلالا اكثرا يزيد من ربح رأس المال التجارى . وكذلك لتحويل الإنتاج (أى تغيير الكيفية التي يتم بها) ليكون في خدمة أسواق أوسع ونحقق بالتالى ربحا أكبر . أما فيما يتعلق بالكيفية التي نلاحظ بها رأس المال التجارى اهتمامه على الإنتاج تاريخيا فيمكننا أن نميز ، من الناحية التحليلية ، سبلا ثلاث :

● السبيل الأول تمثل في تحول التاجر الى رأسالى صناعي ، وهو ما تم بالنسبة للحرف التي تركز على التجارة وخاصة الحرف المنتجة للسلع الكمالية . هذه السلع كانت تستورد من بلاد أجنبية بواسطة التجار . ثم ما لبث هؤلاء أن أنشأوا صناعات لإنتاجها . قامت في بدايتها على استيراد المواد الأولية والتمال المهرة من البلدان الأجنبية التي كانت تنتج هذه السلع الكمالية . كما حدث في إيطاليا في القرن الخامس عشر عندما أقام التجار صناعات تنتج سلعاً كان يجري استيرادها من قسطنطينية^(١) .

● أما السبيل الثاني فيتمثل في أن يصبح المنتج نفسه تاجرا ورأساليا ، فيقوم هو بتركيب رأس المال (القمدى) وممارسة النشاط التجارى بأن يشتري بنفسه المواد الأولية اللازمة ويبيع السلعة المنتجة ، ويبدأ في تنظيم إنتاجه على أسس رأسمالية ، يميز بذلك إنتاجه كيقيا عن الإنتاج الزراعى الطبيعى والإنتاج الحرفي بما كان يغله من قيود التنظيم الطائفي في العصور الوسطى . هذا السبيل هو السبيل الثورى اذ يقوم على أحداث تغييرات جوهرية (جذرية) في الطريقة التي تتم بها عملية الإنتاج سواء من حيث نوع قوى الإنتاج (القوة العاملة + وسائل الإنتاج) أو من حيث تنظيم الوحدة الإنتاجية .

● أما السبيل الثالث فقد تبلور عندما بدأ عدد من أفراد طبقة التجار الموجودة من قبل في تحقيق سيطرتهم المباشرة على الإنتاج . مثل ذلك ما كان يتم في صناعة الملابس بالإنجلترا حتى القرن السابع عشر . حيناً كان تاجر الملابس يزود النساجين ، أى المنتجين المباشرين الذين كانوا يقومون بالإنتاج بنفس الطريقة التي كانت سائدة من قبل أى وفقا للطريقة القديمة ، يزود هؤلاء النساجين بالمواد الأولية (الصوف) ويشتري منهم النسيج . فهؤلاء المنتجين المباشرين يعملون في الواقع لحساب التاجر الذى يخص نفسه بفائض عملهم . هذا السبيل ، وإن كان قد خدم تاريخيا كنقطة إنتقال (نحو الإنتاج الرأسمالى) لا يستطيع بذاته أن يسهم في القضاء على طريقة الإنتاج القديمة . بل بالعكس يميل الى الاحتفاظ بها

(١٠) أنظر ما سبق من ٨٣ وما بعدها .

والإبقاء عليها بإعتبارها أساس وجوده (أى وجود رأس المال التجارى) . فهو اذ يضمن سيطرته على المنتجين يقيهم على طريقة إنتاجهم القديمة . فهو لا يغير إذن من مستوى قوى الإنتاج . بل يزيد على ذلك أنه يجعل حالة المنتجين المباشرين أسوأ من حالة من يعملون تحت السيطرة المباشرة لرأس المال . ولذا لا يلبث هذا السبيل أن يصبح عائقا أمام طريقة إنتاج رأسمالية حقيقية ، ويكون مآله التقلص كلما تطورت هذه الطريقة .

إذا كان من الممكن تمييز هذه السبل الثلاث من الناحية التحليلية فإن واقع مرحلة التحول الرأسمالى قد شهد هذه السبل مختلطة ، كما شهد اختلافا في سبل وسرعة تطور الفروع المختلفة للإنتاج وكذلك في أماكن تطورها . الأمر الذى يؤدى الى اختلاط المصانع وتشابكها (وما يترتب على ذلك من تغير سريع في التحالفات الإجتماعية والسياسية التي تتكون في المجتمع) اختلاطا يميز بصفة عامة مرحلة الانتقال من طريقة الى أخرى من طرق الإنتاج . ورغم ذلك تشير الاتجاهات العامة لهذه المرحلة الى الزيادة المستمرة في سيطرة رأس المال ، ورأس المال الصناعى ، على الإنتاج ^(١١) .

من هذا يبين أن تطور رأس المال التجارى مستوى معين وان كان يمثل الأساس التاريخى لتطور طريقة الإنتاج الرأسمالية إلا أنه لا يقدر بذاته لا على دفع التحول نحو طريقة الإنتاج ، عن طريق التغييرات التي تنصيب قوى الإنتاج نفسها . وعلى الأخص العمل . وهى تغييرات لم تحدث بفعل طبقة التجار إلا بالقدر المحدود الذى تحول به نفر من التجار الى رأسماليين صناعيين ومن هنا لزم التعرف ، ولو بقليل من التفصيل ، على هذه التغييرات .

(١١) وهذا ما يقصد عندما يقال أن التجارة كانت الشرط اللازم لتحول الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية الحرفية والزراعية الاقطاعية الى نشاطات تقوم بها الوحدات الانتاجية الرأسمالية (المشروعات) . فمن طريق التجارة تطورت المنتجات الى سلع بما تزودها به من سوق تبايع فيها وبما تعفقه من بادرة تدريجية للتكاثر بين السلع المتبادلة . والتجارة هى التي تزود الانتاج بالمواد الأولية والمواد المساعدة الجديدة . ومن ثم فهى التي تؤدى الى اقانة فروع جديدة تقوم من البداية على التجارة (أى للمبادلة) سواء في السوق المحلية أو العالمية . في هذه المرحلة كان التاجر يجد السوق العالمية أمامه وكان من اتبعه عليه أن يقارن دائما بين الثمن الذى يشتري به وأثمان السوق في الداخل وفي الخارج ليتوصل في النهاية الى أن يبيع السلع على النحو الذى يحقق أكبر ربح . الأمر الذى ضمن له السيطرة على رأس المال المنتج (وخاصة في الصناعة) . ولكن ما أن تكتسب الصناعة البدوية ، وخاصة الصناعة ذات الحجم الكبير . قوة كافية . تقوم بدورها بفتح أسواق لنفسها عن طريق أسرها للأسواق بواسطة ما تنتجه من سلع . عند هذا الحد تصبح التجارة في خدمة الصناعة ويمثل الانساع المستمر للسوق ضرورة حيوية بالنسبة للصناعة . ويستمر الانتاج الكبير الذى يتوسع باستمرار في غمر الأسواق الموجودة بالسلع . ولا يتوقف بالتالى عن سعيه الى توسيع أكبر للسوق . أى الى تعظيم القيود التي تحد من توسعه . هنا لم تعد التجارة (باعتبارها التعبير عن الطلب القائم) هى التي تحد من هذا الانتاج الكبير . وانما الذى يحد منه هو مقدار رأس المال المستخدم ومستوى تطور انتاجية العمل . (ومن هنا جاء السعى المستمر لتراكم رأس المال وزيادة انتاجية العمل) . وهنا يبلل للرأسمال الصناعى محل التاجر . فهو الذى يجد السوق العالمية أمامه . وهو الذى يقوم بالمقارنة بين ثمن سلعته عند انتاجها وأثمان السوق في الداخل وفي الخارج .

ثانيا : الكيفية التي تم بها التحول في المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادي :

نبادر بالقول بأن التغييرات التي تم من خلالها التحول الرأسمالي أعطت لهذه المرحلة الأولى صورة عامة يمكن أن نحدد من الآن ملامحها الرئيسية^(١٢) . فتميز مرحلة الرأسمالية التجارية ، كمرحلة تالية لتفكك الإقطاع ، بما شهدته من البورجوازيين أساسا في شكل رأس المال التجارى على حساب سادة الإقطاع من ناحية وصغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين من ناحية أخرى . وهى عملية تزداد اتساعا وعمقا في شكل استقطاب إجتماعى لطريقة إنتاج المبادلة البسيطة التي وجدت جذورها مع تفكك طريقة الإنتاج الإقطاعية ، استقطابا يتبلور في خلق طبقة من المنتجين الرأسماليين (في الزراعة والصناعة) وطبقة من العمال الآجراء الاحتماليين . هذا الاستقطاب تم عن طريق تحولات كيفية في الزراعة والصناعة ، وزاد من سرعته التوسع التجارى وخاصة في مجال التجارة الخارجية ، في وقت كانت فيه الزراعة والصناعة مازالتا تحت سيطرة التجارة . هذا التوسع التجارى عمل بدوره على تطور اقتصاد نقدى في أوروبا . أخيرا تتميز هذه المرحلة بقيام الدول المركزية بإنشغالها بتوسيع السوق الداخلية ، عن طريق خلق الوحدات السياسية القومية ، والسوق الخارجية عن طريق اكتساب المستعمرات وتحقيق السيطرة على أعالي البحار .

في الزراعة شهدت هذه المرحلة عملية التحول نحو الزراعة الحديثة : الإنتاج يتم للمبادلة ، وهو ذى طبيعة فردية تنافسية ، تدفعه المصلحة الذاتية وتحقيق الربح ، ويتخذ قراراته المزارع المستخدم للعمل الأجير . هذا الإنتاج يقوم بطبيعة الحال الى جانب إنتاج السوق الذى في وحدات الفلاحين المستقلين . بالنسبة للزراعة الإنجليزية ، شهدت هذه المرحلة بداية حركة التسييج^(١٣) التي بلغت ذروتها في القرن الثامن عشر بعد أن عرفت وقتا من التراجع في القرن السابع عشر . مضمون هذه الحركة ، التي بدأت في واقع الحياة الإجتماعية ثم أضفى عليها القانون طابع « الشريعة » ، هو قيام كبار الملاك وأقوياء الريف بتوسيع ملكياتهم العقارية عن طريق احتواء الأراضي التي كانت للاستعمال المشترك في القرية وكذلك أراضي صغار الملاك من الفلاحين وبناء سور حول ملكيتهم الكبيرة . وهو ما يمكنهم

(١٢) هدف تقديم هذه الصورة العامة محدود فالقصد هو أن نبرز الخصائص الجوهرية للمرحلة على نحو يسهل فهم الفكر الاقتصادي لهذه المرحلة . وعليه فإن عدم الكلام عن المظاهر الأخرى لعملية التحول لا يعني اغفال دورها (كالنشاط المصرفي والمالى وقضايا دور الدولة .. الى غير ذلك) . من ناحية أخرى كلامنا ، عند تقديم هذه الصورة . عن نظام جديد في الإنتاج وانتشاره وحلوله محل آخر لا يعني أنه يظهر لأول مرة ، ولكن القاعدة هو وجود هذا النظام (وانما كجبن أو كظاهرة غير سائدة) في ظل التنظيم السابق أو الأسبق . أخيرا نوضح بصدد هذه الصورة أن معالجة كل ناحية من نواحي النشاط استغلالا لا تعني إمكانية فهم طبيعة الجزء دون رده الى الكل ، وذلك للارتباط العضوى بين كل أجزاء التنظيم الاقتصادي .

من أن يوسعوا من مساحة الوحدة الإنتاجية الزراعية واستخدامها كمرعى للأغنام وتكون النتيجة أن يصبح بعض صغار الملاك بلا أرض يفلحونها . وكذلك قام كبار ملاك الأراضي التي كانت مقسمة على صغار الفلاحين كمستأجرين بزرعونها لإنتاج الحبوب بتحويل ملكيتهم الى مرعى لتربية الأغنام . وبما أن المرعى لا تحتاج نفس القوة العاملة التي كانت تقوم بزراعة الأرض بمحصولات غذائية اذ هي أقل كثافة لاستخدام القوة العاملة ، تكون النتيجة ان يصبح بعض الفلاحين مستأجرين الأرض بلا أرض يزرعونها . في الحالتين لا يكون أمام صغار الملاك الذين انتزعت ملكيتهم وصغار المستأجرين الذين أبعدوا عن الأرض إلا الانخراط الى سوق العمل في المدينة يبيعون فيه قدرتهم على العمل ، ويزودون الصناعة الجديدة المتوسعة بالقوة العاملة ويمثلون بذلك الطبقة العاملة (أو البروليتاريا) وهي تتكون تاريخياً .

يفقد هذه الطبقة كذلك ، كما سنرى ، الخرفين الذين يتحولون الى عمال أجراء . وهكذا يمكن هذا التغير الزراعي من الاستجابة لحاجة الصناعة الجديدة (التي لم تزال في أغلبها صناعة للمنسوجات والمنسوجات الصوفية) المزدوجة : حاجتها الى الصوف كإداة أولية وحاجتها الى الأيدي العاملة الرخيصة^(١٤) .

كما شهد القرن السادس عشر قيام تجار المدينة بالاستثمار في شراء الملكيات الإقطاعية الكبيرة على نطاق واسع . ورغم أن معظم هذه الاستثمارات تمت للمضاربة أو للحصول على ريع الأرض (وليس للحصول على ريع من طريق القيام بالنشاط الزراعي) ، إلا أن بعضها أدى الى الانفاق على تعمير الأرض واستغلالها على أسس رأسمالية (باستخدام العمال الأجير ووسائل إنتاج يملكها الرأسمالي صاحب المزرعة) . وهو ما يصدق بصفة خاصة على المرعى الكبيرة التي خصصت لتربية الأغنام .

كما شهد هذا القرن نمو كبيراً في الزراعة التي يقوم بها أغنياء الفلاحين المستقلين the rich Yeomen الذين يقومون بها على أرض يستأجرونها ويضيفون عليها

(١٤) في هذا الوقت وجد التناقض بين زراعة القمح وتربية الأغنام للصوف . وقد أثار أبعاد الكثير من الفلاحين (صغار الملاك أو صغار المستأجرين) عن الأرض نتيجة لتحويلها من زراعة القمح الى مرعى ، كثيراً من النقاش ، خاصة حول المصير الاجتماعي هؤلاء المربين . وهو ما أدى في النهاية الى مناقشة أسس المشكلة الزراعية . هل تستل المشكلة في البحث عن أسس طريقة لاستخدام الأرض بقصد إعاشة عدد من السكان ، أم في البحث عن أحسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة ؟ في هذه الحالة الثانية يتحدد استعمال الأرض بما هو أكثر ربحية . في هذا الوقت وجد من يتنادى بضرورة البحث عن أحسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة على أساس اعتبار المصلحة الذاتية (لمصاحب رأس المال) والحرية الاقتصادية (له) هو كذلك . بطبيعة الحال الأساس الطبيعي للمجتمع الاساني . انظر

بالاستئجار أو بالشراء أو بالتسييج بالنسبة للأرض التي كانت توجد خارج نظام الحقول المفتوحة ، ويعتمدون في الزراعة أولاً على عملهم وعمل أفراد عائلتهم . الى أن أصبحوا في نهاية القرن مزارعين يعتمدون على العمل الأجير الذي يقدمه ضحايا التسييج أو من يجاورهم من فقراء الفلاحين . كما وجد هؤلاء الفلاحين الأغنياء مصدر دخل آخر في الربا الذي كانوا يحصلون عليه بإقراض صغار الفلاحين المجاورين . والظاهر أن معظم التحسينات في الإنتاج الزراعي قد أدخلت بواسطة هذه الطبقة من أغنياء الفلاحين .

وفي الزراعة الفرنسية ، كان هناك اتجاه نحو استئصال الفلاحين حتي منتصف القرن السادس عشر ، إلا أن كبار ملاك الأراضي (ربما فيهم من أغنياء من المدن اشتروا ملكيات عقارية كبيرة) تمكنوا من أن يعكسوا الاتجاه ويستعيدوا الأراضي المفقودة . في الفترة التي تلت حرب المائة عام (التي بدأت بين إنجلترا وفرنسا في 1339) . التي قضت على كثير من سكان الريف ، قام كثير من برجوازي المدينة باستئجار الأرض ثم تأجيرها من الباطن لمزارعين أو لفلاحين يزرعونها بالمشاركة ، ويحصلون الإيجار نقداً أو عيناً في صورة جزء من المحصول يبيعه البرجوازي في السوق . كما قام البرجوازيون بشراء الأرض من كبار ملاك الأراضي لزراعتها مباشرة . كذلك كان كبار ملاك الأراضي يشترون الأرض من صغار الفلاحين الذين يعجزون عن سداد الديون التي عقدوها بمناسبة زراعة الأرض أو الذين لا يقدرون على زراعتها لما أصابها من تخريب بواسطة الحرب . بعض هؤلاء الملاك البرجوازيون وكذلك من حدا حذوهم من النبلاء كانوا يعرفون كيف يراقبون الأسواق ويقومون بتخزين المحصولات انتظاراً لأنسب وقت لبيعها بأعلى ثمن ، وهم لذلك يدخلون المحصولات التجارية ويحسنون منها ، كما يلحقون في كثير من الأحيان بملكياتهم الزراعية بعض الآلات التي تستخدم في عمليات صناعية . إلا أن هذه التغييرات لا تمثل اللازم حدوثها في الزراعة لتحقيق التحول الرأسمالي ، إذ لا يتحقق بها التحول الى روابط الانتاج الرأسمالية في الزراعة لأنها لا تؤدي الى تطوير التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين المنشغلين في انتاج المبادلة البسيط على نحو يؤدي الى تميز عدد (محدود) من اغنياء الفلاحين يقومون بالانتاج للمبادلة ويرتبطون ، مباشرة بالسوق في ظل شروط تسمح بزيادة انتاجية العمل مما يسمح بحلق فائض (بيع في السوق) ويمكن المنتج من القيام ببعض التكريم ؛ كما يؤدي الى أن يقوم الاقفر من الفلاحين بالعمل في مقابل اجر ، اي يصبحون عمالاً اجراء . هذا يعني ان تحول الزراعة الفرنسية الى زراعة رأسمالية لا يتم الا في مرحلة لاحقة على تلك التي تحولت فيها الزراعة الانجليزية .

وهكذا يتغير التنظيم الاجتماعي للزراعة في اتجاه سيطرة رأس المال على الإنتاج الزراعي .

تغييراً يؤدي إلى تركيز الملكية العقارية في أيدي قليلة وإلى فصل صغار الفلاحين عن وسائل الإنتاج وتحويلهم إلى عمال أجراء. كما أن هذا التغيير يمكن من إحداث التغيير في الفنون الإنتاجية الزراعية ويزيد من سرعة ادخالها: ادخال الدورة الزراعية، نظام الصرف، ادخال محاصيل جديدة، وأدوات عمل جديدة، استخدام الأسمدة، إلى غير ذلك مما يستلزم التوجه إلى الصناعة للحصول منها على ما هو لازم لهذه التغييرات في الزراعة.

وفي الصناعة^(١٥) يحقق رأس المال سطوته على الإنتاج عن طريق التحول التدريجي للنشاط الصناعي وتفكك نظام الطوائف. وتدرجياً تصبح وسائل الإنتاج البلورية المادية لرأس المال، إذ يفصل عنها العامل يمتلكها الرأسمالي رب العمل. يتم عن طريق سلسلة من التحولات^(١٦) تبلور أولاً في نظام الصناعة المنزلية^(١٧) الذي ظهر بصفة أساسية في صناعة المنسوجات، وغالباً ما كان يتم في خارج المدينة وخارج نطاق سلطان الطوائف الحرفية القديمة (الأمر الذي يعكس التناقض بين التجار وأرباب هذه الحرف). في إطار هذا النظام يقوم التاجر رب العمل بتزويد الحرفيين بالمادة الأولية. هؤلاء يقومون بالعمل في مساكنهم مستخدمين أدوات عمل مملوكة لهم في مرحلة أولى (كثيراً ما كانوا يضطرون للاقتراض بفائدة مرتفعة للحصول على هذه الأدوات). في مرحلة ثانية كان التاجر رب العمل يزودهم كذلك ببعض أدوات العمل. كما أنه يدفع للعمال أجراً، ويكون الناتج ملكاً له. فالعامل يعمل لحساب التاجر تحت سيطرة رأس المال، ويفقد بذلك استقلاله السابق. هذا ولم يؤد نظام الصناعة المنزلية إلى تغييرات جوهرية في طريقة الإنتاج إلا في الحالات التي يتحول فيها التاجر إلى رأسمالي صناعي ينشغل أساساً بعملية الإنتاج ويقوم بالنشاط التجاري خدمة لها. أما في الحالات الأخرى، فلم يشهد هذا النظام إلا تغييرات محدودة ناتجة عن حرص التاجر على أن يحصل على السلع المنتجة بأقل تكلفة.

إلى جانب هذا النظام الذي ساد النشاط الصناعي حتى أوائل القرن السابع عشر وجد نظام الصناعة اليدوية^(١٨)، خاصة في الحالات التي تحول فيها أرباب الحرف (أو نفر من التجار) إلى رأسماليين صناعيين. في عملية التحول هذه كان رب الحرفة، الذي نجح في إقامة علاقة مباشرة بالسوق (لأغلب بلدانك دور التاجر كذلك) وفي تركيز بعض رأس المال،

cf. Southgate, op. cit., p. 80 & seq.

(١٥)

(١٦) وضح لنا من دراستنا لجمعية المدينة في أوروبا الاقتران أن عملية التحول كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في داخل المدينة في أواخر القرون الوسطى عندما بدأ مد الإنتاج الصناعي للمبادلة بغير المعاش التي كانت تقيها الطوائف وتحول الحرفي إلى مركز التبادل في علاقته برب العمل. ولكنه كان تطوراً يتم خلال أزمة تفكك النظام الانقطاعي.

Domestic industry (putting out system); industrie domestique.

(١٧)

System of manufacture; système des manufactures

(١٨)

ينظم الإنتاج ، في علاقته بالافقر من الحرفيين ، على أساس من نظام الصناعة المنزلية ويدفع
للمعامل الحرفي أجرا نقديا أو يتعاقد معه من الباطن (يشترى منه ما ينتجه) . وهو نظام ما
ليست أن تطور الى نظام الصناعة اليدوية . هنا يجمع العمال بأعداد كبيرة للعمل في أماكن
مملوكة لرب العمل مكونين بذلك الوحدة الإنتاجية^(١٩) الرأسمالية أو المشروع الرأسمالي^(٢٠) .
في مرحلة أولى كانوا يستخدمون أدوات عمل مملوكة لهم ، ثم بعد ذلك أدوات عمل يملكها
الرأسمالي رب العمل . هنا نلاحظ أن هذا التجميع يعني ازدياد في الطبيعة الاجتماعية لعملية
الإنتاج إذا ما قورنت بعملية الإنتاج التي كان يقوم بها ، في داخل الوحدة الإنتاجية ، عدد
محدود من أفراد عائلة الفلاح (في الزراعة الاقطاعية) أو من الحرفيين (في ظل التنظيم
الحرفي في مدن القرون الوسطى) . هذا النظام الذي بدأ في الانتشار في القرن السادس عشر
حتى القرن الثامن عشر (ليحل محله مع الثورة الصناعية نظام المصنع القائم على الإنتاج
الآلي) يقوم على تقسيم العمل في داخل المشروع ، أي تقسيم عملية إنتاج ناتج واحد الى
عمليات صغيرة يعهد بكل منها الى عدد من العمال يقتصرون على القيام بها . وقد تطور نظام
الصناعة اليدوية بإتباع سبيلين : يتمثل الأول في تجميع عدد من الحرفيين كان كل منهم
يقوم استقلالا بحرفة معينة يلزم الاستعانة بها في إنتاج ناتج معين . ويتخصص كل منهم
في عمله بعد تجميعهم وإنما بالنسبة لإنتاج هذا الناتج فقط . فمثلا لصناعة عربة كان من
اللازم الاستعانة بعمل الحرفي صانع العجلات (كل أنواع العجلات) وعمل الحرفي الحداد
(كل أنواع الحدادة) وعمل الحرفي المنجد (كل أنواع التجديد) ، وهكذا . في ظل التنظيم
الجديد ، يتم تجميع هؤلاء ولكن ليتخصص كل في عمله بالنسبة لإنتاج العربات فقط ،
وهذا النوع من العربات . ومن ثم يتخصص صانع العجلات في إنتاج النوع من العجلات
اللازم لهذا النوع من العربات ، ويتخصص الحداد في إنتاج ما يلزم هذا النوع من العربات
من أجزاء معدنية وفراجل ، وهكذا . أما السبيل الثاني فيتمثل في تجميع الحرفيين الذين كانوا
يقومون بحرفة واحدة ، إنتاج الدبابيس مثلا ، ومع الزمن تقسم عملية إنتاج هذه السلعة الى
عمليات صغيرة متتالية : تحويل الحديد الساخن الى أسلاك ، جعل هذه الأسلاك مستقيمة ،
تقطيع السلك ، جعل طرف كل قطعة مدببا ، سحقه من الطرف الآخر لاستقبال الرأس ،
وهكذا . في كل من هذه العمليات يتخصص عدد من العمال لا يقومون إلا بها .

إبتداء من هذا التقسيم الداخلي للعمل تكمن الخصيصة الأساسية للصناعة اليدوية في
العامل الجماعي الذي يتكون بتكوين عدد من العمال « الجزئيين » : زيادة التقسيم الداخلي
للعمل والتخفيض وإن أدبنا الى رفع إنتاجية العمال أي قدرتهم على إنتاج فائض للرأسمال

Productive unit: unité productive.

(١٩)

The capitalist enterprise: l'entreprise capitaliste.

(٢٠)

لأنها جعلت معها سبباً من العمل كرمية حتى الاستثناء من طريق زيادة قدرته المخلقة. فبعد أن كان العامل الحرفي يحرث كل عمليات صناعة السلعة ويطور بعمله مستقلاً، أصبح لا يعرف إلا التجميع بعملية صغيرة من عمليات صناعة السلعة دون أن تكون له معرفة ببقية العمليات، الأمر الذي يحد من بين القيام بالإنتاج استقلالاً. وعليه سئل «العامل التجاري» عن العامل الحرفي: «أكان في الماضي نتاجاً لعمل الحرفي، أصبح الآن نتاج «العمل التجاري»؟» نتاج عدد محدود من أعمال ذوي الخبرة الفنية وعدد كبير من أعمال غير المؤهلين. هذا وقد تشعبت الصناعة اليدوية على تكييف العامل للعمل المتخصص، وإنما قامت كذلك بتكييف الأدوات التي يستخدمها، مبدأ تكييف كل أداة من أدوات العمل لتصبح ملائمة للقيام بعملية معينة أو لتحقيق غرض معين في سلسلة العمليات اللازمة لإنتاج السلعة. وهو ما يعني تبسيط وتطوير (مضاعفة عدد أدوات العمل) بحيث يتيسر لتقنياء بوظائف خاصة تكون عامل «جزئي»، عن هذا النحو، تحقق في ذات الوقت الشروط المادية اللازمة لاستخدام الآلة التي تشمل في تجميع الأدوات بسيطة بحل كل جزء منها مثل عملية كان يقوم بها العامل (وذلك في مرحلة ثانية).

وقد نتج عن ذلك التحول أن أصبحت الصناعات الآلية تدار في إنجلترا على أسس رأسمالية في المرحلة التي عطلها الرأسمالية التجارية: صناعة المنسوجات (النسوية والتقطنية والخزيرية)، صناعات الزجاج والملاح والصابون والورق، صناعات الحديد والنجاس، تدخين التبغ والتقصير والرصاص، وصناعات البناء وبناء السفن^(٢١). في إطار هذه الصناعات تمثلت التغييرات التكنولوجية (أي تلك المتعلقة بالطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج) في إدخال منتجات جديدة واستخدام فنون جديدة في مجالات التعدين وصهر المعادن، ويمكن القول بصفة عامة أن «تقرير» السادس عشر والسابع عشر شهدا التحول من تكنولوجيا الحطب (وإستخداماته في البناء والوقود) والماء (كمصدر للقوة المحركة) إلى تكنولوجيا الحديد والفحم^(٢٢).

وهذا تكون الصناعة قد بدأت تشهد تغيراً جديداً وفنونا إنتاجية جديدة وإستفادات من قوة عاملة رخيصة نتجت عن تكسير الملكيات الإقطاعية في أوروبا الغربية، وخاصة في هولندا وإنجلترا، ابتداء من منتصف القرن السادس عشر، والالتقاء بعدد كبير من لا أرض لهم في سوق العمل، الذي كان يستقبل كذلك الأثناك الهاربين من الريف. رخص اقوة العاملة يعني إمكانية تحقيق ربح أكبر في جو يسرده ارتفاع أثمان السلع والإتساع المستمر في

٢١. E. Lipson The Economic History of England, Vol. II, p. XXVIII — XXIX.

٢٢. J. Journal. Science in History, p. 270 & p. 282 — 283.

والتي لا تتجسد في صورة غير مادية في صورة السلع ووسائل الصناعة . الذين كانوا يملكون في يومنا هذا وحدهم على المواد الأولية من المستعمرات . يضاف إلى ذلك ، النسبة لأجلها ، أن مناطق النشاط الصناعي فيها عرفت نظاما لدفع الأجور مؤداه أن يكون العمال مسئولين عن تسويق السلع التي ينتجونها ، وأن قبضهم لأجورهم لم يكن إلا بعد قيامهم ببيع السلع . وهو ما يعني أن العمال هم الذين كانوا يتحملون مخاطر الإنتاج الرأسمالي الوليد^(٢٣) . وهذا تتوفر لرأس المال الصناعي شروط السيطرة المتزايدة على عملية الإنتاج . ولكنها سيطرة رهينة بما يتم في إطار النشاط الزراعي .

لستطيع أن أستخلص مما قلته أنه يوجد بين الزراعة والصناعة اعتماد متبادل يلزم ضرورة التمييز هنا ويظهر في ذات الوقت التناقض بين رأس المال الزراعي ورأس المال الصناعي ، وهو يمثل التباين الهائل بين التوليد والمدينة في المجتمع الرأسمالي . الصناعة في توسعها تحتاج إلى أيدي عاملة من التريف . كما تحتاج إلى مواد غذائية (كالتفاح مثلا) لتغذية أهل المدينة . وتحتاج كذلك إلى مواد أولية تقوم بتحويلها (كالصوف مثلا) . وهي تحصل على هذه المواد مباشرة عن طريق امتلاكها بين التريف والمدينة ، أو بصورة غير مباشرة عن طريق بيع السلع الزراعية في السوق العالمية واستخدام الإيرادات في استيراد ما ينزه للصناعة (بما في ذلك الآلات) . وعليه يكون الربح في الصناعة متوقفا على مدى إنتاجية العمل في الزراعة وما يترتب عليه من توفر هذه المواد وخاصة السلع الاستهلاكية التي تستهلكها الطبقة العاملة *main goods* بأثمان منخفضة . ويكون توسع الصناعي متوقفا على ذلك . أما الزراعة فتحتاج في توسعها إلى أدوات عمل (كالآلات مثلا) ومواد أولية (كالأسمنت مثلا) تنتجها الصناعة . كما يقوم سكان التريف باستهلاك سلع صناعية . ومن ثم تتوقف ارباحية رأس المال في الزراعة على مدى إنتاجية العمل الصناعي وإمكانية الحصول على السلع الصناعية بأثمان غير مرتفعة . ويكون التغير في الزراعة مترسقا مترسقا بما تقامد الصناعة والتجارية التي تقدمه بها . فالاعتماد المتبادل يتضح التناقض بين

of T.S. Ashton, The Industrial revolution, p. 32.

(٢٣)

يزيد على ذلك أن الإنتاج العام في الألمان الذي مهد أوروبا الغربية في القرن السادس عشر أدى إلى انخفاض الأسعار الحقيقية ، أي القدر من السلع الذي يستطيع العامل أن يشتريه بأجره اليومي أو بكمية النقود التي يتلقاها كأجر . وتوقع أن موقف العمل يفسد عامة في واقعته مع رأس المال . كان يتميز في القرن السادس عشر بوجود طبقة عاملة تعيش في فقر شديد في الغالب ، معرضة لمخاطر البطالة ونحوا لظلمات النشاط الاقتصادي وتوجد صعوبات في اكتساب عرض العمل في صناعة نسج الصوف ، وكنفس القوة الحركية المثابة في صناعة الحديد . وكوجود طلب يومي (في إنشاء أدوات) على المواد بالنسبة لصناعة الفحم ، طبقة أهدت فعلا وحده كبير من الأرض ، وغالبا ما تعمل بعيدا عن مساكنها . وعليه لم يكن من القريب ... أما يعتبر البعض أن العلاقة بين السيد وعبده تقارب من العلاقة بين صاحب المزرعة وعبده في مستعمرات الأمريكيا أكثر مما كان يتوقع في بلد كإنجلترا .

Lapson, Vol. II, p. XXX — XXXI.

وأصبح أن الأمر يتعلق هنا بإنجلترا . انظر .

رأس المال الصناعي (الذي يهتم بالحصول على المواد الأولية والمواد الغذائية بأقل من
مستخدمة) ورأس المال الزراعي (الذي يهتم بتسويق السلع الزراعية بما لا يقل عن قيمتها
حقي يحصل في مقابلها على أكبر قدر من السلع الصناعية). ومن هنا كان تناقض المصالح
الذي تبلور في المجتمع الإنجليزي في هذه المرحلة بين القائمين على الإنتاج الصناعي والقائمين
على الإنتاج الزراعي (منتجي القمح والصوف وقد وجدوا أنفسهم متحدين في مواجهة
الصناعيين^(٢١)).

تلك هي التغيرات التي شهدتها الزراعة والصناعة (وعلى الأخص في إنجلترا). وهي
تغيرات تبين اتجاه رأس المال في سبيل سيطرته على الإنتاج: الإنتاج الزراعي والإنتاج
الصناعي. ورغم أن هذه التغيرات تعلن بروز طريقة للإنتاج تختلف كميًا عن طريقة
الإنتاج الإقطاعية (بروزها ليكتمل تطوره في مرحلة لاحقة تسود فيها الصناعة، والصناعة
الرأسمالية) إلا أن الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي كانا ما زالوا في مجموعهما تحت سيطرة
رأس المال التجاري، وخاصة التجارة الخارجية. هذه التجارة الخارجية تمارس ابتداء من
القرن الخامس عشر بواسطة الشركات الكبيرة التي عادة ما كانت احتداها تشترك الإنجليز مع
مملكة معينة من العالم. وقد عرفت هذه التجارة توسعا غير مسبوق في القرن السادس عشر
فحصل تطور لقرون الملاحة البحرية والاكتشافات الجغرافية والتوسع الاستعماري^(٢٢) والاتجار

(٢١) وكان القامون على الإنتاج الصناعي يطالبون بالأبصار على من الإنتاج الحلي من القمح والصوف وبأن يسمح بحرية
استيرادها من الخارج دون أية قيود وذلك لكي تتحقق ثلاثة نتائج: الأولى انخفاض قيمة ثلث القامون على
أمر الإنتاج الزراعي بإجبار انتاجهم من القمح والصوف من المنافسة الأجنبية. وقد بدت الدولة في نهاية القرن السابع عشر
بإصدار قانون The Corn Bounty Act بمعنى تشجيع القمح دون أن يعنى تشجيع المواد الأولية. وقد استمرت هذه الحماية حتى
القرن التاسع عشر بما أثارته من مشكلات، خاصة ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر عندما أصبح الإنتاج الحلي من القمح لا
يكفي الاستهلاك الداخلي. انظر: Lipson, J. p. LXVIII — LXIX (الذي يقول أن القانون صدر في ١٦٧٢)
وكذلك Ashton ص ١٤٥ حيث يقول أن القانون صدر في ١٦٨٢.

(٢٢) ابتداء من القرن الرابع عشر استخدم مسجون البارود في صنع الأسلحة وتحسنت البوصلة البحرية وأدوات الملاحة
الأخرى. وقد أقام البرتغالي هنري اللام (١٣٩٤ - ١٤٦٠) أول مدرسة بحرية ووضع خطة ليدور حول أفريقيا (للقضاء على
الإسلام واستعادة الأراضي المقدسة بالاستعانة مع مملكة في الحبشة يقال أنها مسيحية، وكذلك لإقامة علاقات مباشرة (أي
بدون وساطة مصر) مع أسواق أفريقيا الشرقية التي تورد الذهب والرفيق). وفي السنوات بين ١٤١٩ - ١٤٤٥ بكتشف البحارة
البرتغاليون الجزر الموجودة في مواجهة الساحل الغربي لأفريقيا. كما يتم اكتشاف مصب نهر الكونغو في ١٤٨٢. وفي عام ١٤٨٧
يتعدى دياز Bartolomeu Diaz الطرف الجنوبي لأفريقيا. ويكتشف فاسكو دي جاما Vasco de Gama في عام ١٤٩٨
الطريق البحري المهد مارا برأس الرجاء الصالح.

وفي السنوات من ١٤٩٢ إلى ١٤٩٨ يكتشف الإيطالي (من جنوة) كريستوف كولومب (١٤٥١ - ١٥٠٦) كوبا وأمريكا
الوسطى لحساب أسبانيا. كما يتم في عام ١٤٩٧ اكتشاف أمريكا الشمالية بواسطة ملاح فلورنسي (إيطاليا)
يسمى Giovanni Caboto كان يعمل لحساب إنجلترا ويبحث عن طريق الهند. ويتم اكتشاف البرازيل في ١٥٠٠ بواسطة
البرتغالي كاربال Pedro Alvares Cabral ثم بقية بلدان أمريكا اللاتينية وفي ١٥١٩ - ١٥٢١ يقوم فرديناند
ماجلان Ferdinand Magellanes بأول رحلة حول العالم مارا بالطرف الجنوبي لأمريكا اللاتينية (الذي أصبح يسمى فيما بعد
تضيق ماجلان). وذلك لحساب أسبانيا. وتبدأ أسبانيا والبرتغال في استغلال مستعمرات أمريكا اللاتينية في الفترة من ١٤٤٥

من المستعمرات بفضل التجارة مع المستعمرات تضمن الاقتصاديات الأم (المستعمرة) الحصول على المواد الأولية ونسوي منتجاتها النهائية. كما تخلق أرباحا كبيرة من بيع منتجات مستعمراتها إلى بلدان أوروبية أخرى. يريد على ذلك أن تجارة الرقيق^(٢٧) والأرباح التي تحققها شركات النقل البحري تمثل مصدرا إضافيا للتراكم رأس المال في صورته النقدية^(٢٨). في شكل معادن نفيسة تأتي بصفة خاصة من العالم الجديد (أمريكا اللاتينية أساسا)^(٢٩).

اختصارا، الأمر يتعلق بمحلة التراكم البدائي لرأس المال^(٣٠). جوهر هذا التراكم يتمثل في نمو روابط الإنتاج الرأسمالية عن طريق نمو التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين والحرفيين وتركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في يد طبقة جديدة، الطبقة الرأسمالية الصاعدة، ليس فقط على حساب الطبقة الأرستقراطية وإنما كذلك على حساب صغار الملاك (في الزراعة وفي الصناعة الحرفية) على نحو يجعل من هؤلاء ومن الأفقر من الفلاحين والحرفيين (في علاقتهم بالأغنياء من الفلاحين وأرباب الحرف) نواة الطبقة العاملة، التي تنفصل عن وسائل الإنتاج، وتصبح قدرتها على العمل سلعة تباع في سوق العمل في مقابل الأجر. هذا التراكم ارتفع معدله وزادت سرعته بفضل السيطرة على المستعمرات واستغلالها. في هذا الإطار من الواقع الاقتصادي ندمج، على صعيد الفكر، الاقتصاد السياسي في شكله الجيني.

منذ ١٤٩٦ وانتقل مراكز التجارة من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى غرب البحر الأبيض والمحيط الأطلسي وتوسعت التجارة الخارجية توسعا هائلا. انظر:

Hermann Kinder & Werner Hilgemann, Atlas historique, édition française, Librairie Stock, 1968 p. 217 et 221.

(٢٦) ازودت أفريقيا سوق العبيد بحوالي ١١ مليون نسمة سني بداية القرن التاسع عشر، الأطلس التاريخي، المرجع السابق، ص ٢١٧.

وعلى أساس التقدير القائل بأنه مقابل كل رقيق استورده نصف العالم الغربي، فإن خمسة أفريقيين أما قتلوا في أفريقيا أو ماتوا في أعالي البحار، يؤكد دي بوا أن الرق كان يعني بالنسبة لأفريقيا الخسارة الرهيبة التي تقدر بحوالي ستين مليون شخص. ص ١٣٠ من الترجمة العربية التي قام بها أحمد فؤاد بليغ لكتاب جاك ووديس، جذور الثورة الأفريقية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١. هكذا بيني الرجل الأبيض حضارته السلمية بتحويل الرجل الأسود إلى سلعة. ويكون من الطبيعي أن ينعكس ذلك في مجال الفكر في ازدهار نظريات عنصرية تقول بتفوق الرجل الأبيض. انظر:

O.C. Cox, Caste, Class & Race, p. 331 & seq.

(٢٧) بالنسبة لعلاقة الاقتصاد الأم بالمستعمرات يقول ج. كاري John Caray إن المستعمرات تشتري منتجات.. وتزودنا

بالبضائع التي يمكن إما تصنيعها هنا أو إعادة تصديرها... وهي (أي المستعمرات) توجد مجالا لتشغيل قراطنا وتشجع ملاحظتنا. An Essay on the State of England in Relation to its Trade, Bristol, 1695

مشار إليها في ص ٣٨٤ من كتاب أسس الرأسمالية السابق الإشارة إليه.

Southgate, op. cit., p. ٢٢ et seq.

(٢٨)

Primitive accumulation of capital. L'accumulation primitive de capital

(٢٩)

فإننا : الفكر الاقتصادي نتاج هذه المرحلة .

إبتداء من القرن الخامس عشر ، وتحت تأثير التحولات التي أصابت الحياة الاجتماعية الأوروبية ، ينتقل مركز الانشغال الفكري للإنسان من القضايا الدينية إلى القضايا الزمنية (الدنيوية) . إذ لم يعد ينظر إلى الإنسان على أنه «حاج في طريقه إلى السماء "viator mundi"» وإنما كمتألق ومسيد للعالم "faber mundi" . وفي إطار الانشغال بالقضايا الزمنية تبرز بعض الأفكار الاجتماعية . الاقتصادية منها يفسر عن الاقتصاد السياسي في مرحلة الخشنة . والواقع أن المسافة التي كان يتعين على الاقتصاد السياسي أن يقطعها - في إطار الفكر - بين ابن خلدون ومولده إبتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر مسافة قصيرة ، كما سنرى فيما بعد . ولكن حين الاقتصاد السياسي يقطعها على نحو غير مباشر ، بدوران . في أثناء هذا الدوران يرى بالعديد من المشكلات الجديدة ويبحث تحت تصرفه كما هائل من المعلومات العلمية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي . في أثناء هذا الدوران يتحد الملتزم مع انشغال الناس بالمشكلات الاقتصادية بوصفها هذا . وهي انشغال يفرضه انشغالهم في واقع النشاط الاقتصادي الذي وصل في تحوله المستمر إلى مرحلة جديدة . وقد انشغلوا بهذه المشكلات فرادى بهدف معرفة إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة لمخاضها في واقع انشغالهم الاقتصادي ، مما جعل الفكر الاقتصادي للمرحلة من نتاج بعض رجال الإدارة ورجال الأعمال . وقد أطلق على هؤلاء الرجال فيما بعد «التجار يرون» (٣١) .

فقد أثار تدفق المعادن النفيسة في القرن السادس عشر وما ارتبط به من ثورة في الأمان تساؤلات تتعلق بالعلاقة بين ثروة الأمة (التي يتعين تعريفها) وتجارتها ، وإنتاجها ، وانحياز من المعادن النفيسة التي يتعين على الأمة الاحتفاظ به ، كما تتعلق بالعلاقة بين ثروة الأمة وإنتاجها (٣٢) (الذي يمثل التسجيل الخاص بصادرات الأمة ووارداتها من النسيج) . وكذلك بالنسبة للإجراءات التي يتعين اتخاذها لكي يكون هذا الميزان ، أو على

(٣١) J. Ortiz : Les Mercantilistes les Mercantilistes . أنعم من أنشأ الفكر التجاري مع أورتيز . (١٦٥٨) ود . دي أوليفاريس . (١٦٢١) . بالايغال . أ . سير . (١٦١٤) في أسبانيا (تسبوت تشير إلى تواريخ نشر أهم مؤلفاتهم) : وجان برون . Jean Bodin . (١٥٩٠ - ١٥٩٦) ، وأنطوان دي مونكريان . A. de Montchretien . (١٥٧٦ - ١٦٢١) : دسيلي . (١٥٥٩ - ١٦٤٠) : وكولبير . (١٦١١) . (١٦١٢) في فرنسا ، وتوماس مور . Thomas Mun . (١٥٧١ - ١٦٤١) : وجون تشابلد . John Child . (١٦٣٠ - ١٦١١) : ريفام تيل . W. Temple . (١٦٢٨ - ١٦٩٨) ل . انجلز . انظر شوميز ، تاريخ التحليل الاقتصادي : ص ٣٣٥ وما بعدها . وكذلك :

E.F. Hecksher, Mercantilism. Translated by M. Shapiro, London, 1935 — J. Marchal, Cours d'économie politique, Génin, Paris, 1964, p. 72 - 85 — E. Mandel, Traité d'économie marxiste, T. II, Julliard, Paris, 1962, p. 332 et seq.

Balance of Trade: Balance de commerce.

(٣٢)

التي هي من طبيعة اقتصادية (٣٢١) (أي على التسجيل الشخصي لكل العمليات ، مضمونة في
الوقت ، حيث أنها مضمونة في الوقت الذي تم حدوثه في المعونة ، ولكن السداد لا يتم في الوقت
المستحق ، فوائدها لا شيء أي لكي يكون به فائض لا يتجسم من زيادة حاد في البلد في مواجهة
السلع من الإنتاج) . كل هذه المسائل تدور في الواقع حول طبيعة القوة وكيفية
زيادتها .

المشكلة الأولى تشمل التجاريين هي تلك الخاصة بطبيعة القوة . من بعد فكرة شائعة
في الكتابات المتعلقة بالفكر الاقتصادي تؤدي هذه الفكرة أن القوة (في صورة المعادن
النفيسة ، وخاصة الذهب والفضة) تعتبر عند التجاريين عنصر جوهري في تكوين القوة إن
لم تكن مرادفا لها . هذه الفكرة هي في الواقع على خلاف (٣٢٢) ولا يمكن اعتبارها بمثابة
فهم التجاريين للقوة (٣٢٣) .

ولكن يبدو أنها وجدت في كتابات الأرائكي من التجاريين من أنصار السياسة
المعدنية (٣٢٤) . فبالنسبة هؤلاء تمثل الميزة الرئيسية للتجارة الخارجية في اجتذاب المعادن
النفيسة . ويمكن أن نفهم السبب في هذا الفكر إذا ما تذكرنا أن القول به تم في وقت
تمثلت المشكلة الأساسية فيه في التزكيم النقدي أي في التركيز على تحويل السلع إلى نقد
(وهو ما يتم في حال التداول أي المبادلة ، في السوق) ، باعتبار أن تراكم رأس المال
النقدي إلى حد معين شرط ضروري وسابق لتحول إنتاج المبادلة المسيطر إلى الإنتاج

Balance of payment, balance des paiements.

(٣٢٢)

(٣٢٣) بعد آدم سميث هذه الفكرة التي يسببها أن التجاريين في فهمهم ويصرفها غير ذات معنى ، أنظر .

A Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Ward, Lock & Co., London, 1834 p. 371 &
399.

أما كثير فهو يحاول أن يعيد إليها اعتبارها :

J.M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, London 1934 p. 332 & 399.

على العكس من ذلك يقول ليسوي أن الفكر التجاري لا يركز على هذا أهمهم فقرا ، أنظر .

E. Lipson, The Economic History of England, vol. II, p. LXXX, LXXXIII and Vol. III, p. 62 & 399.

M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 281.

أنظر كذلك :

(٣٢٤) الواقع أن غالبية الكتاب عن التجاريين يقولون بذلك . وهو ما ليس بمتعجب . أنظر على سبيل المثال ، تيب شقور .

R. Lokschanan A History of Economic Ideas, p. 37 & 399. وكذلك : ٧٧ - ٧٧ :

في هذا المعنى يقول جرد ستوروت ميل : عندما كان يسود النظام التجاري كان يفترض صراحة أو ضمنيا في كل سياسة الأمم
القوة تتكون فقط من النقود ، أو المعادن النفيسة التي يمكن تحويلها مباشرة إلى النقود إذا لم تكن في صورة نقود ، مشتقات
من كتاباته هي :

W.B. Robertson, Political Economy: Expositions of its Fundamental Doctrines Selected from the Best Writers. The
Walker & Co. Publisher, London, 1965, p. 25 - 26.

الرأسمالي ، الذي هو بطبيعته إنتاج مبادلة وإنما من نوع : نقود . سلعة . نقود . في هذه الأونة كانت النقود تأتي من المعادن النفيسة ، هذه لا تنتج في داخل اقتصادات أوروبا الغربية ، وإنما تستورد في مقابل تصدير السلع . كان التركيز اذن على الثروة في مظهرها النقدي لأن تراكم المعادن النفيسة مرادف لتراكم رأس المال النقدي الذي يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية . من هنا كان البحث عن طبيعة الثروة في تدفق الذهب والفضة ، (وهو ما يعني أن تزيد الصادرات على الواردات ، أي أن يكون في ميزان التجارة فائض يقابله دخول كمية من المعادن النفيسة) ، أي في مجال التداول .

ثم كان التركيز على خلق فائض في الإنتاج ، وإنما منظوراً إليه من وجهة نظر التداول ، على نحو يكون معه فائض الإنتاج ممثلاً في فائض نقدي ، أي في ربح . هذا الربح يمثل بالنسبة للأمة فائض في الميزان التجاري . هنا لا يرى الربح إلا عند تحقيقه في السوق ، اذ لا يستطيعون التغلغل الى مجال الإنتاج لرؤيته عند انتاجه . ونكون مازلتا في اطار التركيز على مجال التداول ، ولكننا نقرب أكثر من الإنتاج . الأمر يتعلق هنا بتداول يستند الى الإنتاج ، فلزيادة المعادن النفيسة يتعين زيادة الصادرات ، ولكني يتم ذلك يتعين زيادة الإنتاج (٣٦) .

أما بالنسبة للتجارين الأوانشو ، فلم يعد هناك لبس : « ثروة بلد ما يمثل في نتاج الأرض ، والعمل أو الصناعة ، ... أما « الذهب والفضة » فليس إلا « مقياس التجارة » (٣٧) . ومن ثم نكن أهمية المعادن النفيسة في أن النقود تصنع منها وهذه هي عصب الحرب وأساس الائتمان . كما أن المعادن النفيسة تكتسب أهميتها من اعتبارات أخرى ، كجاذبيتها الخاصة كسلع ولأنها لا تنفي ولأن نقصها يعني نقص كمية النقود الأمر الذي ينعكس في نقص في الطلب على السلع . كما أن زيادتها تعني زيادة كمية النقود الى حد معين وهي زيادة تسهل من المبادلة وتجعل الاقتصاد أكثر سيولة ، وزيادتها عند حد

The Bullionists; Les Bullionistes.

(٣٥)

في عام ١٦٦٢ يقول أحد الكتاب أن النقود ، هي ثروة وترة الدولة بالمعنى الصحيح ، ويقول بولكسن الذي كان مسؤولاً عن التجارة والمزارع الكبيرة في المستعمرات أن الذهب والفضة « هما ثروة الأمة الوحيدة وأكثرها ثمة » . أنظر في ذلك وفي مقتطفات أخرى :

E. Lipson, Vol. III, p. 62.

(٣٦) هذه الفكرة يتعين استبقاؤها في الذهن عند المقارنة بين فكر التجارين وفكر الحديين . انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

Ch. D'Avenant, Discourses on the Public Revenues and on the

(٣٧)

Trade of England, London, 1698, quoted by K. Marx, Theories of Surplus Value, Lawrence and Wishart, London,

1954, p. 25.

E. Lipson, vol. III, p. 63 - 65.

أنظر مقتطفات أخرى بهذا المعنى في

مبين يأتى الى ارتفاع الأثمان (ونقص الطلب على الصادرات).

وبالرغم من أن هؤلاء المذاهب من التجار يحدون الثروة في المنتجات (ومن ثم يحدون البحث عنها في مجال الإنتاج ، لا المبادلة) فإن تدفق الذهب والفضة يمثل ميزة هائلة في المطالبة بتحقيقها في القرن السابع عشر. والظاهر أنهم يستغلون نتيجة أصبحت اتفاقية لتبرير إجراءات يعمرونها مواتية على أسس مختلفة. فقد تمثل الانشغال الرئيسي الذى أعطى لكتابات التجار في القرن السابع عشر طابعاً موحداً في البحث عن تحقيق ميزان تجارى موات لبلد ، مرات بمعنى تحقيقه للتوسع في الصادرات توسعاً لا بوازيه اقتحام المنتجات الأجنبية للسوق المحلية. إذ لما كانوا يعتبرون السوق المحلية محدودة (ضيقة) هدفوا جميعاً الى تحقيق توسع في الصادرات توسعاً يمثل إضافة للمبيعات. ولكن يتوازن ميزان التجارة الذى يكون في صالح البلد (وهو ما يسعون اليه) يتعين ، كشرط لهذا التوازن ، أن تدفق المعادن النفيسة. وعليه يتمثل الهدف الذى يسعون اليه في ضمان سوق إضافية (في الخارج) لسلعهم لا في المعادن النفيسة التي لا تكون إلا وسيلة تحقيق هذا الهدف^(٢٨).

من هنا نستطيع أن نفهم ما نادى به التجاريون من ضرورة ضمان حرية التجارة الداخلية ، وهو ما يعني توسيع السوق الداخلية عن طريق إزالة العوائق الداخلية بين المناطق المكونة للإقليم الدول وبناء الطرق وحفر القنوات^(٢٩) ، ولكن مع الاحتفاظ بها للسلع القومية ، وتنظيم الدولة في نفس الوقت للتجارة الخارجية : اتخاذ إجراءات حماية بقصد بها حماية الإنتاج المحلى بالحد من الواردات (عن طريق فرض ضريبة جمركية عليها أو منعها من الدخول) ، واتخاذ إجراءات ضمن اكتساب الأسواق الخارجية للصادرات الوطنية ، مثل مساندة الشركات التجارية الكبرى ، تطوير الأسطول التجارى للنقل والبحري لاكتساب المستعمرات والحفاظ عليها^(٣٠) : فهم إذن يطالبون بتدخل الدولة لتظيم الحياة الاقتصادية^(٣١) . ده لا يكون تدخل الدولة على هذا النحو إلا مظهر من مظاهر الدور الذى

cf. M. Debb. Studies in the Development of Capitalism, p. 138 & seq.

(٢٨)

E. Lipson. Vol. II, p. LXXIII and seq.

(٢٩)

Ibid., p. IV -- ٤

(٣٠)

(٣١) وقد اختلفت صورة تدخل الدولة من بلد الى آخرى ، فقد غلب على تدخل الدولة في أسبانيا وضع قيود على تحركات الذهب والفضة عبر إقليم الدولة. وفى إنجلترا تمثل تدخل الدولة في المساهمة في إقامة الشركات التجارية وتنظيم التجارة ، وخاصة التجارة الخارجية ، والنقل البحرى. أما في فرنسا فقد اتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولامت على تنفيذ سياسة كبرى باتخاذ كافة الوسائل التي تؤدي الى التوسع الصناعى. بقصد زيادة الصادرات. فهي تقيم المشروعات التي تنهالها يلزمها وخاصة في الحروب ، كما تشجع قيام المشروعات الفردية عن طريق منح الاعانات والمالي والمساكن لاقامة الصناعات وكذلك تقديم القروض مع تخفيض سعر الفائدة. كما أنها تخفض الربح الذى تدفعه المشروعات الفردية مقابل استخدام الأراضي الملكية.

تلعب في عملية تحول المجتمعات الزراعية الاقطاعية الى مجتمعات صناعية يكون رأس المال في سبيله للسيطرة عليها ، وما يقابل هذا التحول من صراع صناعي بين الأمم في السرق العالمية . في هذا الصراع تكون الغلبة لمن يتم تحوله بمعدل أعلى من معدل تحول الأمم الأخرى . معدل التحول هذا يتحدد بمعدل تطور رأس المال . ومن هنا كان من اللازم الالتجاء الى وسائل قهرية تعجل من تركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في يد كبار الملاك في الزراعة وفي الصناعة عن طريق الاستيلاء على وسائل الإنتاج التي يملكها صغار المنتجين المباشرين ، كما أن هذه الوسائل تزيد من سرعة تركيز رأس المال باكتساب المستعمرات (وهنا يكون العنف وسيلة ضمان الأسواق والحصول على المواد الأولية والأيدى العاملة الرخيصة) ، كما أن هذه الوسائل كذلك تحد من الواردات ونحصى الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية . وتكون النتيجة أن تدفق المعادن النفيسة التي تزيد من كمية النقود في التداول ، الأمر الذي يدفع بالأمان الى الارتفاع ويخلق الضغوط التضخمية . هذه الضغوط التضخمية تضعف أعضاء الطوائف فتسهم بذلك في خلق العمل الأجبر ، وهي فوق ذلك تؤدي الى انخفاض الأجور الحقيقية فتفيد الطبقة الرأسمالية التي ترتفع أمان السلع التي تبيعها .

هذا الدور الذي تقوم به الدولة إنما تقوم به باسم « الأمة » في صراعها من غيرها من « الأمم » . وعليه لا تكون الصفة القومية للنظام التجارى مجرد كلمة على شفا من يتحدثون باسمه . فباسم عنايتهم بثروة الأمة وموارد الدولة يعلن التجاريون في الواقع مصالح الطبقة الرأسمالية وتجميع الثروات بصفة عامة كهدف نهائي للدولة التي تختلف في طبيعتها اذن عن الدولة الالهية القديمة . ولكنهم يعون في نفس الوقت أن تطور الإنتاج الرسمى إنما يمثل أساس القوة القومية وأساس الصعود القومى في المجتمع الحديث .

هذا عن موقف التجاريين من طبيعة الثروة والعلاقة بينها وبين الإنتاج والتجارة الخارجية وما يترتب على هذا الموقف من توصيات خاصة بدور الدولة في الحياة الاقتصادية . تمثل مشارفهم هذا ، كما رأينا ، في تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الى أوروبا الغربية .

وتخفف الضرائب المباشرة وتعطى الإعفاءات الضريبية . كما تدخل لتوفير الأيدى العاملة اللازمة للتوسع الصناعى (إعفاء مؤقت من الضرائب لمن يتزوج في سن العشرين - إعفاء الأسر العديدة الأولاد من الضرائب - منع هجرة العمال - اجبار البنات غير المتزوجات ورجال الدين والراهبات على العمل في الصناعة - اجبار الآباء على توجيه أبنائهم لتعليم حرف صناعية - تشجيع قدوم العمال المهرة الأجانب - نول الطوائف أمر التنظيم الفني - ضمان الدولة للمشروعات ، حرية التعامل مع الطوائف الحرفية والخروج على القيود التي تضعها هذه الأخيرة لحماية أعضائها) . يزيد على ذلك أن الدولة كانت تضمن للصناعات الحصول على المواد الأولية عن طريق الإعفاء من الضرائب الجمركية والترخيص لها بالحصول على الأخشاب من الغابات الملكية . كما تضمن للمشروعات تسويق منتجاتها عن طريق الدولة بالشراء أو ضمان احتكار هذه المشروعات للسوق خلال فترة معينة ، أو تخصيص السوق المحلية للمشروعات الوطنية عن طريق الحماية الجمركية ومنع استيراد السلعة الأجنبية . أنظر في دور الدولة في هذه المرحلة مؤلفنا : دراسات في الاقتصاد المالى ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠ - ٢٥ .

وما صاحبه من ثورة في الأثمان في القرن السادس عشر، ما هو فكرهم المتعلق بظاهرة القيمة هذه ؟

مع انتشار التجارة والمبادلة، وجدت الغالبية من المفكرين المتأخرين من الصعب توليق بين فكرة الثمن العادل وما يتم في واقع الحياة العنسية. ابتداء من هذه الصعوبة، أصبح من الأوفق بيان أن الثمن الذي يدفع فعلا - الثمن الاتفاقي - هو الثمن العادل. وذلك على أساس أن من يقبل أن يشتري السلعة ويدفع فيها ثمنًا يزيد على ثمنه إنتاجها، الثمن الجاري، إنما يقوم بذلك لأن هذا الثمن يمثل « القيمة الحقيقية » للسلعة بالنسبة له، وهو ما يعني البدء في إعطاء بعض الأهتمام إلى التقديرات الذاتية للمستهلك الفرد. أما بالنسبة للتجارئين وموقفهم من الثمن وتزايدهم، فمن الصعب تسجيل فكرة عامة عنهم، وذلك لكبر عدد كتابهم وكونهم وجدوا في عديد من البلدان ذات مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي والاجتماعي. ورغم ذلك يمكن تمييز الأفكار الآتية بالنسبة للثمن :

- أن في فكرهم تتطابق القيمة مع الثمن، الثمن الجاري في السوق.
- في فكرهم نجد التفرقة بين قيمة السلعة (المرادفة لثمنها في نظرهم) ومنتجها، كما أنهم يقيمون نوعا من علاقة السببية بين الاثنين.
- أن فكرهم يتحوى اجابات عديدة بالنسبة لتحديد مستوى الثمن، الثمن الجاري : البعض يقول أن الثمن يتحدد بكمية النقود، البعض الآخر بالعلاقة بين الطلب والعرض^(٤٦). وبعض ثالث بالاحتياجات، وبعض رابع يرجع تحديد الثمن إلى كل هذه العوامل مجتمعة. هنا نلاحظ بصدد ملاحظة أساسية تفرض نفسها : كل هذه تشترك في أنها تنحصر في مجال التداول. في السوق، تبحث فيه عن العوامل التي تحدد الثمن الجاري

(٤٦) في هذا يقول نيقولاس باربون Nicholas Barbon, A Discourse of Trade : « الثمن السلعة هو قيمته الحالية... والسوق هو غير حكم بالقيمة الحقيقية. لا تعرف كمية السلع ونوعها وأنى الطلب عليه... م. د. في السوق عن طريق توافر المشترين والباعين : فالأشياء تستحق قدرها معينا. وهو القدر الذي يمكن أن يكون له عند البيع. وفقا لقاعدة القديمة التي مؤداها أن الكمية المباعة تحدد القيمة... ».

« أن ثمن السلع الذي هو القيمة الحالية ينتج عن حساب استعمالها مع الكمية المنقصصة لهذا الاستعمال... من استعمل على التاجر أن يعرف عند شرائه السلع الثمن الذي سيباعها به : فقيمتها لتوقف على الفرق بين فرصة البيع : أى الطلب عليها... م. د. » فلكية. وعليه إذا أدت كثرة السلع إلى انخفاض الثمن قام التاجر بإعدادها متى تستهلك الكمية (المنقوصة في السوق... م. د. » ثم يرفع الثمن... ».

« أن قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها. فالأشياء التي لا منفعة لها لا قيمة لها... ومنفعة الأشياء هي في تزويد الإنسان بشيئ يحتاجه... قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها : كما ينتج غلاؤها وراحتها من كثرتها وندرتها... مشار إليه في... ».

ولكن البعض من التجاريين الأواخر^(٤٣) لا يكتفي بالقول بأن « السوق » هو الذى « يحدد » الثمن ، ويسمى باحثا خلف تقلبات الأثمان في السوق . تلك التقلبات التى تعرض الباحث عن طريقه عند الاستقصاء . عن عامل مستقر يتميز بدرجة من الثبات يشرح لغز الثمن في اقتصاد في طريقه لأن يكون اقتصاد المبادلة المعممة .

إلا أن الفكر المتعلق « بالقيمة » لن يكون من نتاج التجاريين ، ولكن من نتاج مفكرين آخرين يعيشون مرحلة أخرى من مراحل تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية تطورا بحقوق سيطرة رأس المال ، ورأس المال المنتج ، على الإنتاج الذى يبدأ الطابع الصناعى في أن يغلب عليه . مرحلة الرأسمالية الصناعية ، حيث رأس المال الصناعى يشق سبيله ليصبح الظاهرة السائدة ، مخضعا بالتالى رأس المال التجارى الذى كان يسود التداول . ومؤذنا بانتقال مركز اهتمام الفكر من مجال التداول والعودة به الى مجال الإنتاج حيث غور الظواهر الاقتصادية .

٢ - الرأسمالية الصناعية ومولد علم الاقتصاد السياسى :

شهدت نهاية القرن السابع عشر بداية انحسار تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية ، كما شهدت تفكك نظام الطوائف وتقلص كبار الشركات التجارية . وقد سار انكماش تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جنبا الى جنب مع اختفاء الاحتكار نحو المنافسة . ويمكن العامل الذى أنتج هذين الاتجاهين . وهو يتقوى في نفس الوقت بفعالها - في تطور الإنتاج الصناعى تطورا يصبح مبررا ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر ، الفترة التى تعلن الثورة الصناعية في إنجلترا : أى التحول الكيفى الذى يصبح به النشاط الصناعى السائد في الاقتصاد القومى . يتم ذلك عن طريق تحولات كيفية في فنون الإنتاج وطرق تنظيمه ، على نحو يغير من قوى الإنتاج ويبلور روابط الإنتاج في المجتمع الرأسمالى .

فبالنسبة لفنون الإنتاج الصناعى ، يتمثل التحول الكيفى في الانتقال من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية ، حيث يتم العمل استعانة بآلات تدار بالقوى المحركة . ما الذى يقصد بالإنتاج الآلى ؟ .

الآلة : هى مجموعة من الأجهزة يتم تجميعها على نحو يمكنها من استئصال نوع من الطاقة ونقلها لكى تحقق أثرا معينا . وكل آلة تتكون على هذا النحو من ثلاثة أجزاء مختلفة : المحرك (أو الموتور) ، ناقل الحركة أو الموصل ، الأداة الآلية : فالمحرك يعطى الحركة الأولية ، الدفع . وهو يختلف في طبيعته : قوى عضلية للإنسان ، قوة حيوان . آلة بخارية . اذا ما أعطى المحرك الدفع الأولى تعين نقل الحركة أو توصيلها . يتم نقل هذه الحركة الأولية

(٤٣) أنظر ماندل ، الجزء الثانى من المرجع السابق الإشارة اليه . ص ٣٩٣ .

باستخدام مجموعة العجلات والتروس والروافع والسيور . هذه المجموعة تتقلل الدفع الأول للمحرك إلى الأداة الآلية . في هذه الأخيرة نجد الأجهزة والأدوات التي يستخدمها الحرفي أو الصانع اليدوي (كالبكرة التي تستخدم في الخياطة ، السكين أو المقص الذي يستخدم في القطع ، المكوك الذي يستخدم في النسيج .. إلى غير ذلك) وإنما في أشكال مختلفة . فقد تحولت الأدوات اليدوية للإنسان إلى أدوات آلية تقوم كل منها بعملية من العمليات اللازمة لإنتاج الناتج .

تلك هي الآلة بالأجزاء المكونة لها . لنرى الآن كيف تطور كل جزء من هذه الأجزاء . تحققت أول ثورة فنية (تكنولوجية)^(٤٤) في القرن الثامن عشر عندما خرجت أداة الإنتاج

(٤٤) تستل أهم مظاهر التقدم الفني التي شهدتها الفترة محل الدراسة في الآتي .

أولا فيما يتعلق بالمحرك من ١٦٧٥ - ١٧٠٠ دي جبرج De Guericke بصمم أول آلة البكتوستاتيكية (محرك كهربائي) - هيوستن Jouyons بكتشف السام (في إطار الآلة البخارية) - من ١٧٠٠ - ١٧٧٥ : آلة بركومن Newcomen البخارية - ١٧٢٥ - ١٧٥٠ : التوربين المائي لسنجر Senger - ١٧٥٠ - ١٧٥٥ : الآلة البخارية لجيمس وات J.Watt (آلة كاملة بمكثف ومضخة وجهاز لقياس تغير قوة التوتر) - ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : اكتشاف ضغط البخار بواسطة آتانس - تريفينك - Avans Trevithick (في إطار الآلة البخارية) - متبروخ محرك يعمل بخلاف الإصاءة من الصمم ليون - ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : مبدأ الآلة البخارية المركبة لولف Wolf - ستيفنسون Stephenson بصمم النقل المعروف Systeme Bielle Manivelle - تنصاه يمكن تحويل حركة خطية لبادلية إلى حركة دائرية موحدة والعكس .

ثانيا : تدخل تعديلات على افنوك الكهربائي ثم تتوالى التعديلات والاكتشافات

ثالثا : نالسة للصناعة الحديثة : ١٦٧٥ - ١٧٠٠ : هابر Hayon يستخلص الأكسجين بنسخين الأكسيدات - ١٧٠٠ - ١٧٢٥ : ميل بصمم الآلة الكاتبة - فهرنهايت Fahrenheit يتبرخ الترمومتر - ١٧٢٥ - ١٧٤٠ : جون كاي John Kay يتبرخ المكوك الطائر - دي Dairy واستخدام الفحم في الصناعات المعدنية - ١٧٥٠ - ١٧٧٥ : الكرونومتر - بناء كوني حديدي في بريطانيا - ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : كارترايث Cartwright بصمم أول آلة نسيج ميكانيكية - المعدن يحل محل الخشب في صناعة الآلات - استعمال الكاونشوك في الصناعة - ادخل نظام القياس المترى - باركرز Parkers وإنتاج الأحمت الصاعى - إنتاج حامض الكبريت - ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : غاز الإصاءة - آلة حاكك Jacquard الميكانيكية للنسيج - مصباح الإصاءة في المناجم - الكبريت - ١٨٢٥ - ١٨٥٠ : ماكينة الخياطة أيتيمويه Thimomier - ولر Woolher اكتشف الألومنيوم - إصاءة الكبريت إلى الكونشوك لزيادة مقاومته مع الإبقاء على مرونته وهي عملية ترجع إلى جودير Goodyear - سبر Bessemer بكتشف طريقة صنع الصلب - صناعة الألومنيوم .

رابعا : فيما يخص المواصلات : ١٦٥٠ - ١٦٧٥ : أول دراجة ذات ثلاث عجلات - ظهور الانويس نجره الأحصنة - ١٦٧٥ - ١٧٠٠ : بدء استخدام قاعة ميدى Midi في جنوب فرنسا - أول قضبان حديدية - ١٧٠٠ - ١٧٥٢ : بايان Papien يتبرخ أول سفينة بخارية - ١٧٢٥ - ١٧٥٠ : آلان Allen يبنى عربة السكة الحديد في أول شكل لها - ١٧٥٠ - ١٧٧٥ : أول قضبان حديدية - ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : جوفروي دابنن Joulfroy d'Abhans يطلق السفينة البخارية - بلاشار Blachard بعم المانش في بالون - جسيب Jessap يتبرخ القضبان الحديدية الحديثة - جبرين Germerin يتبرخ المظلة الهابطة - فلتون Fulton يبنى غواصة بالروحة - ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : تريفينك Trevithick يبنى أول قاطرة بخارية ثم يبنى واحدة تطفح ١٤ كيلو متر في الساعة - أول أنويس بخاري في إنجلترا - ديريز Drax يتبرخ الدراجة البخارية - بناء أول خط سكك حديد في فرنسا - ثم تتوالى الاختراعات والتعديلات .

وقد كانت هذه الثورة التكنولوجية بعيدة الأثر على الروابط الاجتماعية للإنتاج . فهي تقضي بصفة نهائية وروابط الإنتاج السابقة على الرأسمالية وتدفع إلى المقدمة روابط الإنتاج الرأسمالية . ولكنها تحدث هذا الأثر في ظل ظروف تاريخية سياسية

من يد الإنسان لتستعملها الآلة . هذه القوة تخلص الكون الثالث فقط ، أى الجزء من الآلة المتمثل في الأدوات الآلية . أما القوة المحركة فتتكون في البداية العامل نفسه ثم الحيوان والرياح والمياه . في كل هذه الحالات توجد صعوبة أساسية ، وهى أن حجم الدفع يتناسب تنبته بالقدر اللازم ، كما أن للظاهرة الدافعة حدود حسانية في حالة الإنسان والحيوان ، وبسبب السيطرة عليها في حالة القوة المحركة الطبيعية (الرياح والمياه) . وعليه كان من اللازم التوصل إلى قوة محرك جديدة تزيد هذه الصعوبة . هذه تتمثل في الآلة البخارية التي تبنتها إني جيمس وات J. Watt . في عام ١٧٨١ : هنا نجد أول محرك قادر على توليد قوته المحركة عن طريق استهلاك الماء والبخار (لتحويل الماء في حالة السيولة إلى بخار) ويستطيع الإنسان أن يضبط درجة قوته . وعليه أصبح من الممكن استخدام محرك واحد لإدارة أكثر من أداة آلية . ومع تزايد عدد الأدوات الآلية التي تعين تشغيلها في نفس الوقت يكبر المحرك ويتحول الموصل إلى جسم متزايد في الاتساع والتعقيد . في نهاية عملية التطور هذه نجد نظام الآلة - الأداة ، إذ تصبح الآلة مكونة أساساً من مجموعة الأدوات الآلية التي تقوم بعمليات إنتاج الناتج ، وتستخدم الوحدة الانتاجية الواحدة عدداً كبيراً من هذه الآلات . كل هذه الآلات تستقبل الحركة اللازمة لتشغيلها بواسطة ناقل (موصل) واحد يسمى بالناقل المركزي (الأوتومات) ، وهو يحرك كل الآلات في آن واحد . ذلك من نظام الصناعة الأوتوماتيكية .

من هذا بين أن التحول من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي ، عن طريق الاستخدام المنظم للآلات في الإنتاج ، وهى بظهور الحركات الميكانيكية . إلا أن مجرد ظهور هذه الأوتومات (اختراعاتها) لا يعنى استخدامها ، إذ هذا الاستخدام يعنى بتوفير شروطه المادية . هذه الشروط تتمثل في تطور الصناعة اليدوية على أساس من تقسيم العمل في داخل الوحدة الإنتاجية على نحو يحوز من العمليات اللازمة لإنتاج السلعة ويبسطها ، ومن ثم يبسط من الأدوات اللازمة ويهيئها ويضعها من عددها ، على النحو الذى رأيناه عند الكلام عن الصناعة اليدوية . كما تتمثل وهذا شرط أساسى ، في أن الموقف كان يتميز في المثلثات ، في فترة سيادة الصناعة المنزلية بعد قيامها بأن العمل الاجبر كان محدوداً نسبياً نظراً لأن الطبقة العاملة الوليدة كانت فيما يتعلق بجزئها الآلي من الريف ، ما زالت مرتبطة جزئياً بالزراعة . هذا النقص النسبي قد يدفع بالأجور نحو الارتفاع ، الأمر الذى يؤدي إلى البحث عن فنون انتاجية توفر من العمل وتزيد من إنتاجيته .

اجتماعية واقتصادية) متعددة . هذه الظروف أبعد من أن تكون نتاج التقدم الفني فقط ، إذ هى نتائج النشاط الملموس لأعضاء المجتمع ، لصراعاته الاجتماعى . للنور الذى تلعبه العوامل الجغرافية ، التنظيمية ... إلى آخره . من ناحية أخرى ، تؤدي الثورة التكنولوجية إلى تحول المجتمع تحولاً جذرياً ، وبما أنها تحدث في واقع اجتماعى يختلف من مجتمع إلى آخر . تختلف طبيعة التحول الذى تحدثه من مجتمع إلى آخر .

أما بالنسبة لطرق التنظيم الصناعي ، فيتمثل التحول الكيفي في الانتقال الى نظام المصنع^(٤٥) القائم على التقسيم الفني للعمل . هنا يتركز الإنتاج الصناعي في عدد من المصانع التي يجمع كل منها عددا كبيرا من العمال يقومون بالإنتاج على نطاق متسع ، أى بالإنتاج الكبير الذي يوجه ليس فقط للسوق الداخلية وإنما كذلك للسوق الخارجية . في هذا المجال نشط المنظمون^(٤٦) ، أى أصحاب المشروعات القائمة على إستخدام العمل الأجير والتي تنتج للسوق ، الذين كانت تختصهم الصناعة اليدوية الرأسمالية في القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر . حيث كانوا يمثلون صغار المنظمين الذين يملكون رأسمالا صغيرا أو متوسطا ، بما لهم من طموح وقدرة على اتخاذ المبادرة ومعرفة لصيقة بالإنتاج ، وارتباط بأوساط التجارة إرتباطا يمكنهم من تكملة رأسمالهم بالائتمان (أى اقراض لفترة معينة يرد في نهايتها أصل الدين والفائدة المستحقة عليه) الذين يحصلون عليه من التجار . في هذا المجال اذن تأكد سيطرة رأس المال الصناعي على الإنتاج ، وإنما في شكل الإنتاج الآلى الكبير .

كما تأكدت سيطرة رأس المال على الزراعة من خلال الثورة الزراعية (في إنجلترا) في القرن الثامن عشر . فقد بلغت حركة التسييج ذروتها مؤدية بذلك الى تركيز الملكية العقارية ونضوج روابط الإنتاج الرأسمالية في الزراعة ، نضوجا تمثل في قيام طبقة من المزارعين يزرعون مزارعهم المسيحية استخدما للعمل الأجير . كما شهدت العقود الأولى من القرن الثامن عشر ثورة فنون الإنتاج في الزراعة الإنجليزية^(٤٧) . زادت من انتاجية العمل الزراعى وبالتالي من الجزء من فائض الإنتاج الزراعى المهد للتسويق لتغذية العاملين في الصناعة في تزايدهم المستمر . لهذه التطورات في الزراعة وجه آخر يتمثل في التوسع المستمر في السوق الداخلية (اذ زيادة القدرة من الفائض الزراعى المهد للتسويق تعني زيادة امكانية أهل الريف شراء السلع الصناعية) وفي تكون الطبقة العاملة تكونا ساهم النمو السكاني في القرن الثامن عشر في سرعته .

Factory System: système d'usine

(٤٥)

The Entrepreneurs: les entrepreneurs

(٤٦)

(٤٧) أصبح اتباع الدورة الزراعية المعروفة بدورة نوروفولك Norfolk ذاتا ، فحلت بذلك محل نظام الحقول المفتوحة . ولم تعد تترك الأرض سنة دون زراعة ، وإنما أصبحت تزرع سنة قمحا وسنة نباتات جذرية وبرسيم ، لتزرع قمحا في السنة الثالثة . وقد حل ادخال النباتات الجذرية مشكلتين : مشكلة اجهاد التربة الناتج عن زراعة القمح . اذ الجذور التي تتركها هذه النباتات تعيد اليها بعض خصوبتها ، ومشكلة تغذية الماشية في فصل الشتاء . الأمر الذي يكون له أثر في مجال تربية المواشي . كما أدخلت فنون انتاجية جديدة وآلات زراعية ، كآلة البذر ، وأدخلت تحسينات كثيرة في تربية المواشي لإنتاج اللحوم والصوف . وأقيمت المزارع النموذجية المعروفة على آثار الفنون الزراعية الجديدة . أنظر Southgate : المرجع السابق الإشارة اليه . ص ١٠٩ - ١١٨ .

ينضاف إلى هذا الاتساع المستمر في السوق الداخلية التي شهدت تجارة الصادرات. فقد تمتعت إنجلترا في القرن الثامن عشر بالمركز التجاري المتميز الذي كانت تتمتع به هولندا في القرن السابع عشر (١٨).

نميل فنقول أن هذه المرحلة تركز رأس المال في يد أرباب الصناعة. مرحلة يتحرر فيها النبيل الزراعيون والحرفيون من الناحية القانونية من سيطرة سيد الأرض وقبود الطاقة. ولكنهم يفصلون في ذات الوقت عن ملكية وسائل الإنتاج ولا تكون لهم إلا قدرتهم على العمل تباع كسلعة في السوق. العلاقات بينهم وبين الرأسماليين الصناعيين ينظمها السوق. مرحلة سيادة النشاط الصناعي. الزراعة نفسها تصبح نوعاً من الصناعة. والائتمان يجمعها السوق. الاقتصاد القومي كله يصبح اقتصاد مبادلة. وإنما هي المبادلة التي تبدأ من النقود، والتحول التحول إلى سلع، لتتحول هذه الأخيرة إلى نقود (أكثر).

وعليه يمثل النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة التحول الاجتماعي الجذري: نضوج أشكال جديدة للإنتاج، ظهور أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية، من الحكومات، من الأفكار الاجتماعية. أشكال كانت كلها بطيئة ومتردة في صراعها ضد القديم ثم لبثت أن تطورت وتغلبت عليه بسرعة مذهلة: إنه التغير الكمي البطيء الذي ما

(٤٨) من هذا بين أنه لا يمكن تفسير الثورة الصناعية بعامل واحد. أو بما يسمى «بالسببية البسيطة» simple causation، إذ لا يمكن تفسير نقط التحول التاريخي إلا بالسببية المركبة complex causation. نضوج اجتماعي في مجموعه بما يتنوعه من مجموعة من العوامل تفضيغ كلها في نفس الوقت لأن كل منها يكون لازماً بقدر معين إذا أردنا للتبعية الخاصة أن تتحقق. عامل أساسي يكمن وراء هذه الثورة الصناعية (التي احتوت في آن واحد التوسع في الإنتاج (بالتوسع في الاستثمار) واستخدام الآلات في الإنتاج وإدخال فنون إنتاجية جديدة) في القلة النسبية للعمل الأجير. إذ يمكن القول بأن نشأة الصناعة الرأسمالية المترتبة بره إلى توافر العامل الذي لا يزال يباشر بعض العمل الزراعي (ما نجدنا بصدد قوة عاملة نصف بروليتارية). ومع التوسع في الصناعة المنزلية واليدوية يصبح عرض هذا العمل محدوداً نسبياً. الأمر الذي يدفع إلى التمييز من حركة التحولات في الزراعة (التبسيط والثورة الفنية)، مما يوفر (مع الزيادة في السكان) العمل. ولكنه إذ يتوفر مدرحة تسهل من الاستثمار في بناء المصانع لا يكون. مع ذلك. من الرخص لدرجة لا تدفع إلى البحث عن طرق إنتاج نوهر العمل من طريق استخدام الآلة. سبب آخر في تفسير الثورة الصناعية يتمثل في وجود سوق داخلي للإنتاج الكبير (وهو ألا يفسد إلا بالثورة الزراعية. الأمر الذي لم يحدث في بلدان أوروبا الغربية. فها عدا إنجلترا التي سبقهم في ذلك. إلا في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر على أن تأخذ في الاعتبار أن نمو السوق الداخلي هو نتاج لنمو الرأسمالية نفسها: نمو التفسير الاجتماعي للعمل وزيادة إنتاجية العمل كما يمكنه من إنتاج فائض يزيد على الاستهلاك الضروري للمستعدين. هذا الفائض يجد لنفسه سوقاً، وزيادة الفائض المعد للتسويق تعني زيادة في إمكانية من يبيعه في شراء سلع أخرى. أي اتساع السوق. ويكون ذلك هو الوجه الآخر للتغيرات التي حدثت في روابط الإنتاج. أي التي حدثت في صنع العمل أساساً الذي تغير. كما رأينا، عن طريق خلق التميز الاجتماعي في داخل عملية إنتاج المبادلة البسيطة. في الزراعة. هذه العملية لها في الواقع مظهران: زيادة الإنتاجية تعني زيادة الفائض الذي يمكن مبادلته الأمر الذي عني اتساع السوق الداخلية. كما أن زيادة الإنتاجية. وهذا هو المظهر الثاني، تعني زيادة في عرض العمل الأجير. النظر إلى هذه العملية على هذا النحو بين أن السوق، كعامل في التطور يلعب دوراً يختلف عن دور السوق، كعامل خارجي مستقل، وفي معنى معين ونهائي. ومن ثم «عرضي». أنظر:

يفتا أن ينعكس عند مرحلة معينة من تراكمه في تطور كيني سريع^(٤٩).

من خلال هذه العملية يبدأ الاقتصاد السياسي ، العلم الذي ننشغل به ، في الوجود بتحديد معالم موضوعه ، الذي يشهد تناسقا داخليا ، وبلورة منهجه . فالتوسع نطاق نشاط المبادلة لكي يصبح الظاهرة السائدة حيث غالبة الإنتاج عوجة للسوق الذي يصبح المنظم لنوع جديد من الحياة الاقتصادية والذي يظهر كالمشتق الذي تصب فيه كل النشاطات الاقتصادية يطور النشاط الاقتصادي ويبرز أهميته في الكل الاجتماعي ، وتوسع النشاط الصناعي وازدياد عمقه ليصبح النشاط الغالب بما يتميز به من سرعة التكرار في فترة زمنية قصيرة بالنسبة للنشاط الزراعي (تكرار نشاط زراعي) ، وليكن إنتاج القمح ، يستلزم مرور سنتين ، في حين أن إنتاج سلعة صناعية ، كالمنسوجات ، يتكرر آلاف المرات في يوم واحد) ، نقول اتساع إنتاج المبادلة وسيطرة النشاط الصناعي فرضا على الباحث حقيقة أن الظواهر الاقتصادية ، وخاصة في مجال الإنتاج ، تحكمها قوانين موضوعية يمكن ويلزم الكشف عنها . فإذا أضفنا الى ذلك أن الجو الفكري كان يسوده الانشغال العام بالمشكلات المنهجية (في نشاط استخلاص المعرفة العلمية) انشغالا أنتج وعيا بإمكانية استخدام منهج البحث العلمي في استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية ، أمكننا أن نفسر مولد علم الاقتصاد السياسي في هذه المرحلة . هذا المولد يعلن عن نفسه بفضل الجهود الفكرية لمجموعة من المفكرين (في إنجلترا وفرنسا) يمثلون رواد المدرسة التي يحقق فكر مؤسسها ميلاد العلم . وهي المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية^(٥٠) . سنرى أولا الفكر الاقتصادي لرواد المدرسة التقليدية الأنجلز والفرنسيين ، لتعرض ثانيا للفكر الاقتصادي للمدرسة التقليدية نفسها ، وإنما أساسا فيما يتعلق بميلاد علم الاقتصاد السياسي ، أي بتحديد معالم موضوعه وبلورة منهجه .

أولا - رواد المدرسة التقليدية :

إذا أردنا أن نبحث عن الخصيصة الأساسية التي تميز - على الصعيد الفكري - الفترة التي عاشها رواد المدرسة التقليدية ، وحرصنا أن يكون بحثنا هذا من وجهة نظر مشكلتنا

(٤٩) أنظر فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة :

T.S. Ashton, The Industrial Revolution — O.C. Cox, The foundation of capitalism, ch XX — XXII

— M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 255 and seq.

— J. Auliel, Histoire des faits économiques, Payot, Paris, 1952, p. 242 et seq.

P. Mantoux, La Révolution Industrielle au 18 Siècle, Editions Génin, 1953

K. Marx, Capital, Vol. I, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1959, ch.

XV, Machinery and modern industry, p. 271 & seq. — G. Kolb, p. 92 - 149

Engels, ch. 13 - 18

The Classical School, I. Ecole Classique. (٥٠)

الأساسية ، أى تلك الخاصة بمولد علم الاقتصاد السياسي ، لوجدنا هذه الخصصة في أنها الفترة التي يوز فيها الاهتمام بمشكلكي الثروة والقيمة مع انتقال مركز البحث من مجال التداول الى مجال الانتاج : طرحها كمترادفين في بعض الأحيان ، وكمتميزين في أحيان أخرى . ثم أنا نجد نفرا من الكتاب يبدأ بحثه بطرح مشكلة الثروة ثم لا يلبث أن يواجه ، وهو في بحثه عن حل لهذه المشكلة ، بمشكلة القيمة . الأمر الذي يحتم علينا أن نعي الفرق بين الثروة والقيمة . ورغم أن التعرف على هذا الفرق بكل ابعاده يتأتى لنا من تتبعنا لأفكار رواد المدرسة التقليدية وأفكار أصحاب المدرسة التقليدية نفسها ، إلا أن تلسمه من الآن يسهل علينا تتبعنا لهذه الأفكار .

الثروة^(٥١) هى مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال ، أى من منتجات تخصص للاستعمال النهائي (اشباع الحاجات النهائية) ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الانتاج ، وهى على هذا النحو تنبع من الانتاج أيا كان شكله الاجتماعى وسواء أكان يقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين أو يقصد المبادلة . أما القيمة^(٥٢) فهى ظاهرة مرتبطة بانتاج المبادلة ، وانتاج المبادلة فقط ، وتمثل في خصصة اجتماعية تعجل الناتج ، الذى أصبح سلعة ، قابلا لأن يكون محلا للمبادلة ، وتعر عما يتضمنه من محتوى يشترك فيه مع باقي السلع رغم اختلاف منافعها (أى قيم استعمالها) . لبيان الفرق والعلاقة بينهما نضرب مثلا : إذا سلمنا ولو مؤقتا بأن قيمة السلعة تجد مصدرها في العمل وأنها تقاس بعدد ساعات العمل (الاجتماعى) ، وإذا كانت وحدة واحدة من السلعة أ . ولكن القلم الذى تظهر قيمة استعماله في الكتابة ، تنتج في ساعة عمل ، فاننا نكون بصدد كمية من قيم الاستعمال مساوية لقلم يشبع حاجة شخص واحد للكتابة (ويمثل على هذا النحو جزء من ثروة المجتمع) ، وتكون قيمة هذه الوحدة من السلعة مساوية لساعة عمل . فإذا فرض أن إرتفعت إنتاجية العمل عما كانت عليه (بفضل تحسن التكوين الفنى للعامل مثلا) وأصبح من الممكن للمجتمع أن ينتج في ساعة عمل واحدة قلمين بدلا من قلم واحد ، نقصت قيمة الوحدة من السلعة (القلم) من ساعة عمل الى نصف ساعة عمل ، في الوقت الذى زاد فيه عدد الأقلام الى الضعف وأصبح من الممكن اشباع نفس الحاجة بالنسبة لشخصين بدلا من شخص واحد ، أى زادت كمية قيم الاستعمال الموجودة تحت تصرف المجتمع . هنا نشهد زيادة في ثروة المجتمع مع نقص في قيمة السلع المنتجة .

ابتداء من هذه الخصصة الأساسية لهذه الفترة يجرى التمييز عادة ، في إطار رواد

المدرسة التقليدية ، بين الرواد الانجليز والرواد الفرنسيين (الطبيعيون) . في تعرفنا على هذا الفكر سنقتصر على أهم الرواد الانجليز ، ويليام بتي ، وأب الطبيعيين ، فرنسوا كينييه .

الرواد الانجليز للمدرسة التقليدية^(٥٣) : انتج هؤلاء الرواد ، وعلى رأسهم ويليام بتي William Petty أفكارا عن الثروة وطبيعتها ، عن قيمة (مصدرها وقياسها) ، عن النقود والفائدة ، وعن التجارة الخارجية وضرورة أن تكون حرة .

أما ويليام بتي^(٥٤) ، فيعتبره البعض مؤسس علم الاقتصاد السياسي^(٥٥) . وذلك لأنه يتمتع برؤية واضحة لموضوع الدراسة التي يقوم بها ولأنه كان واعيا بأنه يستخدم منهجا جديدا في البحث ، بل أكثر من هذا كان واعيا بأنه ينشئ علما جديدا .

لنرى أولا بالنسبة لموضوع بحثه القضايا التي انشغل بها ونوع النشاط التي تقع في إطاره : في تساؤله عن الثروة يعرفها بأنها المنتجات أو السلع . وهو في تحليله يتخذ القمح مثلا لهذه السلع يصدق عليها ما يقوله بالنسبة له . فإذا ما عرف الثروة تسأل أين تنتج ؟ وتكون اجابته بأنها تنتج في مجال الإنتاج ، وعليه يكون التركيز على هذا المجال لا مجال التداول ولكن أى أنواع الإنتاج ؟ هنا نستطيع أن نرى من خصائص الإنتاج الذي يتكلم عنه أن الأمر يتعلق بإنتاج المبادلة ، والمبادلة التي تتم بواسطة النقود . وعليه يكون اهتمامه بإنتاج المبادلة . وهنا يجد نفسه مواجهها بمشكلة القيمة التي تفرض نفسها عليه .

فإذا ما ووجه بمشكلة القيمة طرحها بطريقة منتظمة تبين ادراكه لطبيعتها وبأنها تمثل المشكلة المحورية . فبالنسبة لقيمة السلعة ، التي يسميها ويليام بتي بالثمن الطبيعي^(٥٦) ، يجيب عن سؤالين :

- أولها خاص بالمظهر الكيفي لظاهرة القيمة : ما هو مصدر القيمة ؟ يجيب ويليام بتي

(٥٣) أهم هؤلاء الرواد هم : ويليام بتي (١٦٢٣ - ١٦٨٧) ، د . نورث Dudley North (١٦٤١ - ١٦٩١) الذي يعتبر أن الثروة تتكون من الأموال العينية ويدافع عن حرية التجارة ، جون لوك (١٦٣٠ - ١٧٠٤) وبخاصة أفكاره عن النقود والفائدة ، جون لو John Law (١٦٧١ - ١٧٢٩) ، دافيد هوم David Hume (٧١١ - ١٧٧٦) ، جيمس ستيوارت (١٧١٢ - ١٧٨٠) .

(٥٤) أهم مؤلفات بتي هي :

A Treatise of Taxes and Contributions, 1662 — Political Arithmetic, written in 1665 published in 1691.

وقد رجعنا عند كتابة السطور الخاصة بأفكار ويليام بتي الى الترجمة الفرنسية لمجموعة أعماله الاقتصادية :

Les Oeuvres Economiques de Sir William Petty; traduit par H. Dussauze et Pasquier, V. Giard & E. Brière, Paris, 2 tomes, 1905.

K. Marx, Theories of Surplus-value, p. 15. (٥٥)

Natural price; prix naturel (٥٦)

على ذلك بأن القيمة تجد مصدرها في العمل . ويعلم في هذا الخصوص جملته المشهورة بأن « العمل هو أب الثروة والأرض أمها »^(٥٧) (والأمر يتعلق بالقيمة رغم استعماله للفظ الثروة) . وهو يقصد بالأرض هنا الطبيعة . وإذا مثل «ولاء» أي العمل والطبيعة «المعبرين الطبيعيين عن كل قيمة» ، تمثلت « المشكلة المحورية للاقتصاد السياسي في ترجمة أحدهما إلى الآخر » ، أي في « التوصل إلى علاقة طبيعية للتساوي بين العمل والطبيعة على نحو يمكن من التعبير عن القيمة بواحد منها » . وهو أميل لترجمة الطبيعة إلى العمل ، أي للتعبير عن القيمة بواسطة العمل .

- فإذا وجدت القيمة مصدرها في العمل ، تعلق السؤال الثاني بالمظهر الكامن لظاهرة القيمة : ما هو مقياس القيمة ؟ على ذلك يجيب ويليام بي بأن القيمة تقاس بكية العمل . فقيمة السلعة تحددها كمية العمل التي تحتويها السلعة^(٥٨) .

وماذا عن العمل^(٥٩) ؟ كيف تتحدد قيمته ؟ تتحدد هذه القيمة بوسائل المعيشة الضرورية^(٦٠) .

ثم يشير ويليام بي مسألة الربح^(٦١) . وهو الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك

(٥٧) "Le Travail est le père et le principe actif de la richesse de même que la terre en est la mère". L'Anatomie politique de l'Irlande, p. 204, aussi, Traité des taxes et contributions, p. 34 - 43

(٥٨) في ذلك يقول بي : (إذا استطاع شخص أن يحضر إلى لندن أوقية من الفضة المستخرجة من أرض يزرع مستقراً في هذا الجهد نفس الوقت الذي يستطيع فيه أن ينتج كيلاً معيناً من القمح (في إنجلترا) ، فإن أحد هذين النواتج يمثل العن الطبيعي للآخر . فإذا ما أصبح من الممكن للشخص أن يستخرج من مناجم جديدة وأسهل في الاستغلال أوقيتين من الفضة بنفس الجهد الذي كان يستخرج به أوقية واحدة (من المناجم القديمة التي يصعب فيها الشروط الطبيعية للاستغلال ، م . د .) . كانت هاتان الأوقيتان العن الطبيعي لتلكيل من القمح (الذي لم يتغير قيمته) على فرد بقاء الأشياء الأخرى على حالها (أي على فرض بقاء شروط إنتاج القمح دون تغير وخاصة بالنسبة لإنتاجية العمل ، م . د .) .

Traité des taxes et contributions, p. 51.

(٥٩) وترداد إنتاجية العمل بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية . هنا بين ويليام بي مزاباً تقسيم العمل ليس فقط في صناعة الساعات وإنما كذلك في كل الصناعات التي توجد في مدينة ما أو حتى في بلد ما .

cf. Autre essai en arithmétique politique, p. 521; et Arithmétique politique, p. 282 - 283.

رقد رأينا كيف أهتم ابن خلدون ، وأرسطو طاليس من قبله ، بتقسيم العمل ، وأما بالتقسيم الجغرافي للعمل ، وسرى كيف أهتم آدم سميث مقتفياً في ذلك أثر ويليام بي ، بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية ، أي في داخل المشروع الرأسمالي .
(٦٠) يمين القانون الذي يحدد الاجور ألا يعطى للعامل إلا ما هو لازم لحياته (أي ما هو ضروري لإبقائه على قيد الحياة) ، أي لتجديد قدرته على العمل ، م . د . . أما إذا أعنى الضعف فإنه لن يقوم إلا بنصف العمل الذي يمكنه القيام به والذي كان يقوم به في حالة ما إذا كانت الظروف مختلفة .
Traité des taxes et contribution, p. 103.

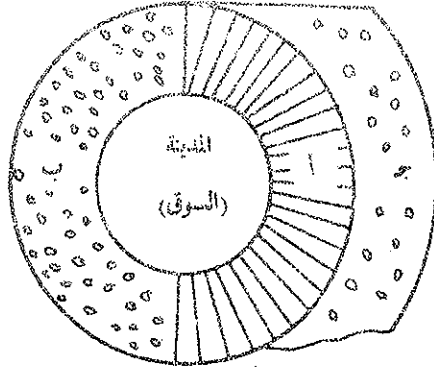
The rent; la rente. (٦١)

الأرض . هذا الجزء يساوى ، في رأى نبي الناتج الكلى مطروحا منه الأجور والبذور . فهو من الفائض المحقق في الإنتاج الزراعى ، وهو يتضمن الربح الذى لم يتميز عنده بعد . وعنده يتوزع الناتج الزراعى (الصافى) بين الأجور (أى ما يحصل عليه العمال) والربح (أى ما يحصل عليه مالِك الأرض) (٦٢) .

بالإضافة الى ذلك نجد عند ويليام نبي فكرة الربح الفرقى (٦٣) . هذا الربح يرد عنده الى سببين : اختلاف الأرض في الخصوبة ، واختلاف الأرض في موقعها (قربا أو بعدا) من السوق . لفهم فكرة الربح الفرقى نضرب المثل الآتى : كنقطة بدء تفتل الأرض هبة الطبيعة ، عندما توجد الأرض بوفرة ولا تكون محلا لاحتكار فئة أو طبقة اجتماعية يكون في استطاعة أى فرد استغلالها دون أن يضطر الى دفع مقابل لذلك (في صورة جزء من الناتج يتخلى عنه عينا أو نقدا) . نفترض في هذه الحالة أن حاجة سكان مدينة ما الى القمح يتم اشباعها بزراعة المساحة أ بالقمح . على هذه الأرض (التي لا بدفع في مقابل استخدامها أى مقابل) تتمثل نفقة إنتاج وحدة القمح في عشرة قروش . هذه النفقة تتضمن ربحا مساويا لثلاثة قروش . عليه يكون ثمن بيع هذه الوحدة في السوق هو عشرة قروش . في هذه الحالة لا يقوم من يستغلون الأرض أ بدفع ربح في مقابل استغلالهم لهذه الأرض . نفترض في مرحلة ثانية أن طورا إرتفاع على ثمن القمح (اثارته زيادة في الطلب من مدينة مجاورة مثلا) . وأصبح ثمن وحدة القمح ١٢ قرشا . استجابة لهذه الزيادة في الطلب يتوسع الإنتاج عن طريق قيام الأفراد باستغلال أرض إضافية : الأرض إضافية : الأرض ب ، وهى أقل خصوبة من الأرض أ ولكنها على نفس البعد من السوق ، والأرض ج . وهى

(٦٢) هنا يرى ويليام نبي في ربح الأرض الشكل العادى للفائض بصفة عامة بينما لا يزال وضع الربح غير محدد . فالربح الذى حصل عليه الرأسمال (أى من يستغل الأرض استخداما لوسائل إنتاج يملكها ملكية فردية وللصنل الأجير) يظهر على أحسن الفروض وكأنه جزء من الفائض ينتزعه الرأسمال من مالِك الأرض . هذه النظرة نجد تفسيرها في الخصائص التي يتميز بها الموقف في الوقت الذى كان يكتب فيه ، حيث سكان الريف ما زالوا يمثلون الاغلبية الساحقة في المجتمع ، وحيث ملكية الأرض ما تزال تظهر كالمشروط الأساسى للإنتاج ويظهر مالِك الأرض كالشخص الذى يختص مباشرة بالعمل الفائض من المنتجين وذلك لما يتمتع به من احتكار لملكية الأرض .

والواقع أن المسألة بتبين أن توضع وضعا مختلفا في إطار الإنتاج الرأسمالى حيث يوجد الى جانب مالِك الأرض الرأسمالى الذى يقوم على النشاط الزراعى مستغلا الأرض استخداما لوسائل إنتاج أخرى يملكها ملكية فردية (وقد يجمع شخص واحد بين صفتي الرأسمالى وصاحب الأرض) ، كما يوجد الى جانبها العمال الأجراء ورتبطهم بالرأسمالى علاقة مباشرة . هنا ينتج العمال الاجراء (المنتجون المباشرين) الناتج والمجزء منه الذى يمثل الفائض ، ويخص رأس المال نفسه بالفائض بطريقة مباشرة ، وتحصل ملكية الأرض في النهاية على جزء من الفائض في إطار الإنتاج الرأسمالى . هذا ويتبين أن تطرح مسألة الربح من وجهة نظر هذا الإنتاج (الرأسمالى) ، ويكون السؤال الذى يطرح نفسه هو الآتى : كيف يتألف الملكية الأرض (مشخصة فيمن يملكها) أن تحصل من رأس المال (مشخصا فيمن يسيطرون على عملية الإنتاج) على جزء من الفائض الذى اختص رأس المال نفسه به بطريقة مباشرة من خلال علاقته بالمنتجين المباشرين (وهو العمال الاجراء) الذين أنتجوا هذا الفائض .



متساوية في الخصوبة مع الأرض أ ولكنها أبعد منها إلى السوق . هنا نجد نفقة الإنتاج على الأرض ب والأرض جـ أعلى من نفقة الإنتاج على الأرض أ (وهذه الأخيرة تبقى على حالها دون تغيير ، أى عشرة قروش للوحدة من القمح) . وتكون نفقة الإنتاج أعلى على الأرض ب لأن خصوبتها أقل من خصوبة الأرض أ . وتكون أعلى على الأرض جـ لأنها وإن كانت تتمتع بنفس درجة خصوبة الأرض أ إلا أنها أبعد من السوق الأمر الذي يرفع من نفقة النقل . نفترض أن نفقة إنتاج الوحدة من القمح على الأرضين ب و جـ هي ١٢ قرشاً متضمنة ربحاً قدره ثلاثة قروش . في هذا الموقف الجديد يكون ثمن بيع الوحدة من القمح هو ١٢ قرشاً ، وهو ثمن يبيع به كل المنتجين أيا كان نوع الأرض التي يزرعونها . ويحقق كل المنتجين ربحاً قدره ثلاثة قروش في كل وحدة يبيعونها سواء منهم من ينتج على الأرض أ أو من ينتج على الأرض ب أو من ينتج على الأرض جـ . إلا أن صاحب الأرض أ ، التي تستمر نفقة الإنتاج عليها مساوية لعشرة قروش ، يبدأ في أن يختص نفسه بنوع من الدخل مساوٍ لقرشين لكل وحدة قمح . هذا الدخل هو ربح يأتي من الفرق بين أرضه والأراضي الأخرى في ب ، وجد إذ تفرق أرضه عن الأرض ب بأنها أكثر خصوبة ، كما أنها تفرق عن الأرض جـ بأنها أقرب من هذه الأخيرة إلى السوق .

أما من ناحية المنهج فنلاحظ أن بقي يتميز بوعي منهجي ، أى بوعي بالنسبة للمناهج التي يستخدمها ، وعياً بمتراج بوعيه بأنه ينشئ علماً جديداً . منهجه في البحث يركز على الملاحظة وينشغل بالتوصل إلى معرفة منضبطة عن طريق التعرف على المظاهر الكمية لموضوع الدراسة . في مقدمته لكتاب « الحساب السياسي » يقول ويليام بقي :

« أن المنهج الذي استخدمه لتحقيق هدي في الدراسة ليس شائعاً بعد (أى يختلف عن المنهج المتعارف عليه حتى الآن ، م . د .) ، وذلك لأنه :

- بدلاً من أن أقصر على المقارنات والصفات وحجج المضاربة فلاني أعتق منهجاً يتمثل

في :

- ⊗ أن أهم من نفسي في صورة أعداد وأوزان ومقاييس ..
 - ⊗ أن استخدم فقط الحجج التي تعطيها التجربة المحسوسة ..
 - ⊗ ألا أعتبر إلا الأسباب التي يكون لها أساس مرئي في الطبيعة .
- .. ما أقوله من أفكار يكون إذن مبنيا على الملاحظة وعلى التأكيدات المعبر عنها بالعدد وبالوزن وبالمقاييس « (٦٤) .

من هذا يبين كيف بدأ بتضح موضوع البحث الاقتصادي في دورانه حول ظاهرة القيمة كما تظهر في مجال الإنتاج وكيف أن هذا الموضوع يمكن معالجته استخداما لمنهج تجريبي كان قد استقر في مجال الدراسات الخاصة بالظواهر الطبيعية . بدء بلورة هذا الموضوع بالتركيز على مجال الإنتاج ثم ذلك وانما بأبعاد مختلفة على يد الرواد الفرنسيين للمدرسة التقليدية . وخاصة فرنسوا كينييه .

الرواد الفرنسيون للمدرسة التقليدية : الطبيعيون (٦٥) : يرى الطبيعيون ، وعلى الأخص أبوهوم فرنسوا كينييه Francois Quesnay ، ذلك الطبيب « الذي جعل من الاقتصاد السياسي علما » (٦٦) ، أن الثروة تتمثل في « الأموال اللازمة للحياة ولتجدد الإنتاج السنوي لهذه الأموال » . فالثروة تتمثل في المنتجات : فما يلزم منها لإعاشة أفراد المجتمع وما يلزم منها لضمان استمرار الإنتاج في الفترات الانتاجية المقبلة . هذه الثروة تنتج في مجال الإنتاج لا مجال التبادل . وهي لا تنتج في نظر فرنسوا كينييه إلا في مجال الإنتاج المادي . أي الإنتاج الذي تبلور نتيجته في شكل ناتج مادي ملموس . وعليه يستبعد نشاط الخدمات كششاط منتج للثروة . في مجال الإنتاج المادي تنفرد الزراعة بكونها النشاط الوحيد المنتج . إذ في الزراعة فقط تمكن الطبيعة عمل الانسان من أن ينتج ما يزيد على ما استخدم في الإنتاج الزراعي ، أي تمكنه من إنتاج « ناتج صافي » produit net يتمثل في الفرق بين الناتج

(٦٤) Antiquité polonaise, p. 268 - 269

(٦٥) يطلق اسم الطبيعيين Les Physiocrates على مجموعة من المفكرين يوحد على رأسهم فرنسوا كينييه تضيق فكرته من فكرة النظام الطبيعي L'ordre Naturel التي خلفها الفكر الكلاسيكي وسادت القرن الثامن عشر (وكم سبى عند الكلام عن المدرسة التقليدية) وكونوا مدرسة لها أساسها النظري ومدنها ونوعياتها من الناحية السياسية الواضحة ادعاه . وهم أفراد عدة المدرسة ، بعد فرنسوا كينييه ، هم : ماركيز دي ميرابو Le Marquis de Mirabeau (١٧١٥ - ١٧٨٩) . مرسية دي لاريفييه Mersie de la Riviere (١٧٧٠ - ١٧٩٣) . ديون دي نيبور Dupont de Nemours (١٧٣٩ - ١٨١٧) . شومبييه . تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٢٢٣ وما بعدها .

(٦٦) هو مؤسس المدرسة الطبيعية (١٦٦٤ - ١٧٧٤) . كان طبيبا بارزا . شغل مركز ستراتيجه في حية مدبرة لباريس وفرساي في منتصف القرن الثامن عشر . أنظر بالنسبة لفكره وكتاباته :

1- L'Or. Francois Quesnay, et le Physiocrate, Tomes I & II, Paris, 1958

2- L'Or. Les Schémas de reproduction - ch. I & II

الكل وما يستخدم في الانتاج الزراعى من أدوات انتاج ومواد أولية ومواد غذائية لاستهلاك العاملين في الزراعة^(٦٧). فالزراعة وحدها هي التي تنتج فائضا. ولكن أية زراعة ؟ هنا يفرق فرنسوا كينيه بين الزراعة الصغيرة^(٦٨) التي تقوم بها عائلة الفلاح على أساس عمل أفراد الأسرة مستخدمة الثيران كقوة جر، والزراعة الكبيرة^(٦٩) التي يقوم بها المزارعون^(٧٠) على مساحات أكبر يستخدمون فيها رأس المال والعمل الأجير وتحمل فيها الخيول محل الثيران في الجر. بمعنى آخر اذا كانت الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج فإن فرنسوا كينيه يعني الزراعة التي يتم فيها النشاط على أساس رأسمالى. أى أن الأمر يتعلق بالانتاج الزراعى الذى هو من قبيل انتاج المبادلة ذى الطبيعة الرأسمالية.

ومن هنا كان تقديم فرنسوا كينيه لرأس المال في النظرية الاقتصادية باعتباره ثروة متراكمة من قبل متمثلة في شكلها المادى في سلع انتاجية يتعين وجودها قبل البدء في عملية الانتاج التي تستخدم في أنشائها. رأس المال هذا يأخذ في كينيه ثلاث صور: تشمل الصورة الأولى الجزء من رأس المال الذى يخصص لاستصلاح الأرض الزراعية وتحسينها وشق الترع والمصارف، ويسميه كينيه بالتسيقات العقارية^(٧١). وتشمل الصورة الثانية الجزء من رأس المال الذى يمثل في أدوات الانتاج المعمرة التي تستخدم في أكثر من فترة انتاجية كالمباني والآلات، ويسميه كينيه بالتسيقات الأولية^(٧٢). أما الصورة الثالثة فتتعلق الجزء من رأس المال الذى يخصص للحصول على المواد الأولية التي يجرى تمويلها في عملية الانتاج وتستخدم كلية في فترة انتاجية واحدة وكذلك المواد الغذائية اللازمة للعاملين في الانتاج. هذا الجزء الأخير من رأس المال هو ما يطلق عليه كينيه «التسيقات السنوية»^(٧٣).

في هذا الانتاج الزراعى ذى الطبيعة الرأسمالية ينتج اذن الناتج الاجتماعى الذى يتم توزيعه بين طبقات المجتمع توزيعا تحدده نوع روابط الانتاج السائدة. ففلاك الأراضي يحصلون بفضل ملكيتهم للأرض على الناتج الصافى، بينما يحصل العمال على الاجور التي تتحدد، وفقا لفرنسوا كينيه، على أساس حد الكفاف، أى يلزم، كحد أدنى ضرورى، كمعيشة العمال strict nécessaire أى أن مستوى الاجور يتحدد بالحد الأدنى اللازم للمعيشة.

(٦٧) K. Marx, *Manière de la Philosophie*, Editions Sociales, Paris, 1961, p. 113

La grande culture (٦٨)

La Petite culture (٦٨)

Les avances foncières (٧١)

Farmers: fermiers (٧٠)

Avances annuelles (٧٢)

Avances Primitives (٧٢)

ويجب أن نلاحظ أن تصويره للعملية الاقتصادية في مجموعها كعملية
 إنتاج ناتج اقتصادي من قديم الزمان ، وتعد هذه العملية فيما يسمى الجدول
 الاقتصادي بـ "Le Tableau" يخصص التفصيل ما يمثل هذا الجدول الاقتصادي
 "Le Tableau Economique".

اعتاد من واقع الاقتصاد الفرنسي في نهاية القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن
 الثامن عشر يقوم فرنسيو كينيه ببناء جدول اقتصادي أو ما يمكن تسميته نموذجه لتجديد
 الإنتاج (١٧٢٤) . صيغة عامة يمكن القول أن هذا الواقع كان يتميز بظهور الأهمية الكيفية
 لطريقة الإنتاج الرأسمالية وهي تنطق طريقها في إطار المجتمع الانقطاعي . ذلك المجتمع الذي
 كانت فيه الاقتصادية قد استغلت ليس فقط بفعل الأزمة في داخل النظام نفسه وإنما
 كذلك بسبب ارتفاع القفلة للحروب التي كانت تخوضها فرنسا .

في عهد الآونة كان النشاط الزراعي هو النشاط السائد . غالبية السكان العاملين
 يشتغلون بالزراعة ذات النصيب الأكبر في الناتج الاجتماعي . وكانت عائلة الفلاح ، التي
 تستغل مساحة صغيرة من الأرض ، تمثل الشكل الاجتماعي الغالب للوحدة الانتاجية . الى
 جانب ذلك كانت المزارع الكبيرة - وخاصة في شمال فرنسا - تمثل في عام ١٧٥٧ سبع
 المساحة المتوزعة في فرنسا . في هذه المزارع كان الدور الرئيسي لرأس المال والعمل المأجور :
 الانتاجية أكثر ارتفاعا من الانتاجية في الأرض التي تزرعها عائلات الفلاحين ، اذ يزيد
 المزارع الغني الذي يستغل مساحة كبيرة ، الصفقات التي ترفع الانتاجية (انتاجية العمل
 الزراعي) وتساعد على زيادة الربح ، كاستميد الأرض وزيادة القوة الجارية ، الى غير
 ذلك . بالنسبة لكينيه يمثل هذا النوع الأخير من مستغلي الأرض « مصدر رخاء الأمة
 وقوتها » .

أما النشاط الصناعي فكان ما يزال قائما على نشاط الوحدات الحرفية ووحدات الصناعة
 المنزلية . وكانت صناعة المنسوجات هي أهم الصناعات . والصناعة في مجموعها كانت ما
 تزال تابعة للتجارة ، وخاصة التجارة الخارجية . ومن هنا كان التركيز التجاري للصناعة في
 المناطق المحيطة بالمواني الكبرى . هذه المراكز كانت نواة تطور الصناعة الرأسمالية . ولكن
 الحرفيين بانتاجيتهم المنخفضة كانوا ما زالوا يسيطرون على المسرح الصناعي ، ومن ثم لم يكن
 هؤلاء بالنسبة لكينيه أكثر من جزء من « الطبقة العقيم » .

أما التجارة فكانت أبرز مجالات المبادرة الرأسمالية ، سواء في ذلك التجارة الداخلية التي

كانت تقوم على تجارة الحبوب ، أو التجارة الخارجية التي شهدت دعومات قوية على الأخص في التجارة البحرية . وبفضل هذه التجارة تراكمت الثروة في الموانئ والمدن التجارية . الطبقة البرجوازية تستخدم جزء من هذه الثروة في شراء الأرض مظهر العلو الاجتماعي في مجتمع ما زالت تسوده قيم المجتمع الاقطاعي . ويخصص الجزء الآخر من هذه الثروة لتمويل الصناعة الوليدة .

ورغم تطور طريقة الانتاج الرأسمالية في هذه النشاطات المختلفة ظلت الزراعة المركز الانتاجي الأكثر أهمية : فهي لا تغذى فقط الغالبية العظمى من السكان من فلاحين وأرستقراطيين . وإنما تمد الصناعة بالقوة العاملة وبالمواد الأولية وتركز عليها تجارة الحبوب أكثر الفروع نشاطا في التجارة الداخلية والخارجية . من هنا اكتسبت الزراعة مكان الصدارة في تحليل كينيه .

هذه الصورة لتطور طريقة الانتاج الرأسمالي لم تكن كاملة الوضوح اذ كان يشوبها ظلال الأنظمة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الاقطاعي التي كانت لا تزال سائدة . عن طريق الضرائب الملكية وضرائب سادة الاقطاع وغيرها من الاستقطاعات كان الجزء الغالب من الناتج الزراعي يذهب الى الطبقات المسيطرة اقتصاديا وسياسيا : كبار الملاك يمثلون أهم فئة اجتماعية ، اذ لم يكن بيدهم الجزء الأكبر من الأرض والوظائف المدنية والحربية والدينية فحسب وإنما كانوا يسيطرون كذلك على رأس المال المصرفي تقريبا في وقت كانت فيه الثروة المتقولة لا تزال تابعة للثروة العقارية . في الوقت الذي كان يعاني فيه المزارعون من حالة مديونية دائمة ويحصل فيه العامل (الزراعيون والمشتغلون في نواحي النشاط الأخرى) على ما يكفي بالكاد لبقائهم على قيد الحياة ، ظهرت طبقة ملائذ الأراضي (والفئات الاجتماعية التي تتبعها) كمركز للقرارات المالية والسياسية يسيطر على نشاط اقتصادي . من هنا جاء الدور الاستراتيجي الذي تلعبه هذه الطبقة في تحليل فرنسوا كينيه .

في هذا الاطار يقوم فرنسوا كينيه ببناء جدول اقتصادي في صورة نماذج لعملية اقتصادية تجدد انتاج نفسها من فترة لأخرى (من سنة الى سنة) على افتراض أن مستوى النشاط الاقتصادي لا يتغير عبر الزمن ، فالأمر يتعلق بما يسمى بتجديد الانتاج البسيط (٧٩) . الهدف من بناء هذا النموذج هو :

(٧٥) Reproduction Scheme; Schema; schéma de reproduction

(٧٦) من الناحية المنهجية يتميز تحليل كينيه في بنائه لنموذج لتجدد الانتاج بالآتي :

١ - أن النموذج هو نموذج لتجدد الانتاج البسيط

Simple reproduction; reproduction simple

١. - في ضوء ما سبق ، فإن دراسة الإنتاج الاجتماعي كعملية للإنتاج ولتعدد الانتاج : والتوصل
إلى ما يلي : أن الإنتاج الاجتماعي وبنات كفية توزيعه بين الطبقات الاجتماعية .

٢. - لذلك ، فإن كيفية تحقيق شروط وجود انتاج الناتج الاجتماعي في أثناء عملية
التداول ، وما يفترضه من بجد انتاج رأس المال الاجتماعي كشرط ضروري .

لتحقيق هذا الهدف المزدوج بتصور كينيه العملية الاقتصادية عند مستوى معين من
التجريد (٧٦) ككل عضوي مكون من أجزاء توجد بينها علاقات اعتماد متبادل . فهو يتصور
الامة مكونة من ثلاث طبقات اجتماعية تتحدد بحسب وظائفها الاقتصادية ، تلك هي :
« الطبقة المنتجة » (٧٨) طبقة المنظمين الزراعيين : هذه الطبقة هي التي تنتج الناتج
الكللي السنوي (ذلك هو ما يعتقد كينيه على أساس أن الزراعة وحدها هي النشاط
المنتج ، كما رأينا من قبل . وفي الواقع - كما سنرى من تصويرنا الشكلي لعملية الانتاج - ينتج
الناتج الكلي في القطاعين الزراعي والصناعي) . يتم الانتاج في الزراعة عن طريق استخدام
عده الطبقة لرؤوس أموال ثابتة ومتداولة . الأولى ويسميا كينيه « التسيقات الأولية » تتمثل
في المباني والأدوات الزراعية « وهي مواد مصنوعة » . وهو يفترض أن قيمتها ١٠ مليار

مشتاد في حجم الناتج الاجتماعي ذو قيمة صافي . أما في القطاع الصناعي ، فإن اعتبار السنة مثلاً لهذا الركن لعملية الانتاج .
١. - التحليل هو من النوع التحليلي المزدوج . لا يأخذ اعتبارات التوزيعية من وحدات اجتماعية كية .
مستلزم لتجديد العلاقة في ما كانت تأخذ مكاناً بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة التي نتجت عنها وظائفها الاقتصادية .
٢. - يستلزم هذا أن يكون هناك وحدة في رأس المال ، والتدفقات المالية « مضمونة » بما يملأها من تدفقات نقدية . ولكن
أثناء تعدد الأول ، لا يوجد تدفق ، في نظر كينيه ، أساساً دور الوسيط في مبادلة السلع . ولكنها كذلك غفل الشكل الذي
يأخذه رأس المال في أحد مراحل دورة الانتاجية .

٣. - التحليل ليس تحليلاً وصفيًا فقط وإنما هو تحليل تأصيلي *genetic, générique* كذلك ، إذ هو يبحث عن مصدر
الناتج الاجتماعي والكيفية التي يتوزع بها وكيف أن تداول عناصر هذا الناتج مشروط بالظروف الاجتماعية للانتاج .

(٧٧) يتحدد مستوى التجريد بالفروض التي يفترضها كينيه كبراجحة أو ضئيلة ويقوم بتحليله على أساسها . هذه الفروض
هي :

١. في تحليله للنظام الاقتصادي كوحدة قومية يحدد كينيه من أثر التجارة الخارجية فهو يفترض اقتصاداً مغلقاً لا يؤثر على الخارج
ولا يتلقى من الخارج أي أثر .

٢. يفسر التحليل على المبادلات التي تتم بين الوحدات الاجتماعية الثلاثة فقط . فهو لا يأخذ في الاعتبار المبادلات التي
تتم بين أفراد كل وحدة من هذه الوحدات الكبيرة . بمعنى آخر يحدد كينيه من المبادلات التي تأخذ مكاناً بين أفراد كل طبقة
من الطبقات .

٣. يفترض أن جميع المبادلات التي تأخذ مكاناً بين الطبقات في خلال الفترة محل الاعتبار تتم في نهاية الفترة (وليس في
أثناءها) على نحو يجعل من كل السلع التي انتجت خلال الفترة تحت التصرف التام للطبقات المتبادلة ويضع الناتج الاجتماعي في
حالة استعداد للتداول لهذه عملية جديدة للانتاج في الفترة التالية .

٤. يفترض كينيه أن النظام يعمل في ظل المنافسة الحرة . فهو يحدد من آثار الأشكال الأخرى للسوق .
٥. أخيراً يفترض كينيه في تحليله أن الأمان نقي كما هي في أثناء الفترة محل الدراسة . كما أنها لا تتغير من فترة لأخرى .

(فرنك) وأن عمرها هو عشر سنوات وأنها تستهلك بمعدل ١٠٪ سنويا ، ويتم استبدال ما يستهلك منها سنويا (أى ما قيمته ١ مليار) عن طريق شراء مواد مصنوعة من الطينة العقيم . أما رؤوس الأموال المتداولة ، ويسمى كينيه « التسيقات السنوية » فتتمثل في المواد الأولية الزراعية والمواد الغذائية الزراعية اللازمة للطبقة المنتجة ، وهى تملك باستخدام دفعة واحدة في أثناء الفترة الانتاجية . ويفترض كينيه أن قيمتها ٢ مليار .

على هذا النحو تستخدم الطبقة المنتجة التى تستأجر الأرض من طبقة الملاك رأس مال قدره ٣ مليار (٢ مليار في شكل تسيقات سنوية + ١ مليار في شكل الجزء المستهلك سنويا من التسيقات الأولية) . وتحصل في وقت الحصاد على ناتج كل زراعى قدره ٥ مليار ، محققة بذلك « ناتجا صافيا » قدره ٢ مليار .

« طبقة الملاك »^(٧٩) : هى الطبقة الحاكمة وتضم الملك وحاشية وملاك الأراضي وجزء من رجال الكنيسة . وهى تملك الأرض ولا تسهم في عملية الانتاج . ملكيتها للأرض تمكنها من أن تحصل على الناتج الصافي في صورته النفسية . تحصل عليه في صورة ريع تدفعه الطبقة المنتجة . وتعيش طبقة الملاك على اتفاق دخلها ، أى الصورة النقدية للناتج الصافي ، على شراء السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية .

« الطبقة العقيم »^(٨٠) : وهى معادلة تقريبا للطبقة البرجوازية ، وتتألف من كل المواطنين الذين يعملون في نشاطات غير النشاط الزراعى ، ولا يضيف عملهم شيئا الى الثروة الاجتماعية . اذ يقوم فقط ، في نظر كينيه ، بتحويل جزء من الناتج الزراعى الى شكل آخر . شكل السلع المصنوعة . هذه الطبقة تكاد لا تستخدم رأس مال ثابت (أى أن أدوات الانتاج التى تستخدمها هى من الضالة لدرجة تسمح بنجاهلها) وإنما هى تستخدم رأس مال متداول (مواد أولية زراعية) قدره ١ مليار . ويستهلك أفراد هذه الطبقة أثناء قيامهم بنشاطهم سلعا استهلاكية زراعية قدرها ١ مليار . في نهاية الفترة الانتاجية يعطى القطاع غير الزراعى سلعا مصنوعة قيمتها ٢ مليار^(٨١) .

هذا ويلاحظ أن كينيه لم يحدد كمية النقود اللازمة لتداول السلع بين الطبقات

La classe des propriétaires (٧٩)

La classe stérile (٨٠)

(٨١) في هذا النموذج للتكوين الطبقي للمجتمع لا يجد العمل مكانا محددا كافيا . ازاء ذلك يمكننا اتباع أحد سبيلين : - اما اعتبار القوة العاملة كطبقة رابعة . وهذا هو السبيل الأفضل من وجهة نظر التحليل السوسيولوجى . - أو إضافة القوة العاملة الى الطبقتين الأولى والثالثة (المنتجة والعقيم) . وهو افضل من وجهة نظر انتاج الناتج الاجتماعى بصفة عامة والناتج الصافي بصفة خاصة .

الثلاثة ، ويكتفي بالقول بأن كمية النقود يجب أن تكون متناسبة مع المدحول . وقد حدد كارل ماركس في دراسته النموذج كينيه في تجديد الانتاج^(٨٢) كمية النقود من ١ الى ٣ مليار . كما حددها هـ . ووج في دراسة من أهم الدراسات للجدول الاقتصادي^(٨٣) ، بـ ٣ مليار . والواقع أنه ما دام يتم استبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثابت في الزراعة (وقيمة ١ مليار) عن طريق التبادل بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيم يكون من المستساغ أن تتحدد كمية النقود اللازمة لتداول عناصر الناتج الاجتماعي بمقدار ٣ مليار (٢ مليار قيمة الصافي + ١ مليار للتسبيقات السنوية للطبقة العقيم) . في هذه الحالة يأخذ رأس المال المتداول للطبقة العقيم الشكل النقدي . على هذا النحو تكون كمية النقود المساوية لثلاثة مليارات وحدة نقدية في حوزة الطبقتين : الطبقة المنتجة تحوز ٢ مليار والطبقة العقيم تحوز ١ مليار .

الآن نستطيع أن نقدم بطريقة مبسطة تصوير كينيه لعملية الانتاج والتداول والشروط اللازم توفرها لتجديد الانتاج . في هذا التقديم نقسم العملية الانتاجية تقسيما تحكيا الى مراحل يقصد منها ايضاح الأفكار الخاصة بالشروط اللازم توفرها لكي يكون من الممكن تجديد الانتاج في الفترة التالية :

K. Marx, Theories of Surplus-Value, p. 67 et sqq.

(٨٢)

H. Wogg, The Tableau Economique of Francois Quesnay, A. Franke, Berne, 1950.

(٨٣)

يتبين من هذا التقديم للمودج تجدد الانتاج عند كينيه أن الناتج الزراعى الذى تبلغ قيمته ٥ مليار لا يدخل كلية في التداول الذى يتم بين الطبقات . اذ لا يدخل في هذا التداول إلا منتجات زراعية قيمتها ٣ مليار وتستقي الطبقة المنتجة ما قيمته ٢ مليار من المنتجات الزراعية داخل القطاع الزراعى لتقوم بدور رأس المال المتداول في أثناء الفترة القادمة ، الفترة + ١ ، وهى تأخذ الشكل العيني لمواد استهلاكية ضرورية لمعيشة من يشتغلون بالزراعة (١ مليار) ومواد أولية لازمة للانتاج الزراعى (١ مليار) . كما تدخل في التداول كذلك منتجات صناعية قيمتها ٢ مليار . وتكون كل السلع المعدة للتبادل (وقيمتها ٥ مليار : ٣ زراعية + ٢ صناعية) محلا للمبادلات الآتية :

١ - تبدأ طبقة الملاك في اتفاق دخلها (وقدره ٢ مليار نقود) الذى حصلت عليه في شكل ريع الأرض تدفعه الطبقة المنتجة ، تبدأ هذه الطبقة في الاتفاق بشراء مواد غذائية قيمتها ١ مليار تشتريها من الطبقة المنتجة وتخصصها لاستهلاكها النهائي .

٢ - تشتري طبقة الملاك ، استخداما للجزء المتبقى من دخلها النقدي ، من الطبقة العقيم سلعا صناعية قيمتها ١ مليار تقوم باستهلاكها .

٣ - تشتري الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد غذائية زراعية ضرورية لمعيشتها قيمتها ١ مليار .

٤ - لاستبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثابت (وهو يساوى ١٠ ٪ من التسيقات الاولى ، اى ١ مليار) تشتري الطبقة المنتجة من الطبقة العقيم سلعا صناعية (تأخذ الشكل العيني لسلع انتاجية) قيمتها ١ مليار .

٥ - اخيرا ، تشتري الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد اولية زراعية قيمتها ١ مليار .

عن طريق العمليتين (١) ، (٢) تنفق طبقة الملاك كل دخلها كما تبين العمليتان (٢) ، (٤) كيف أن الناتج الصناعى يتقل في مجموعه الى طبقة الملاك (للاستهلاك النهائي) والطبقة المنتجة (لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت) ، ومن ثم لا يبقى للطبقة العقيم شيء مما تنتجه ، اذ هى لا تستخدم ، وفقا لكينيه ، رأس مال ثابت كما أنها لا تستهلك منتجات صناعية في استهلاكها النهائي .

يتضح من ذلك أنه لكى يتمكن كل قطاع من الحصول على ما هو لازم لبدء الانتاج في الفترة القادمة ، اى لكى يمكن تجدد الانتاج في الفترة التالية ، يتعين :

أولاً : أن يتم التداول كعملية تبدأ باتفاق الطبقة التي تحصل على الناتج الصناعي في صورته النقدية لدخلها اتفاقاً يثير سلسلة من المبادلات تتحقق عن طريقها شروط تجديد الانتاج . على أن تحقق هذه الشروط رهين بما يرد في « ثانياً » ..

ثانياً : أى رهين بأن يتم التداول على نحو يحقق توازن النظام في نهاية المدة بحيث يتمكن المجتمع من أن يجد نفسه في بداية الفترة التالية وتحت تصرفه نفس كمية رأس المال (الثابت والمتداول) الذى بدأ به الفترة الحالية . ومن ثم يجد لديه القوة العاملة اللازمة لتجديد الانتاج في الفترة التالية . فيما يتعلق بتوازن النظام بتعين أن نفرق بين التوازن العام بين الانتاج والاستهلاك ، أى بالعرض الكلى والطلب الكلى ، والتوازن على مستوى القطاعات أو الوحدات الكبرى التي ينقسم إليها الاقتصاد القومي :

* بالنسبة لتوازن العام يتبين من تحليل كينيه أن الطلب الكلى على الاستهلاك (المنتج وغير المنتج) يتكون من العناصر التالية :

— طلب طبقة الملاك على سلع استهلاك نهائي (استهلاك غير منتج) يأخذ شكل مواد غذائية زراعية و سلع صناعية مساو لـ ٢ مليار .

— طلب الطبقة المنتجة على السلع الزراعية (استهلاك منتج يأخذ شكل مواد أولية زراعية ومواد غذائية زراعية) مساو لـ ٢ مليار .

— طلب الطبقة المنتجة لسلع صناعية تأخذ شكل سلع انتاجية لاستهلاكها استهلاك من رأس المال الثابت خلال فترة الانتاج مساو لـ ١ مليار .

— طلب الطبقة العقيم على سلع زراعية تأخذ شكل مواد أولية ومواد غذائية قيمتها ٢ مليار .

$$V = 2 + 1 + 2 + 2 =$$

* أما العرض الكلى ، أى الناتج الكلى ، فيتكون من العناصر الآتية :

— الناتج الزراعى الكلى وقيمه ٥ مليار .

— الناتج الصناعى الكلى وقيمه ٢ مليار .

على هذا النحو ، العرض الكلى = ٢ + ٥ = ٧ ، وهو مساو للطلب الكلى .

وبالنسبة لتوازن على مستوى القطاعات ، والأمر يتعلق هنا بالقطاعات الزراعى

والصناعي ، فإن هذا التوازن يتحقق عندما يتساوى الطلب على منتجات القطاع مع ما ينتجه القطاع : ففي حالة القطاع الزراعي نجد أن الطلب على منتجاته هو $2 + 1 = 5$ ، بينما عرض السلع الزراعية مساو لـ ٥ . وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي يتساوى الطلب على منتجاته (قيمته ٢ مليار من طبقة الملاك والطبقة المنتجة) مع ما ينتجه وقيمته ٢ مليار .

بضاف الى ذلك أن التبادل بين هذه القطاعات يتعين أن يتم على نحو يمكن كل قطاع من أن يحصل من القطاع الآخر (أو القطاعات الأخرى) على ما هو لازم لتجديد الانتاج فيه في الفترة القادمة وذلك لاستبدال ما استهلك من رأس مال ثابت به وضمان الحصول على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية للقوة العاملة التي تعمل بالقطاع .

ذلك هو تحليل كينيه الخاص بالجدول الاقتصادي ، أى بنموذجه الخاص بتجديد الانتاج . من هذا التحليل نرى :

١ - أن الناتج الاجتماعي ينتج في مجال الانتاج ، التداول لا يضيف شيئا الى هذا الناتج .

٢ - أن التداول هو وسيلة توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية ، اذ بواسطته تحصل كل طبقة على نصيبها من هذا الناتج ، وهو نصيب يتحدد وفقا لنوع روابط الانتاج السائدة ، فطبقة الملاك هي التي تحصل على الفائض الذي ينتج في الزراعة .

٣ - أن الانتاج في غير الزراعة يحدد اساسه الطبيعي في الصفة المنتجة للعمل الزراعي . فاذا لم يكن الانسان قادرا على ان ينتج في يوم من أيام العمل كمية من وسائل المعيشة تفوق ما يلزم للعامل لكي يحدد قواه الانتاجية فانه لا يمكن الكلام عن ناتج فائض يمكن استخدامه لاعاشة قوة عاملة تعمل في نواحي النشاط الأخرى . بمعنى آخر ، يتمثل أساس كل المجتمعات في انتاجه للعمل الزراعي تفوق الاحتياجات الشخصية للعامل الزراعي . هذه الانتاجية المرتفعة للعمل الزراعي هي فوق كل شيء أساس الانتاج الرأسمالي الذي يسحب عددا متزايدا من الأيدي العاملة التي تعمل في إنتاج المواد الغذائية الأساسية ويحوّلها الى قوة عاملة في مجالات النشاط الأخرى وخاصة النشاط الصناعي .

٤ - أنه بينما تم تبادل سلع قيمتها ٥ مليار لم يستعمل المجتمع إلا ٣ مليار من النقود (الأمر الذي يتضمن سرعة معينة لتداول النقود) لكي يتم تبادل هذه السلع . على هذا النحو تتضح الطبيعة المزدوجة للمعاملات (عينية ونقدية ، حيث يتحدد تداول النقود

بتداول السلع) أو ، بلغة أدق ، بتداول رأس المال .

د - أنه بفضل التداول في أثناء الفترة تتحقق شروط تجديد الانتاج بالنسبة للفترة
ت + ١ . في داخل التداول نلاحظ :

(١) أن انقاس الدخل الممثل للفائض الاقتصادي هو القوة المحركة للتداول ، اذ هو الذي
يثر مجموعة من المبادلات يتم عن طريقها تمكين القطاعات المنتجة من الحصول على
اللازم من رأس المال (الثابت والمتداول) لكي تتمكن من البدء في الانتاج في
الفترة القادمة . من هنا يأتي الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الطبقة التي تخصص نفسها
بالفائض الاقتصادي في عملية تجديد الانتاج .

(ب) أن التبادل بين الطبقة الزراعية والطبقة الصناعية هو الوسيلة التي يتحقق بواسطتها
رأس المال الاجتماعي اللازم لتجديد الانتاج ، اذ عن طريق التبادل تتمكن الطبقة
المنتجة من تعويض ما استهلك من رأس المال الثابت . وعن طريق التبادل تستطيع
الطبقة العقيمة أن تحصل على المواد الأولية ستصنعها خلال الفترة القادمة .

كما أنه عن طريق التبادل تتمكن القوة العاملة في الصناعة من الحصول على
المواد الغذائية اللازمة لمعيشتها .

٦ - أنه مع افتراض أن كل الفائض الاقتصادي يخصص للاستهلاك ، أي مع افتراض
أن الطبقة التي تحصل عليه في النهاية إنما تستعمله في أغراض استهلاكية تبدأ عملية الانتاج
في الفترة القادمة بنفس الشروط التي بدأت بها في الفترة الحالية ، وعليه لا يتغير مستوى
النشاط الانتاجي ، أي تنتهي في الفترة القادمة بانتاج نفس القدر من الناتج الاجتماعي .
هذه هي حالة افتراضية لما يسمى بتجديد الانتاج البسيط . ابتداء من هذه الحالة نستطيع
أن نرى أن تخصيص جزء من الفائض الاقتصادي ، لا للاستهلاك وإنما لزيادة الطاقة
الانتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع (أي استثمار جزء من الفائض) يؤدي الى امكانية
بدء الانتاج في الفترة القادمة بشروط أحسن تمكن من زيادة الناتج الاجتماعي في هذه
الفترة . أي أن تجديد الانتاج يتم على نطاق متسع . ابتداء من تحليل كينيه الخاص بتجديد
الانتاج البسيط يمكن بناء نموذج لتجديد الانتاج على نطاق متسع^(٨٤) . وهو ما قام به كارل
ماركس في مرحلة لاحقة ، وإنما بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي وهو في أوج تطوره^(٨٥) .

من كل هذا يبين أن موضوع البحث الاقتصادي عند فرنسوا كينييه يتعلق بمجموعة الظواهر المكونة للكل العضوي المتمثل في العملية الانتاجية منظورا إليها كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج ، المكونة للنظام الاقتصادي . هذا النظام الاقتصادي يكون - في نظر كينييه الذي شارك فلاسفة العصر فكرتهم عن النظام الطبيعي - نظاما من الوقائع الخاصة لقوانين فيزيقية مستمدة من طبيعة الأشياء . الظواهر الاقتصادية تحكمها إذن قوانين موضوعية ، قوانين مادية هي من طبيعة هذه الظواهر . وهي قوانين أبدية خالدة .

الكشف عن هذه القوانين ، وهو ما يمكن اذا استخدمنا نور العقل par les lumieres de la raison ، يعطينا نظاما من القوانين النظرية ، أى علما . ولكن أى منهج ينصحنا كينييه باستخدامه لاستخلاص هذه القوانين ؟ منهجه هو المنهج التجريبي . فهو يقوم بتحليل الظواهر المشاهدة بقصد التعرف على القوانين الموضوعية التي تحكم هذه الظواهر والتي هي مستقلة عن ارادة الانسان . نقطة البدء هي الواقع في كله الشامل . ويتم التحليل عن طريق التجريد مما لا يعد من جوهر الظاهرة محل الدراسة . ولكي يتم ذلك لابد من اتباع قواعد يتعين ألا نحدد عنها : « أولا ، الا نفترض اطلاقا ما لا تعلمه التجربة ، ثانيا ، ألا نحاول التوصل الى الحقائق التي تكشفها لنا التجربة باستخدام منطق تسلسل الآثار ، (أى بمجرد الاستنباط م . د .) » .

على هذا النحو يتطور فكر الرواد الذي يمثل جوهره في : طرح مشكلة القيمة كالمشكلة المحورية بواسطة ويليام بتي ، فكرة بواجليير^(٨٦) الأساسية المتعلقة بالاعتماد المتبادل بين النشاطات الاقتصادية للمجتمع ، الأفكار النافذة لكانتيون^(٨٧) الخاصة بالمبادئ العامة التي

(٨٦) P. de Boisguillebert ، اقتصاد فرنسي عاش بين ١٦٤٦ - ١٧١٤ . بدأ في كتاباته بدراسة الأحوال الاقتصادية في فرنسا ، ثم كتب كتابا عن طبيعة الثروة والنقد والنفود و D. l'argent et des tributs . Dissertation sur la Nature des richesses, de l'argent et des tributs . أنظر نقديا حسنا لفكرة الاعتماد المتبادل بين مختلف اجزاء العملية الاقتصادية عند بواجليير ، الباب الأول من كتاب : J. Nagels, La reproduction du capital social selon Karl Marx, Boisguillebert, Quesnay, Leontiev, Université Libre de Bruxelles, 1970.

وقد جمعت كل كتاباته وكذلك عدد من المقالات عن هذه الكتابات في جزئين أصدرهما المعهد القومي للدراسات السكانية بباريس :

P. Boisguillebert, 2 tomes. I.N.E.D., Paris, 1966.

(٨٧) R. Cantillon (١٦٨٠ ؟ - ١٧٣٤) من أصل أسباني ، ايرلندي المولد ، فرنسي باقامته ومعيشتة في المجتمع الفرنسي في مؤلفه

Essai sur la nature du Commerce en général

الذي ظهر في عام ١٧٥٥ بعد وفاته ، نجد أول تصوير للمصلحة الاقتصادية ككل . وهو يناقش في هذا الكتاب مشكلات الثروة ، القيمة والأمان ، النقود والفائدة . كما يقدم نظرية في التوزيع مفرقا بين دخول متيقنة (كالتربيع والأجور) ودخول غير متيقنة ، كدخول المظلمين (وهو أول من استخدم اصطلاح « المظلم » L'entrepreneur . وكتاب كانتيون هذا غير تنقسم للطريقة الاستقرائية في البحث الاقتصادي . انظر طبعة I.N.E.D. باريس ١٩٥٢ .

تحكم العملية الاقتصادية ، ثم تحليل كينيه الخاص بعملية الانتاج الاجتماعى كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج (٨٨) .

هذا الفكر يعكس تركيزا ينقل تدريجيا الى مجال الانتاج للبحث عن موضوع العلم الجميد ، البحث عنه في الظواهر المكونة للعملية الانتاجية ، منظورا اليها كعملية للانتاج وتجدد الانتاج ، ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان ، قوانين يعتبرونها خالدة وأبدية . هذه الظواهر تتعلق بانتاج المبادلة ، والمبادلة الرأسمالية . واستخداما لمنهج تجريبي تطرح مشكلة الثروة وتطرح مشكلة القيمة . البعض يخلط بينها . والبعض يطرح على نفسه مشكلة الثروة ثم يجد نفسه مواجهها بمشكلة القيمة التي ما يلبث أن يضعها وضعها السليم ويحاول معالجتها . في هذا المجال يذهب بتي وأتباعه أبعد من فرنسوا كينيه وأتباعه ، اذ يعترفون للعمل على اطلاقه ، وليس للعمل الزراعى فقط ، بصفته كخالق للقيمة ، ولكنهم لا يتوصلون الى المقياس المشترك الحقيقي للقيمة ، اذ ما زال هذا المقياس يتردد بين العمل والطبيعة . الفكر هنا يعكس واقع الفترة التي يعيشها الرواد ، حيث طريقة الانتاج الرأسمالية بقيامها على الانتاج الصناعى ما زالت تشق طريقها في ظلال أنظمة الاقطاع بقيامه على الانتاج الزراعى .

ابتداء من هذه الأفكار ، واستخداما للجهاز الفكرى لفلاسفة القرن الثامن عشر les Philosophes (وخاصة فكرة النظام الطبيعى) وبلاستفادة من التطورات النهجية في البحث العلمى بصفة عامة . يتحقق البناء الكلاسيكى (التقليدى) بفضل جهود آدم سميث ودافيد ريكاردو (٨٩) ومع هذا البناء الكلاسيكى يولد علم الاقتصاد السياسى .

(٨٨) يضاف الى ذلك المناقشات الخلافية المتعلقة بالتقود والقائدة (وهي مناقشات تنور ابتداء من ثورة الاثمان التي بدأت في القرن الخامس عشر واستمرت حتى القرن السابع عشر) وكذلك دفاع د . نووت عن حرية التجارة الخارجية .

(٨٩) Adam Smith (١٧٢٣ - ١٧٩٠) ، فيلسوف واقتصادى اسكتلندى الأصل ، عمل أستاذًا للمنطق والاقتصاد السياسى بجامعة جلاسجو وشغل مناصب أخرى في حياته . هو أول الكلاسيك الانجليز . نشر في ١٧٧٦ مؤلفه الرئيسى بعنوان « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم » .

An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations

أما دافيد ريكاردو David Ricardo فكان رجل أعمال وميمايى وعضو مجلس العموم في إنجلترا . وقد بدأ في بناء نظرياته من نقد أفكار آدم سميث . وقد نشر في عام ١٨١٧ مؤلفه الرئيسى بعنوان « مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب »

Principles of Political Economy and Taxation

هذا ويضيف البعض عند الكلام عن الكلاسيك أسماء أخرى مثل روبرت مالثلز T.R. Malthus (١٧٧٧ - ١٨٤٣) الذى يستند اليه « مبدأ السكان » ، وجان باست ساي J. Baptiste Say (١٧٦٧ - ١٨٢٢) الذى أشاع أفكار آدم سميث على القارة الأوروبية . كما يرجد كذلك جون ستوررت ميل John Stuart Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣) ، الذى لم يسهم الا بقليل محدود في بناء النظرية الكلاسيكية وان كان يعد من أكبر مفكرى القرن التاسع عشر . فكتابه « مبادئ الاقتصاد السياسى » لا يبدو أن يمثل خير تجمع لأفكار المدرسة التقليدية . وعليه يمكن القول أن جوهر البناء النظرى التقليدى يتحقق على يد آدم سميث ودافيد ريكاردو .

ثانيا : المدرسة التقليدية (٩٠) :

لكي يتسنى لنا فهم ما حققه الكلاسيك بالنسبة لميلاد علم الاقتصاد السياسي يتعين علينا فهم الوسط التاريخي الذي نشأ فيه الفكر التقليدي ، سواء من حيث الواقع أو من حيث الفكر الاجتماعي بصفة عامة .

فمن وجهة نظر الوقائع الاقتصادية رأينا أن الأمر يتعلق بمرحلة تطور الرأسمالية الصناعية ، مرحلة التوسع الصناعي وانعكاساته في الزراعة . في هذه المرحلة يصل التوسع الى تحول كيني ينكمى في الثورة الصناعية التي تحقق تصنيع الاقتصاد القومي ، أي بناء الأساس الصناعي (الذي يتمثل في الصناعات الانتاجية الأساسية) ليس فقط للقطاع الصناعي وإنما للاقتصاد القومي بأكمله . الأمر هنا يتعلق بما يسمى « النمط التقليدي في التصنيع » (٩١) ، إذ تم بناء هذا الأساس الصناعي خلال فترة طويلة اتجه الأغلب من الجهد في بدايتها الى بناء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية التي خلقت وجودها طلبا على منتجات الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، على نحو حقق للاقتصاد القومي تدريجيا وجود النوعين من الصناعات وكفل في النهاية للصناعات الانتاجية الوزن الأكبر في البناء الصناعي .

(٩٠) نقصد بالمدرسة التقليدية مجموعة المفكرين أصحاب ذلك الجسم من النظرية الاقتصادية الناتج عن محاولات دراسة العلاقات الحقيقية للنتاج الرأسمالي ، والذي تبلور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . هذا الجسم النظري يجد خير تمثله في آدم سميث ودافيد ريكاردو في عملها الفكري الخلاق . على هذا النحو لا نختي بالفكر التقليدي المعني الذي يعطيه له كيتز في كتابه « النظرية العامة في العالة »

The General Theory of Employment, Interest & Money, London, 1954, p. 3.

والذي يكاد يجعله مغليا لكل فكر سابق عليه (أى على كيتز) . استخدام الاصطلاح بالمعني الذي أعطاه له كيتز غير سليم لا في مجال نظرية العالة والدورات الاقتصادية ولا في مجال النظرية الاقتصادية بصفة عامة :

أولا : لأن موقف الفكر الاقتصادي السابق على كيتز من التقلبات الاقتصادية ومستوى العالة ليس واحدا ، فإذا كان من رأى المدرسة التقليدية أن الاقتصاد الرأسمالي يتطور على نحو متوازن وأنه يعمل - في غياب القوى التي تحول دون تحقيق المنافسة - عند مستوى التشغيل الكامل للموارد البشرية وغير البشرية التي تحت تصرف الجماعة فإن ماركس درس (كما فعل سيسوندي من قبله) الأزمة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي ولاحظ اختلاف طبيعتها عن الأزمات السابقة عليه ، كما أدرك أن من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي أن ينمو من خلال الأزمات ، إذ تطوره غير المتوازن عبر الزمن قانونا من قوانين التطور الرأسمالي . كما سنرى فيما بعد . أنظر في ذلك تعليقه في كتابه رأس المال ، وكذلك :

H. Bartoli, Les Théories marxistes, in: Fluctuations économiques, Editions Montchrestien, tome II, 1954, p. 261 - 316.

ثانيا : أنه يتعين التفرقة بين تحليل المدرسة التقليدية الذي يقوم على نظرية موضوعية في القيمة (نظرية العمل في القيمة) ، وهو تحليل عني بسير العملية الاقتصادية في مجموعها وبالعلاقات بين أجزائها المختلفة وتحليل المدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية) الذي يقوم على نظرية « ذاتية » تحاول أن تفسر القيمة (نظرية المنفعة) وهو تحليل يظل عليه طابع التحليل الوحدى الذي يعني بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (مستهلك أو منظم) على افتراض انزاعا عن بقية الاقتصاد . من الطبيعي الا تحظى الدورات الاقتصادية - وهي ظاهرة تخص سير العملية الاقتصادية بأكملها - الا بعناية قليلة من مفكرى المدرسة النيوكلاسيكية ، وذلك على النمو الذي سنراه فيما بعد .

أما من ناحية الفكر الاجتماعي بصفة عامة ، فيمكن القول أن الموقف كان يتميز ، في مرحلة تكوين البناء النظري للمدرسة التقليدية ، بالخصائص الآتية :

١ - انتصار النظرة العلمية للأمور وحلها محل النظرة الدينية حلولا تم تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - كان الموقف يتميز في هذه الفترة بسيادة المناخ الفكري الذي تكون فيه العلوم الاجتماعية وخاصة النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية .

٣ - يتميز الموقف كذلك بتحطيم الأساس الفكري والأخلاقي لصورة المجتمع القديم . لكي يتم هذا التحطيم استخدمت وسائل عدة :

(أ) النقد الفلسفي (وخاصة من جانب هيوم Hume ، ١٧١١ - ١٧٧٦ ، بايل Bayle ، ١٦٤٧ - ١٧٠٦) الذي تطورت ابتداء من النظرة المادية للكون على نحو جعل من المادية أساس فلسفة الكون والفلسفة الاجتماعية . فضا يخص العلاقة بين المادة والفكر تسود النظرة المادية خلال القرن الثامن عشر ، وعلى الأخص في فرنسا بفضل تعاليم أصحاب الموسوعة Les Encyclopédistes ديدرو Diderot ، المير Aembert ، هولباك Hobbbact وهلفتييس Helvétius) وقد نتجت هذه النظرة عن تلاقي التيار المادي في فكر ديكارت Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠) ، وهو تيار طوره لامترى La Mettrie (١٧٠٩ - ١٧٥١) ، مع التيار المادي الانجليزي الذي تطور على يد فرنسيس بيكون F. Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك . وفقا لهذه النظرة لا توجد الفكرة إلا نتيجة للوجود السابق للمادة . ومن ثم يكون للمعرفة أساس مادي . وهي معرفة لا يمكن استخلاصها إلا استخداما للمنهج التجريبي^(٩٢) .

(ب) فكرة النظام الطبيعي l'ordre naturel التي خلفها الفكر المدرسي واحتفظ بها فلاسفة القرن الثامن عشر . وطبقا لهذه الفكرة تحدد الطبيعة نظاما كونيا (شاملا) خالدا من صنع الذات العلية . في داخل هذا النظام يتم التفاعل بين العالم الفيزيقي والعالم المعنوي بفضل التدخل السماوي . لهذا النظام الطبيعي قوانين موضوعية

(٩١) The classical pattern of industrialisation

، ويسى ، كذلك تفرقة له عن النمط السوفيتي في التصنيع حيث يتم التصنيع بطريقة مخططة تضمن اعطاء الأولوية للصناعات الأساسية في علاقتها بالصناعات الاستهلاكية في خلال مرحلة بناء الأساس الصناعي للاقتصاد القومي .

cf. A. Wolf, A Philosophic and Scientific Retrospect, op. cit., p. 26 - 34.

(٩٢)

(يقابلها قوانين وضعية) يمكن لنور العقل اكتشافها^(٩٣).

٤ - يتميز الموقف أخيراً بقيام الفردية^(٩٤) كـ فلسفة تهتم بالفرد (بالإنسان) ، وإنما ليس الفرد بصفة عامة ، وإنما بالفرد الذي ينتمي إلى طائفة معينة من الأفراد ، الفرد الناجع . كانت صورة هذا الفرد الناجع تمثل في هذه الآونة في رجل الأعمال ، في الرأسمال . ثم تحلل الفردية بعد ذلك الطبيعة الإنسانية وتجد جذورها في الأناية وانصلحة الشخصية . الأسر هنا يتعلق بالظهور الذاتي^(٩٥) للفلسفة الفردية وأخيراً تقول الفلسفة الفردية بالانسجام بين الفرد (كما تتصوره) وبين المجتمع^(٩٦) .

في هذا الوسط التاريخي يتدخل التقليديون النظام على حالة السحت الاقتصادي :

فبالنسبة لهم يتعلق موضوع العلم الجديد^(٩٧) بالعملية الاقتصادية : الظواهر الخاصة بالنتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي . هذا التوزيع تحدده شروط الانتاج . في مجال الانتاج يتعين البحث عن مصدر لثروة الأمة ، وهي ثروة يتعين زيادتها ، كما يتعين البحث عن مصدر ومقياس القيمة ابتداء من العمل . ومن ثم كانت دراسة دور العمل وتقسيم العمل وأثر هذا الأخير على انتاجية العمل ، ورأس المال والأرض . من القيمة تدرس ظاهرة الأثمان ، ثم يدرس توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع بما تحصل عليه من دخول نقدية (الربح والفائدة ، الأجور ، الربح) . ثم تدرس الظاهرة النقدية ، وظاهرة التبادل مع الخارج وما تتضمنه من تقسيم دولي للعمل . كما يكون تطور العملية الاقتصادية في مجموعها ، وهو تطور يجد محوره في تراكم رأس المال ، محلاً للدراسة .

هذه الظواهر الاقتصادية التي يدرسها التقليديون تحللها ، في نظريهم ، قوانين موضوعية . وهم يثأرون في ذلك بالفكرتين اللتين ميزتا كل الفكر الاجتماعي للقرن الثامن

cf. M. de Wulf, op. cit. M. Dowidar, op. cit., p. 31-32.

Individualism: individualisme.

Utilitarian: utilitariste.

cf. J.S. Mill, Utilitarianism, Liberty, and Representative government.

Everyman's Library, London, 1934—B. Russel, op. cit., ch. XXVI, p. 740 & sqq.

(٩٧) تحديد موضوع العلم الجديد عند الكلاسيك إنما نستخلصه من كتاباتهم في مجموعها دون أن نقصر على ما يعلنه الكتاب صراحة بالنسبة لموضوع العلم . غدايد ريكاردو يقول لنا في مقدمة كتابه « المشكلة الرئيسية للاقتصاد السياسي هي مشكلة تحديد القوانين التي تنظم توزيع الناتج بين الطبقات الثلاثة التي يتكون منها المجتمع : طبقة العمال . وطبقة الرأسماليين وطبقة ملاك الأراضي .. الذين يحصلون على الأجور والربح وديع الأراضي » ص ١ من كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب

Everyman's Library, London, 1937

ولكنه لا يتوصل إلى هذه القوانين التي تحكم توزيع الناتج الاجتماعي إلا على أساس دراسة للانتاج حيث يبدأ بالقيمة ومنها إلى الربح والأجور ، لينتقل في مرحلة تالية إلى النفوذ والتجارة الخارجية وتراكم رأس المال .

عشر: فكرة النظام الطبيعي والنظرة المادية للكون. فالظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين موضوعية، حقيقية، مادية، هي من طبيعة هذه الظواهر. ولكن التقليديون، تحت تأثير نفس الفكرتين، يعتبرون هذه القوانين خالدة لا تتغير. وذلك لأن النظام الطبيعي نظام مطلق وشامل وأبدى (ومن ثم تكتسب قوانينه نفس صفاته)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لأن الأمر يتعلق بمادية ميكانيكية إذ لا تؤدي الحركة وفقا لهذه النظرة الى تغييرات كيفية: فكل حركة تعود بنا، في نهاية الأمر، الى نفس مستوى نقطة البدء. عليه تكون الظواهر الاقتصادية في نظر التقليديين نظاما اقتصاديا أبديا^(٩٨).

يضاف الى ذلك أن هذه الظواهر ترد، تحت تأثير الفلسفة الفردية، الى أفراد اقتصاديون من نوع «الرجل الاقتصادي» *homo oeconomicus* هذا الرجل الاقتصادي يعبر في نظرهم عن الطبيعة الانسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادي. وهو يتصرف بسعيه لتحقيق مصلحته الخاصة، لتحقيق أقصى استمتاع بأقل ألم^(٩٩). وهو في سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي يمكن أن يتحصل عليها والجهد الذي يبذله في سبيلها. وقيامه بهذا الحساب الرشيد يستلزم معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة دقيقة..

تلك هي نظرة التقليديين للظواهر الاقتصادية من حيث حدودها وطبيعتها. وهم يقومون بدراسة هذه الظواهر في الأطار التحليلي:

• المجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقا لوظائفها الاقتصادية: الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الانتاج، الطبقة الأرستقراطية المتملكة للأرض، والطبقة العاملة التي تعطى العمل. هذه الطبقات الاجتماعية مرتبطة احداها بالآخرى في عملية الانتاج، هنا نجدنا بصدد نقطة بدء في غاية الأهمية في تحليل الكلاسيك، لأنهم يفترضون بوعي أو بلا وعي، أن الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد في عملية الانتاج إنما تمثل العامل الرئيسي المحدد للعلاقات القيمة (الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج) التي يتوقف عليها نمط وحركة النظام في مجموعة.

(٩٨) تحت تأثير الفرق الساحق لطريقة الانتاج الرأسمالية (بالنسبة لطرق الانتاج السابقة عليها) رأى التقليديون في هذه الطريقة نظاما أبديا وخالدا. وقد يهينهم إنجازاتها السريعة الى حد لم يمكنهم من رؤية جوانبها السلبية رغم أن هذه كانت قد بدأت تكشف عن نفسها فعلا وعلى الأخص في صورة الأزمة الاقتصادية.

(٩٩) هذا القول يمكن استناده الى آدم سميث وليس الى ريكاردو. بالنسبة لهذا الأخير يقول شوبنر: يعتبر ريكاردو عادة من معنني مبدأ الفعمية. والواقع أنه ليس كذلك. لا لأنه كان ذي فلسفة أخرى، ولكن لأنه لم يكن ذي فلسفة على الإطلاق: تاريخ التحليل الاقتصادي، ص ٤٧١.

مجتمع يركز فيه النشاط الاقتصادي على المبادلة (نشاط مرجه للسوق) التي تقوم بين أفراد من نوع الرجل الاقتصادي . هؤلاء الأفراد يحققون : وهم يسمون وراء مصالحهم الشخصية التي تمثل محرك النشاط الاقتصادي ، مصلحة المجتمع من خلال ما يسميه آدم سميث « باليد الخفية » ، التي هي في الواقع القوى المتلقائية للسوق . في هذا الصدد يتعين أن يستتي ريكاردو الذي يقوم تحصيله على التناقض ، ولا التجانس ، بين الطبقات الاجتماعية .

مجتمع نسود فيه المنافسة ، ليس فقط في داخل البلد الواحد وإنما كذلك على مستوى الاقتصاد الدول . في هذا المجتمع لا تقوم الدولة إلا بدور الدولة الحارسة التي تقتصر وظيفتها على الحفاظ على النظام العام (من خلال حماية الملكية الفردية ضد كل عدوان داخل أو خارجي ^(١٠٠)) دون التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع الا في المجالات التي يحجم عنها رأس المال الفردي .

ذلك هو تصور التقليديين لموضوع العلم الجديد : وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظريتهم للظواهر الاقتصادية . في تحليلهم لهذه الظواهر يهدف التقليديون الى الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكمها . وعليه يكون هدفهم علمي ، موضوعي . وفي هذا التحليل يركز التقليديون على المظهر الكمي للظواهر مستخدمين بصفة عامة طريقة التجريد ذات الطبيعة الاستقرائية . الاستقرائية . في اطار هذا القول العام تحسن الفقرة بين آدم سميث ودايفد ريكاردو .

طريقة سميث في التحليل هي طريقة إسحاق نيوتن : التوصل الى حقائق بسيطة عن طريق التعميم الذي يؤدي به الى الفكرة المركبة the synthesis, la synthèse بعد ذلك يتوجه الى الأحداث الحقيقية للتاريخ في فترات مختلفة ويضع في مقابلها ما توصل اليه من أمكنوا ليستخلص من هذه الأحداث البرهان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، باختصار ، سميث يستخدم الطريقة الاستقرائية .

أما ريكاردو ، فهو « رجل المنطق والمفكر النظري الذي يجد من كل العوامل الثانوية التي تتعرف بالذهن عما هو جوهري في الظاهرة ، وذلك بقصد التوصل الى الأفكار الرئيسية » ^(١٠١) مستخدما أساسا الاستنباط كطريقة للاستخلاص المنطقي . فهو يبدأ من قروض تطابق في نظره الحالة الاقتصادية في وقته ، ومن هذه القروض يقوم باستنباط الأفكار التي تمثل المرة الخاصة بالظواهر التي يدرسها .

(١٠٠) J. A. Smith, Wealth of Nations, Ward Lock & co., London, 1883 p. 561 - 564.
(١٠١) H. Barton, Histoire de la Pensée, op. cit. p. 221.

بفصل هذا المنهج واستخدام هذه الطريقة في التحليل يتوصل التقليديون ، في دراستهم للظواهر التي تتعلق بها موضوع العلم الجديد ، الى بناء مجموعة من النظريات تمثل الجسم النظري لهذا العلم :

- فهناك أولا نظرية للانتاج تركز على نظرية العمل في القيمة^(١٠٢) . جوهر هذه النظرية أن المنفعة شرط القيمة ، اذ لكي تكون السلعة قيمة لابد أن تكون نافعة اجتماعيا ، أى صالحة لاشباع حاجة ما . ولكن القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها^(١٠٣) . وذلك على تفصيل كبير فيها يتعلق بفكر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان . ليس هذا بطبيعة الحال مجال التعرض لنظرية القيمة عند الكلاسيك . وانما نكتفي بأن نقول ، من وجهة نظر موضوع علم الاقتصاد السياسي ، أنهم اقتصروا على المظهر الكمي لظاهرة القيمة وان نظريتهم في القيمة هي الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظري للمدرسة التقليدية .

- فعل أساس القيمة تقوم نظريتهم في توزيع الدخل القومي^(١٠٤) بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة ، وهي نظرية تحتوى نظرية في الربح والفائدة^(١٠٥) يرتبط بها نظرية رأس المال^(١٠٦) ونظرية في الأجور^(١٠٧) ونظرية في الربح^(١٠٨) .

- وابتداء من القيمة توجد نظريتهم النقدية^(١٠٩) تبحث في طبيعة التبادلات ووظائفها وقيمتها وأثرها في التداول .

- وابتداء من القيمة يتنون نظريتهم في التجارة الخارجية^(١١٠) (التي تقوم على التقسيم الدولي للعمل) ، في أسباب قيامها ، في مزاياها ، وفي كيفية توزيع مزاياها بين الدول المتبادلة .

The labour theory of value; théorie de la valeur travail.

(١٠٢)

(١٠٣) ينتم آدم سميث كثيرا بدراسة تقسيم العمل وعلى الأخص ما يسمى بالتقسيم الفني للعمل . أى تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالي . وقد رأينا كيف أن ويليام بيب درس الظاهرة من قبل سميث ويغترا البعض (أنظر جلال أمين ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ١٩٣) ان ابن خلدون قد سبق آدم سميث في دراسته لظاهرة تقسيم العمل . ولكن هذا القول تعوزه الدقة . اذ الواقع أن كل منها درس مظهرا مختلفا لنفس العمل . فقد رأينا ان ابن خلدون يدرس في القرن الرابع عشر التقسيم المهني (أو الحرفي) للعمل . بينما ينتم آدم سميث ، مفتتحا في ذلك أثر ويليام بيب ، لظاهرة تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية الرأسمالية . وهي ظاهرة تصبح سائدة ابتداء من القرن الثامن عشر .

The theory of income distribution; théorie de la répartition (١٠٤)

Theory of profit and interest; théorie de profit et d'intérêt (١٠٥)

Theory of capital; théorie de capital. (١٠٦)

Theory of wages; théorie des salaires (١٠٧)

Theory of rent; théorie de la rente (١٠٨)

Monetary theory; théorie monétaire (١٠٩)

Theory of foreign (or international) trade; théorie de commerce extérieur (ou international). (١١٠)

- وعلى أساس الفحمة تقوم أخيراً نظريتهم في التطور الاقتصادي^(١١١) الذي يجد في تراكم رأس المال^(١١٢) (القيام بالادخار)^(١١٣) واستخدامه في بناء طاقة إنتاجية جديدة ، أى الاستثمار^(١١٤) المحرك الأساسي . وبما أن الربح هو مصدر التراكم لزمّت دراسة ما يحدث للنصيب النسبي للربح في الدخّل القومي في خلال عملية التطور . في تحديد هذا النصيب النسبي تلعب الأجور الدور النشط نظراً لما بينها وبين الربح من تناقض . فزيادة تراكم رأس المال تنعكس في زيادة في الغلب على القوة العاملة ، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية ، في الزمن القصير ، هذا الارتفاع في الأجور النقدية يعبر عن نفسه في زيادة الطلب على سلع الأجور ، أى السلع التي تستهلكها الطبقة العامة وخاصة المواد الغذائية . ترتفع أثمان هذه المواد فيثير هذا الارتفاع الأخير ضرورة استغلال الأراضي أقل خصوبة أو أبعد عن السوق ، فيزيد ربح الأرض . زيادة النصيب النسبي للربح في الدخّل القومي تعني نقصان أنصبة الربح ، والأجور . ويؤدي انحدار معدل الربح إلى الانكماش المستمر في تراكم رأس المال . فلا توسع في النشاط الاقتصادي . الأمر الذي ينتهي بالاقتصاد القومي ، في الزمن الطويل جداً ، إلى الحالة الساكنة^(١١٥) .

* * *

تلك هي النظريات التي تتعلق بالظواهر الاقتصادية ، وتتضمن بالنسبة للكلاسيك . القوانين النظرية للاقتصاد السياسي . ولكن إذا ما كان تصورهم لموضوع العلم على النحو الذي رأيناه ، أى متعلقاً بظواهر خالدة أبدية ، يكون من الطبيعي أن تكتسب قوانين الاقتصاد السياسي ، القوانين النظرية ، صفة الأبدية في نظر الكلاسيك . أى أنهم يعتبرون هذه القوانين صالحة لكل زمان ومكان .

على هذا النحو تتحدد ، بفضل الجهود الفكرية للتقليديين ، معالم الاقتصاد السياسي . ويمثل ما حققه هؤلاء الكتاب فيما يتعلق بتحديد موضوعه وبلورة منهجه كسباً كبيراً للعلم الذي نغني بدراسته ، إذ هو يعني مولده . ولكن تصور التقليديين لموضوع الاقتصاد السياسي يفضل الحركة التاريخية للظواهر الاقتصادية ، حركتها من خلال التناقضات ، التناقضات التي تعكس الفكر الاقتصادي اللاحق على التقليديين . إذ ما يلبث فكرهم أن يصبح محلاً لدراسات ناقدة وخلافية ، الأمر الذي يعلن تطور علم الاقتصاد السياسي .

| | |
|---|-------|
| Theory of economic development, théorie de développement économique | (١١١) |
| Accumulation of capital, l'accumulation de capital | (١١٢) |
| Saving, épargne | (١١٣) |
| Investment, investissement | (١١٤) |
| The stationary state, l'état stationnaire | (١١٥) |

1. The first part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the Board of Directors of the Corporation.

2. The second part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the Board of Directors of the Corporation.

3. The third part of the document is a list of the names of the persons who have been appointed to the various offices of the Board of Directors of the Corporation.

الفصل الثالث

تطور علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول إلى الاشتراكية

سنحاول في هذا الفصل تتبع الخطوط العامة لتطور الاقتصاد السياسي في الفترة التي تنطوي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتي يومنا هذا . ولكي يتم لنا ذلك سنرى :

.. أولا : الاقتصاد السياسي بعد التقليديين ، في الفترة التي تنطوي النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات من القرن العشرين السابقة على الحرب العالمية الأولى .

.. ثانيا : الاقتصاد السياسي وتعميق الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي . خاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين .

.. وثالث : الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا .

١ - الاقتصاد السياسي بعد التقليديين

أدى تطور القوى الاجتماعية التي تمثل نقض المجتمع الرأسمالي ونفيه ، أى الطبقة العاملة ، في وجودها الى جانب الطبقة الرأسمالية المسيطرة ، الى تخطيط وحدة البناء النظرى الكلاسيكى ، وأثار في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تيارين أساسيين من الفكر الاقتصادى :

.. التيار الأول ، وإن كان يبدأ من البناء النظرى للتقليديين يعطينا بناء نظريا يختلف كيفيا عن بنائهم . هذا التيار يمثل في ذات الوقت استمرارا وتعديا للفكر التقليدى ، الأمر الذى بطور علم الاقتصاد السياسي بعد مولده . ذلك هو تيار الاقتصاد السياسي الناتج عن تحليل كارل ماركس .

.. أما التيار الثاني : فيمثل عودة الى التداول كمركز للاهتمام تاركا العملية الاقتصادية (بهيكلها وطريقة أدائها) ومنشغلا أساسا بسلوك الوحدات الاقتصادية ابتداء من الحاجات . وهو وإن كان يبدأ من بعض الأفكار التي توجد على هامش البناء النظرى للتقليديين ما يلبث أن ينسلخ عنه مبتعدا بذلك عن العلم . ذلك هو تيار فكر المدرسة الحديثة المسماة بالمدرسة النيوكلاسيكية^(١) (أو المدرسة الحديثة)

Marginalist School, Neo-classical school; l'école marginaliste, l'école néo - classique.

(١)

أولاً : الاقتصاد السياسي عند كارل ماركس (٢).

يبدأ ماركس تحليله الاقتصاد بنقد موضوع ومنهج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ثم يقدم لها بديلاً يمكنه من تقديم بناء نظري يتماق بالاقتصاد الرأسمالي وقوانين حركته .

فيشير ماركس أولاً التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي التقليدي ، من حيث طبيعته وحدوده . وهو ينقد فكر التقليديين الخاص بهذا الموضوع على الأسس التالية :

● يتجاهل التقليديون الكيف . أى المظهر الكيفي للظواهر الاقتصادية ، إذ يمتص تحليل المظهر الكمي (القابل للقياس) كل اهتمامهم . فإذا ما جردنا من الكيف أصبحت الظواهر التي تجري دراستها متجانسة ، أى لا فرق كيفي بينها . والواقع أن الظواهر ليست كذلك .

● يزيد على ذلك أن التقليديين يربطون هذا الكل المتجانس من الظواهر الاقتصادية بتأخيات فرد اقتصادية له (بفضل استلزامهم للفلسفة الفردية) طبيعة أنانية وحاسبة

(٢) سنقتصر هنا على الفكر الاقتصادي لكارل ماركس نفسه دون التبرص للفكر الماركسي بصفة عامة . هذا الأخير غزوي . بالإضافة الى فكر ماركس نفسه . الاتباع الفكري المتميزين الماركسيين في كافة المجتمعات منذ بدايات أفكار كارل ماركس تمثل . من الناحية المنهجية . نظرة معينة للاسكان والموضوع في الكون وقدراته على أحداث التغييرات الاجتماعية . وتذكر ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) فيلسوف . واقتصادي . وعالم اجتماع . ومؤسس الحركة العمالية الدولية . كما ساهم في النشاط السياسي للطبقات العاملة الأوروبية . وينبغي التنبيل النظري لماركس العديد من فروع المعرفة العلمية . وبكفي أن تحيل القارئ هنا الى كتابات ماركس . أنظر في تجميعها :

M. Rubel, Bibliographie des oeuvres de Karl Marx, Marcel Broché & Cie, Paris, 1956 — Oeuvres de Karl Marx, Bibliothèque de la Pléiade, 2 Tomes, Paris, 1963

كذلك تحيل القارئ الى بعض المؤلفات التي تهدف الى تقديم البناء النظري لماركس بصفة عامة .

E. Mehring, Karl Marx, The Story of his Life, Allen & Unwin, London, 1954 — S. Hook, From Hegel to Marx, Studies in the Intellectual Development of K. Marx, Humanities Press, New York, 1958 — H. Barlow, L'élaboration économique et sociale de Karl Marx, Seuil, Paris, 1950 — A. Cornu, Karl Marx et Friedrich Engels, P.U.F., 4 Tomes, 1955, 1958, 1961 et 1970 — E. B. Bottomore & M. Rubel, eds., Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, Watts & Co., London, 1956 — M. Rubel, Karl Marx, Essai de biographie intellectuelle, Marcel Broché et Cie, Paris, 1957 — E. Foa, Marx and contemporary Scientific Thought, Mouton, The Hague, 1969

وفيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية لماركس أنظر أولاً مؤلفاته وعلى الأخص :

Introduction to the Critique of Political Economy — Capital, 3 volumes — Fondements de la critique de l'économie politique, 2 Tomes — Theories of Surplus Value 3 Volumes.

وكذلك المؤلفات التالية :

M. Dobb, Political Economy & Capitalism, Routledge & K. Paul, London, 1937 — P. Sweezy, The Theory of Capitalist Development, Monthly Review Press, New York, 1956 — J. Robinson, An essay on Marxian Economics, Macmillan, London, 1942 — J. Schumpeter, History of Economic Analysis — R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrence & Wishart, London, 1956 — D. Horowitz, ed., Marx and Modern Economics, MacGibbon & Kee, London, 1970 — L. Althusser et autres, Lire le Capital, Maspéro, Paris, 1963 — R. Guillebaud, Le Problème de la Théorie Marxiste de la valeur, A. Colin, Paris, 1952 — P. Villar, Marx et Marxisme, in: Dictionnaire des Sciences Économiques, J. Rieucaud, ed., P.U.F., Tome 2, 1958, p. 712 - 727 — O. Lange, Économie Politique, P.U.F., 1962 — E. Mandel, Traité d'économie Marxiste, 2 Tomes, Julliard, Paris, 1962.

وقد استعنا في كتابة هذا الجزء بطبعة موسكو لكتاب « رأس المال » ، الأجزاء الثلاثة في ١٩٥٩ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ .

(وتسمية) : الرجل الاقتصادي . هذا الرجل الاقتصادي يستمد قواعده سلوكه من « الطبيعة الإنسانية » التي لا تتغير عبر التاريخ . في هذه الحالة تكون القوانين الاقتصادية نتاج خصيصة محددة للحالة النفسية للإنسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادي . وهو ما يتقده ماركس . فالقوانين الاقتصادية ، بالنسبة له ، نتاج الروابط الاقتصادية بين الأفراد (وهي روابط اجتماعية) التي تنشأ على نحو ملموس في المجتمع . بمعنى آخر ، تؤسس فكرة « الرجل الاقتصادي » الصفة الاقتصادية للظواهر على الإنسان المجرد ككائن له حاجات ، وهو ما يفرضه ماركس على أساس أن الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من أنها علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع ، ومجتمع محدد بالذات . فما هو اقتصادي يتحدد اجتماعيا وليس الخصيصة مجردة ترد الى الإنسان بصفة عامة .

هذا النقد الثاني يرتبط النقد الثالث ارتباطا وثيقا ، وهو خاص باعتبار التقليديين للظواهر الاقتصادية ظواهر أبدية لا تتغير وما يترتب عليه من اعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان

بالنسبة لماركس ، يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية . فالظواهر الاقتصادية التي تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية ، ومن ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعة ، فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هي اجتماعية ، ومن ثم تاريخية . في هذا المجال يتعين التمييز بين :

- ظواهر اقتصادية مشتركة بين أكثر من شكل من الأشكال الاجتماعية للانتاج . مثال ذلك ظواهر التداول النقدي حيث كانت النقود تتداول في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي كما تتداول في المجتمع الرأسمالي ، وذلك رغم اختلاف كيفية التداول ومداه من مجتمع الى آخر .

- وظواهر نوعية يتميز بها شكل واحد من الأشكال الاجتماعية للانتاج .

ويترب على ذلك أن التحليل النظري للعملية الاقتصادية يتعين أن يهدف الى استخلاص نوعين من القوانين الاقتصادية :

- لقوانين العامة التي تكون مشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج .

- والقوانين النوعية التي تميز الأشكال المختلفة للانتاج .

عند دراسة شكل من الأشكال الاجتماعية للانتاج (أى عند دراسة الانتاج في مجتمع

مبين) تكون القوانين الخاصة بهذا الشكل أكثر أهمية في التعرف على طبيعة هذا الشكل من الانتاج من القوانين العامة المشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج .

وعليه ، ما يتصف بالطبيعة الديناميكية في نظر ماركس هو موضوع الاقتصاد السياسي كعلم يهدف الى استخلاص قوانين الحركة للأشكال الاجتماعية المختلفة للانتاج ، أى للعمليات الديالكتيكية الحقيقية المحددة تاريخيا . ومن ثم يكون لموضوع الاقتصاد السياسي طبيعة تاريخية ، فهو تاريخي بمعنىين :

- فهو تاريخي أولا بمعنى أن موضوع التحليل ، المجتمع الحديث ، محدد للباحث تاريخيا .

- وهو تاريخي ثانيا بمعنى أن موضوع التحليل ، طريقة الانتاج الرأسمالية ، ليست كما اعتقد التقليديون « الشكل المطلق والنهائي للانتاج الاجتماعى » وإنما لا تعدو أن تكون « مرحلة عابرة في التطور التاريخي لهذا الانتاج » .

على هذا النحو ، يعنى الاقتصاد الكلاسيكى بالنسبة لماركس مواجهته بموضوع جديد وبالتالي وضع الاقتصاد السياسي الكلاسيكى نفسه محل تساؤله . وبما أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكى يتحدد كاققتصاد سياسي بموضوعه فإن النقد الذى يصيب هذا الموضوع عن طريق مواجهته بموضوع جديد يمكن أن يصيب الاقتصاد السياسي (الكلاسيكى) في ذات وجوده . وهذا هو ما قصدناه عندما قلنا أن تحليل ماركس إنما يمثل بديلا للتحليل التقليدى رغم أن هذا الأخير كان بمثابة نقط البدء التى انطلق منها ماركس .

فاذا ما تم له نقد موضوع الاقتصاد السياسي التقليدى يقوم ماركس بتحليل الموضوع البديل بوسعى منهجي كبير يرتكز منهج ماركس على النظرة الديالكتيكية (أى الجدلية)^(٣) للكون وللعلاقة بين الانسان والطبيعة في سعيه المستمر تحويل هذه الأخيرة . هذا التحويل لا يكون ممكنا إلا بفضل المعرفة التى يكتسبها الانسان لقوى الطبيعة وبفضل تطور التكنيك البنى على تلك المعرفة . في عملية استخلاص المعرفة ، اذا ما حدد الباحث هدفه وجب عليه استخدام طريقة التحليل ، هى طريقة الاستقصاء ، بمقتضاها يدرس الموضوع في حركته الديالكتيكية ويستخلص الأفكار النظرية .

ففي الأساس توجد اذن الحركة الديالكتيكية الحقيقية . وتكون عملية استخلاص المعرفة بعناصر هذه الحركة هى الأخرى ديالكتيكية ، اذ تكتسب المعرفة استخداما للمنطق

ديالكتيكي. ومن ثم لزم لفهم ماركس أن نتعرض سريعا للديالكتيك المادى ثم لنستعرض الديالكتيكي لبرى في النهاية طبيعة طريقة التحليل.

فما يخص الديالكتيكية المادية الأمر الذى يتعلق بنظرة تعتبر الكون ككل مكون من المادة في حركتها. من المادة في تطور مساعد عن طريق وصفها الى مستويات متتالية بما يصحبها من تغيرات كمية تؤدي في تراكمها، وتحويلات مفاجئة، الى تغيرات كيفية، أى جديدة. هذه الكون يتكون من مجموعة من العمليات المرتبطة أحدها بالآخر عضويا والتي هى في تطور مستمر^(٤).

فالظواهر، طبيعية أو اجتماعية^(٥)، توجد في حركة مستمرة، في تحويل لا يتوقف، في تطور لا يتقطع. فكل شئ في حالة صيرورة، في تغير مستمر، لاشئ خالداً أو نهائى. هذه الحركة تتم في عملية ذاتية، تنتج عن ديناميزم ذاتي (ولا تأتي من خارج الشئ)، هى نتج من تصارع الأضداد، من المتناقضات الداخلية. فمن وجهة نظر التطور يقال أن الموقف ديالكتيكي عندما توجد بين مراحله المختلفة علاقة تضاد، علاقة ينشأ عنها توالى مراحل أنسرى. فالشرط الضرورى لموقف ديالكتيكي يتمثل في وجود مرحلتين (على الأقل) متميزتين ولكنها غير منفصلتين. ويتحقق الشرط الكافى لهذا الموقف عندما تقدم هاتان المرحلتان علاقة تضاد وتفاعل متبادل على نحو تعكس معه نتيجة هذا التفاعل شيئا جديدا (يختلف كيفيا عنهما) وتحفظ هذه النتيجة ببعض العناصر الهيكلية لهاتين المرحلتين في الوقت الذى يزول فيه ببعض هذه العناصر. على هذا النحو يتحقق الاستمرار مع التغيير. وعليه نتبين:

(٤) هذه النظرية أصبحت تعرف بعد وفاة ماركس «بالمادية الديالكتيكية» أو المادية الجدلية dialectical materialism, matérialisme dialectique والنظر الى الظواهر الاجتماعية وفقا لهذه النظرية الشاملة انما يمثل حالة خاصة أطلق عليها المثل اصطلاح «المادية التاريخية» historical materialism, matérialisme historique وهو ما يسمى «بالفهم المادى للتاريخ» (أنظر مقالة عن كتاب ماركس: مقدمة في نقد الاقتصاد السياسى، المنشود في الأعمال المختارة لكارل ماركس وانظر: الجزء الأول، طبعة موسكو باللغة الإنجليزية، ص ٣٦٨). والظاهر أن المادية التاريخية سبقت المادية الديالكتيكية في التطور الفكرى لماركس. أنظر:

48. Lefevre, Le matérialisme dialectique, P.U.F., 1947 p. 63

ولم يستخدم ماركس هذه الاصطلاحات وإن كان قد تحدث بطبيعة الحال عن المادية وعن الديالكتيك. وعلى قدر علمنا، استخدم اصطلاح «المادية الديالكتيكية» لأول مرة بواسطة بلخانوف. أنظر:

G. Plekanov, Les Questions fondamentales du Marxisme, Editions Sociales, Paris, 1947 p. 47

(٥) مع غافى يشال في أن تغير المظهر وتطوره يحدث بمعدلات تفوق في سرعتها بمراحل معدلات تطور الظواهر الطبيعية. وأحيانا ما يؤدي هذا التبدل البطئ لتغير الظواهر الطبيعية بالبطء الى عدم رؤية الطبيعة الديالكتيكية للظواهر الطبيعية.

- أن كل واقعة هي أكثر من مجرد واقعة ، إذ هي في ذات الوقت نقيض للامكانيات الحقيقية التي تتضمنها الواقعة . في كل الأشياء ، في كل المواقف يوجد النقيضان : العنصر الموجب والعنصر السلبي ، أى نقيض العنصر الأول . فالشيء هو في ذات الوقت نفسه ونقيضه ، هو وحدة المتناقضات (مثال ذلك التناقض الأساسي للمجتمع الرأسمالي المتمثل في التناقض بين المال والعمل ، ففي داخل هذا المجتمع تتضمن العلاقة الاجتماعية التي تؤول لطبقة معينة امتلاك وسائل الانتاج استبعاد العامل عن هذه الوسائل ويكون عليه أن يبيعوا قدرتهم على العمل كسلعة لصاحب وسائل الانتاج . هذه العلاقة التي هي رأس المال تتضمن في ذات الوقت العمل الأجير ، فأحدهما ينتج الآخر . ولكن العمل هو نقيض رأس المال . الصراع بين هذين النقيضين يولد الحركة ، ويكون العنصر السلبي هو العنصر النشط المحرك والمجلب للتطور . وفي المجتمع الرأسمالي تنشأ الحركة الاجتماعية من تصارع الأضداد ، من خلال الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية . وتكون الطبقة العاملة هي المحرك للتغير المحلية للتطور) .

- في صراع الأضداد تكمن الحركة ومن خلاله تحدث التغيرات . أولا في شكلها الكمي ، ثم بعد ذلك ، وبعد أن يصل تراكم التغيرات الكمية الى مستوى معين ، في شكلها الكيفي . هذا التغير الكيفي يحدث فجائيا . بعد تحليله لرأس المال في أشكاله المختلفة وخاصة في شكله النقدي يتساءل ماركس عن المرحلة التي يبدأ فيها رأس المال النقدي ظهوره كظاهرة سائدة وينتهي الى انه لكي تتحول كمية من النقود (أو من القيمة) الى رأس مال لابد أن تكون قد تعدت الحد الأدنى الذي يختلف وفقا للمسنويات المختلفة لتطور الانتاج التي تتحدد بدورها بالظروف الفنية الخاصة بفروع الانتاج المختلفة . وعليه لا يصبح الحائز للنقود أو للسلع رأسماليا إلا بعد أن يتعدى المبلغ من النقود الذي يخصصه للانتاج الحد الأقصى الذي كانت تعرفه فروع النشاط الانتاجي في العصر الوسطى . « هنا ، كما هو الحال بالنسبة لعوامل الطبيعة ، يتأكد القانون الذي ذكره هيغل في كتابه عن « المنطق » ، القانون الذي بمقتضاه تؤدي التغيرات الكمية ، بعد أن تصل الى درجة معينة ، الى فروق في الكيف » (١) .

- أن التغير الكيفي يمثل عنصرا جديدا ، هذا العنصر الجديد الواجد لجذوره في الموقف القديم يمثل مستوى أعلى من التطور (مثال : بعد أن درس التحول الديالكتيكي للمجتمع الأوروبي من شكله الاقطاعي الى شكله الرأسمالي يقول ماركس : « تعطى طريقة الاختصاص الرأسمالية (بالجزء الأهم من الناتج الاجتماعي ، م . د .) ، المرتبة على طريقة

الذي

الانتاج الرأسمالية الملكية الخاصة الرأسمالية. هذا هو التقيض (أو التضييق) الأول للملكية الخاصة الفردية المرتبطة على عمل المالك (أي المنتج الصغير الذي كان مالكا لوسائل الانتاج والذي تم التحول الرأسمالي عن طريق تجديده من وسائل الانتاج : م. د. د.). ولكن الانتاج الرأسمالي يولد بنفسه تقيضه بنفس الحدة التي تتميز بها قوانين الطبيعة (أي الاختصاص الجماعي بالنتائج الاجتماعية : م. د. د.). ذلك هو تقيض التقيض. هذا الأخير لا يعيد للمنتج الملكية الخاصة ، وإنما يعطيه فردية تتركز على مكتسبات العصر الرأسمالي ، أي على التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الانتاج^(٨).

ابتداء من هذه النظرة الديالكتيكية للواقع الطبيعي والاجتماعي يتم - بخلاص المعرفة ، كسبل لسيطرة الانسان في المجتمع (وفي المجتمع المحدد تاريخيا) على قوى الطبيعة ، باستخدام المنطق الديالكتيكي^(٩). وفقا لهذا المنطق تمثل العلاقة بين الانسان والطبيعة أساس كل واقع^(١٠). فالانسان والطبيعة يمثلان ، في العلاقة الديالكتيكية التي تنشأ بينهما من خلال نشاط الانسان ، مثالان الحقيقة الموضوعية الوحيدة. ويمثل تطور الانسان ، في علاقته مع الطبيعة ، عملية تحقيق لذاته طبيعة ديالكتيكية وتاريخية. الأمر هنا يتعلق بعملية ملموسة ، مادية ، يثيرها نشاط الانسان أي عمله الذي يسعى به الى تحويل الطبيعة. لتحقيق نفسه ، يعيش الانسان : الذي يمثل تقيض الطبيعة ، صراعا مستمرا معها للسيطرة على قواها. ولكي تتحقق له هذه السيطرة لابد له من معرفة هذه القوى. من هنا كانت مسألة المعرفة بخصوبتها اللامحدودة. فإذا ماتصورنا الطبيعة والحياة الاجتماعية كعملية في حركة مستمرة أي في تطور تعين ان يأخذ نشاطنا الفكري ومعرفتنا - وهما ليسا الا محاولتنا المستمرة لفهم الكون الذي نعيش فيه - بدورهما شكل عملية قابلة أبدا للتعديل. ومن ثم تكون عملية استخلاص المعرفة العلمية عملية ديالكتيكية^(١١) ويصبح ديالكتيك الأفكار (أي

(٧) رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٧٦٣. أنظر البابين السابع والثامن من كتاب انغلز بعنوان « ثورة المراهنج على العلم ». وتبدي أهمية هذا المؤلف في أن ماركس قرأ أصوله وأنه كتب الباب الثامن من هذا الكتاب. والمعروف أن ماركس الذي كان ينوي أن يكتب كتابا عن الديالكتيك أو الجدول (انظر خطابه الى Dietzen في ١٨٧٦ ، والمشار اليه في ص ٦٢ من كتاب Hook) المشار اليه في هامش (١) من ص ١٨٩ عاليا لم تنح له فرصة كتابته. ومن ثم استخلص الديالكتيك من تحليله النظري. أي من لعمل النظرى الذي قام به.

Dialectical logic - la logique dialectique

(٨)

(٩) « يمثل العمل كخاتمة لقيمة الاستعمال. كعمل مفيد ، الشرط الأساسي ، المستقل عن كل أشكال المجتمع ، لوجود الجنس الانساني. أي ضرورة تفرسها الطبيعة على نحو أبدي بدونها لا تبادل مادي بين الانسان والطبيعة ، ومن ثم لا حياة رأس المال. الجزء الأول ، ص ٤٣.

(١٠) يرجع اكتشاف قوانين الجدول (الديالكتيك) وبلورتها بطريقة متسقة الى الفيلسوف الألماني هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣٠). وقد اعتبر ماركس جدله المادى معارضا تماما لجدل هيجل المثالي. الأمر يتعلق اذن بتوعين من الجدول يختلفان كليا. أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، ص ١٩. وأنظر فبا يتعلق بالعلاقة بين الجدول الماركسي والجدل الهيجلي L. Althusser, La Pensée, No. 166, décembre, 1962 et No. 110, Août 1963.

الحركة الجدلية للأفكار) انعكاسا واعيا من نتائج المنع (الذي هو مادة في أكثر أشكالها نظريا) للحركة الديالكتيكية لواقعنا^(١١) أى أن ديالكتيك الفكر يعكس ديالكتيك الواقع. وعليه لا يكون المنطق في وضع موجهها للكيبونة اذ يتحد الاثنان في كل يرتكز على الحقيقة الموضوعية^(١٢).

أما بالنسبة لعملية التحليل، تحليل الظواهر المكونة للعملية الاقتصادية، فإن ماركس يتبع المنهج التجريدي القائم على الاستقراء والاستنباط كطريق للاستخلاص المنطقي مع استخدام أكبر للاستقراء. بل أن ماركس يعتبر أول من أبرز أهمية التجريد والدور الخاص الذى يلعبه في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر الاقتصادية بصفة خاصة^(١٣).

إذا ما نحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفقا لمنهج ماركس فإنه، في دراسته لهذا الموضوع، يهدف إلى الكشف عن القوانين الاقتصادية للحركة في المجتمع الحديث، المجتمع الرأسمالي. فالتركيز يتم في إطار تحليله النظري، على تطور الاقتصاد الرأسمالي الأمر الذى لا ينأى إلا بفهم طبيعة طريقة الانتاج الرأسمالية وكيفية أدائها والتغيرات التي نعيشها عبر الزمن. ويتيح عن هذا الجهود التحليلي بناؤه المنطوق.

فهناك أولا نظرية القيمة وفائض القيمة^(١٤). ومى نظرية للعمل في القيمة تقدم تفسيرات للمظاهر الكيفية والكمية لظاهرة القيمة كأساس لتحديد الأثمان، لمصدر القيمة وقياسها.

هنا يبدأ ماركس تحليله، مستخدما المنهج التجريدي، بتحليل الشكل الأول للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي، أى تبادل السلعة. تحليل هذا الشكل الأول يظهر بدور التناقض في هذا المجتمع. من هذا التحليل يخرج ماركس بنفولاته الاقتصادية الأساسية^(١٥)، وهو يخرج بها في ترتيب يعبر عن مولد هذه العلاقات ونموها وتطورها. فهو

(١١) «بالنسبة إلى حركة الفكر ليست إلا انعكاسا لحركة الواقع ينقلها مع الإنسان ويضعها على مستوى آخر». ماركس، رأس المال، الجزء الأول، ص ٩.

(١٢) بالنسبة لماركس، هذه الحقيقة وجدت دائما مستقلة عن الفكر، أنظر في ذلك ص ٦٦ من: مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي، طبعة Edition Sociales، باريس، عام ١٩٥٧. والواقع أنه توجد علاقة ديالكتيكية بين المادة والفكر، بالنسبة لهذه العلاقة أنظر: J. Sips, La Pensée, No. 109, Juin, 1963 P. 47 - 63.

(١٣) أنظر الباب الخاص بمنهج الاقتصاد السياسي في كتابه. مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي.

(١٤) Theory of value and surplus-value, théorie de la valeur et de la plus-value.

(١٥)

(١٥) هذه المقولات هي أشكال الفكر تمتلك حقيقة موضوعية باعتبارها انعكاس لعلاقات اجتماعية لا تنتمي إلا إلى هذه الحفة التاريخية المحددة حيث انتاج المبادلة هو طريقة الانتاج الاجتماعي، رأس المال، الجزء الأول، ص ٧٦.

ينتقل من السلعة الى شروط تبادلها الى النقود ثم الى تحول هذه الأخيرة الى رأس المال . في احد مراحل تحول رأس المال (١٥)، وهي مرحلة رأس المال المنتج (أى في عملية الانتاج) تزداد قيمة رأس المال . هذه الزيادة للقيمة تجد أصلها في شراء سلعة (بواسطة الرأسمالي) تتميز عن غيرها من السلع بأنها تنتج أثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هي . هذه السلعة هي القدرة على العمل (أو قوة العمل) (١٦) التي تخلق ، عند بذل الجهد أى عند العمل ، فائض القيمة الذى هو مصدر رأس المال ، فأرأس المال ينتج اذن في عملية الانتاج الحقيقية .

ولكى نضادى الكثير من اللبس والخلط اللذان يكثران نجدهما في الكتابات المتعلقة بهذه النظرية في القيمة يتعين ان نعى مفهوم مكونات هذه النظرية والفرق بين كل منها :

- يتعين ان نعى أولا الفرق بين قوة العمل والعمل (١٧) فقوة العمل هي القدرة (أو الصلاحية) للقيام بالعمل اثناء عملية الانتاج ، وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حيا وقادرا من الناحية الجسدية حتي ولو كان في حالة بطالة . أما العمل فهو البذل الفعلي للمجهود المنتج ، أى الانفاق الفعلي للعضلات والأعصاب والمخ . وهو يتحقق اذا ما استخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الأخرى لعملية الانتاج أى مع أدوات العمل والمواد موضوع العمل . الفرق بين قوة العمل والعمل يتضح بالمقارنة من الفرق بين القدرة على الهضم . فالقدرة على الهضم موجودة طالما كنا بصدد انسان حتى له جهاز هضمي سليم ، أما الهضم فلا يحدث إلا في الحالة التي يوجد فيها في المعدة طعام يجرى هضمه ، اذا توافرت الشروط التي يمكن في ظلها استخدام القدرة على الهضم . وقد كان ماركس أول من أوضح هذا الفرق .

- في اطار العمل يتعين أن نعى الفرق بين العمل الفردي (الملموس) (١٨) والعمل الاجتماعي (المجرد) (١٩) : الأول هو البذل الذي ينفق في عملية محددة للانتاج (ولتكن عملية انتاج الساعات ، مثلا) متمثلا في انفاق القوة الانسانية في شكل خاص . الأمر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (يكتسبها عن طريق اعداد تكويني معين) تميزه عن غيره من العمل الفردي (كعمل العامل الزراعي مثلا) . فالصفات التي يتميز بها عمل

(١٥) مكرر سنرى فيما بعد عند دراستنا للخصائص لطريقة الانتاج الرأسمالية (في الباب الثالث من هذا الجزء الأول)
المراحل الثلاثة لدورة رأس المال .

Labour-powen, force de travail. (١٦)

Labour: travail. (١٧)

Individual (concrete) labour, work; travail individuel (concret). (١٨)

Social labour (abstract labour); travail social (travail abstrait). (١٩)

صانع الساعات تختلف عن الصفات التي يتميز بها عمل العامل الزراعي . وصفات كل عمل تفردته عن غيره من الأعمال الفردية . أما العمل الاجتماعي فهو العمل بصفة عامة . أى ذلك الجهد الواعي المجرد الذي يميز مجهود الانسان عن المجهود الذي نبذله الكائنات الأخرى .

- في كلامنا عن العمل المجرد يتعين أن نفرق بين العمل البسيط^(٢٠) والعمل المركب^(٢١) . فالعمل البسيط (العمل غير الماهر) هو الاتفاق للقوة البسيطة التي يمتلكها جسانيا كل انسان دون تطوير خاص لهذه القوة . أما العمل المركب (العمل الماهر أو المدرب) فيتبع عن تطوير العمل البسيط ، فهو العمل البسيط مضروبا في نفسه ، أى مضاعفا ، على نحو يحقق التقابل بين كمية معينة من العمل المركب وكمية أكبر من العمل البسيط (فساعة مثلا من العمل المركب تساوى ٣ ساعات من العمل البسيط) . على هذا النحو يمكن التعبير عن عدد وحدات العمل المركب بعدد أكبر من وحدات العمل البسيط .

يتعين أن نعي ثانيا الفرق بين قيمة الاستعمال والقيمة وقيمة المبادلة والثمن :

فقيمة الاستعمال هى صلاحية الناتج لاشباع حاجة معينة ، أى صلاحيته كموضوع لحاجة انسانية . هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي يتكون منها الناتج وكذلك اى خصائص (أو صفات) العمل الفردى (الملموس) الذي ينفق في انتاجه^(٢٢) . وتمتع المنتجات بقيمة الاستعمال هذه في ظل كل الأشكال الاجتماعية للانتاج . ونضيف أن قيمة الاستعمال هذه هى شروط القيمة في اقتصاد المبادلة .

أما القيمة^(٢٣) : فهى خصيصة اجتماعية للسلعة تجعلها محلا للمبادلة ، في ظل شروط انتاج المبادلة . فالقيمة هى اذن ظاهرة تنتمى الى انتاج المبادلة . وانتاج المبادلة فقط . من الناحية الكيفية تتميز السلع بخصيصة مشتركة تجعلها قابلة للتبادل فيما بينها رغم اختلاف قيم استعمالها : هذه الخصيصة المشتركة تتمثل في أنها كلها نتاج العمل الاجتماعي المجرد (بالتضاد مع العمل الفردى الملموس الذي ينتج قيم الاستعمال) . من الناحية الكمية تمثل كل سلعة

Simple labour; travail simple

(٢٠)

أنظر هذه التفرقة عند ابن خلدون ، قبا سبق ، هامش

complex labour; travail complexe.

(٢١)

(١٢٢) ص ١٠٥ .

(٢٢) أنظر هامش ١٤ ص ٦٥ .

(٢٣) هنا لا يخلط ماركس بين القيمة والثروة اذ هو يفرق بوعي بينها : « مثل زيادة كمية قيم الاستعمال زيادة في الثروة المادية . اذ يبتا يكي شخصان بمعطين لا يكي معطف واحد الا شخص واحد . ومع ذلك من الممكن أن يقابل زيادة كمية الثروة نقصا ملازما في مقدار القيمة ، رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٥٤ - ٤٦ .

جزءاً من العمل الاجتماعي المجرد . فمقدار القيمة يقاس اذن بكمية العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج السلعة^(٢٤)

في علاقات التبادل - وهي شأنها شأن العلاقات الاقتصادية علاقات اجتماعية تتم بواسطة الأشياء المادية - تعبر القيمة عن نفسها في شكل قيمة المبادلة التي هي علاقة (أى نسبة) بين قيمتين . وعليه يتعين التفرقة بين القيمة والشكل الذى تأخذه في التبادل (أى قيمة مبادلها) . اذا ما تم التعبير عن القيمة النسبية لسلعة ما في صورة وحدات السلعة التي تلعب دور النقود نكون بصدد ثمن هذه السلعة .

هذا وتحلل قيمة السلعة الى $r - m + f$ حيث r تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة (constant capital) (أى قيمة وسائل الإنتاج) التي تنتقل الى قيمة السلعة بفضل العمل . $m =$ قيمة قوة العمل (هى نفسها سلعة تشتري بقيمتها) المستعملة في الإنتاج أو ما يسمى ماركس برأس المال المتغير (أى الجزء من رأس المال الذى ينحصر لشراء قوة العمل)^(٢٥) ، f : قيمة الناتج الفائض أى فائض القيمة التي ينتجها العمل ويخص بها رأس المال نفسه . بمعنى آخر يقوم الرأسمالى بشراء قوة العمل كسلعة بقيمتها^(٢٦) ، وهو يدفع في مقابلها الأجر . عند استعمالها تستطيع قوة العمل (مستخدمة وسائل الإنتاج) أن تجدد إنتاج قيمتها ، وأن تسمح لجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة

(٢٤) يقصد بكمية العمل اللازمة اجتماعياً «كمية العمل اللازمة لإنتاج السلعة في ظل الظروف العادية للإنتاج . وبالدرجة المتوسطة لمهارة العمل وحدته وفقاً هو سائد (في المجتمع) في هذا الوقت (الذى تقاس فيه القيمة) . م . د . . . رأس المال . الجزء الأول . ص ٣٩ . هذا ومن الواضح أن قيمة ساعة تبنى كما هي طامناً بتي الوقت اللازم لإنتاجها كما هو . ولكن هذا الأخير يتغير مع القوة المنتجة للعمل (أى مع إنتاجية العمل م . د . د) التي تتوقف بدورها على ظروف متنوعة . من بينها المهارة المتوسطة للعامل ، تطور العلم ودرجة تطبيقه تكنولوجياً . التنظيم الاجتماعي للإنتاج . مدى وكفاءة وسائل الإنتاج . كما تتوقف على عوامل طبيعية مختلفة . رأس المال . الجزء الأول . ص ٤٠ .

(٢٥) variable capital تختلف التفرقة التي يدخلها ماركس في إطار رأس المال المنتج بين رأس المال ذى القيمة الثابتة ورأس المال المتغير عن التفرقة التي يقول بها الكلاسيك بين رأس المال الثابت fixed capital (ويمثل وسائل الإنتاج الثابتة من مباني وآلات وما يلحق بها) ورأس المال المتداول circulating capital (ويمثل المواد الأولية والقوة المحركة والأجور) . فبينما تبين التفرقة التي يقول بها الكلاسيك الكيفية التي يتم بها انتقال قيمة وسائل الإنتاج الى الناتج (تدريجياً وعلى دفعات بالنسبة لعناصر رأس المال الثابت ، ودفعاً واحدة بالنسبة لعناصر رأس المال المتداول) تبين التفرقة التي أدخلها ماركس مصدر فائض القيمة . فهو يعتبر رأس المال ذى القيمة الثابتة كذلك لأنه لا ينقل الى قيمة السلعة أكثر من قيمته . أما رأس المال المتغير ، وهو رأس المال النقدى المخصص لشراء قوة العمل . فينقل الى قيمة السلعة المنتجة أكثر من قيمته . فهو يخلق فائض القيمة . ويزيد على ذلك أن الحفاظ على قيمة رأس المال ذى القيمة الثابتة لا يتحقق إلا بواسطة رأس المال المتغير . أنظر رأس المال . الجزء الأول . الباب الثامن ، وخاصة ص ٢٠٩ .

(٢٦) وتحدد قيمة قوة العمل (أو القدرة على العمل) كسلعة بنفس الطريقة التي تتحدد بها قيمة السلع الأخرى : أى بكمية العمل اللازمة اجتماعياً لإنتاج السلع اللازمة لمعيشة العامل وعائلته . إلا أن قوة العمل تختلف عن غيرها من السلع في أنه يدخل في تكوين قيمتها عامل اجتماعى . تاريخى . إذ تتحدد قيمة قوة العمل في كل مجتمع من المجتمعات ليس فقط بما هو لازم لاستمرار الوجود الجسدي للعامل وإنما كذلك «بمستوى المعيشة المتعارف عليه» في هذا المجتمع . أنظر رأس المال . الجزء الأول . الباب السادس .

أن ينقل قيمته الى السلعة المنتجة ، كما أنها (أى القوة العاملة عند استعمالها) تنتج قيمة جديدة ، هى فائض القيمة (ومن هذا التكوين للقيمة يستخلص ماركس بعض العلاقات : $f + m$ هو معدل فائض القيمة (أو معدل الاستغلال ، أى استغلال العمل) ، $r + m$ هو التكوين العضوى لرأس المال^(٢٧) ، وأخيرا $f + (r + m)$ الذى يمثل معدل الربح) .

وفىما يتعلق بالثمن يتعين التمييز بين ثلاثة أنواع من الثمن : ثمن التكلفة^(٢٨) ، ثمن الانتاج^(٢٩) و ثمن السوق^(٣٠) . ويمثل ثمن التكلفة ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالي ، ومن ثم فهو يساوى ذلك الجزء من قيمة السلعة المغطى لقيمة وسائل الانتاج المستهلكة فى انتاج السلعة ولقيمة قوة العمل . فهو يساوى $r + m$. أما ثمن الانتاج فهو عبارة عن ثمن التكلفة فى فرع معين من فروع النشاط الانتاجى مضافا اليه متوسط معدلات الربح فى النشاطات الانتاجية المختلفة . هذا المتوسط اجتماعى اذ هو يجرى من الاختلاف فى التكوين العضوى لرأس المال (أى نسبة امال ذى القيمة الثابتة الى رأس المال المتغير) فى الفروع المختلفة للنشاط الانتاجى . على هذا النحو لا يكون لثمن الانتاج ، شأنه فى ذلك شأن القيمة ، أى معنى الا فيما يتعلق بالمجتمع كله . و ثمن الانتاج هذا يختلف عن ثمن السوق ، وهو الثمن اليومى الذى يتقلب حول ثمن الانتاج كمركز للجاذبية ، أى الثمن الذى تباع به السلعة . وهو مساو لثمن التكلفة مضافا اليه معدل الربح الذى يتحقق فعلا فى هذا الفرع الانتاجى (معدل الربح هذا قد يكون أعلى أو أقل من متوسط معدلات الربح فى مختلف الفروع) . ويختلف معدل الربح الفعلى من فرع انتاجى الى آخر نظرا لاختلاف التكوين العضوى لرأس المال من فرع الى آخر ونظرا لعدم قدرة المنافسة الحرة على القيام بعملها (لأسباب مختلفة)^(٣١) .

ترتكز على نظرية القيمة وفائض القائمة نظرية ماركس فى توزيع الدخل القومى^(٣٢) بين

| | |
|--|------|
| The organic composition of capital: la composition organique de capital. | (٢٧) |
| Cost-price: prix de revient. | (٢٨) |
| production price: prix de production. | (٢٩) |
| Market price: prix de marché. | (٣٠) |

(٣١) أنظر رأس المال ، الجزء الثالث (Parts 1 & 2)

(٣٢) بفرق ماركس بين :

total social product, produit social total

الناتج الاجتماعى الكلى

أى مجموع ما انتج خلال الفترة الانتاجية وقيمة تكون تساوى $r + m + f$.
 : الناتج الصافى net social produit وقيسته تساوى قيمة الناتج الاجتماعى الكلى مطروحا منها قيمة ما استهلك من رأس المال ذى القيمة الثابتة (أى وسائل الانتاج) فى عمالة الانتاج . قيمة الناتج الصافى = $m + f$ ، أى قيمة رأس المال المتغير +

الطبقات الاجتماعية . والتوزيع يحدد نصيب كل طبقة وكل فرد في الناتج الاجتماعي ثم وهو يحصل عن طريق التبادل على المنتجات المحددة يتطور فيها هذا النصيب والتي تشبع القدر من الحاجات الذي يتمكن من اشباعها وتمطد التوزيع يتحدد بنوع علاقات الانتاج السائدة : فعند مستوى مرتفع من التجريد يوزع الدخل القومي بين الأجور (دخل الطبقة العاملة) وفائض القيمة (وهو مقولة مجردة غير ملموسة في الحياة العملية) . ويتحلل فائض القيمة هذا ، عند مستوى أقل تجريدا ، الى الربح والفائدة والربح ، والربح والفائدة يمثلان دخل الطبقة الرأسمالية ، والربح هو دخل طبقة ملاك الأراضي . هذا الثلاثي هو دخل الملكية ، ملكية وسائل الانتاج بما فيها الأرض .

ثم هناك نظرية النقود ، تفسر طبيعتها وأصلها التاريخي ووظائفها والكيفية التي تتحدد بها قيمتها والدور الذي تلعبه في الانتاج وتجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي (٣٣) .

ويكتمل البناء النظري لماركس بنظرية في التطور الرأسمالي ، هذه النظرية تقوم على :

- تحليل العملية الاقتصادية كعملية للانتاج وتجدد الانتاج تحليلا يعطينا نموذجين لتجدد الانتاج : نموذج لتجدد الانتاج البسيط ، وآخر لتجدد الانتاج على نطاق متسع (٣٤) .

- تحليل عملية تراكم رأس مال كقوة محركة للتطور الرأسمالي : من التراكم البدائي (مدروسا دراسة تاريخية) الى التراكم في أثناء العملية الاقتصادية في وقت أصبحت فيه طريقة الانتاج الرأسمالية الطريقة السائدة .

- من هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الأساسية لتطور الاقتصاد الرأسمالي ،

١- فائض القيمة . الأول يستخدم في شراء قوة العمل مثلا على هذا النحو ضمن القوة العاملة (الأجور) ، والثاني يمثل دخل الطبقات المالكة (في شكل نفدي) . فائض القيمة هذا ينحل الى ربح وفائدة وربح عفاى

total national income; revenu national total

- الدخل القومي الكلي

ويساوى الأجور + الربح + الفائدة + الربح .

net national income; revenu national net

- الدخل القومي الصافي

يساوى الربح + الفائدة + الربح . وهو يعتبر كذلك « لأن المجتمع بأكمله » الذي يركز على الانتاج الرأسمالي ، ينظر الى الأمور من وجهة النظر الرأسمالية ، ومن ثم لا يعتبر دخلا صافيا إلا الدخل الذي ينحل الى الربح (والفائدة) والربح . أنظر رأس المال . الجزء الثالث ، ص ٨١٨ - ٨١٩ .

(٣٣) أنظر الباب الخاص بالنقود في مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي ، وكذلك الباب الثالث من الجزء الأول لرأس المال . أنظر كذلك :

Sozanne de Beunhoff, La Monnaie chez Marx, Editions Sociales, Paris, 1967 — J. Morris, Marx as a Monetary Theorist, in, Science and Society, Vol XXXI, No. 4, fall 1967, p. 404- 427.

(٣٤) أنظر الأبواب ١٨ - ٢١ من الجزء الثاني من رأس المال ، وكذلك :

M. Dawidlar, Les Schémas de reproduction ... chs. III & IV — Nagels, op. cit., ch. III.

وهي :

❶ قانون تركيز (في يد الطبقة الرأسمالية في علاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى) رأس المال وتمركزه (في داخل الطبقة الرأسمالية نفسها) (٣٥) .

❷ قانون تزايد بؤس الطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي (٣٦) . وذلك على افتراض عدم تنظيمها لنفسها نقابيا وسياسيا .

❸ قانون ميل معدل الربح للانخفاض .

❹ وقانون التطور الاقتصادي غير المتوازن . التطور الرأسمالي من خلال الأزمات وزيادة حدتها مع التطور الرأسمالي (٣٧) .

* * *

من كل هذا يتضح أن البناء النظري لكارل ماركس يبدأ من نقده الناقد للبناء النظري للتقليديين . بفضل منهجه الناقد يتوصل ماركس في ذات الوقت الى أن يحقق لنفسه نقطة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما في النظرية التقليدية من نتائج أساسية صحيحة وأن يقدم النظرية التي تمثل نفيًا negation لهذه النظرية التقليدية ذاتها . على هذا النحو يجد الاقتصاد السياسي ، في العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس ، تطوره الديالكتيكي الجدلي وهو يتطور ، كـ مـا رآينا حـا سـو ل

law of concentration and centralisation of capital.

(٣٥)

(٣٦) من الناحية المنهجية يتعين . لكي نفهم مضمون هذا القانون . أن نرى مستوى التجريد الذي يقوم عنده ماركس بالتحليل وكيف أنه يقوم به على افتراض العمل التلقائي للاقتصاد الرأسمالي (أى افتراض عدم تدخل الإنسان في عمل قوانينه) . كما يتعين أن نرى مفهوم « القوانين الاجتماعية » عند ماركس وأن نكون على علم بنظرية الخاصة بقسمة قوة العمل . بدور وعى الطبقة العاملة ونضالها المنظم (والأمر هنا يتعلق بنضالها الاقتصادي) . نصيب الطبقة العاملة في الدخل القومي في المجتمعات الرأسمالية بمعدل زيادة هذا النصيب في علاقتها بمعدل زيادة الدخل القومي . بالدور الذي لعبته هجرة السكان من أوروبا الغربية نحو الأراضي « الجديدة » . وأخيرا بالدور الذي لعبته المستعمرات التي تمثل اقتصاديات تابعة للاقتصاديات الأم والميكائزم الذي تعقّد بواسطة خلق الجيش الاحتياطي من العمال على الأقل حرجيا في المجتمعات المختلفة .

macro-analysis: analyse macro-économique

(٣٧) من ناحية الطبيعة المنهجية تحليل ماركس تحليل جمعي

هو يشمل طبيعة العملية الاقتصادية في مجموعها وبطريقة أدائها عبر الزمن بقصد التوصل الى قوانين حركتها . وما يقوم به من تحليل وحيدى micro-analysis: analyse micro-économique أى التحليل الذي يحد موضوعه في وحدة اقتصادية واحدة (ولكن الوحدة الانتاجية ، المشروع) . إنما يتم ابتداء من الاطار الهيكلي للاقتصاد الرأسمالي ويمثل تحليلا لعملية الانتاج كعملية اجتماعية على مستوى الوحدة الانتاجية كخليفة بها خصائص المجتمع بما يقوم فيه من علاقات بين الطبقات الاجتماعية (وليس دراسة لسلاسل المنظم الفرد ، كما سنرى بالنسبة للحددين) . عند الانتقال من التحليل الوحدى الى التحليل الجمعي يسمى ما يركس أن الظاهرة على مستوى المجتمع لا تمثل تمثيلا للظاهرة على المستوى الفردي مرفوعة الى الأس المساو لعدد الوحدات المكونة للاقتصاد القومي . وإنما تكون على مستوى المجتمع مغايرة لجموع الظاهرة على مستوى الوحدة كما أن التحليل الذي يقوم به ذا طبيعة وديناميكية إذ تنصب الدراسة على العملية الاقتصادية في حركاتها عبر الزمن وعلى تغيراتها خلال الفترات المختلفة للانتاج ولتجدد الانتاج .

نظرية القيمة كأساس نظري لتحديد ثمن السلعة في الأسواق ، أي لتحديد الأثمان النسبية للسلع التي يتم على أساسها تبادل السلع ، تبادلًا يحقق الربح النقدي لأصحاب المشروعات الأمر الذي يلزم معه أن نتعرف على كيفية طرح مشكلة القيمة والثلث والاجابات التي نجدها لدى الكلاسيك وماركس في شأن الأسئلة التي تثيرها هذه المشكلة .

أولاً : الأسئلة التي تمكن باثارتها من طرح مشكلة القيمة :

١ - الى نوع من انواع الاقتصاديات تنتمي ظاهرة القيمة ؟ (اقتصاد المبادلة

المرتكزة على تقسيم العمل ؟)

٢ - ما هو مفهوم القيمة ؟ الأمر الذي يثير التفرقة بين القيمة وقيمة الاستعمال

وقيمة المبادلة والثلث (بما يثيره هذا الأخير من افكار مختلفة بالنسبة

للثمن الضروري " و " الثمن الطبيعي " و " ثمن السوق ")

٣ - ما هو دور قيمة الاستعمال بالنسبة للقيمة ؟

٤ - ما هو مصدر القيمة ؟ (الأمر الذي يثير الفرق بين العمل وقوة العمل والعمل

الاجتماعي (المجرد) والعمل الفردي (الملموس) والعمل البسيط والعمل

المركب) (هذا السؤال يتعلق بالمظهر الكيفي للقيمة)

٥ - ما هو مقياس القيمة ؟ وهو سؤال يتعلق بالمظهر الكمي للقيمة

٦ - ما هو منظم القيمة ؟ (٣٧)

٧ - السؤال الخاص بماهية العلاقة بين القيمة وانتاجية العمل (ومن ثم شروط

العمل الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية)

Mesure of Value

(٣٧) عادة ما يتم الخلط بين مقياس القيمة

ومنظم القيمة Regulator of Value . الاول يتعلق بوحدة

قياس القيمة كمياً ، والثاني يتعلق بما يحدد ما تتمتع به السلعة من قدر أو آخر من هذه الوحدات .

- ٨ - كيف تتحدد قيمة قوة العمل كسلعة ؟
- ٩ - كيف يمكن التوصل ، من قيمة السلعة وقيمة قوة العمل ، الى الفائض ؟ (ومسا
يشير به ذلك من افكار العمل وفائض العمل والناتج وفائض الناتج والقيمة وفائض
القيمة) -
- ١٠ - السؤال الخاص بمكونات الفائض ، وما يتحلل اليه عند مستوى أدنى مسن
التجريد الذهني .
- ١١ - السؤال الخاص بالعلاقة بين القيمة وقيمة مبادلة السلعة ؟ وكيف يكون الانتقال
من القيمة الى قيمة المبادلة التي تفرض نفسها عند التبادل .
- ١٢ - السؤال الخاص بكيفية التوصل نظريا من القيمة الى النقود ، ومن القيمة ، مسن
خلال النقود ، الى الثمن .
- ١٣ - كيفية الانتقال من قيمة السلعة الى ثمن السوق وما يشير به من اشكاليات :
- من ثمن التكلفة + متوسط الربح الى ثمن الانتاج (او الثمن الطبيعي)
كمحور يدور حوله ثمن السوق في الزمن الطويل .
- كيفية ادخال حركات قوى السوق (قوى الطلب والعرض) لتحديد تقلبات
ثمن السوق ومن ثم هذا الثمن في لحظة زمنية معينة .
- كل ذلك مع التفرقة بين الصراع التنافسي بين المشروعات (ما يطلق عليه
المنافسة) والصراع الاحتكاري بينها ، خاصة عندما يصبح الاحتكار
الشكل التنظيمي الذي يسود غالبية فروع النشاط الانتاجي ابتداء مسن
مرحلة التطور الرأسمالي التي تفرض نفسها منذ الربع الاخير من القرن
الاخير من القرن التاسع عشر .
- ثانيا : اما بالنسبة للاجابات التي تحتويها كتابات الكلاسيك وما ركس في شأن القيمة
فتفصيلها يقتضى القراءة المثالية لأعمالهم بقصد التعرف أولا على ما اذا كان
كل من هؤلاء الكتاب قد أثار السؤال أم ، وللتعرف ثانيا ، على الاجابة التسي
اعطاها له في حالة اثارته ، للتوصل الى بنائها النظري الخاص بالقيمة ، لينتهي

الى مرحلة تطور هذا البناء بين الكلاسيك وماركس ، وتقييم كل ذلك كأساس لتحديد الاثمان النسبية للسلع . وما دمنا لا نقوم هنا بدراسة تفصيلية لتاريخ الفكر الاقتصادي ، فاننا نقتصر على بيان هذا السبيل المنهجي لقراءة كتابات انكلاسيك وماركس الخاصة بنظرية القيمة ، وقد اعطت نظرية العمل في القيمة ، البنى نكتفى هنا بالتقسيم لجوهرها :

في ظل انتاج المبادلة القائم على التقسيم الاجتماعي للعمل تصبح المنتجات سلعاً اي منتجات معدة للتبادل فالسلعة تكتسب ، الى جانب صلاحيتها لأن تشبع حاجة معينة ، صلاحية اصطلح على تسميتها بقيمة الاستعمال او المنفعة خصيصة نجعلها صالحة لان تكون محلاً للتبادل اجتماعياً . فالسلعة هي اذن قيمة استعمال وقيمة . الا انها ولابد وان نتحقق اولاً كقوة قبل ان نتحقق كقيمة استعمال . . . وذلك لان السلعة المعدة للمبادلة لا تمثل قيمة استعمال لمالكها (اي لمنتجها) وانما هي كذلك لغير منتجها .

كي تتبادل السلعة ، التي هي نتاج وحدة انتاجية تسهم بجزء ، وجزء فقط ، من العمل الاجتماعي لابد ان تكون نافعة للآخرين ، اي لابد ان يكون لها قيمة استعمال اجتماعياً . فانتاج ناتج اجتماع افراد المجتمع لسبب (ديني مثلاً) او آخر ، عسى ألا يستخدمونه في اشياء حاجاتهم ينتهي بهذا الناتج الى الضياع . اذ هو مرفوض اجتماعياً ومقدم مكشوف نافع . هذا الرفض يحول دون الناتج وابرأ ما فيه من محتوى او من مادة في عملية التبادل . فالمنفعة اذن ، وانما المنفعة من وجهة نظر المجتمع ، هي شرط قبول الناتج في التداول . شرط قابليته لان يكون محلاً للمبادلة ، اي شرط القيمة .

ولكن قد يكون للاشياء منافع دون ان يكون لها قيمة بالمعنى الاقتصادي ، ذلك هو امر الاشياء التي لا ينتجها افراد المجتمع وانما توجد في الطبيعة وتكون نافعة لغيرهم كالسواء مثلاً وثمار الاشجار في المناطق الكثيفة الغابات . مثل هذه الاشياء قد توجد في الطبيعة دون ان يعرفها الانسان ، واستخدامه لها رهين بمعرفتها . واكتشافاتها قد تفيد . ومع تطور معرفة الانسان بوسطه الطبيعي يتزايد اكتشافه

لمنافع الاشياء وهو ما يتم من خلال التجربة الاجتماعية . ومن ثم كان اكتشاف منافع الاشياء واقرار معايير يتعارف عليها اجتماعيا لقياس كميتها مسألة تاريخية ، إذ تمسك اكتشاف ينحدد بنوع المجتمع وبدرجة تطوره .

وصلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي تدخل في انتاجها والتي خصائص العمل الفردي الملموس الذي قام بانتاجها . ههنا الخصائص مجتمعة تجعل السلعة صالحة لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجيات . فالقلم الرصاص مثالا يصلح للاستعمال في الكتابة لانه يصنع من مادة من طبيعتها ان تتحرك اثرا على الورق ولانه انتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفيتيسن) ما يعطى للقلم الشكل الذي يجعله ملائما للمساك به عند الكتابة . اذا كان ذلك هو مصدر قيمة استعمال فان قيمة الاستعمال هذه تصبح حقيقة فقط عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشباع .

تلك هي قيمة استعمال السلعة ، ماهيتها ومصدرها وضرورة وجودها وانما على الصعيد الاجتماعي ، كشرط لقابلية السلعة لان تكون محلا للمبادلة . أما بالنسبة لقيمة السلعة فسلعة هي في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة . كلاهما هي السلعة ، ولكن كل منهما نقيض للآخر ، أو ان شئت نفيا للآخر : ان انت استعملت السلعة (فسي استهلاكك الخاص ، كما اذا استخدمت نوعا من الخضروات في اعداد وجباتك الغذائية المنزلية ، او في الانتاج ، كما اذا استخدمت) في وحدة انتاجية تقوم بتجهيز وتعليب الاغذية المحفوظة) فانك تكون قد استبعدت امكانية استخدامها كقيمة ، اي ان تقوم بدور في التبادل . من ناحية اخرى . ان انت استخدمت السلعة في المبادلة (مباشرة فسي عملية مقايضة او غير مباشرة بوساطة النقود) فانك تحرم نفسك من استخدامها كقيمة استعمال .

في السوق تتقابل السلعة وتتبادل فيما بينها رغم اختلاف منافعها ، أي رغم

اختلاف خصالها السلبية وأشكالها . وهو ما يعنى التجريد من قيم استعمالها فبمضى
عملية المبادلة . وقد رأينا ان التبادل يتم ، كما هو ثابت تاريخيا عند الوصول الى حد
معين فى الحاج شئ ما . بمعنى ان التبادل يبدأ بمبادلة الفائض عن حاجة الانسان (فسي
الاجتاج وفي بقية حياته الاجتماعية) . فالواقعة المسببة وليست المفردة هي المستمرة
المبادلة .

اذا كانت عملية المبادلة تجد من قيم استعمال السلع ، فان هذه الاخيرة تتقابل
بما لها من خصيصية اجتماعية تجعلها قابلة للمبادلة وتعتبر عما فيها من محتسوسوى
مشترك . فهي تتقابل كقيم . وكما ان قيمة الاستعمال لا تصبح حقيقة الا عند الاستعمال
الفعلي للسلعة فى الاشياء كذلك القيمة لا تظهر الا عند التبادل ، بمناسبة علاقة
اجتماعية قائمة على تقسيم العمل (اى على مساهمة كل منتج بجزء من العمل الاجتماعى)
وهي تعبر عن نفسها عند التبادل فى شكل معين شكل القيمة الذى هو قيمة المبادلة
نسبة مبادلة سلعة بسلعة اى نسبة تقابل قيمتين او اكثر . وهي نسبة تعكس كميات
تناسبية تتبادل وفقا لها السلع من بعضها البعض . كيف تتحدد نسبة التبادل هذه ؟
نعرف من التجربة ان نسب التبادل تختلف فى حالة سلعة ما باختلاف السلع
التي تتبادل معها . فاذا اخذنا المنسوجات كمثال ، فان متر النسيج يتبادل وفقسا
لنسب مختلفة مع السلع المختلفة . يتبادل مثلا بكيلة من القمح ، وبمنصف رطل مسنن
الحديد وبثلاثين قلما من اقلام الرصاص وهكذا تكون نسب تبادل هذه السلع مع النسيج هي
على التوالي ١ : ١ : $\frac{1}{2}$ ، ١ : ٣٠ . ومع ذلك فقيمة هذا المتر من النسيج واحسدة
سواء عبر عنها بوحدات من القمح او الحديد او اقلام الرصاص او غيرها . وهي تتمييز
وتستقل عن النسب المختلفة لتبادل هذا المتر من النسيج مع غيره من السلع .

الى جانب ذلك ، القول بان متر النسيج يتبادل مع الحديد وفقا لنسبة معينة
(اى ان قيمة متر النسيج يعبر عنها بكمية معينة من الحديد) يعنى ان قيمة النسيج
وما يعادلها من حديد تتساويان مع شئ ثالث ليس بالنسيج او الحديد . لان معنى

ذلك انهما يعبران عن نفس المقدار من هذا الشيء الثالث في شكلين مختلفين ، ربما احدهما لا بد وان يكون كل منهما ، مستقلا عن الآخر . قابلا للترجمة الى هذا الشيء الثالث المشترك الذي يمثل المقياس المشترك بينهما .

لايضاح ذلك نستعير طريقة من اكثر طرق البرهنة استخداما في الهندسة .
نعرف ان المثلثات توجد بأشكال مختلفة وان كانت كلها تشترك في انها ذات ثلاثة اضلاع . الى جانب المثلثات توجد المستطيلات ذات الاضلاع الاربعة التي تختلف اشكالها كذلك . كما توجد بمئة عامة الاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة ، الا أن المستطيلات والاشكال المتعددة الاضلاع يمكن تحليلها في النهاية الى عدد من المثلثات تختلف اشكالها . ورغم اختلاف هذه الاشكال يمكن المقارنة بينها . لكنى تتم هذه المقارنة لا بد من ان ترد مساحة اى مثلث - وهي تمثل محتواه او مادته - الى تعبير مشترك يختلف اختلافا كبيرا عن شكله الظاهر فاذا اكتشفنا من طبيعته المثلث ان مساحته تساوى نصف حاصل ضرب القاعدة في الارتفاع يمكن التوصل الى المساحات المختلفة لكل انواع المثلثات والاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة ان كانت اشكالها .

ويمكن ، بل ويتعين ، ان نستخدم هذه الطريقة في الاستدلال بالنسبة لقياس السلع . اذ يلزمنا ان نرد كل قيم السلع (اى ان نترجم كل قيم السلع) الى تعبير مشترك بينها جميعا ، بحيث لا يكون التمييز بينها الا بالقدر الذى تحتويه كل منها من هذا القياس المشترك .

وبما ان قيم تبادل السلع ليست الا وظائف اجتماعية لهذه الاشياء (اذ عن طريقها يتم التبادل بين افراد المجتمع بجرى تنظيم نشاط الانتاج القائم على المبادلة) ولا تتوقف على الخصائص الطبيعية لهذه الاشياء ، تعين علينا ان نطرح أولا السؤال الآتسى :
ما هي المادة الاجتماعية المشتركة بين جميع السلع ؟ هذه المادة (او المحتسب)

الاجتماعية هي العمل لانتاج سلعة ما لا بد من ان ينفق في انتاجها كمية من العمل .
 العمل بالقول بأن الامر يتعلق بالعمل الاجتماعي . فالشخص الذي ينتج مسددة
 اجتماعية المبادىء : ان يستهلكها بنفسه انما ينتج ناتجا لا سلعة . فهو يقتسوم
 باعائه نفسه ولا يشترك مع بقية المجتمع في نشاط اقتصادي . ولكن لانتاج سلعة
 (ناتج يقبل في المبادلة) يلزم ليس فقط ان ينتج الشخص مادة تشبع حاجة اجتماعية
 (اي تكون نافعة لبغية افراد المجتمع او انما ان يمثل عمله كذلك جزء لا يتجزأ
 من مجموع العمل الذي يسدل في المجتمع بأكمله . فعمله لا بد وان يكون خاضعا
 لتقسيم العمل في المجتمع : عمله هذا ليس شيئا بدون عمل الاخرين ، وهو كجزء
 مطلوب لتكملة عمل الاخرين (باعتبار ان مجموع عملهم هو الذي يعطى فلسفي
 النهاية لكل المنتجين ، رغم تخصصهم ، ما هو لازم للاستعمال في اشباع الحاجات
 النهائية او في عملية الانتاج) .

فالنظر الى السلع كقيم هو اذن نظر اليها كعمل اجتماعي مبلور . وهي لا
 تختلف في هذا الشأن فيما بينها الا بالقدر الذي تمثل فيه اي منها كمية أكبر
 أو أقل من العمل . ولكن كيف تقاس الكميات من العمل ؟ هنا نكون بمصدد المظهر
 الكمي للقيمة . وتقاس كميات العمل بالوقت الذي يستغرقه العمل . . بقياس
 العمل بالساعة او اليوم او الاسبوع . . الخ . ولتطبيق هذا المقياس نفترض أن
 العمل هو من قبيل البسيط اي يؤدى كل انواع العمل المركب الى العمل البسيط

فالقيمة تتحدد اذن بوقت العمل (اي عدد ساعات العمل) اللازم لانتاج

السلعة ، وهو وقت يتكون من الوقت الذي بذل في المرحلة الاخيرة من انتاجها
 مضافا اليه الوقت اللازم لانتاج ما استعمل في انتاجها من وسائل انتاج (من ادوات
 ، آلات مبانى وخلافه) ومن مواد جري تحويلها كمواد موضوع العمل) . . . فاذ
 تتعلق الامر بانتاج كوب من الزجاج مثلا فقيمه تتحدد بوقت العمل الذي يبذل

مباشرة في انتاج الكوب وكذلك وقت العمل الذي بذل في سبيل انتاج المساعدة
الاولية التي يصنع منها وكذلك وقت العمل الذي بذل في انتاج القدر مسبق
المباني ، وهكذا . هذا يعني ان وقت العمل اللازم لانتاج السلعة يتكون من عمل
حي يبذل في المرحلة الاخيرة لانتاجها وعمل مخزون (او متراكم او ميت) يبذل
من قبل في انتاج ما هو لازم من ادوات انتاج تستعمل ، بقدر ، في انتاج
السلعة .

اذا كانت القيمة تجد مصدرها في العمل الاجتماعي (الحي والمخزون) فانها
تتحدد كميا بكمية العمل اللازم لانتاج السلعة . ولا يعني ذلك انها تتحدد
بعدد ساعات العمل التي تبذل فعلا في انتاج السلعة في ظل الظروف الفردية لوحدة
الانتاج . ذلك لان ظروف هذه الوحدة الانتاجية قد تكون اصعب او اخف مسبق
الظروف الطبيعية والاجتماعية لانتاج السلعة في المتوسط العام ، ولكنها تتحدد
بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا . ويقصد بذلك العمل اللازم في ظل حالسنة
معينة للمجتمع ، أي في ظل ظروف الانتاج التي تسود في المتوسط فرع الانتاج
محل الاعتبار وتنتج فيها السلعة بمتوسط اجتماعي لخدمة العمل ومهارة متوسطة
للعمل . فاذا أدى استخدام الآلة استخداما شائعا في انتاج سلعة معينة الى انقاص
عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج وحدة من السلعة الى النصف مثلا ، وبقي السعي
جانب الوحدات الانتاجية المستخدمة للآلة مشروعات تنتج بأدوات العمل السابقة
وتستمر في انتاج نفس الوحدة من السلعة بعدد ساعات العمل السابقة (التي هي
ضعف عدد ساعات العمل اللازمة مع استخدام الآلة) فان الوحدة المنتجة مسبق
السلعة استخداما لادوات العمل القديمة لا تمثل اجتماعيا اقيمة مساوية لقيمة
الوحدة من السلعة التي تنتج باستخدام الآلة الحديثة رغم انه قد بذل في الاول سعي
ضعف ما بذل في الثانية من ساعات عمل . فالعبرة اذن بظروف الانتاج السائدة في

الذي يوصل على الصعيد الاجتماعي بأكمله وليس بظروف الانتاج التي تسود في بعض
المنتجات الانتاجية . القول بغير ذلك يؤدي الى مكافأة المشروعات التي لا تزال
تنتج السلع بطرق أصبحت عتيقة ، وهو ما يحول دون تطور قوى الانتاج فسي
المجتمع .

وإذا كانت القيمة تتحدد بكمية العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعيا
لانتاج السلعة فإن هذه القيمة تتغير بتغير كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاجها
وهذه الأخيرة تتوقف على التغير في القدرة الانتاجية للعمل ، أي على انتاجية
العمل . وإذا ما طرحنا جانبها القدرات الطبيعية والمكتسبة لمختلف الأقسام
تتوقف انتاجية العمل أساسا :

- على الشروط الطبيعية التي يتم في ظلها العمل ، كدرجة خصوبة
الأرض وغنى المنجم وملائمة الظروف المناخية ، الى غير ذلك .
وعلى تطور القوى الاجتماعية للعمل ، أي الزيادة في انتاجية العمل الناشئة
عن التغير في العوامل الاجتماعية المحددة لهذه الانتاجية في ظل الانتاج
الرأسمالي ، الانتاج الكبير ودرجة تركيز رأس المال ونسبة استخدامه مع العمل
وتقسيم العمل داخل المشروع واستخدام الآلة ، تحسين الفنون الانتاجية ،
الاقتصاد في الوقت والمسافة عن طريق استخدام طرق أحسن للمواصلات (النقل
والمواصلات السلكية واللاسلكية) وكل وسيلة أخرى توضع تحت تصرف القسوة
العاملة من خلال تطبيق المبادئ العلمية على مشكلات الانتاج المادي ، مؤدية
في النهاية الى زيادة القوى الاجتماعية للعمل .

وعليه تتحدد قيم السلع بوقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها وتناسب
طريقا مع وقت العمل وعكسيا مع انتاجيته .

لتحديد نسب السلع أى قيمة مبادلتها اذن يلزمنا التعرف على قيمتها ،
وهى كقيم تجد مصدرها فى العمل الاجتماعى المجرد وتقاس ، قدرا بكميات العمل
(الحى والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاجها ، وهى كميات يمكن قياسها بعدد من
ساعات العمل . واذا كانت القيمة تتحدد بهذه الكمية فهى تتغير بتغيرها .
وتغير هذا لآخيرة يتوقف على انتاجية العمل باعتبار ان كمية العمل السـلـاـلـم
لانتاج السلعة تقل بزيادة انتاجية العمل . هذا القول يصدق ، كقاعدة عامـة
بالنسبة لجميع السلع بما فيها قوة لـعـمـل رغم تميز هذه الآخيرة بوضع خاص فى
وسط السلع . تلك هى نظرية العمل فى القيمة التى تقوم فى الواقع على المساواة
بين افراد المجتمع ومن ثم بين عمل كل منهم وعمل الآخرين على اساس ان كـسـل
الاعمال (على اختلافها) ما هى الا صوراً من العمل الانسانى .

* * *

وفى الوقت الذى يتطور فيه الاقتصاد السياسى كعلم بين الكلاسيك وماركس
ينمو تيار آخر من الفكر الاقتصادى . وهو تيار بدأ من بعض مظاهر النظرية
الاقتصادية التقليدية ، لكنه ينتهى بالانفصال عنها . ذلك هو تيار الفـكـر
الاقتصادى للمدرسة الحديثة (المسماة كذلك بالمدرسة النيوكلاسيكية أو
التقليعية الحديثة) .

ثانيا . الفكر الاقتصادي للمدرسة الحديثة :

شهدت سبعينات القرن التاسع عشر بلورة للفكرة الاقتصادية الحديثة . نقول بلورة اذ بدأت هذه الأفكار في الوجود والتطور من قبل هذا التاريخ . بل رأينا بعض بذورها عند بعض التجارئين^(٣٨) . وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادي بفضل جهود الجيل الأول من الكتاب الحديثين وأهمهم ويليام استانلي جفونس^(٣٩) W.S. Jevons وماري - ليون فالراس^(٤٠) M.L. Walras وكارل منجر^(٤١) C. Menger . هذا الفكر يزداد اكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني^(٤٢) . ثم يتابع عليه التغير نتيجة جهود الاقتصاديين الحديثين الى يومنا هذا .

(٣٨) انظر ما سبق من ١٣٢ - ١٣٤ . في الواقع أن الاتجاه نحو دراسة علاقات التبادل مع التجريد من جذورها الاجتماعية بدأ يظهر على نحو ابتداء من ثلاثينات القرن التاسع عشر . هذا الاتجاه هو الذي ساد في كتابات Bastiat & Senne & McCulloch وغيرهم .

(٣٩) جفونس (١٨٣٥ - ١٨٨٢) . وهو انجليزي بدأ حياته العملية موظفا متواضعا ثم عمل أستاذا للاقتصاد السياسي . نشر مؤلفه الرئيسي عام ١٨٧١ بعنوان « نظرية الاقتصاد السياسي » Theory of Political Economy وقد ترجم هذا الكتاب الى الفرنسية . وقد استلما بهذه النسخة الفرنسية نظرا لغياب الأصل الإنجليزي . كما ترجم الى العربية بواسطة كامل ابراهيم ومحمد مسعود وعلى أبو الفتح وصالح نور الدين . وهي ترجمة بصعب معها فهم مقصود المؤلف . كما تبعد كثيرا جدا عن استخدام ما أصبح من قبيل اللغة المصطلحة العربية في الاقتصاد السياسي .

ويعتبر جفونس مؤسس المدرسة الحديثة الانجليزية .

(٤٠) فالراس (١٨٣٤ - ١٩١٠) . وهو فرنسي . عمل مهندسا ثم استادا للاقتصاد السياسي بكلية حقوق بجامعة لوزان . وهو مؤسس المدرسة الحديثة بلوزان . وأهم مؤلفاته هي : مبادئ الاقتصاد السياسي السحت Elements d'économie politique pure 1874 - 1877

Etudes d'économie social (1896)

Etudes d'économie politique appliquée

دراسات في الاقتصاد الاجتماعي

دراسات في الاقتصاد السياسي التطبيقي .

(٤١) منجر (١٨٤٠ - ١٩٢١) . وهو نمساوي . عمل لمدة وجيزة موظفا بالحكومة ثم استادا للاقتصاد السياسي بجامعة فيينا . مؤلفه الرئيسي بعنوان « مبادئ الاقتصاد » (في عام ١٨٧١) .

(٤٢) أهم هؤلاء ألفريد مارشال Alfred Marshall (١٨٤٢ - ١٩٢٤) وكان أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كامبردج .

(٤٣) أهم هؤلاء ألفريد مارشال Alfred Marshall (١٨٤٢ - ١٩٢٤) وكان أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كامبردج .

بأنجلترا وزعم المدرسة الحديثة بها . أهم مؤلفاته « مبادئ الاقتصاد » Principles of Economics الذي نشر في عام ١٨٩٠ . ترجمه الى العربية وهيب مسيحة تحت عنوان « أصول الاقتصاد » . مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة . وفي لوزان وجد

باريتو V. Pareto (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وهو الذي شغل كرسي أستاذية الاقتصاد بجامعة لوزان بعد فالراس . وأهم مؤلفاته : Cours d'économie politique. (1896 - 7) Manuel d'économie politique. 1906 - Traité de sociologie générale 1916

وفي فيينا نجد فون بوم بافرك Von Böhm - Bawerk (١٨٥١ - ١٩١٤) وفون فايزر F. Von Wieser (١٨٥١ - ١٩٥١) .

وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادي في وسط تاريخي يتطور فيه النظام الرأسمالي ليكون النظام العالمي حيث طريقة الانتاج الرأسمالية تتطور لتغطي الأجزاء المختلفة من العالم. في داخل المجتمعات الرأسمالية نشهد تبلور القوى الاجتماعية التي تمثل نقبض المجتمع الرأسمالي وتطور تنظيمها (نقائيا وسياسيا) ^(٤٣). وقد انعكس تنظيم هذه القوى في التوصل الى تحديد الأهداف التي تسعى الى تحقيقها دفاعا عن مصالحها وفي صراعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، أى في رسم سياسة تتبعها هذه القوى. وقد اعتنقت مثل هذه السياسات بواسطة «غالبية النقابات العمالية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبواسطة النقابات الألمانية التي تطورت تدريجيا بعد ١٨٦٨. وكذلك بواسطة النقابات التي تنتمي الى اتحاد العمل الأمريكي الذي تكون في ١٨٨٦... وكان العدد الأكبر من نقابات القارة (الأوروبية) حليفا للأحزاب الاشتراكية الماركسية. واعتنقوا برامج تنادى بالثورة الاجتماعية كهدف نهائي» ^(٤٤). معنى ذلك أنهم أعتنقوا، كأساس نظري لنشاطهم النقابي والسياسي، النظرية الماركسية وخاصة نظرية العمل في القيمة التي تجد جذورها، كما رأينا، في النظرية التقليدية وخاصة في تحليل ريكاردو. من هنا كانت نقطة البدء الأيديولوجية (وغير العلمية) التي نجدها عند بعض الكتاب كجفونس مثلا الذي يهدف الى التوصل الى بديل لنظرية ريكاردو «ذلك الرجل البارع، وإنما بروح مزورة، الذي حول مسار عربة علم الاقتصاد ليطبقها على طريق خاطئ»، بديل يبين أن «الأجور (أى العمل، م. د.) هي أثر لقيمة الناتج وليس سببا لها» ^(٤٥).

(٤٣) الواقع أنه يمكن ارجاع بداية تطور الحركة العمالية في إنجلترا الى تنظيمات القرن الرابع عشر التي أخذت صورة جمعيات associations تضم العمال الاجراء. ومع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية، خاصة في الصناعة. برزت صراعات وتنظيماتهم التي وصلت الى مرحلة مختلفة كليا (في صناعة النسيج) في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مرحلة أبرزت القوانين التي تحكم هذه التنظيمات والتي نوجت بما يسمى The Combinations Laws (أو قوانين التجمعات) التي صدرت في ١٩٧٩ و ١٨٠٠. أنظر.

E. Lipson. The Economic History of England, Vol. II, p. XXXI & sqq & Vol III, p. 389 & sqq

W. Ashworth. A Short History of the International Economy Since 1850. Longmans, London, 2nd edition. (٤٤) 1965. p. 117.

(٤٥) أنظر جفونس، المرجع السابق الإشارة اليه، الطبعة الفرنسية، ص ٥٠، ٤٨ على التوالي. وانظر بالنسبة لهذه النقطة عامة الصفحات من ٤٢ - ٥٠. والواقع أنه وان كان اتجاه الفكر الحدي بدأ في «ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلا أنه لم يتطور إلا بعد ظهور الفكر الماركسي وتطوره كرد على تعدى هذا الفكر. يظهر هذا بوضوح مما يكتبه ج. م. كلارك بخصوص نظرية التوزيع:

"The marginal theories of distribution were developed after Marx: their bearing on the doctrines of Marxian is so striking as to suggest that the challenge of Marxism acted as a stimulus to the search for more satisfactory

في بحث الحديين عن هذا البديل يغيرون من « مسار العربة الاقتصادية » لتعود الى دائرة التبادل (أو التداول) ^(٤٦) ، ولكنه على خلاف التبادل الذي اهتم به التجاريون (التبادل المرتكز على الانتاج) . التبادل ابتداء من حاجات الأفراد الاقتصاديين الذين يهدفون الى تحقيق أقصى أشباع للمحاجات (اذا تعلق الأمر بالفرد المستهلك) أو أقصى ربح نقدي (فيما يخص الفرد المنظم الذي يتخذ قرارات الانتاج) . هنا نجدنا في الواقع بصدد إعادة النظر في موضوع « الاقتصاد » ^(٤٧) .

في اطار التبادل . يصبح موضوع الاقتصاد متعلقا بسلوك أفراد من قبيل « الرجل الاقتصادي » ، سلوكا مجردا عن اطاره الهيكلى فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه . فلا هيكل الاقتصاد ولا أدائه في مجموعه يدخلان موضوع الاقتصاد كما يعرفه الحديون . لنبين ذلك ببعض التفصيل .

يتمثل محور الانشغال بالنسبة للحديين في سلوك أفراد يسعون . في مجال النشاط الاقتصادي ، الى تحقيق أقصى استمتاع أو أقل ألم ^(٤٨) . هم أفراد يعرفون (بتشديد الرأى)

explanations. They undermine the basis of Marxian surplus value doctrine by basing value on utility instead of on labour cost and furnish a substitute for all forms of exploitation doctrine, Marxian or other, in the theory that all factors of production are not only productive but receive rewards based on their assignable contributions to the joint product." M.J. Clark, Distribution, in W. Fellner & B.F. Haffley (eds.), Readings in the Theory of Income Distribution, Allen & Unwin, London, 1954, p. 64 - 65.

(٤٦) نعرف أن انتباه التجاريين قد وجه نحو التداول للبحث عن تفسير للأثمان . كما نعرف أن علم الاقتصاد السياسي قد ولد وتطور من خلال البحث عن تفسير للأثمان على أساس القسيمة كما تتحدد في مجال الانتاج وذلك بفضل الجهود التحليلية لرواد المدرسة التقليدية وفكرتها وكارل ماركس . ثم لا يلبث الحديون أن يعودوا ، في محاولة تصورههم « للقيمة » و « الثمن » ، الى مجال التداول . هذا الشبه الظاهري يبين ألا يدفنا الى عدم رؤية الفروق الجوهرية بين الفكر التجارى والفكر الحدى .

فقد ركز التجاريون اهتمامهم على تراكم رأس المال في صورته النقدية الذى يضمن تشغيله لزيادة الثروة القومية ، ومن هنا كان انشغالهم بالأجراءات الواجب اتباعها لتحقيق هذه الزيادة . هنا نجدنا بصدد أناس يوجدون في مركز العملية الاقتصادية كما تدور في الواقع الاجتماعى . أما الحديون فيركزون اهتمامهم على سلوك « الفرد الاقتصادى » المجرد . الذى لا علاقة له بالواقع الاجتماعى . مع الحديين نجدنا بصدد انشغالات فكر أكاديمي بعيد عن الواقع الاجتماعى الأمر الذى يفسر ، كما سنرى ، سيادة فكرة آخر في العمل السياسى والتقالى للمجتمع وعجز الفكر الحدى أمام أزمة الاقتصاد الرأسمالى .

التداول الذى يهتم به التجاريون هو تداول يستند الى الانتاج . اذا كان الفائض يتحقق في مجال التداول فانه ينتج عن زيادة الصادرات عن الواردات الأمر الذى يلزم معه زيادة انتاج الصادرات . أما التداول الذى يهتم به الحديون فهو التداول ابتداء من الاستهلاك ، من حاجات الفرد الذى هو قبيل الرجل الاقتصادى .

الفكر الحدى يفرق الفكر التجارى من الناحية الفنية فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في التحليل .

(٤٧) نقول الاقتصاد Economics لأن هذا هو الاسم الذى يطلقه الحديون على « العلم » أنظر فيما سبق هامش رقم ٣

ص ١٦

(٤٨) جفونس ، المرجع السابق الإشارة اليه ، ص ٨٥ وما بعدها .

بالحاجات. هذه الحاجات يتم اشباعها ، على حد تعبير فالراس ، « بالأشياء المادية وغير المادية » التي تكون الثروة الاجتماعية ، تلك الثروة التي تعرف (بتشديد الرأى) الندرة^(٥٩) .
منه الندرة تتضمن بشورها :

« المنفعة ، وهى « الصفة المجردة التي بفضلها يستجيب الشيء الى ما نبتغيه ويكتسب حقا في أن تكون له صفة الناجح . ويكون ذا منفعة كما يمكن أن يتبع استمتاعا أو يوفر جهدا »^(٥٠) ، كما أن الندرة تتضمن كذلك :

- الحد من الكمية ، أى أن الشيء لا يوجد تحت تصرفنا إلا بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التي يمكن اشباعها .

وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادى^(٥١) في علاقات بين هؤلاء الأفراد وبين الأشياء النادرة التي تصلح لاشباع حاجاتهم . هذه العلاقات (بين الانسان والأشياء) منظورا اليها من جانبها الكمي فقط هي التي تمثل بالنسبة للحدين موضوع الاقتصاد^(٥٢) . فالمستهلك ، ذو الحاجات غير المحدودة ، يهدف الى تحقيق أقصى اشباع استخداما لموارده المحدودة . ومن ثم فهو يسعى الى تحقيق أقصى منفعة . وهى ظاهرة يعتبرونها ذاتية (أى تتوقف على الفرد المستهلك) عن طريق الحصول على السلع التي هى بطبيعتها محدودة الكمية . وتكون العلاقة هى علاقة بينه وبين السلع . تأخذ مكانا في السوق يحاول من خلالها أن يوفق بين غاياته اللا محدودة (الحاجات) ووسائله المحدودة . وكذلك الأمر بالنسبة للمنظم (صاحب المشروع) ، فهو ينظر اليه في سلوكه كمتبادل ، أى كشخص يظهر في سوق (أو أسواق) يشتري منها عناصر الانتاج ، من قوة عمل وآلات ومواد أولية وغيرها ، محاولا الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة . والأمر هنا ينحصر في علاقة

(٥٩) scarcity, la rareté

(٥٠) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٩٧ . أنظر فيما يتعلق بالمقارنة بين جفونس ومنجر بالنسبة هذه الفكرة :

Gaëtan Piron et autres, L'Utilité Marginale de C. Menger à J.R. Clark, les Editions Domat-Montchrétien, Paris, 2ème édition, 1938, p. 72 et sqq.

(٥١) في كتابات الاوائل من الحدين يبرز ما يسندونه الى الرجل الاقتصادي كفرد ذى طبيعة تسعى الى تحقيق اللذة hedonistic nature: nature hédoniste ، فهو الرجل الذى يسعى الى تحقيق أقصى لذة وأقل ألم ، الرجل الرشيد . ولكن مع الجيل الثانى من الحدين بدأ التفكير في أن هذا التصوير يعطى فردا غاية في التفرد وأن « الرجل الحقيقي ليس رجلا اقتصاديا محض » . أنظر باريو ، محاضرات في الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق الاشارة عليه . ص ٧١ . كما يعتقد فون فايزر في نهاية حياته أن الفرض الخاص بهذه الطبيعة الخاصة بالسعى الى اللذة لا يتفق مع الواقع . أنظر G. Piron ، المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٥٢) في هذا المعنى يقول باريو أن « موضوع دراستنا هو الظواهر التي تنتج من الأفعال التي يقوم بها الأفراد في سبيل التزود بالأشياء التي يحصلون منها على اشباع حاجاتهم أو رغباتهم ، وأن نحاول ثانيا اكتشاف قوانين الظواهر التي تبعد في هذه الروابط سببها الرئيسي » . المرجع السابق ، ص ٣ .

بينه وبين هذه الأشياء . كما أنه يظهر في سوق آخر هو سوق السلعة التي يبيعها ، يحاول أن يسوقها بتحصيل أكبر ايراد ممكن . والأمر يتعلق هنا كذلك بعلاقة بينه وبين السلعة . ففي السوقين يركز الاهتمام على سلوكه كمتبادل (كبائع وكمشتري) يعبر عن علاقات بينه وبين السلع (عناصر الانتاج والسلعة التي ينتجها) في محاولاته الدائمة لتحقيق أكبر فرق بين ما يحققه سلوكه في السوقين (الانفاق في سوق عناصر الانتاج والايراد في سوق السلعة التي يبيعها) .

على هذا النحو تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الأفراد والأشياء المادية . ويصبح الاقتصاد بالتالي « علم » الندرة ، الأمر الذي يعني أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية . هذا التصور للعلاقات الاقتصادية يجد انعكاسه في اعتبار « علم الاقتصاد » ، على حد تعبير باريتو ، « علماً طبيعياً كالفسولوجيا (علم وظائف الأعضاء) والكيمياء ، وإلى غير ذلك » (٥٣) .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع الاقتصاد ، وهو تصور يعكس منهجاً عاماً يحدد نظرتهن للظواهر الاقتصادية . في تحليلهم لسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادي . يستخدم الحديون طريقة تختلف في تفاصيلها عند كتاب كل من الجيلين الأول والثاني

فعند الحديين الأوائل ، منهج التحليل استنباطي بالدرجة الأولى دون استخدام المنهج الرياضي عند منجر (٥٤) وباستخدام هذا المنهج عند جفونس (٥٥) وفالراس . بالنسبة لجفونس ، تستخدم الرياضة ليس كلغة في التعبير وإنما كطريقة للاستدلال ، بل انه يذهب في استخدام المنطق الرياضي حتى الى درجة يختلط بها العلم مع المنهج اذ انه « يتعين على الاقتصاد ، ان اراد ان يكون علماً ، ان يكون علماً رياضياً » (٥٦) .

ويبرز الفريد مارشال بين كتاب الجيل الثاني من الحديين بما يقوله عن منهج البحث في الاقتصاد : « يتمثل عمل الباحث في الاقتصاد ، شأنه في ذلك شأن كل العلوم تقريباً ، في تجميع الوقائع (يريد بذلك تجميع المعلومات الخاصة بالوقائع ، م . د .) ، وترتيبها وتفسيرها والقيام باستخدامها منطقياً بشأنها . وتمثل النشاطات التحضيرية (في نشاط

(٥٣) باريتو . محاضرات في الاقتصاد السياسي ، ص ٧ . وباريتو يحفل أنه حتى الظواهر الطبيعية التي تتعلق بها موضوع علوم الطبيعة ليست غير متغيرة . فهي حركة دائمة .

ويذهب جفونس من قبل مذهب باريتو ويغريها أن النظرية التي يحتويها مؤلفه « يمكن تعريفها بميكانيكا المنفعة والمصلحة القاتية » ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ١٧ .

(٥٤) cf. Prou et autres, op. cit, p. 67.

(٥٥) جفونس ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٧١ وما بعدها .

(٥٦) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٥٥ .

باستخلاصات منطقية بشأنها. وتشتمل النشاطات التحضيرية (في نشاط البحث) في الملاحظة والوصف ثم في تعريف الظواهر وتقسيمها، ولكن ما نريد تحقيقه بهذه الوسيلة هو معرفة الظواهر الاقتصادية في اعتمادها المتبادل... ولاستخلاص الفكرة العلمية تظهر ضرورة الاستقراء والاستنباط معا ضرورة تشبه ضرورة استخدام القدمين معا، اليسرى واليمنى، لكن يتمكن من السير... هذه المناهج التي تستخدم في البحث لا تقتصر على الاقتصاد فقط ولكن تشترك كل العلوم في استخدامها». ويضيف مارشال أنه من المفيد كذلك أن يستخدم منهج تاريخي في البحث الاقتصادي^(٥٧).

ويستخدم باريتو طريقة في الاستقصاء عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية Les approximations successives وتشتمل هذه الطريقة، كما يصفها باريتو، في البدء ببناء نظرية عامة منبسطة نعرفنا بالخطوط الجوهرية لإفادة محل الدراسة مع التجريد من التفاصيل والدقائق. في مرحلة ثانية نستطيع أن نقرب تدريجيا، عن طريق سلسلة من التقريبات، من الواقع الملموس، بالتوصل إلى تصورات تكون أكثر دقة وأكثر تعقيدا. دون أن نوهم أننا نستطيع أن نصل، عن طريق هذه التقريبات المتتالية، إلى الواقع بكل تفاصيله وكل غناه. إذ تفاصيل هذا الواقع وتعقيد أكبر من أن تمكن العلم من التوغل إليها جميعا وتحليلها في كل أبعادها. فباتباع طريقة التقريبات المتتالية هذه نستطيع أن نتوصل إلى تفسير أكثر ما يكون اقترابا من الواقع دون أن يصل أبدا إلى هذا الواقع بأكمله^(٥٨).

بقي أن نضيف نقطة أخيرة فيما يتعلق بفنون التحليل عند الحديين. وهي خاصة بما يستخدمه كل الكتاب الحديين من نوع من استدلال عند الحد^(٥٩) وفقا لهذا الاستدلال يفترض الحديون أن الفرد الاقتصادي يعرف ويقدر المزايا (المنافع) والمساوي (عدم المنفعة أو الألم) التي تنجم عن تعديل طفيف في سلوكه. فالمستهلك مثلا يعرف ويقدر المنفعة التي يحصل عليها من شراء وحدة إضافية من السلعة، ولتكن رغيغا إضافية من الخبز، بقدر معرفته للتضحية التي يقدمها في مقابل ذلك ممثلة في عدد منافع وحدات النقود. هذه الوحدة الإضافية، هي الوحدة الحدية^(٦٠)، أي تلك التي توجد عند الحد بين استمرار

(٥٧) A. Marshall, Principles of economics, Macmillan, London, 1959, p. 24-25

(٥٨) باريتو، المرجع السابق الإشارة، ص ١٦ - ١٧. أنظر كذلك:

G. Pirou, Les Théories de l'équilibre économique: Walras et Pareto, Editions Domat Montchrétien, Paris, 3ème édition, 1946, p. 301 - 312.

وقارن ما قلناه بالنسبة لعملية الاستقصاء، ص ٣٣ و ٣٤ عليه.

(٥٩) A reasoning at the margin, un raisonnement à la marge.

(٦٠) Marginal unit; unité marginale.

المستهلك في شراء وحدات السلعة وبين توقفه عند عدد معين من وحدات السلعة . من هذا النوع من الاستدلال الحدى الذى ستتاح لنا فرصة التعرف عليه تفصيليا^(٦١) تستمد المدرسة ونائجها الفكرى ، أى النظرية ، الاسم الذى يطلق عليها .

ذلك هو تصور الحدى لموضوع منهج الاقتصاد . وقد نتج عن جهودهم في تحليل سلوك الأفراد الاقتصاديين مجموعة من النظريات تكون البناء النظرى للمدرسة الحدية . دراسة هذا البناء تبين أنه يتعلق بالمنفعة المرتكزة على الندرة . فالمنفعة ، وهم يعتبرونها ظاهرة ذاتية (أو شخصية) ، تحل محل العمل كأساس للقيمة والأثمان . أما عن مكونات هذا البناء النظرى فيمكن تقديمها على النحو التالى :

- بما أنهم اعتبروا التطور الاقتصادى كشيء واضح لا يحتاج لتفاسيح يتميز بناؤهم النظرى بغياب نظرية في التطور .

- بما أن اهتمامهم ينصب على سلوك الوحدات الاقتصادية يكون تحليلهم ذى طبيعة وحدية *micro-analysis, analyse micro-économique* أى تحليلا يشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (المستهلك أو المنظم أو الصناعة) على فرض انعزالها عن بقية أجزاء الاقتصاد وعلى فرض أن وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجى (أى تأثير يأتي من بقية أجزاء الاقتصاد) يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد إلا أثرا يمكن اهماله : فن المنفعة الى الطلب الذى يحدد بسلوك المستهلك في السوق (نظرية الطلب) . ومن الطلب الى العرض الذى يتحدد بسلوك المنظم صاحب المشروع في ظل ظروف السوق بأشكاله المختلفة (نظرية العرض) . وابتداء من الاثنين تقدم نظرية تحديد أثمان السلع التي تخصص لاشباع الحاجات النهائية وكذلك أثمان السلع التي تستخدم في الانتاج ، أو ما يسمونه عناصر الانتاج .

- وبعد مارشال^(٦٢) يعرف البناء النظرى الحدى بعض التطور :

● في اطار نظرية الطلب تتقدم النظرية التي تقول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس^(٦٣) ونقدم نظرية المنفعة كظاهرة غير قابلة للقياس وإنما قابلة للتفضيل^(٦٤) .

(٦١) أنظر الباب الرابع من هذا الكتاب .

(٦٢) نجد النظرية الحدية خير تقدم لها في كتاب مبادئ الاقتصاد لألفريد مارشال الذى يقدمها بمهارة فنية فائقة تبين كيفية استخدام الكثير من أدوات التحليل التي يعين على كل اقتصادى أن يجيد استخدامها .

Cardinal utility; utilité cardinale.

(٦٣)

Ordinal utility; utilité ordinale.

(٦٤)

● في اطار نظرية المشروع ، يهتم التحليل كذلك بسلوك المشروع في ظروف المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة (حيث تنتج السلعة بواسطة عدد قليل من المنظمين) بعد أن كان تحليل مارشال يقتصر على شكلين فقط من أشكال السوق ، سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار .

- كذلك مع الحاح الأزمات الاقتصادية وزيادة حدتها ظهرت بعض النظريات التي تحاول تفسير هذه الظاهرة

- كل هذا البناء النظرى لا يهتم ، على حد تعبير مارشال ، الا بالمظاهر القابلة للقياس ، أى المظاهر الكمية . كما أن نظرياته استخلصت على أساس التجريد من عنصر الزمن ، أى مع عدم الأخذ في الاعتبار للبعد الزمني للظاهرة ولحركتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة ، ولذا تكون هذه النظريات من قبيل النظريات الاستاتيكية أو الساكنة .

ذلك هو تصور الحديدين لموضوع ومنهج الاقتصاد والبناء النظرى الذى يقوم على هذا التصور . والواقع أن هذا التصور يعاني من الصعوبات الآتية :

(أ) اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور « لعلم » الاقتصاد واعتبار هذه المشكلة مشكلة ندرة يعنى خلطاً بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخياً (في المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد :

- فبالنسبة للمجتمع الانساني بصفة عامة ، يتمثل الصراع مع الطبيعة في محاولة للسيطرة عليها لأشباع حاجات الانسان والقضاء على الضرورة *necessity* ، أى اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية ، القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات . ولكن الصراع يتم على نحو جماعى لأن الانسان لا يعيش بمفرده .

- وبالنسبة لمجتمع معين ، تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وإنما في اطار تاريخى يتمثل في المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع المعين^(٦٥) . وهى مرحلة تشهد بدورها مستوى معين لتطور قوى الانتاج في المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع ، طريقة تعكس نوع روابط الانتاج السائدة في المجتمع . بمعنى آخر ، هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعى لعملية الانتاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، ومن ثم الشوط الذى قطعه هذا المجتمع في سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع

cf. A.H. Hansen, Business Cycle theory. 1927 — L. Haberler, Prosperity and Depression — U.N.O., (١٩٥)
1946. Fluctuations économiques ouvrage collectif, 2 Tomes, Domat - Montchrétien, Paris, 1954.

الإنساني بصفة عامة .

أما النسبة للفرد . والأمر لا يتعلق بالفرد المحرد وإنما بالفرد الاجتماعي ، بالفرد الذي من أجله كل اجتماعي يركز على التعاون والتقسيم الاجتماعي للعمل ، فلا يمكن أن تحدث مشكلته الاقتصادية إلا في أطوارات علاقات الإنتاج التي تسود في المجتمع المحدد تاريخياً (في المكان والزمان) الذي يعيش فيه هذا الفرد . ففي المجتمع الرأسمالي مثلاً ، لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية للفرد بمنعزل عن موقفه تجاه الآخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج .

محاولة تصوير المشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة تطابق المشكلة الاقتصادية للمجتمع الإنساني بصفة عامة . أي كمشكلة نادرة ، تعني في الواقع :

أولاً تجاهل أن الذي يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفرد بمفرده) . وهو ما يعني تجاهل أن العلاقات الاجتماعية للإنتاج إنما تنشأ بين الأجزاء ، وبين الأفراد في المجتمع .

كثاني تعني بناء على هذا التجاهل إفراغ العلاقات الاقتصادية من محتواها الاجتماعي ، إذ لا يرى في هذه العلاقات إلا علاقة بين الفرد والشئ متجاهلين بذلك الطرف الآخر في العلاقة .

فإذا ما فرغت الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعي أصبح من الطبيعي أن تتصور كظواهر أبدية .

(ب) إذا ما زدنا على ذلك أنه الانشغال ينصب على المظاهر الكمية للظواهر متجاهلاً مظهرها الكيفي أدى ذلك ألا توجد بين الظواهر ، في نظر الباحث من الحدين ، فروق كيفية . وإذا لم توجد هذه الفروق كانت الظواهر واحدة في كل مراحل التطور الاجتماعي . الأمر الذي يعني أن الظواهر الاقتصادية ، في نظر الحدين ، ظواهر أبدية لا تتغير .

(ج) من ناحية أخرى . يتعلق موضوع الاقتصاد عند الحدين بسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادي . هذا السلوك يبدأ بالفرد الاقتصادي كمستهلك ، بحاجاته التي يسعى إلى إشباعها بالحصول على منافع السلع التي هي بطبيعتها نادرة . هذه المنفعة في نظرهم ظاهرة ذاتية ، أي ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص إلى آخر . وعليه يركز بناؤهم النظري على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية . هل هي حقيقة كذلك ؟ إذا انشأنا على أن المنفعة هي صلاحية الشيء (السلعة) لأشياء حاجتها معينة ، نبي أن نعرف من أين تستمد السلعة هذه

الملاحية ؟ أهى لان الشخص يعتبرها كذلك ؟ أم انها تستمد هذه الملاحية من خصائص موضوعية فى ذات السلعة ؟ واذا اردنا ان نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذى يجعل نوعا من الملابس مثلا صالحا لاتباع حاجة معينة ، هى الحاجة الى الملابس ، حاجة اخرى ، كالحاجة الى الطعام مثلا ؟ الواقع ان الذى يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاشباع الحاجة الاولى دون غيرها . هذه الخصائص انما يستمدها / كما رأينا من قبل ، من الخصائص الطبيعية للمواد التى تنتج منها السلعة ، الغزل والنسيج فى مثلنا هذا . وهى خصائص تعطى الملابس الصفات التى تمكنها من حماية الجسم . كما ان خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردى ، العمل الملموس ، عمل صانع الملابس الذى اعطاها شكلا يمكنها من حماية الجسم اى من ان تكون صالحة لاشباع الحاجة الى الملابس . وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ، اى منفعتها هو ما بها من خصائص تمكنها من اشباع هذه الحاجة دون غيرها ، وليس اعتبار الشخص المستهلك لها . أى ان المنفعة تكون ظاهرة موضوعية لا ذاتية .

ويدور جوهر فكر الحديين حول نظرية ثمن السوق . الأمر الذى يلزم

معه التعرف على نظرة عامة لنظريتهم هذه .

نظرية ثمن السوق عند الحديين : نظرة عامة

يقال ان ثمن السوق ^(١) بالنسبة لسلعة ما (تنتجها صناعة معينة) يتأثر

بطلب المستهلكين على هذه السلعة وبعرض المنظمين (او المنتجين) لها .

وعليه . اذا أردنا ان نتوصل الى بناء نظرية شكلية لثمن السوق كان علينا :

- أن نتوصل اولا الى تحديد طلب المستهلكين ، اى طلب السوق

- أن نتوصل ثانيا إلى تحديد عرض المنظمين ، أي عرض السوق .
- أن ندمج ثالثا نظريتي الطلب والعرض في نظرية التوازن ضمن السوق
- أن نرى أخيرا فكرة التبعيد هاما في تحليل تكوين الائتمان (وغيره من
أنواع التحليل) وهي فكرة المرونة ، مرونة الطلب ومرونة العرض .
قبل أن نتعرض لهذه الموضوعات الأربعة يلزمنا أن نبرز ملاحظتين منهجيتين
تفرضان نفسيهما :

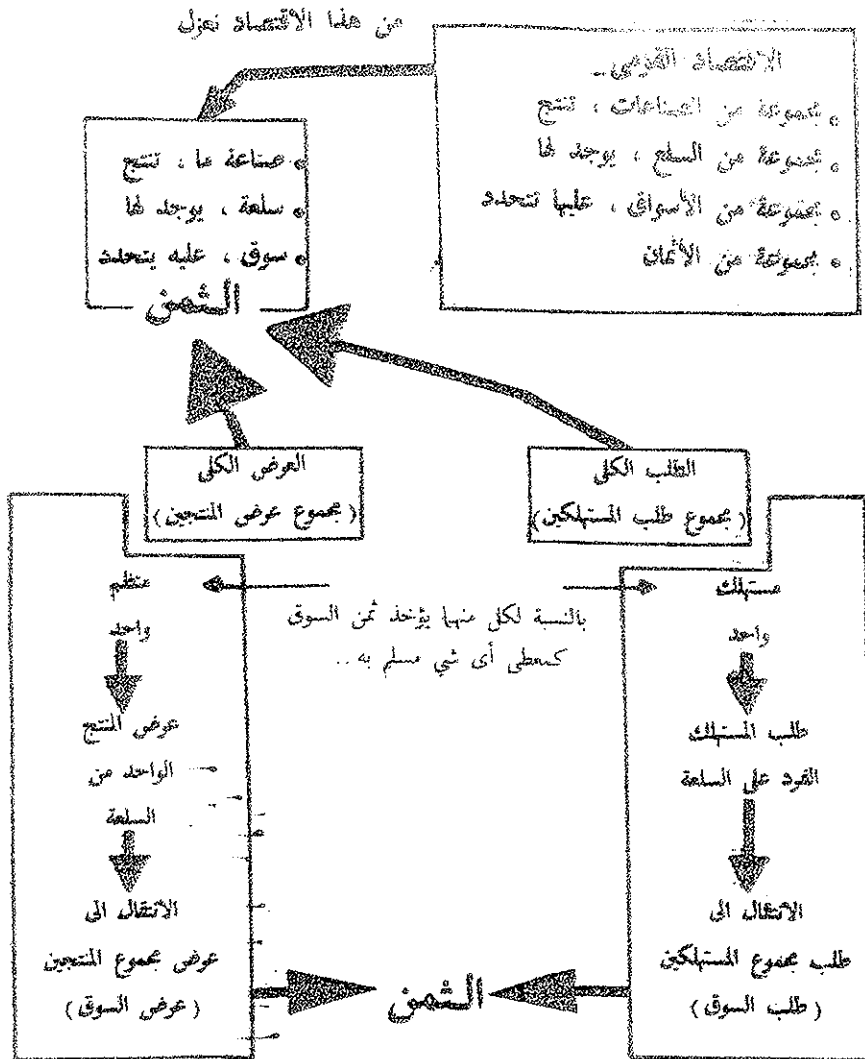
- الملاحظة الأولى تهدف إلى أن تكون لغتنا المصطلحية منضبطة . إذ حين
نتكلم عن الطلب والعرض إنما نتكلم عن تدفقات (١) نحن لا نعني بمجرد عملية شراء
(أو بيع) واحدة ، وإنما بتدفق مستمر من عمليات الشراء (أو البيع) في خلسال

(١) لإيضاح الفرق بين التدفقات Flow ; Flux والاحتياطي (أو المخزون) stock نضرب المثال التالي : لدينا حوض سباحة مملوء بالماء حتى مستوى معين / الضمان ماء نحدث تيارا من الماء بين فتحتين متضادتين يدخل الماء من أحدهما ويخرج من الناحية الأخرى . وهكذا يظل الحوض دائما مليئا حتى نفس المستوى ، مستوى الماء هذا يحدد المخزون منه ويتمثل في كمية معينة يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات الموجودة . أما كمية الماء التي تدخل الحوض والكمية التي تخرج فهي من قبيل التدفقات يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات في الدقيقة أو في الساعة . فالتدفق له بالحتم بعد زمني . يعبر عنه بعدد من الجالونات في فترة من الزمن . أما المخزون فلا بعد زمني له . فهو مجرد كمية من الماء يعبر عنها بعدد من الجالونات فإذا ما أخذنا مشروع إنتاج الصلب : لكي يقوم بالانتاج يستخدم الحديد الخام كمادة أولية . ولكي بضمن المشروع انتظام الانتاج يحتفظ في مخازنه بكمية من الحديد الخام . ويستقبل في نفس الوقت كل يوم أو كل أسبوع (حسب شروط الاستلام) كمية معينة من هذه المادة تدخل في مخازنه . ويقوم المصنّع كل يوم باستخدام كمية من الحديد في انتاج الصلب ، هذه الكمية تخرج من المخازن يوميا . الكميات التي تدخل وتخرج من المخازن يوميا تمثل التدفقات من الحديد الخام . أما الكمية التي توجد في المخزن فتتمثل بالمخزون . وكذلك الأمر بالنسبة للصلب : فالكمية المنتجة منه يوميا تمثل التدفق في

فترة محدودة * وعليه يتعين ان نعبر عن الطلب (او العرض) بهذه الكمية او تلسيك المتعلقة بفترة زمنية معينة ، وليكن مثلاً رغيفاً من الخبز في اليوم وسبعة أرغفة في الاسبوع * فالأمر يتعلق دائماً بالكمية او الكميات التي تطلب او تعرض خلال فترة معينة * وهو ما يتعين ان نتذكره حتى ولو حدث وأغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية *

.. أما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة : لتحديد ثمن السلعة في السوق يتعين ان يكون لدينا الطلب الكلي على السلعة في السوق ، اي طلب جميع من يستهلكون السلعة ، وكذلك العرض الكلي للسلعة في السوق ، اي عرض جميع من ينتجون السلعة * للتوصل الى الطلب الكلي (طلب السوق) نحاول أولاً تحديد طلب المستهلك الفرد ثم ننقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق * وتتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلي (عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار * ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالي :

== الذي يدخل مخازن المشروع وكذلك الكمية التي تباع يومياً تمثل التدفق الذي يخرج نحو المشترين * اما الكمية التي توجد في المخازن في لحظة معينة فانها تمثل المخزون من المصلب *



هذا الشكل يتضمن سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلعة

يتدفق مستمر من عمليات الشراء (أو البيع) في خلال فترة محدودة. وعليه يتعين أن نحبر عن الطلب (أو العرض) بهذه الكمية أو تلك المتعلقة بفترة زمنية معينة، وليكن مثلاً رغيفاً من الخبز في اليوم وسبعة أرغفة في الأسبوع. فالأمر يتعلق دائماً بالكمية أو الكميات التي تطلب أو تعرض خلال فترة معينة. وهو ما يتعين أن نشكره حتى ولو حدث وأغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية.

أما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة: لتحديد ثمن السلعة في السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلي على السلعة في السوق، أي طلب جميع من يستهلكون السلعة، وكذلك العرض الكلي للسلعة في السوق، أي عرض جميع من يتتجون السلعة. للتوصل الى الطلب الكلي (طلب السوق) نحاول أولاً تحديد طلب المستهلك الفرد ثم نتقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق. وتتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلي (عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار. ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالي:

٢ - الطلب

الهدف من أن نرصد الى كيفية تحديد طلب السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . هذا الطلب يعتبر ، في نظر الحدين ، مجموع ما يطلبه الأفراد الذين يشترون السلعة . لتحقيق هذا الهدف نعرف أولا طلب المستهلك الفرد (الطلب الفردي) وطلب السوق ، ونرى ثانيا كيف يتحدد الطلب الفردي ، لننتقل أخيرا الى طلب السوق .

تعريف الطلب :

يقصد بالطلب الفردي الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلك الفرد على استعداد لشراؤها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينة .

وعلى نفس النحو يعرف طلب السوق بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشراؤها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينة .

فالأمر لا يتعلق بكمية واحدة تطلب عند ثمن معين وإنما بعلاقة بين سلسلة من الكميات وسلسلة من الأثمان ، في خلال فترة معينة ، أى بتدفقات . والأمر لا يتعلق بالكميات التي تشتري فعلا عند الأثمان المختلفة ، وإنما بالكميات التي يكون المستهلك أو المستهلكون على استعداد لشراؤها ، فنحن بصدد التعبير عن الامكانيات المتصورة عند الأثمان المختلفة .

تحديد الطلب الفردي :

يتأثر هذا الطلب بعدد معين من العوامل . ويؤثر كل منها عليه في اتجاه معين وبكيفية معينة . لنوضح ذلك .

أهم العوامل التي تؤثر على الطلب الفردي على سلعة ما هي :

١ - ثمن السلعة : بما أن الأمر يتعلق بمستهلك فرد فإن الكمية التي يشتريها من السلعة تكون أصغر من أن تؤثر في ثمن السلعة التي يشتريها ، وعليه يكون هذا الثمن معطى له ، أى يمثل أمرا مسلما به . في أغلب الأحوال نتوقع أن ينقص المستهلك من الكمية التي يطلبها اذا ما ارتفع الثمن . والعكس صحيح ، أى أنه يزيد من الكمية المطلوبة اذا ما انخفض الثمن .

٢ - دخل المستهلك : في الغالب من الحالات مع زيادة دخل المستهلك تزيد الكمية التي يطلبها من السلعة ، والعكس بالعكس .

٤- أثمان السلع الأخرى : يقوم المستهلك بشراء سلع أخرى يستخدمها في إشباع حاجاته بالإضافة الى السلعة محل الدراسة ، وهو يوزع دخله بين هذه السلع جميعها . ومن ثم فقد يؤثر التغير في أثمان السلع الأخرى على الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة التي نبحث تحديد الطلب عليها . وللتعرف على أثر التغير في أثمان السلع الأخرى على الكمية المطلوبة من سلعتنا بتعين التفرقة بين ثلاث طوائف من السلع الأخرى :

- فقد تكون السلعة الأخرى مكمل للسلعة التي ندرس تحديد الطلب عليها ، ويقصد بمكمل أن تكون مكمل لها في الاستعمال ، أى أن إشباع الحاجة يستلزم استعمال الاثنين معا ، كما اذا كانت سلعتنا هي الشاي والسلعة الأخرى هي السكر (أمثلة أخرى لسلع مكمل : القلم والورقة ، والسيارة والبنزين ، والموقد والوقود) ، في هذه الحالة ارتفاع ثمن السلعة المكمل (السكر مثلا) يؤدي الى نقص الكمية المشتراه من السلعة (ولكن الشاي) . انخفاض ثمن السلعة المكمل يؤدي الى زيادة الطلب على سلعتنا .

- وقد تكون السلعة الأخرى بديلة لسلعتنا ، أى تحمل محل سلعتنا في الاستعمال ، أى في إشباع حاجة المستهلك ، كما اذا كانت السلعة البديلة هي البن في حالة ما اذا كانت سلعتنا هي الشاي (أمثلة أخرى للسلع البديلة : الزبد والمسلط الصناعى ، الكهرباء والغاز ، المواصلات العامة والمواصلات الخاصة ، السينما والمسرح) . فاذا ما ارتفع ثمن السلعة البديلة (البن) توقعنا أن يزيد الطلب على سلعتنا (الشاي) . وانخفاض ثمن السلعة البديلة يدفع الى نقص الطلب على سلعتنا .

- وقد تكون السلعة الأخرى غير ذى علاقة مباشرة بسلعتنا من ناحية الاستعمال (مثال ذلك القلم والحضروات) .

٥- فوق المستهلك وعاداته : فاذا ما كان المستهلك يتأثر بالموود فإنه يغير من الكمية المطلوبة من السلعة (عادة ما يكون على حساب السلع الأخرى) حتى لو بقي دحاه و ثمن السوق على حاله .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأن طلب المستهلك على السلعة إنما يتحدد (رأى دالة) :

- بضمن السلعة محل الاعتبار .
- بأثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك .

- بدخل المستهلك .

- بدوقه وعاداته .

وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة الدالية ^(٣) التالية :

$$ط_1 = د (ث_1 ، ث_2 ، ... ، ث_n ، د ، ق)$$

حيث :

ط_١ : الطلب على السلعة أ

ث_١ : ثمن السلعة أ

ث_٢ ، ... ، ث_ن : ثمن السلع الأخرى (غير أ)

د : دخل المستهلك

ق : ذوق المستهلك (عاداته وتفضيله) .

هذه العلاقة تسمى بدالة الاستهلاك الفردي ^(٤) . وهي علاقة مركبة نبين لنا أن طلب المستهلك الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة . أى أنها تتكاتف لتحديد هذا الطلب . ومن ثم يقف التغير في الطلب على التغير في هذه العوامل كلها . عليه إذا ما أردنا تحديدا منضبطا لهذا الطلب كان من اللازم دراسة أثر كل هذه العوامل في نفس الوقت وهو ما يكاد يكون من المستحيل . للتغلب على هذه الصعوبة ، وفي سبيل الوصول الى تحديد طلب المستهلك ، نلجأ الى حيلة منهجية بمقتضاها ندرس العلاقة بين الطلب وبين كل من هذه العوامل مأخوذاً على حدة على افتراض أن العوامل الأخرى تبقى على حالها لا تتغير . فإذا ما انتهينا من دراسة هذه العلاقة تأخذ العلاقة بين الطلب والعامل مع افتراض أن بقية العوامل تبقى ثابتة ، وكذا في كل حالة لا تأخذ مجموع العوامل التي تحدد الطلب دفعة واحدة وإنما تأخذ جزءاً منها على فرض ثبات الآخرين . ومن هنا كانت تسمية هذه الطريقة بطريقة التحليل الجزئي ^(٥) . وهي طريقة تصطبغ بافتراض شائع الاستعمال في التحليل الاقتصادي وهو فرض (بقاء الأشياء الأخرى على حالها) ^(٦) .

والمتغيرات هي كميات يمكن أن

variables

(٣) لدينا هنا علاقة بين متغيرات

تكون لها قيم مختلفة . أى قيم غير ثابتة . وتوجد العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير آخر أو قيم متغيرات أخرى . فعندما يكون المتغير س دالة المتغير ص نستطيع أن نحصل على قيمة س إذا ما كانت لدينا قيمة ص . وتكون العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير مستقل واحد . وعندها عامة يعبّر عن هذه الدالة على النحو التالي :
س = د (ص) . ونقرأ : س هي دالة ص . وفي كثير من الأحيان تتوقف قيمة متغير (تابع) على قيم أكثر من متغير (مستقل) . ويمكن التعبير عن هذا النوع من العلاقات الدالية على النحو التالي : س = د (و ، س١ ، س٢ ، ... ، س٣) ونقرأ : قيمة س تتوقف على قيم و ، ص١ ، ص٢ ، ... ، ص٣ .

Individual consumption function; la fonction de la consommation individuelle (١)

Partial analysis; l'analyse partielle (٥)

التأثير الجزئية ، مانس (١) ص ٢٨٥ .

"Other things being equal" toutes choses égales par ailleurs (ceteris paribus) (٦)

وفي هذا الشأن يقول الفريد مارشال : تحت صيغيات الاستقصاء الاقتصادي ان يتقدم الانسان ، بقدراته المحدودة ، خطوات

وعليه نستطيع أن نرى بشيء من التفصيل العلاقة بين الطلب وكل من هذه العوامل مأخوذة واحدا بعد الآخر ، وذلك للتعرف على أثر تغير كل منها على الطلب .

١ - العلاقة بين الطلب على السلعة و ثمنها : ط_١ = د (ث_١)

على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، وبالنسبة لكل السلع تقريبا تريد الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة اذا ما انخفض ثمنها . اذ مع انخفاض الثمن تصبح السلعة أرخص بالنسبة للسلع التي يمكن أن تحل محلها في الاستعمال ، فيميل المستهلك بصفة عامة الى أن يشتري كمية أكبر من هذه السلعة . فالمشتري لا يقوم دائما بشراء نفس التشكيلة من السلع ، وإنما يحل بعضها محل البعض الآخر مع تغيرات الأثمان . مثال ذلك أن ينخفض ثمن نوع من الخضروات فيزيد المستهلك ما يشتريه منه ويقلل من الكمية التي يشتريها من الخضروات الأخرى التي أصبحت الآن أغلى نسبيا . والعكس اذا ما ارتفع ثمن السلعة ، يميل المستهلك الى انقاص الكمية التي يطلبها .

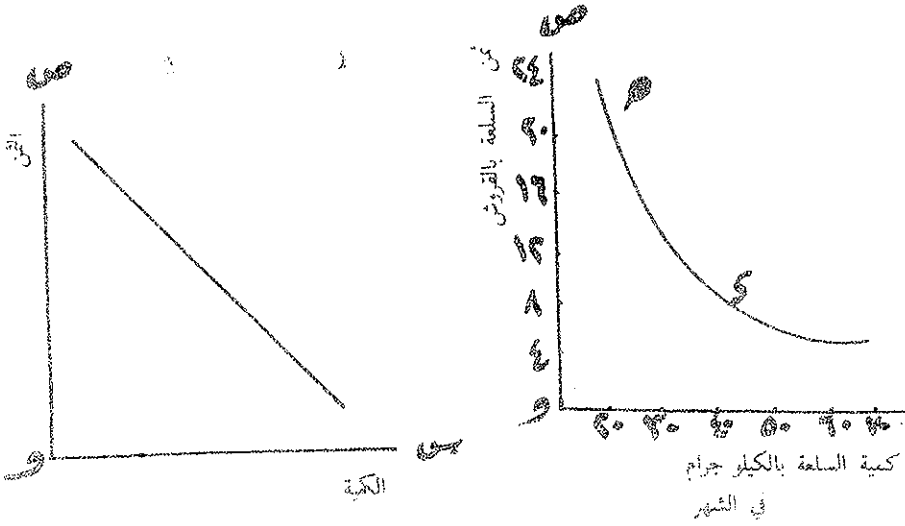
هذه العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشراؤها عند الأثمان المختلفة يمكن التعبير عنها رقميا (بمجموعتين من الأرقام الافتراضية) في صورة جدول ، يسمى جدول الطلب الفردي^(٧) ، على النحو التالي :

جدول ١ : الطلب الفردي

| الكمية (ك) | الثمن (ث) |
|------------------------------|-------------------------|
| عدد من الوحدات في فترة معينة | بوحدة النقد القروش مثلا |
| ٢٥ | ٢٢ |
| ٢٩ | ٢٥ |
| ٢٤ | ١٦ |
| ٣٥ | ١٤ |
| ٤٥ | ٨ |

تخطوة ، فيجزئ الموضوع المركب ويدرس جزءا واحدا في الوقت الواحد . ثم يوصل في النهاية حلولة الجزئية بعضها ببعض لتعطي حلا كاملا بالتقريب لكن الموضوع المدروس . أصول الاقتصاد ، المرجع سابق الإشارة اليه ، ص ٢٠٤ ، وكذلك ص ٢٠٥ .

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا (انظر الشكل ١) عن طريق قياس الثمن (ث) على المحور الصادي ، وقياس الكمية (ك) على المحور السيني . ويؤخذ جدول طلب المستهلك ليمثل كل ثمن وما يقابله من كمية بنقطة معينة ، ثم توصل النقاط المختلفة . وتمثل نتيجة توصيلها في منحنى يعبر عن العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لطلبها مع التغير في الثمن . هذا المنحنى يسمى **منحنى الطلب الفردي** ^(٨) . وعادة ما يعبر عنه بخط مستقيم وليس بمنحنى (انظر شكل ٢) . هذا المنحنى نحصل عليه على افتراض أن دخل المستهلك وذوقه وعاداته وأذعان السلع الأخرى تبقى ثابتة .



(شكل ٢) منحنى الطلب الفردي

(شكل ١) منحنى الطلب الفردي

- هذا المنحنى يتغير من أعلى إلى أسفل نحو اليمين .
- وهو يبين أن الطلب دائم متناقص مع ثمن السلعة .
- لتسهيل عادة ما يعطى للمنحنى شكل الخط المستقيم .
- وتمثل كل نقطة على منحنى الطلب ثمنًا معينًا وما يقابله من كمية . فالنقطة د على الشكل ١ مثلاً تدل على أن المستهلك يكون على استعداد لشراء ٢٠ كيلو من السلعة في الشهر لو كان ثمنها مساويًا لـ ٢٢ قرشًا . بينما تشير النقطة د إلى أنه سيكون على استعداد لشراء ٤٠ كيلو في الشهر لو انخفض ثمن السلعة إلى ثمانية قروش .

ويعكس كل منحنى الطلب العلاقة الدالية الكاملة بين الكمية المطلوبة والمن. وعندما نتكلم عن الطلب على سلعة معينة فإنما نقصد بذلك كل المنحني (أى كل العلاقة الدالية) وليس فقط نقطة معينة على هذا المنحني . بمعنى آخر ، يقصد بالطلب كل الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشراؤها عند ثمن معين . هذه العلاقة تسمى قانون الطلب (٩)

٢ - العلاقة بين الطلب على السلعة وأثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك :

مثال = ١ : (الشاي ، ... ، شاي)

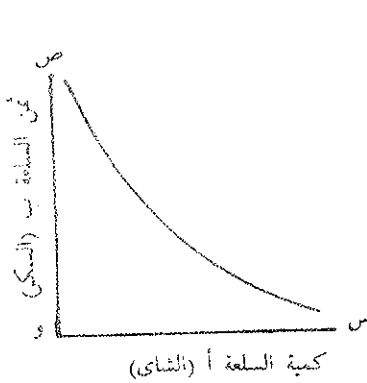
على فرض بقاء العوامل الأخرى ، بما فيها ثمن السلعة محل الاعتبار أى السلعة أ ، على سائفا ، نريد أن نعرف أثر التغير في الطلب على السلعة كنتيجة لتغير في ثمن سلعة أخرى ، ولتكن السلعة ب أوج . هنا توجد ثلاثة علاقات ممكنة بين الطلب على سلعة وأثمان السلع الأخرى . فانخفاض ثمن السلعة ب مثلا يمكن أن يؤدي :

١ - اما الى انقاص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ . وهو ما حدث في حالة السلع البديلة (أو المتنافسة) . فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن البن يؤدي الى نقص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاي) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على محالة . وذلك لأن السلعة ب يمكن أن تحل محل السلعة أ في إشباع الحاجة وبمبل المستهلك الى إحلالها محل أ فقل ما يطلبه من هذه الأخيرة (انظر شكل ٣) . بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة أ .

٢ - اما الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ . وهو ما يحدث في حالة السلع المتكاملة . فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن السكر في هذه الحالة يؤدي الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاي) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على محاله . وذلك لأن السلعة ب تكمل السلعة أ في الاستعمال وانخفاض ثمنها يشجع المستهلك على زيادة استهلاكه من السلعة أ (انظر شكل ٤) . بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدي الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة أ .

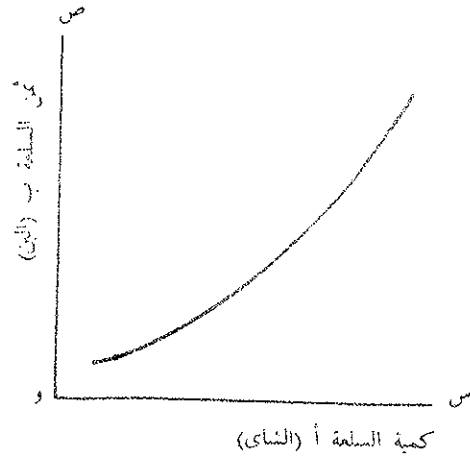
(٩) على القاعدة العامة في العلاقة بين الطلب والمن يوجد استثناء نادر يصل بما يسمى بـ *Giffen* (وهو اقتصادي إنجليزي عاش في العصر الفيكتوري . أى في القرن الماضي) التي تزيد الكمية المطلوبة منها مع ارتفاع المن . قد لاحظ جيفن أنه مع ارتفاع ثمن البطاطس أثناء المجاعة التي اجتاحت أيرلندا في ١٨٤٥ زادت الكميات المستهلكة . والواقع أن مرجع ذلك أنه مع ارتفاع الأثمان ترتفع أثمان السلع الأخرى (كالخوم مثلا) على نحو يجعل من المستحيل على ذوي الدخل المحدود شراءها ومن ثم تحل البطاطس محلها في التغذية فيزيد الطلب على البطاطس .

.. واما أن يترك الكمية التي يشتريها المستهلك من السلعة أ دون تغيير . وهو ما يحدث في حالة ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها لا ترتبط بالسلعة أ في الاستهلاك ، كما اذا تغير ثمن المنسوجات مثلا وكانت السلعة أ هي الشاي .



شكل (٤)

العلاقة بين الطلب على سلعة و ثمن سلعة مكمله



شكل (٣)

العلاقة بين الطلب على السلعة و ثمن سلعة بديله

٣. العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك : $P_1 = 5$ (٥)

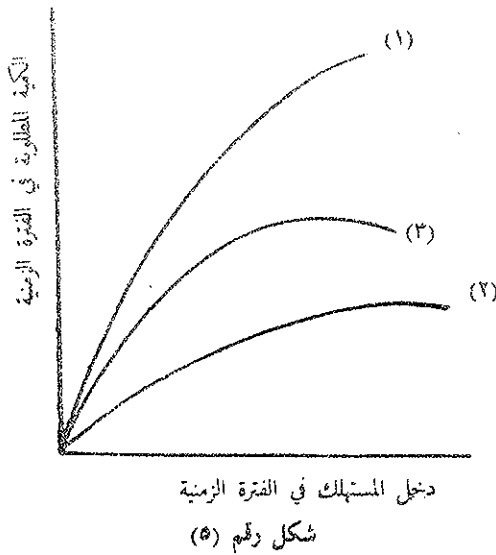
على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يكون لزيادة دخل المستهلك ثلاثة أنواع من الآثار على الكمية المطلوبة من السلعة :

.. في الحالة الأكثر شيوعا تؤدي زيادة الدخل الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (خلال الفترة الزمنية) وذلك بالنسبة لكل مستويات الدخل . هذه الحالة نجد تعبيرها عنها بالمنحنى (١) على الشكل رقم (٥) .

.. في حالة استثنائية أولى لا تؤثر الزيادة في الدخل على الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث في حالة السلع التي تشبع حاجة المستهلك باستطاعتها كلية عندما يصل الى مستوى معين من الدخل ، وفيما وراء هذا المستوى لا تؤثر تغيرات الدخل في الكمية المطلوبة من السلعة . فعندما يكون دخل العائلة مرتفعا ، فانها تكون قد أشبعت كل حاجتها الى ملح الطعام مثلا بشراء كمية معينة منه . وعليه لا يتأثر طلبها على الملح بزيادة الدخل بعد ذلك .

وانما يتصور أن يتأثر إذا كان دخل العائلة من الانخفاض للدرجة لا يمكنها أن تتغير من اشباع كل حاجتها من ملح الطعام . هذه الحالة يمثلها المنحني (٢) على الشكل (٥) .

- وفي حالة استثنائية ثانية قد تؤدي الزيادة في الدخل بعد مستوى معين الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث في حالة السلع التي تكون رخيصة نسبيا وتمثل بديلا فقيرا لسلع أخرى : كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية الدنيا (كالبطاطس والخبز) التي يتم احلال أخرى بها (كالخوم والألبان) عندما يزيد الدخل ليتعدى مستوى معين . وتسمى السلع التي يقلص الطلب عليها مع زيادة الدخل (بالسلع الدنيا) (١١) . والعلاقة بين الدخل والطلب عليها يمثلها المنحني (٣) على الشكل ٥ .



العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك

- يبين المنحني (١) العلاقة بين الطلب والدخل في الحالة الأكثر شيوعا : يتغير الاثنان في نفس الاتجاه عند كل مستويات الدخل .
- ويبين المنحني (٢) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع التي لا يتغير الطلب عليها مع زيادة الدخل بعد وصوله الى مستوى معين .
- ويبين المنحني (٣) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع الدنيا : ابتداء من مستوى معين من الدخل تؤدي زيادة الدخل الى نقص الكمية المطلوبة .

٤ - الطلب على السلعة يتوقف على ذوق المستهلك وتفضيله :

ط_١ = د (ق)

ويلخص ذوق المستهلك على نحو ما عاداته وتفضيله التي تحدد بصفة أساسية بعوامل اجتماعية تعتبر خارج اطار النشاط الاقتصادي ، وتخرج بالتالى ، في نظر الحديين ، من اطار التحليل الخاص بالطلب ، وذلك رغم أن أذواق المستهلكين تتأثر بنشاط الاعلان .

أيا كانت الطريقة التي تتحدد بها الأذواق فهي تتغير وتؤثر بتغيرها على الطلب ، على فرض بقاء الاشياء الأخرى على حالها . فاذا تغير ذوق المستهلك لصالح السلعة أدى ذلك الى زيادة الكمية التي يطلبها منها . أما اذا تغير ذوقه في غير صالحها نقصت الكمية التي يطلبها .

تلك هى العوامل التي تحدد طلب المستهلك الفرد . تحده مجتمعة بما يحققه كل منها من أثر على الطلب في اتجاه يختلف من عامل الى آخر . فاذا ما تحدد الطلب الفردى أمكن الانتقال الى طلب السوق .

الانتقال من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق :

بما أننا نريد التوصل الى تكون ثمن السلعة في السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلى على هذه السلعة ، أى طلب مجموع المستهلكين . ولذا لا تعتبر دراستنا للطلب الفردى الا خطوة في سبيل تحديد هذا الطلب الكلى .

ويعتبر طلب السوق ، في نظر الحديين ، كمجموع طلب المستهلكين الأفراد ، وذلك لأنه يتحدد بنفس العوامل التي تؤثر على الطلب الفردى . وانما يزيد على ذلك أن طلب السوق يتحدد كذلك بعدد المشترين .

يترب على ذلك أن طلب السوق يمكن أن يشتق من مجموع طلب المستهلكين الأفراد ، وللتوصل اليه يمكن اتباع إحدى الطريقتين الآتيتين :

- وفقاً للطريقة الأولى نبدأ من جداول طلب المستهلكين الأفراد ، ونقوم بجمع الكميات المختلفة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشراؤها عند كل ثمن ويمثل الناتج الكمية التي يطلبها السوق عند هذا الثمن . فلو فرضنا أن عدد المشترين للسلعة هو ٢ ، وكان لها الجدولين الآتين نستطيع أن نصل الى جدول طلب السوق :

- ٢٠٨ -

| جدول طلب السوق | | جدول طلب المستهلك (٢) | | جدول طلب المستهلك (١) | |
|----------------|----|-----------------------|----|-----------------------|----|
| ك | ث | ك | ث | ك | ث |
| $٢٠ = ١٢ + ٨$ | ١٠ | ١٢ | ١٠ | ٨ | ١٠ |
| $١٦ = ١٠ + ٦$ | ١٢ | ١٠ | ١٢ | ٦ | ١٢ |
| $١٠ = ٧ + ٣$ | ١٥ | ٧ | ١٥ | ٣ | ٥ |
| $٦ = ٤ + ٢$ | ١٧ | ٤ | ١٧ | ٢ | ١٧ |

ويمكن أن تترجم جدول طلب السوق هذا الى رسم بياني يعطينا منحنى طلب السوق .

.. ووفقا للطريقة الثانية نبدأ من منحنيات طلب المستهلكين الأفراد ، ثم نجمع هذه المنحنيات أفقيا لتتوصل الى منحنى طلب السوق . وهو ما نبيته على الشكل ٦ على افتراض أن لدينا مستهلكين اثنين فقط .

وسواء اتبعنا الطريقة الأولى أو الطريقة الثانية فإننا نقوم بعملية ذهنية أى عملية تصور ذهني تسمح لنا باستنتاج طلب السوق . وذلك لأنه في واقع الحياة العملية قلما نتوصل الى معلومات تتعلق بمنحنيات طلب الأفراد وان كان يوجد عادة معزومات بالنسبة للشكل العام لطلب السوق .

فإذا ما اتفقنا من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق يتعين أن نضيف محددين آخرين الى قائمة العوامل التي تحدد الطلب . هذان المحددان هما :

- يتوقف الطلب على سلعة ما على حجم السكان ، فهو يزيد بزيادة السكان . ولكن ذلك لا يحدث بطبيعة الحال الا اذا كانت زيادة السكان مصحوبة بزيادة في القوة الشرائية ، لأن زيادة عدد المحتاجين لا يجعل السوق أكثر اتساعا . على أى الأحوال ، يعتبر هذا العامل عند القيام بتحليل الطلب من قبيل العوامل الخارجية .

الكمية في الفترة الزمنية شكل (٦)

① لنحصل على مجموع المشتريات الممكنة عند كل من تجمع الكميات التي يطلبها المستهلكان عند هذا التجمع . مثلاً ، عندما يكون التجمع ٣ فزورث يشتري المستهلك (١) وحدتين من السلعة ويشتري المستهلك (٢) أربع وحدات ، ويكون طلب السوق عند هذا التجمع $= ٢ + ٤ = ٦$.
 ② كقاعدة عامة ، عند كل من k في (أى الكمية التي تطلب في السوق) $= k١ + k٢$ وفي حالة عدد كبير من المستهلكين : $k١ + k٢ + \dots + k_n$.
 ③ نلاحظ أن منحني طلب السوق له ، بصفة عامة ، نفس شكل منحني الطلب الفردي .
 ④ عندما نتكلم عن ظروف الطلب في سوق ما نقصد كل العلاقة التالية بين مجموع المشتريات المختلفة الممكنة والأثمان التي تقابلها هذه الكميات .

- كما يتوقف الطلب على سلعة ما على نمط توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فإذا كان هذا النمط يحايي الأغنياء زاد الطلب على بعض السلع التي يستهلكها الأغنياء. وكذلك إذا كان نمط توزيع الدخل يحايي المتزوجين على حساب العزاب أدى الطلب على السلع التي يستهلكها المتزوجون كالسلع التي يحتاج إليها الأطفال مثلاً.

إذا ما رأينا كيف يتحدد منحنى طلب السوق الذي يبين العلاقة بين الطلب على السلعة ونمطها من المهم أن نضيف أن هذا المنحنى يكتسب أهمية خاصة. إذ ربما نكون قد لاحظنا أن العلاقة التي يمثلها هذا المنحنى هي الأكثر بروزاً من كل العلاقات الموجودة في دالة الطلب. ما السبب في ذلك؟ سبب ذلك لا يرجع إلى أن الثمن هو أهم العوامل التي تشترك في تحديد الطلب (إذا كان لنا أن نختار أهم هذه العوامل كان ذلك هو الدخل بلا منازع). ولكن السبب يرجع إلى أننا نشغل في هذه اللحظة بنظرية تحديد ثمن السوق. وعليه يكون من الأنسب أن يكون الثمن أحد المتغيرين الموجودين: الطلب والثمن.

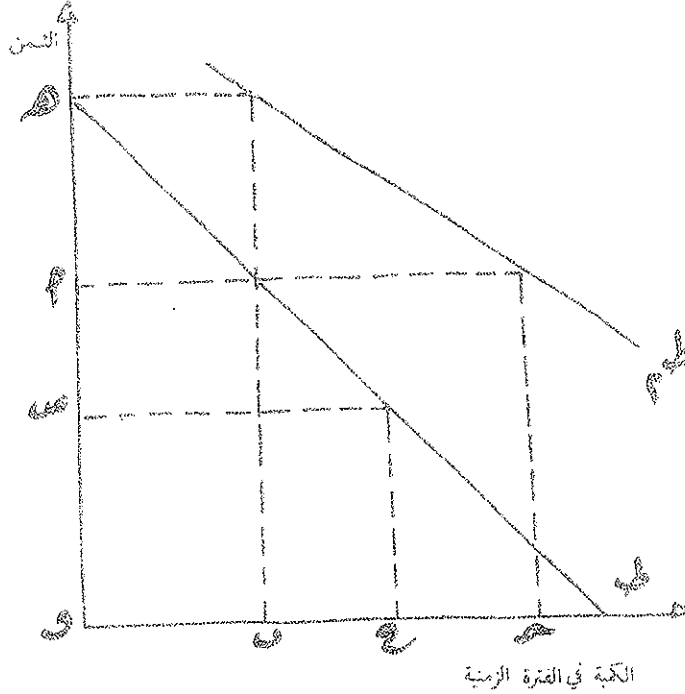
لدينا الآن منحنى طلب السوق. ونكرر أننا توصلنا إليه عن طريق منحنيات طلب المستهلكين الأفراد التي تعبر عن الكميات المختلفة. وقد توصلنا إليه بطبيعة الحال على أساس افتراض «بقاء الأشياء الأخرى على حالها». بعبارة أخرى، افترضنا أن العوامل الأخرى التي تحدد الطلب، أي دخل المستهلكين، وأثمان السلع الأخرى، وأذواق المستهلكين، تبقى ثابتة. الآن، لو فرض وتغير أحد هذه العوامل، ماذا سيكون أثر تغييره على منحنى طلب السوق الذي توصلنا إليه؟ تثير التغييرات التي تصيب العوامل غير ثمن السلعة ما يسمى بالانتقالات منحنى طلب السوق. لنرى ما يقصد بذلك.

انتقالات منحنى طلب السوق (١١)

هذه الانتقالات يمكن أن تنشأ عن تغير دخل المستهلكين أو تغير أثمان السلع الأخرى أو تغير أذواق المستهلكين. لنرى أثر تغير كل من هذه العوامل على منحنى طلب السوق على سلعتنا بافتراض ثبات ثمنها:

١- أثر تغير الدخل على منحنى طلب السوق: رأينا أن زيادة الدخل تؤدي كقاعدة عامة إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. يترتب على ذلك أنه عندما يزيد الدخل لابد وأن نتوقع أن تزيد الكمية المطلوبة من السلعة

في السوق عما كانت عليه . وذلك عند كل ثمن ، وهو ما يعطينا علاقة جديدة بين نفس الثمن والكمية (الجديدة) . بياضا ، يتقل كل منحنى الطلب نحو اليمين (انظر شكل ٧)



شكل رقم (٧)
انتقال منحنى طلب السوق

- يمثل ط ١ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها ، على افتراض ان الدخل ثابت عند مستوى معين وليكن ١د ويمثل ط ٢ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها على افتراض ان الدخل ثابت وانما عند مستوى اعلى وليكن ٢د .
- انتقال منحنى الطلب ط ١ الى ط ٢ يدل على زيادة في المشتريات المرغوبة عند كل ثمن يمكن . فمثلا عند الثمن ١أ تزيد الكمية المطلوبة من ١ب الى ٢ب . وذلك بفضل زيادة الدخل .
- ويمكن التعبير عن هذا الأثر لتغير الدخل بطريقة مختلفة ، وذلك بالقول بأنه بزيادة الدخل يكون المستهلكون على استعداد لشراء نفس الكمية عند ثمن أعلى . فالكمية ١ب مثلا يمكن ان تباع عند الثمن ١أ وعندما يكون منحنى الطلب هو ط ١ . ولكن الكمية ذاتها يمكن ان تباع عند ثمن أعلى وهو الثمن ٢أ . وهذا عندما يكون منحنى الطلب هو ط ٢ .
- لكن تبين حركة على نفس المنحنى نجد انه بالنسبة لمنحنى واحد ، التنحني ط ١ ، تكون الكمية المطلوبة ١ب عندما يكون الثمن ١أ ، وتزيد هذه الكمية الى ٢ب عندما ينخفض الثمن الى ٢أ ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

في حالة سلمة من السلع الدنيا ، تؤدي زيادة الدخل الى نقص الكمية التي يكون الأفراد على استعداد لشراؤها عند كل ثمن من أثمان السوق ، ويتقل كل منحني الطلب نحو اليسار .

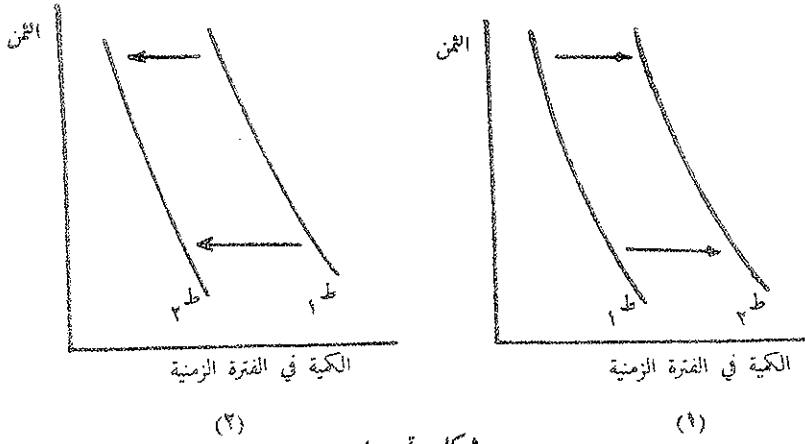
٢- أثر تغير أثمان السلع الأخرى على منحني طلب السوق : يختلف هذا الأثر بحسب ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها سلمة مكاملة أو سلعة بديلة لسلعتنا (التي سيتأثر الطلب عليها) :

- فاذا كانت السلعة الأخرى مكاملة لسلعتنا يؤدي ارتفاع ثمنها الى انتقال كل منحني الطلب على سلعتنا نحو اليسار دالا على أن الكمية المطلوبة تكون أقل عند كل ثمن عما كانت عليه من قبل (مثال : سلعتنا هي البنزين والسلعة المكاملة التي تغير ثمنها هي السيارة : فاذا ارتفع ثمن السيارات ينقص الطلب على السيارات ويقل بالتالي الطلب على البنزين عند المستويات المختلفة لأثمان السيارات . وعليه يثير ارتفاع أثمان السيارات انتقالا لمنحني الطلب على البنزين نحو اليسار ، دالا على أن الكمية المطلوبة من البنزين ستكون أقل عند كل ثمن) .

- واذا كانت السلعة الأخرى التي تغير ثمنها سلعة بديلة (متنافسة) لسلعتنا أدى ارتفاع ثمن هذه السلعة البديلة الى انتقال منحني الطلب على سلعتنا نحو اليمين ، دالا على أنه عند كل ثمن لسلعتنا سيجرى شراء كمية أكبر من ذي قبل (مثال : سلعتنا هي البنزين والبديل هو المواصلات العامة . يدفع ارتفاع ثمن المواصلات العامة الأفراد الى استعمال عرباتهم الخاصة الأمر الذي يؤدي الى طلبهم كمية أكبر من البنزين عند كل ثمن من أثمان البنزين . ويتقل منحني الطلب على البنزين نحو اليمين) .

٣- أثر تغير الأذواق على منحني السوق : اذا ما تغيرت الأذواق لصالح السلعة ، فذلك يعني ان تزيد الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن ، ويتقل منحني طلب السوق عليها نحو اليمين . ويتقل المنحني نحو اليسار اذا ما تغيرت الأذواق في غير صالح السلعة .

هذا ويمكن أن نعبر ببياننا عن هذه الأفكار المتعلقة بأثر التغير في العوامل التي سبق واقترضنا بقاها ثابتة (وهي دخل المستهلك وذوقه وأثمان السلع الأخرى) عند بناء منحني طلب السوق . وذلك على النحو التالي (شكل ٨) :



(١) زيادة في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أكبر) يثيرها :

- زيادة في الدخل .
- ارتفاع ثمن سلعة بديلة .
- انخفاض ثمن سلعة مكمل .
- تغير الأذواق في صالح السلعة .

(٢) نقص في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أقل) يثيره :

- انخفاض الدخل .
- انخفاض ثمن سلعة بديلة .
- ارتفاع ثمن سلعة مكمل .
- تغير الأذواق في غير صالح السلعة .

● هذا يتعلق بمناقشة أثر التغيرات في العوامل غير ثمن السلعة على العلاقات بين الطلب والثمن . ونستطيع أن نقوم بنفس الشيء للتعرف على أثر تغيرات العوامل الأخرى على العلاقة بين الكمية وكل من الدخل وأثمان السلع الأخرى وأذواق المستهلكين آخذين كل من هذه الأخيرة على حدة .

على أساس معرفتنا لمنحني طلب السوق ، كتعبير عن العلاقة بين الثمن والكمية على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، والحالات انتقال هذا المنحني نتيجة لتغير هذه العوامل . نستطيع أن نميز بين الحركة على نفس منحنى الطلب وانتقال كل المنحني نحو اليمين أو نحو اليسار :

.. فالحركة (الى أعلى أو الى أسفل) على نفس منحني الطلب تدل على تغير في الكمية لأن الثمن قد تغير .

.. أما انتقال كل منحني الطلب (الى اليمين أو الى اليسار) فتدل على أن الكمية المطلوبة عند كل ثمن ممكن ستكون مختلفة (أى ستتغير) نتيجة لتغير عامل من العوامل الأخرى غير الثمن : أى الدخل أو أثمان السلع الأخرى أو أذواق المستهلكين .

للتمييز بين هذين النوعين من الحركة يتعين أن ننظر على اللغة التي نستخدمها في التعبير : فيمكن أن نعبر عن انتقال كل منحني الطلب بالكلام عن زيادة أو نقصان الطلب ونعبر عن الحركة على نفس منحني الطلب بالكلام عن تغير في الكمية المطلوبة .

١ - العرض

كما فعلنا بالنسبة للطلب سنجاول أولاً أن نعرف العرض الفردي وعرض السوق ، ثم نترسل من خلال تحديد العرض الفردي الى عرض السوق .

تعريف العرض :

يقصد بالعرض الفردي ، أو عرض المنتج الفردي ، الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتج (أو المنظم أو المشروع) على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة معينة . وكما هو الشأن بالنسبة للطلب يمر عن العرض في صورة تدفق وليس في صورة مخزون .

أما عرض السوق فيقصد به مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة معينة .

تحديد العرض الفردي :

يعتد هذا العرض بعدد من العوامل تؤثر عليه مجتمعة ، ولكن كل منها يؤثر على العرض في اتجاه معين وبطريقة معينة . لئى أهم هذه العوامل والعلاقة بين كل منها والعرض :

١ - هدف المشروع : تفترض النظرية الحديثة ، في إطار التحليل الوحيدى ، أن المنظم يهدف الى تحقيق أقصى ربح . في هذه الحالة يتوقف العرض على العوامل التي تحدد الربح (الربح الاجمالى للمشروع) كفرق محاسبي بين ايجالى إيرادات المشروع واجالى نفقات

المشروع . ولكن اذا حدث وسمى مشروع ما الى تحقيق هدف آخر ، وليكن تجنب المخاطر مثلا ، يكون هذا الهدف اثر على الكميات المعروضة . وهو اثر يتحقق بعيدا عن الربح . على أي الأحوال ، يفترض فيما يلي أن المشروع يسمى الى تحقيق أقصى ربح (أو أقل خسارة) . وبالتالي (ربح مستقبل) . وعلى أساس هذا الفرض نؤثر على العناصر التالية على عرض المشروع من خلال تأثيرها على ارباحية المشروع .

٢ - ثمن السلعة التي ينتجها المشروع : على فرض بقاء الأشياء الأخرى (بما فيها نفقة الانتاج على حالها) يكون أكبر كلما ارتفع ثمن السلعة التي ينتجها ويسمى المشروع . عليه يتبين أن تتوقع أنه مع ارتفاع الثمن تزيد الربحية المعروضة من السلعة .

٣ - أثمان السلع الأخرى (أي السلع التي تستج في فروع الانتاج الأخرى) : اذا بقي ثمن السلعة التي ينتجها المشروع دون تغيير في الوقت الذي ترتفع فيه أثمان السلع الأخرى فإن ذلك يعني أن فروع النشاط المنتجة للسلع الأخرى تصبح أكثر ارباحية من الفرع الذي ينتج فيه المشروع . ويصبح انتاج السلعة في هذا الفرع أقل جاذبية ، الأمر الذي يؤدي الى نقصان عرض المشروع من هذه السلعة ، وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

٤ - أثمان عناصر الانتاج : لكي يقوم المشروع بالانتاج يشتري عناصر الانتاج المختلفة (من قوة عمل وأرض وآلات ومواد أولية وقوة محركة ، وغيرها) من أسواقها . وتحدد نفقة الانتاج بالكميات التي يشتريها من هذه العناصر وبأثمان هذه العناصر . فاذا ارتفع عنصر من عناصر الانتاج ، وليكن الأرض مثلا ، أدى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج في كل مجالات النشاط التي تستخدم هذا العنصر . وانما لا ترتفع النفقة في كل هذه المجالات بنفس النسبة لأن أهمية الدور الذي يلعبه العنصر تختلف من فرع الى آخر من فروع النشاط . فأهمية الدور الذي تلعبه الأرض (التي بني عليها المصنع) في صناعة الصلب أقل بكثير من أهمية الدور الذي تلعبه الأرض في زراعة القمح ، وبالتالي يكون نصيبها من النفقة أقل في الحالة الأولى منه في الحالة الثانية . فاذا ارتفع ثمنها أدى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج بنسبة أكبر في انتاج القمح منها في انتاج الصلب . ومن ثم ينخفض ارباحية انتاج القمح بنسبة أكبر من نسبة انخفاض ارباحية الصلب (وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) فيقل عرض المنتج من القمح . يترتب على ذلك أن التغير في أثمان عناصر الانتاج يؤدي الى تغيير الاربابية النسبية لنشاطات الانتاج المختلفة ، مما يدفع بالمنتجين الى تغيير عرضهم من السلع المختلفة .

٥. حالة التكنولوجيا : يحدد مستوى المعرفة العلمية والتكنولوجية الفنون (أو الطرق) التي يمكن استخدامها في إنتاج السلع المختلفة ، الأمر الذي يحدد الكميات التي تستخدم من المدخلات المستعملة في إنتاج السلعة ويحدد بالتالي نفقة الإنتاج . مع تغير هذه المعرفة وادخال فنون إنتاجية جديدة (كاستخدام نوع جديد من الطاقة أو مادة أولية صناعية (كخيط من الخبوط الصناعية ، الألياف) ... الى غير ذلك تتغير نفقة الإنتاج ويتغير معها الربح (على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) وتتغير بالتالي الكميات المعروضة من السلع المختلفة .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأنه على فرض أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح ، يتحدد العرض :

- بضمن السلعة المعروضة .

- بأثمان السلع الأخرى .

- بأثمان عناصر الإنتاج .

- وحالة التكنولوجيا .

ع_١ = د (ث_١ ، ث_٢ ، ... ، ث_{ن-١} ، ث_ن ، ... ، ث_ع ، ث_ن ، ت)
حيث :

ع_١ : عرض السلعة أ

ث_١ : ثمن السلعة أ

ث_٢ ، ... ، ث_{ن-١} : أثمان السلع الأخرى (غير أ)

ث_٢ ، ... ، ث_ن : أثمان عناصر الإنتاج

ت : حالة التكنولوجيا .

هذه العلاقة تسمى **بإدالة العرض الفردي** ^(١٢) ، وهي علاقة مركبة تبين لنا أن عرض المنتج الفردي يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة ، أي أنها تتكامل لتحديد هذا العرض . ومن ثم يترتب التبدل في العرض على هذه العوامل كلها . وعليه إذا ما أردنا تحديدنا بالضبط هذا العرض كان من اللازم دراسة أثر تغير كل هذه العوامل في نفس الوقت

ويمكن يكفينا ونحن بصدد نظرة عامة نظرية (أولية) في نفس السبب أن نذكر أن التكنولوجيا التي نتغير بها عرض السلعة مع تغير ثمنها ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على

حالتها . وهو ما يعني دراستنا للعلاقة :

$$E = D \text{ (ش)}$$

بالنسبة لهذه العلاقة سنقنع الآن بالقول بأن الكميات التي يكون المشروع على استعداد لإنتاجها وعرضها تتغير بطريقة مباشرة مع ثمن السلعة : فهي تزيد إن ارتفع الثمن وتقل إذا انخفض ، وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . فعمل أساس هذا الفرض ، كلما كان الثمن مرتفعاً ، كلما كان الربح أكبر ، كلما زاد باعث المشروع على إنتاج السلعة وعرضها . وهو ما نفترض صحته بصفة عامة ونحن بصدد هذه النظرية العامة لنظرية ثمن السوق تاركين لفروضة تالية (عند دراسة نظرية المشروع في الفصل الثالث من هذا الباب) دراسة الاستثناءات التي ترد على هذا القول وما تتضمنه هذه الاستثناءات .

هذه العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتج المفرد على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة ، والتي مؤداها أن الكمية تزداد إذا ارتفع الثمن وتنقص إذا انخفض (على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) تسمى بقانون العرض . ويمكن التعبير عنها رقمياً في صورة جدول ، يسمى جدول العرض الفردي^(١٣) ، على النحو التالي .

جدول ٢ : العرض الفردي

| الكمية (ك) | الثمن (ث) |
|------------------------------|--------------------|
| عدد من الوحدات في فترة معينة | بوحدة الفروش مثلاً |
| ٤ | ٥ |
| ٨ | ١٠ |
| ١١ | ١٥ |
| ١٢ | ٢٠ |
| ٥ | ٢٥ |

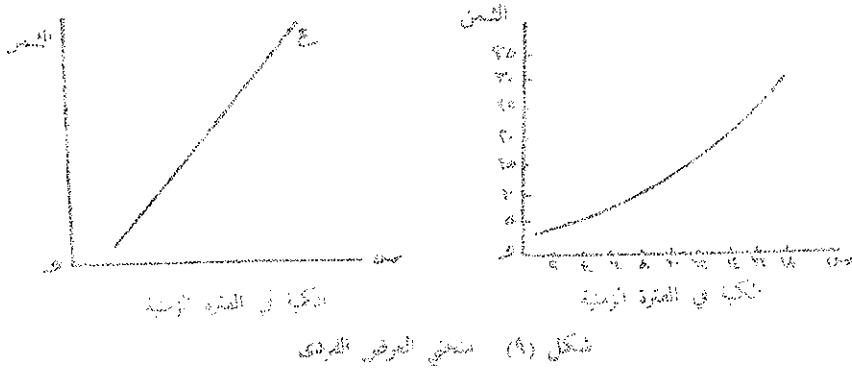
هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانياً ليحصلنا على العرض الفردي^(١٤) الذي عادة ما يرمز له بحرف E مستقيم : انظر شكل ٩ .

Individual supply schedule: le tableau de l'offre individuelle.

(١٣)

Individual supply curve: la courbe de l'offre individuelle.

(١٤)



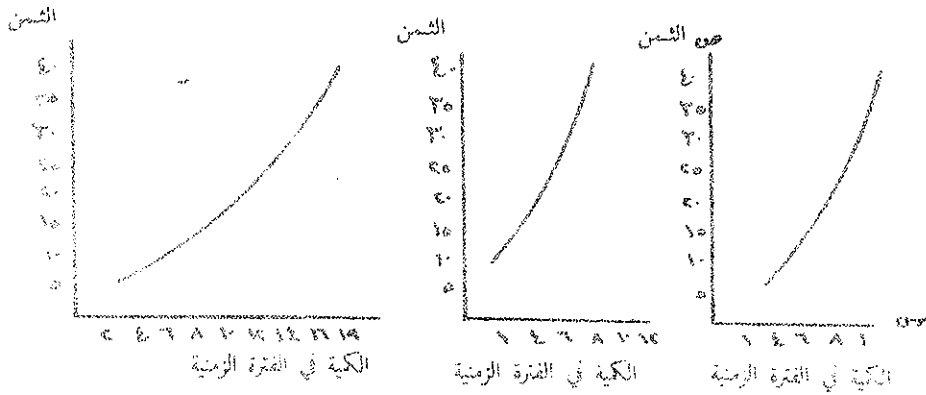
- ⊗ هذا المنحنى يتحد من أعلى إلى أسفل نحو اليسار .
 - ⊗ وهو يبين أن العرض دالة متزايدة للشحن .
 - ⊗ للتسهيل ، عادة ما يعطى للمنحنى شكل الخط المستقيم .
- وقد توصلنا الى منحنى العرض هذا على افتراض ثبات العوامل الأخرى (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في عرض السلعة . هذا المنحنى في مجموعه يمثل كل العلاقات الدالية بين عرض السلعة وثمنها ، وهي العلاقة التي نقصدها بالكلام عن العرض . وتدل الحركة على هذا المنحنى على تغير الكمية التي يكون المنتج الفرد على استعداد لعرضها مع تغير ثمن السلعة .

على هذا النحو بتحديد العرض الفردي . بما أننا نقي بتكون ثمن السوق فان تحديد العرض الفردي لا يكون الا خطورة في سبيل تحديد عرض السوق . فاذا ما تحدد الأول أمكن الانتقال الى الثاني .

تحديد عرض السوق :

يتم الانتقال في تصورتنا الذهني من عرض المنتجين الأفراد الى عرض السوق بنفس الطريقة التي انقلنا بها من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب عرض السوق .

.. وأما رسم منحنى عرض السوق عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات عرض المنتجين الأفراد . أنظر شكل ١٠ .



منحني عرض المشروع (١) منحني عرض المشروع (٢) منحني عرض السوق
شكل رقم (١٥)

• للحصول على العرض الكلي عند كل ثمن لجميع الكميّين المعروضين بواسطة المشروعين عند هذا الثمن :
.. عند الثمن ٥ يعرض المشروع (١) ثلاث وحدات من السلعة ، ولا يعرض المشروع (٢) شيئاً ،
وتكون الكمية المعروضة في السوق مساوية لثلاث وحدات .

.. عند الثمن ٣٠ ، يعرض المشروع (١) ٨ وحدات ويعرض المشروع ٢ ست وحدات ، وتكون الكمية
المعرضة في السوق ١٤ وحدة .

.. عند الثمن ٤٠ ، يعرض المشروع (١) ١٠ وحدات والمشروع (٢) ٨ وحدات ، وتكون الكمية
المعرضة في السوق ١٨ وحدة .

• كقاعدة عامة ، عند كل ثمن : L_q (أي الكمية التي تعرض في السوق) = $L_1 + L_2 + \dots + L_n$ وفي حالة
عدد كبير من المنتجين : $L_q = L_1 + L_2 + L_3 + \dots + L_n$

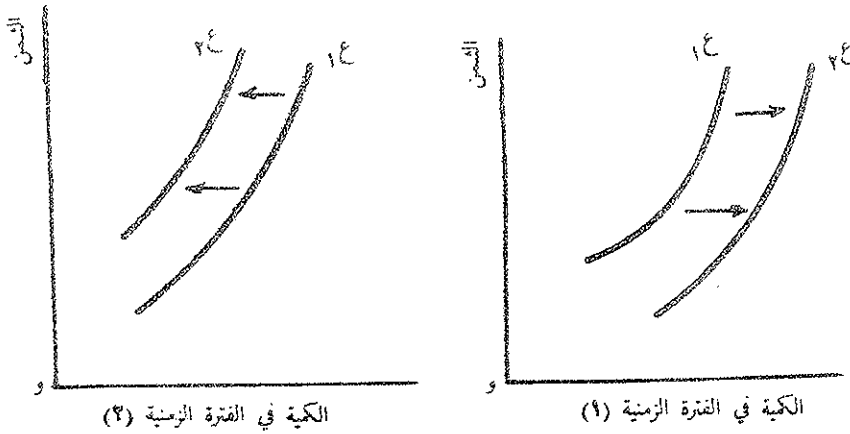
• نلاحظ أن منحني عرض السوق له ، بصفة عامة ، نفس شكل منحني العرض الفردي .

• عندما نتكلم عن ظروف العرض في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالة بين مجموع الكميات المطلوبة
الممكن عرضها والأثمان التي تقابلها هذه الكميات .

ذلك هو منحني عرض السوق الذي يبين العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون
المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة (خلال فترة معينة) . وقد
توصلنا لهذا المنحني على افتراض أن الموائم الأخرى التي تحدد عرض السلعة تبقى ثابتة . لا
يبقى إلا أن نشير أثر تغير هذه العوامل على منحني عرض السوق ، وهو أثر يعكس في
انتقال هذا المنحني .

انتقالات منحنى عرض السوق :

ينتج انتقال كل منحنى عرض السوق عن تغير أحد العوامل (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في العرض . وبديل هذا الانتقال على تغير في العرض (وليس في الكمية المعروضة) . ومن المهم بمكان أن نفرق بين حركة على نفس منحنى العرض (تدل على تغير في الكمية المعروضة ينتج عن تغير في ثمن السلعة محل الاعتبار) وانتقال كل المنحنى (الذي يعكس تغير في العرض ينتج عن تغير أحد العوامل الأخرى التي تؤثر على عرض السلعة : أثمان السلع الأخرى ، أثمان عناصر الإنتاج ، حالة التكنولوجيا) . فما هي التغيرات التي يمكن أن تثير انتقال منحنى العرض ؟ امكانيات هذا الانتقال يمكن التعرف إليها باستقراء شكل . ١١



شكل رقم (١١)

انتقال منحنى عرض السوق

(١) زيادة العرض : تكون المشروعات على استعداد لإنتاج كمية أكبر عند كل ثمن . وهو ما يمكن أن يرد الى :

- التحسن في فنون الإنتاج .
- انخفاض أثمان السلع الأخرى .
- انخفاض أثمان عناصر الإنتاج المستخدمة .

(٢) نقص العرض : تميل المشروعات الى إنتاج كمية أقل عند كل ثمن . وهو ما يمكن أن يرد الى :

- تدهور المعرفة التكنولوجية (قليل الاحتمال) .
- ارتفاع أثمان السلع الأخرى .
- ارتفاع أثمان عناصر الإنتاج .

إذا ما تم لنا تحديد كل من طلب السوق وعرض السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار أمكننا أن ندفع بتحليلنا الى بعد جديد : تزويج النظريتين في نظرية لتحديد ثمن السوق الخاص بتلك السلعة .

ح - ثمن السوق

بوصولنا الى هذه المرحلة من التحليل يصبح من اللازم أن نبين بوضوح شكل السوق الذي يتحدد فيه ثمن السلعة . وذلك لأن أصول اللعبة تختلف فيما يتعلق بثكون الأثمان ، وفقاً لدرجة المنافسة التي تسود السوق . وبما أننا سنتعرف في مرحلة لاحقة على الاشكال المختلفة للسوق فنقتصر الآن على تعريف ما يسمى بسوق المنافسة الكاملة^(١٥) ، اذ يمثل نوع السوق الذي تلتي فيه قوى الطلب والعرض لتحديد ثمن السلعة في اطار هذه النظرة العامة لنظرية تكون الأثمان . فاذا ما قدمنا هذا التعريف نرى كيفية تحدد الثمن في السوق لنتهي الى ملخص للنظرية الأولية للأثمان .

يتم رسم الصورة النظرية لسوق المنافسة الكاملة على أساس عدد من الفروض تمثل في الواقع الشروط الواجب توافرها لكي يعتبر السوق من قبيل سوق المنافسة الكاملة ، وهذه الشروط هي :

- ١ - أن يكون عدد المشترين والبائعين من الكبر بحيث تكون الكمية التي يشتريها أو يبيعها كل منهم أصغر من أن تؤثر تأثيراً ذا دلالة على ثمن السلعة .
- ٢ - أن يتمتع هؤلاء المشترين والبائعين بمعرفة تامة بأحوال السوق . أى بالكميات المعروضة والمطلوبة وكذلك بالثمن الذي يسود السوق .
- ٣ - أن تكون وحدات السلعة (والأمر هنا يتعلق بالوحدات المختلفة من السلعة الواحدة) متجانسة . بمعنى أن تكون الوحدات التي ينتجها منتج معين بديلة كاملة للوحدات التي ينتجها منتج آخر للسلعة ، وذلك في نظر المستهلكين . بعبارة أخرى تكون وحدات السلعة متجانسة اذا كانت كلها سواء في نظر المستهلكين لا فرق عندهم بين وحدة وأخرى ، كما اذا تمثلت السلعة في نوع واحد من القمح يتمتع بنفس الرتبة من الجودة والنظافة .

- ألا يكون هناك تدخلا في العمل الحر لقوى السوق . وذلك بألا تتدخل الدولة في تحديد الأثمان ، وبألا يكون هناك أى اتفاق بين المشتريين بعضهم البعض أو بين المنتجين . وفقا لهذا الشرط يلزم كذلك أن تسود حرية الدخول في السوق والخروج منه ، بمعنى أن يكون كل منظم حرا في الإقدام على الدخول في النشاط المنتج للسلعة وأن يستطيع ترك هذا النشاط اذا لم يجده مناسباً له .

اذا توافرت هذه الشروط تضمن ذلك أن ثمن السلعة سيكون واحداً ، خلال فترة زمنية ، في كل ارجاء السوق ، أى في كافة الاجزاء التي يغطيها السوق ، سواء أكان محلياً أو قومياً أو دولياً .

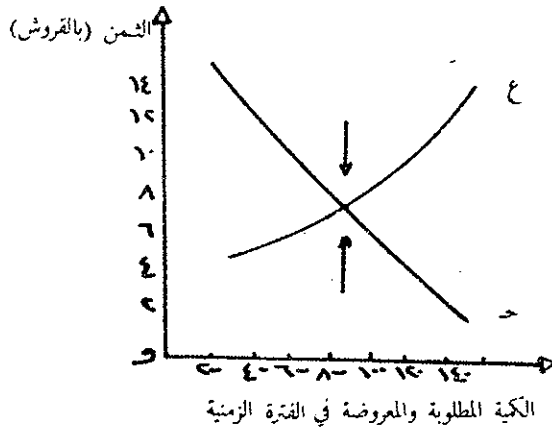
تهديله ثمن التوازن في سوق المنافسة الكاملة :

الأمر هنا يتعلق بثمن ساعة واحدة ، ولتكن السلعة أ . لبيان كيف يتحدد ثمنها في السوق سنبدأ من النتائج التي توصلنا اليها من تحليل الطلب والعرض ، أى أن نقطة البدء تتمثل في :

- منحني طلب السوق الذى يبين الكمية من السلعة أ التي يكون المشترون على استعداد لشراؤها عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن حجم السكان ، والدخول ، واذواق المستهلكين وأثمان السلع الأخرى تبقى كلها دون تغيير . كما نفترض أن هذا المنحني ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين : تتغير الكمية المطلوبة في عكس اتجاه تغير الثمن .

- ومنحني عرض السوق الذى يبين الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لترحها في السوق عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن أثمان عناصر الانتاج وأثمان السلع الأخرى ، وحالة التكنولوجيا تبقى كلها دون تغيير . كما نفترض أن هذا المنحني ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار : تتغير الكمية المعروضة في نفس اتجاه تغير الثمن .

يتحدد ثمن السلعة أ بتفاعل طلب السوق وعرض السوق . لئرى كيف يتم هذا التفاعل ابتداء من الشكل ١٢ :



شكل (١٢)

تحديد ثمن التوازن والكمية في سوق المنافسة الكاملة

- تقابل نقطة التقاطع ثمن سوف يساوى سبعة قروش للوحدة الواحدة من السلعة .
- الكمية المطلوبة عند هذا الثمن يساوى ٩٠٠ وحدة من السلعة . وكذلك الكمية المعروضة تساوى ٩٠٠ وحدة .
- وعليه ، فعند الثمن ٧ تتساوى الكمية من السلعة التي يكون المشترون على استعداد لشراؤها مع الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لبيعها .
- هذا الثمن يبين الكمية المشتراة والمباعة فعلا في السوق ، بينما تبين المنحنيات امكانيات الشراء والبيع عند الأثمان المختلفة .
- إذا ما ظل المنحنيان محتفظين بشكليهما يوجد ثمن واحد تكون عنده الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة .
- فإذا ما أخذنا ثمنا أعلى من الثمن ٧ ، وليكن الثمن ١٠ ، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ٦٠٠ وحدة بينما تساوى الكمية المعروضة ١٢٥٠ وحدة . هنا تزيد الكمية المعروضة على الكمية المطلوبة ، ويكون لدينا فائض في العرض (١٦) .
- وإذا ما أخذنا ثمنا أدنى من الثمن ٧ ، وليكن الثمن ٤ ، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تتساوى ١٢٠٠ وحدة بينما الكمية المعروضة تساوى ٤٠٠ وحدة . فالكمية الأولى تفوق الكمية الثانية (وأيكون لدينا فائض في الطلب (١٧) .

(١٦) Excess of supply, excès d'offre.
(١٧) Excess of demand, excès de demande.

لتطور الآن الأفكار التي قدمناها شرحا للشكل ١٢ :
يتغير الثمن عندما لا يكون الطلب مساويا للعرض (في حالة وجود فائض في الطلب أو فائض في العرض) :

- لنأخذ أولا حالة وجود فائض في الطلب : في هذه الحالة يقوم المستهلكون الذين لا يشبعون حاجاتهم اشباعا كاملا بمرض ثمن أعلى على أمل الحصول على كمية أكبر من السلعة ، كما يطلب المنتجون الذين يلاحظون أنهم يستطيعون تصريف كمية أكبر من الكمية التي أنتجوها ، ثمنا أعلى لهذه الكمية الأكبر . لسبب من هذين السببين ، أو للاثنيين معا يرتفع الثمن ومن ثم يؤدي وجود فائض في الطلب الى ارتفاع الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذي يمثل ضغطا على الثمن نحو الارتفاع عند كل الاثمان التي تقل عن سبعة قروش) .

- وفي حالة وجود فائض في العرض : يبدأ المنتجون ، الذين لا يتمكنون من تصريف كل الكمية المنتجة ، في طلب ثمن أدنى . كما يبدأ المستهلكون . وقد لاحظوا وجود كمية غير مہاعة ، في تقديم ثمن أدنى . لأى من هذين السببين أو للاثنيين معا ينخفض الثمن . ومن ثم يؤدي وجود الفائض في العرض الى انخفاض الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذي يمثل ضغطا على الثمن نحو الانخفاض عند كل الاثمان التي تزيد على سبعة قروش) .

ثمن التوازن : يخلص من كل ما قلناه أنه :

- لكل الاثمان التي تزيد على الثمن ٧ ، يميل الثمن للانخفاض .

- لكل الاثمان التي تقل عن الثمن ٧ ، يميل الثمن للارتفاع .

- عند الثمن ٧ لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض .

وبما أن الكمية المطلوبة تساوى الكمية المعروضة فان الثمن لا يميل للتغير .

- الثمن ٧ حيث يتقاطع المنحنيان (هو الثمن الذى يسوى بين الطلب والعرض) هو الثمن الذى يتجه اليه السوق . وهو الثمن الوحيد الذى لا يوجد عنده لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض .

- هذا الثمن يسمى ثمن التوازن . واصطلاح التوازن يعني حالة ميزان (بين القوى المختلفة التي على النظام) (١٨) . وفقا لهذه النظرية يتحقق التوازن عندما يريد المستهلكون شراء الكمية

التي يرغب المنتجون في بيعها . وبما أنه لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض فإن الثمن لن يميل للتغير . وعندما تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة يقال ان السوق في حالة توازن . واذا ما اختلفتا قيل ان السوق في حالة عدم توازن .

الآن نستطيع ان نلخص هذه النظرية الاولى لتحديد ثمن بالنسبة لسلعة معينة .

❶ الفروض :

- أن منحنى طلب السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين .
- أن منحنى عرض السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار .
- أن فائض الطلب يدفع الثمن الى الارتفاع ، وان فائض العرض يدفعه الى الانخفاض .

❷ هذه الفروض تتضمن :

- انه لا يوجد إلا ثمن وحيد عنده تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة . في لغة النظرية الاقتصادية يقال أن التوازن وحيد .
- اذا انتقل أحد المنحنيين (منحنى الطلب أو منحنى العرض) ، أى اذا تغيرت ظروف السوق ، تغير ثمن التوازن وتغيرت كمية التوازن .

❸ انتقال منحنيات الطلب والعرض :

ماذا يكون أثر هذا الانتقال على ثمن التوازن وعلى الكمية المطلوبة والمعرضة . للتعرف على هذا الأثر يجب علينا :

- أن نميز أولا انتقالات منحنى الطلب من انتقالات منحنى العرض .

- أن نصف ثانيا الطريقة المستخدمة للتوصل الى هذه الأثر .

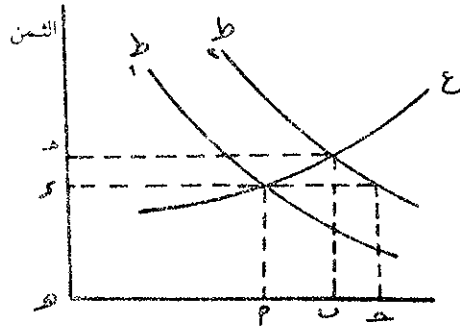
هذه الطريقة تتلخص كما يلي :

- ❶ نبدأ من وضع توازن في السوق .
- ❷ ثم ندخل في الاعتبار انتقال أحد المنحنيات (أى ندخل العامل الذى ينتظر أن يحدث الأثر) .
- ❸ أن نبين وضع التوازن الجديد (توازن السوق) ، من وجهة نظر الثمن والكمية .

❖ أن نقارن أخيراً بين وضعي التوازن ، الجديد والقديم ، لنرى الأثر الذي تحقق على الثمن وعلى الكمية ^(١٩) .

ولنتقل الآن الى تطبيق هذه الطريقة .

انتقالات منحنى الطلب : يوضع الشكل ١٣ أثر هذه الانتقالات على ثمن وكمية التوازن :



الكمية في الفترة الزمنية

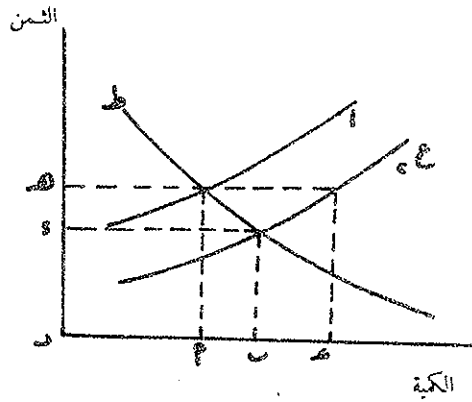
شكل رقم (١٣)

- ❖ ط - ع هما المنحنيان الأصليان : للطلب والعرض .
- ❖ تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الذي يمثل نقطة البدء ، عند هذه النقطة :
- ود هو ثمن التوازن .
- وأ هي الكمية المطلوبة والمعرضة .
- ❖ ينتقل منحنى الطلب الى ط١ نتيجة لزيادة دخول المستهلكين مثلاً .
- ❖ يؤدي انتقال منحنى الطلب الى اليمين الى خلق فائض في الطلب . إذ عند الثمن ود تصبح الكمية المطلوبة مساوية و ح بينما بقيت الكمية المعروضة عند و أ . فائض = أ ح
- ❖ نتيجة لفائض الطلب يميل الثمن للارتفاع فيجد من بعض طلب المستهلكين ويدعو المنتجين الى زيادة الكمية المعروضة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و هـ ، عند وضع توازن جديد .
- ❖ عند هذا الثمن تكون الكمية = الكمية المعروضة = و ب .
- ❖ هذه الكمية أقل من و ح وأكبر من و أ (كمية وضع التوازن القديم) .
- ❖ إذا ما تصورنا أن منحنى الطلب ط كان هذا المنحنى الأصلي الذي ينتقل نحو اليسار دالا على نقص في الطلب . فإن ثمن التوازن الجديد سيكون أقل من ثمن القديم وتكون الكمية أقل .

(١٩) يعين استبقاء هذه الطريقة في الذهن إذ سيكثر استخدامها في دراستنا فيما يلي .

- من هذا الشكل والأفكار التي قدمناها شرحا له يمكن أن نستخلص التيجتين التاليتين :
- ١- يترتب على زيادة الطلب على سلعة معينة (وهي زيادة يعبر عنها بانتقال منحنى الطلب نحو اليمين) .
 - ارتفاع ثمن التوازن .
 - وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند التوازن الجديد .
 - ٢- ويترتب على نقص الطلب على السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحنى نحو اليسار) :

- انخفاض الثمن .
 - ونقص الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد .
- انتقالات منحنى العرض : بتطبيق نفس الطريقة على هذه الانتقالات يكون أثرها على الثمن والكمية كما يوضحه الشكل ١٤ :



شكل رقم (١٤)

- ١- ط و ع هما المنحنيان الأصليون : للطلب والعرض .
- ٢- تمثل نقطة تقاطعها نقطة التوازن الأصلي ، عند هذه النقطة :
- و هو ثمن التوازن .
- و أ هي الكمية المطلوبة والمروضة .
- ٣- ينتقل منحنى العرض إلى ع نتيجة لانخفاض نفقة الإنتاج (لانخفاض أثمان عناصر الإنتاج مثلا) .
- ٤- يؤدي انتقال منحنى العرض إلى اليمين إلى انطلاق فائض في العرض ، إذ عند الثمن و هو تصبح الكمية المروضة مساوية و حد بينا تبي الكمية المطلوبة و أ . فائض العرض = أ - ح .

* نتيجة لفائض العرض يميل الثمن للانخفاض فيحدث من بعض عرض المنتجين ويشجع المستهلكين على زيادة الكمية المطلوبة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى ود ، عند وضع توازن جديد .

* عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة = و ب .

* هذه الكمية اقل من و ح واكثر من و أ (كمية وضع التوازن الاصلى) .

* اذا ما تصورنا ان منحنى العرض ع ٢ كان هو المنحنى الاصلى الذى ينتقل نحو اليسار دالا على نقص فى العرض ، فان ثمن التوازن الجديد سيكون اعلى من من ثمن التوازن وتكون الكمية اقل .

من هذا الشكل والافكار التى قدمناها شرحا له يمكن ان نستخلص النتيجةين الاتينتين :

١ - يترتب على زيادة عرض سلعة ما (وهى زيادة يعبر عنها بانتقال منحنى العرض نحو اليمين :

- انخفاض ثمن التوازن

- وزيادة الكمية المشتراه والمباعة عند وضع التوازن الجديد .

٢ - يترتب على نقص عرض السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحنى العرض نحو اليسار) :

- ارتفاع ثمن التوازن

- ونقص كمية التوازن

التحقق من صحة هذه النتائج الاربعة يسمح لنا فى حالة ثبوت صحتها بالكلام

عن " قوانين الطلب والعرض "

* * *

على هذا النحو ننتهى من هذه النظرة العامة لنظرية المدرسة النيوكلاسيكية فى تحديد ثمن السوق . اما الدراسة المتعمقة لهذه النظرية فيكون محلها فى الجزء الثانى من مبادئ الاقتصاد السياسى . وانما يتعين لاستكمال هذه النظرة العامة ان نتعرض على فكرة مرنة الطلب ومرونة العرض .

٤ - مرونة الطلب والعرض

بعد أن رأينا الكمية المطلوبة والكمية المعروضة تتغير مع تغير ثمن السوق نريد الآن أن نعرف مدى حساسية تغيرات الكميات هذه . ذلك لأن الطلب والعرض وإن كانا يستجيبان للتغيرات في الثمن إلا أن درجة الاستجابة تختلف بحسب السلع . فيثور التساؤل عن مدى (وسرعة) استجابة الطلب أو العرض لتغير معين في الثمن . درجة الاستجابة هذه هي المرونة ^(٢٠) . الأمر يتعلق هنا باصطلاح يشغل مكانا هاما في اللغة الاقتصادية المعاصرة لأنه يرتبط بأهم المسائل التي تعرض عند محاولة الاستفادة ، في واقع الحياة الاقتصادية ، من الأفكار الخاصة بالطلب والعرض .

ولكن رأينا أن الكمية لا تتغير فقط بتغير ثمن السلعة ، وإنما تتغير كذلك استجابة لتغير في دخل المستهلكين أو في ثمن السلع الأخرى . وعليه يتعين أن نفرق في دراستنا لفكرة المرونة بين :

- مرونة الطلب ، وفي إطارها نميز بين :
 - مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة ، أو المرونة المباشرة ^(٢١) .
 - مرونة الطلب بالنسبة للدخل ^(٢٢) .
 - ومرونة الطلب بالنسبة لثمن السلع الأخرى ، أو ما يسمى بمرونة التقاطع للثمن ^(٢٣) .
- ومرونة العرض .

(٢٠) elasticity: élasticité هذا الاصطلاح استعارة الفريد مارشال من علم الطبيعة (انظر أصول الاقتصاد ، ص ٨٦ وما بعدها) وهو الذي ادخل الاصطلاح في التحليل الاقتصادي كما قدم لنا طريقة قياس المرونة . أم فكرة مرونة الطلب بالنسبة إلى ثمن السلعة فترجع إلى كورتو ، انظر شوميتز ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٨٣٩ . ويقصد بالمرونة في بحث علم الطبيعة وخاصة الجسم أو المادة في أن تستعيد شكلها وأبعادها الأصلية عند زوال القوى التي كانت قد أثرت عليه وغيّرت من شكله وأبعاده . أما في التحليل الاقتصادي فلا تمثل فكرة العودة إلى الحالة الأولى جوهر الظاهرة التي يراد التعبير عنها وإنما تكون بصدد التعبير عن مدى قدرة ظاهرة معينة على التغير كرد فعل لوقوعها تحت تأثير قوة خارجية . انظر :

J. Bonnet ed. Dictionnaire des Sciences économiques, tome I, p. 472.

(٢١)

Price-elasticity of demand (direct elasticity): l'élasticité de la demande par rapport au prix (élasticité directe).

Income-elasticity of demand: l'élasticité de la demande par rapport au revenu.

(٢٢)

Cross-elasticity: l'élasticité croisée

(٢٣)

أولاً - مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة محل الاعتبار :

تشير فكرة مرونة الطلب الى درجة استجابة الكمية المطلوبة عند ثمن معين لتغيرات هذا الثمن ، على فرض بقاء اثمان السلع الاخرى ودخول المستهلكين على حالتها . هذه الفكرة تتوقف على النسبة المئوية للتغيرات وتعرف بأنها العلاقة بين نسبة التغير في الكمية ونسبة التغير في الثمن عند نقطة معينة على منحنى الطلب . ففكرة المرونة لا تكون منضبطة الا اذا استندناها الى نقطة منحنى الطلب ، أى الى تغيرات متناهية الصغر في الثمن عند هذه النقطة . وذلك لأن المرونة تختلف (وعادة ما تختلف) من نقطة الى أخرى على نفس منحنى الطلب .

لتوضيح فكرة المرونة نضرب المثل التالى :

| السلعة | التغير في الثمن (بالانخفاض) % | التغير في الكمية (بالزيادة) % | التغير في الكمية ÷ التغير في الثمن % |
|----------------|-------------------------------------|-------------------------------------|---|
| اللحوم | ١٥ | ٧,٥ | ٠,٥ |
| نوع من الملابس | ٣ | ٣ | ١ |
| أجهزة الراديو | ٢٥ | ١ | ٤ |

بمقارنة هذه السلع الثلاثة نرى أن نسبة التغير في الكمية المطلوبة من أجهزة الراديو هي أربعة أمثال نسبة التغير في الثمن الذى أثارها ، بينما تساوى هاتان النسبتان في حالة الملابس ، وأخيراً تساوى نسبة التغير في الكمية المطلوبة من اللحوم نصف نسبة التغير في ثمنها ، وهو ما يسمح لنا بالقول بأن درجة استجابة الطلب على أجهزة الراديو للتغير في ثمنها أكبر من درجة استجابة الطلب على هذا النوع من الملابس للتغير في ثمنها ، وهذه بدورها أكبر من درجة استجابة الطلب على اللحوم للتغير في ثمنها . وهو ما يعني أن مرونة الطلب بالنسبة للثمن تكون في حالة أجهزة الراديو أكبر منها في حالة هذا النوع من الملابس ، وتكون في هذه الحالة الأخيرة أكبر منها في حالة اللحوم .

ابتداء من هذا الجدول نستطيع أن نحدد قياس درجة استجابة الطلب بنسبة التغير في الكمية مقسومة على نسبة التغير في الثمن ، أو :

$$\text{مرونة الطلب}^{(٢٤)} = \frac{\frac{\Delta K}{K}}{\frac{\Delta \theta}{\theta}}$$

حيث ك : الكمية ، ث : الثمن ، Δ تمثل الحرف اليوناني (دلتا) الذى يرمز به للتغير .
وعادة ما يكون التعبير الرقى عن المرونة مسبوقا بعلامة ناقص (-) التي تشير الى ان الثمن والكمية في اتجاهين متضادين . ولا تكون العلامة موجبة الا في الحالة الاستثنائية لسلعة جيفن حيث يؤدي ارتفاع ثمن السلعة الى ازدياد الكمية المطلوبة .
القياس الهندسي لمرونة الطلب بالنسبة للثمن السلعة :

يتعين أن نذكر الآتي :

أن الأمر يتعلق بمرونة الطلب عند ثمن معين ، ومن ثم على نقطة معينة على منحنى الطلب .

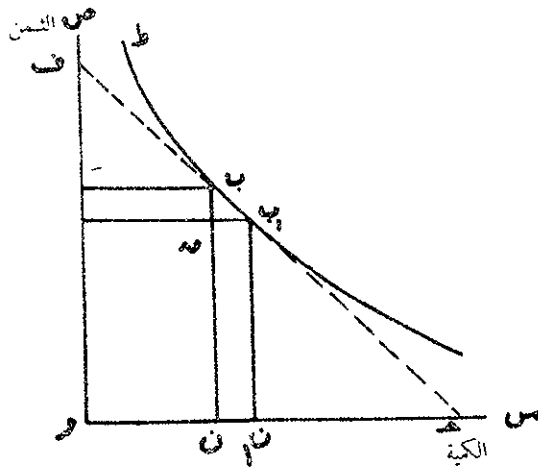
- واننا نفترض أن التغيرات في الثمن هي من قبيل التغيرات المتناهية في الصغر .

سنبدأ من موقف يكون فيه الثمن هو ن ب والكمية المطلوبة هي و ن (انظر شكل ١٥) . مع انخفاض الثمن من ن ب الى ق ب تكون الكمية المطلوبة عند الثمن الجديد و ن . والنقطة ب على منحنى الطلب تمثل الموقف الأصلي . أما النقطة ب على هذا المنحنى فتمثل الموقف الجديد .

نفترض أن التغير من الصفر لدرجة يمكن معها اعتبار المسافة ب ب_١ على المنحنى ط كخط مستقيم . وباستخدام الشكل ١٥ نقدم الاثبات الهندسي الخاص بقياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن عن النقطة ب على النحو التالى :

(٢٤) وهو ما يمكن التعبير عنه كالآتي :

$$\begin{aligned} \text{مرونة الطلب} &= \frac{\frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{الكمية}}}{\frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن}}} \\ &= \frac{\frac{\Delta K}{K}}{\frac{\Delta \theta}{\theta}} \quad \text{أو} \end{aligned}$$



شكل (١٥)

الاثبات الهندسي لمرونة الطلب

$$\frac{\frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}}}{\frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}} = \text{مرونة الطلب عند النقطة ب}$$

$$(١) \dots\dots\dots \frac{\text{ب ق}}{\text{ب ن}} \div \frac{\text{ب ا ق}}{\text{و ن}} = \frac{\frac{\Delta \text{ك}}{\%}}{\frac{\Delta \text{ث}}{\%}} =$$

$$\frac{\frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}}{\frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}}} \div \dots\dots\dots \text{ولكن ،}$$

$$\frac{\frac{\text{الثمن}}{\text{الكمية}}}{\frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الانخفاض في الثمن}}} \times \dots\dots\dots =$$

$$(٢) \dots\dots\dots \frac{\text{ن ب}}{\text{و ن}} \times \frac{\text{ب ا ق}}{\text{ب ق}} = \text{المرونة}$$

من خصائص المثلثين الأولين ، ب ق ب ، ب ن ح ، ب ن ح تتساوى العلاقاتين :

$$(٣) \quad \dots\dots\dots \frac{\frac{ب}{ق}}{\frac{ب}{ق}} = \frac{\frac{ح}{ن}}{\frac{ن}{و}}$$

بالتعويض عن $\frac{ب}{ق}$ ، العلاقة (٢) بقيمتها المحددة في (٣)

$$(٤) \quad \dots\dots\dots \frac{\frac{ح}{ن}}{\frac{ن}{و}} = \frac{\frac{ن}{و}}{\frac{ن}{و}} \quad \therefore \text{المرونة}$$

في المثلث ف و ح

$$(٥) \quad \dots\dots\dots \frac{\frac{ن}{و}}{\frac{ن}{و}} = \frac{\frac{ب}{ف}}{\frac{ب}{ف}} \quad (\text{نظرية تالبي})$$

بالتعويض عن $\frac{ن}{و}$ في (٤) بقيمتها المحددة في (٥) نحصل على

$$\frac{\frac{ب}{ف}}{\frac{ب}{ف}} = \text{المرونة}$$

ابتداء من هذا الاثبات نستطيع قياس مرونة الطلب (بالنسبة لثمن السلعة) عند نقطة معينة على المنحني برسم خط مماس على المنحني عند هذه النقطة. وتكون المرونة مساوية للعلاقة بين الجزء من المماس الذي تمثله المسافة بين هذه النقطة والمحور الصادي.

على أساس هذا القياس نجد أن قيمة مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة قد تكون بين الصفر والمالا نهاية :

- فتكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر عندما لا تستجيب الكمية المطلوبة للتغيير في الثمن ، فتبقى على حالها. في هذه الحالة يوصف الطلب بأنه عديم المرونة (٢٥).

- وتكون قيمة المرونة أكبر من الصفر وأقل من الواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية أصغر من النسبة المئوية للتغير في الثمن. في هذه الحالة يقال أن الطلب غير مرن (٢٦).

- وتكون قيمة المرونة مساوية للواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الثمن (التغير في الكمية يتناسب مع التغير في الثمن). هنا يوصف الطلب بأنه متكافئ المرونة (٢٧).

.. وتكون قيمة المرونة أكبر من الواحد وأقل من المالا نهاية عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية أكبر من النسبة المئوية للتغير في الثمن. هنا يقال أن الطلب مرن (٢٨).

- أخيرا تكون قيمة المرونة مساوية للمالا نهاية عندما تثير نسبة مئوية صغيرة من التغير في الثمن نسبة لا نهائية من التغير في الكمية.

هذه الحالات المختلفة لمرونة الطلب يمكن تقديمها في جدول يحتوي ويحتوي كذلك التغيرات التي تصيب مجموع ما ينفقه المستهلك على السلعة عندما يتغير ثمنها. انظر الجدول التالي :

Inelastic or relatively inelastic; inélastique.

Unit elasticity; élasticité-unité.

Elastic or relatively elastic; élastique.

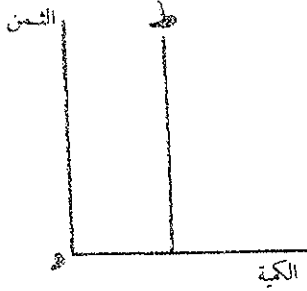
(٢٦)

(٢٧)

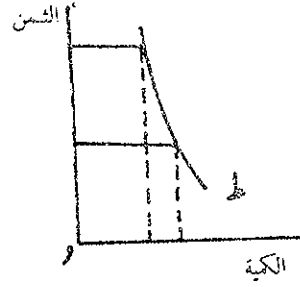
(٢٨)

| ما يحدث بجمع اتفاق المستهلك على السلعة | | الاصطلاح الذي | التعبير كلما | القيمة العددية |
|--|---------------------------|----------------------------|-----------------------|-----------------------|
| في حالة ارتفاع الثمن | في حالة انخفاض الثمن | | | |
| يزيد الاتفاق | ينقص الاتفاق ^٢ | عدم السرونة | لا تتغير | صفر |
| | | غير مرن | $\Delta\% < \Delta\%$ | $\Delta\% < \Delta\%$ |
| | | مكافئ ^٣ السرونة | $\Delta\% = \Delta\%$ | $\Delta\% = \Delta\%$ |
| لا يتغير الاتفاق | لا يتغير الاتفاق | مرن | $\Delta\% > \Delta\%$ | $\Delta\% > \Delta\%$ |
| ينقص الاتفاق | يزيد الاتفاق | لا نهائي السرونة | ك لا نهائي الكبر | ك لا نهائي الكبر |

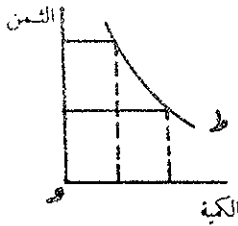
هذه الحالات الخمس للمرونة يمكن التعبير عنها بيانيا على الشكل ١٦ .



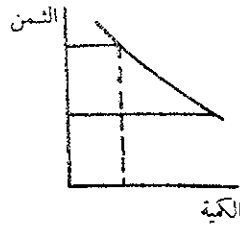
(١) الطلب عديم المرونة



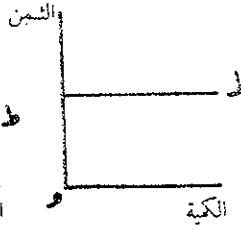
(٢) الطلب غير مرن



(٣) الطلب متكافئ المرونة



(٤) الطلب مرن



(٥) الطلب لانهاى المرونة

شكل رقم (١٦)

بعد أن رأينا مفهوم مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة والكيفية التي يمكن قياسها بها وكذلك القيم العددية المختلفة التي تمثل الحالات المختلفة لهذه المرونة يثور التساؤل بالنسبة للعوامل التي تحدد هذه المرونة . ما هي تلك العوامل ؟ وكيف تؤثر على المرونة ؟

يعتبر مدى وجود بديل لصيق للسلعة من أهم محددات مرونة الطلب على هذه السلعة بالنسبة لثمنها . في حالة السلع البديلة ، يؤدي التغير في ثمن احداها (مع بقاء اثمان السلع الاخرى على حالها) الى قيام المستهلك باحلال السلع بعضها محل بعض . فاذا انخفض ثمن السلعة يزيد من طلبه عليها ، واذا ارتفع ثمنها يزيد ما يشتريه من السلع البديلة . وتتميز بعض السلع (كالملح والسكن ، والخضروات في مجموعها) بعدم وجود بديل لها : هنا يؤدي ارتفاع اثمانها الى نقص بسيط في الكمية المطلوبة ، ويكون النقص أصغر منه في حالة ما اذا كان لهذه السلع بديل لصيق .

- في كثير من الاحيان يقال ان الطلب على السلع الكمية مرونة بينما يكون الطلب على السلع الضرورية غير مرونة. هذا الفرض ، لو أنه متماثل منطقيا ، لا يصف الواقع . اذ تشير الدراسات التي تمت بالنسبة للطلب على سلع مختلفة أن هذه السلع لا تميل الى أن تنقسم الى مجموعتين : مجموعة تحتوي مرونة منخفضة جدا ومجموعة تحتوي على مرونة مرتفعة جدا ، بل توجد بالنسبة للسلع كافة حالات المرونة . فعدد محدود منها له مرونة منخفضة جدا ، وعدد آخر محدود له مرونة مرتفعة جدا ، والباقي يتمتع بمرونة متوسطة القيمة العددية .

- وتتوقف المرونة لحد كبير . على التعريف (الضيق أو الواسع) الذي نعطيه للسلعة . فاذا كان من الصحيح أن نقول أن مرونة الطلب على المواد الغذائية (مأخوذة كلها ومعتبرة سلعة واحدة) ضعيفة . فان ذلك لا يصدق على سلعة غذائية واحدة ، كنوع من الخضار مثلا . اذ بينما لا يوجد للمواد الغذائية (مأخوذة كوحدة واحدة) بديل يوجد لنوع من الخضار (معتبر كسلعة) بديل . وعليه تكون مرونة الطلب على هذا الأخير في العادة أكبر من مرونة الطلب على المواد الغذائية جميعا .

والآن وقد تحددت لنا مرونة الطلب بالنسبة للسلعة لم يبق للاتهاء منها الا معرفة ما اذا كانت هذه المرونة تستقي نفس قيمتها العددية عبر الزمن :

بصفة عامة تزيد هذه المرونة على طول الفترة التي تستمر خلالها التغيرات في الثمن . فاذا ما انخفض ثمن سلعة بنسبة ١٪ فان هذا التغير قد يثير زيادة مباشرة في الكمية بنسبة ١٪ . ولكن مع مرور الوقت قد يترتب على هذا التغير في الثمن تغيرا في الكمية بنسبة ٢٪ أو حتي ٥٪ . هناك ثلاثة عوامل قد تسهم في تحقيق مثل هذه النتيجة .

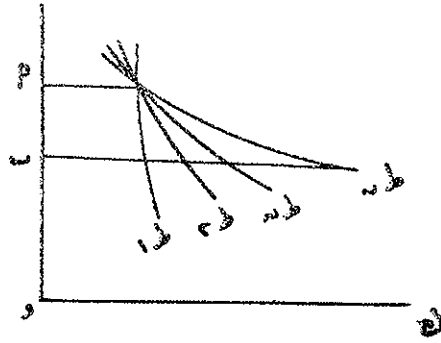
- العامل الأول ذو طابع تكنولوجي . اذا ما تغير الثمن لا يستطيع المستهلك أن يعدل من سلوكه تعديلا مباشرا وكاملا وذلك لاسباب فنية . فقد يكون من اللازم مثلا لزيادة استهلاكه من السلعة التي انخفض ثمنها أن يحصل على سلعة مكملة لا يستطيع شراؤها الآن : فاذا انخفض ثمن التيار الكهربائي ولم يكن تحت تصرف المستهلك الجهاز الكهربائي الذي يمكن استعماله لن يزد استهلاكه للتيار الكهربائي . ولكن مع مرور الوقت قد يستطيع المستهلك شراء الجهاز اللازم وهنا يترتب على التغير في الثمن تغيرا كبيرا في الكمية المطلوبة ، ولكنه تغير استلزم لحدوثه فترة زمنية .

أما العامل الثاني فيظهر في الحالات التي تغيب فيها شروط الكمال عن السوق ، أى في

الحالات التي يربط فيها عوامل تبعد بالسوق عن شكل المنافسة الكاملة . فاذا لم يعلم كل المستهلكين مباشرة بالانخفاض الذي طرأ على الثمن مثلاً فان أثر هذا الانخفاض لن يتحقق مباشرة . ولكن مع مرور الوقت ووصول هذا الانخفاض تدريجياً الى علم المستهلكين تزيد درجة استجابة الكمية لهذا التغير في الثمن .

• ويمثل العامل الثالث في عادات المستهلك التي تستلزم في الظروف العادية بعض الوقت لتغييرها على نحو يحقق للتغير في الثمن كل أثره .

ويمكن توضيح زيادة مرونة الطلب مع مرور الوقت بالشكل التالي (شكل ١٧) :



شكل رقم (١٧)

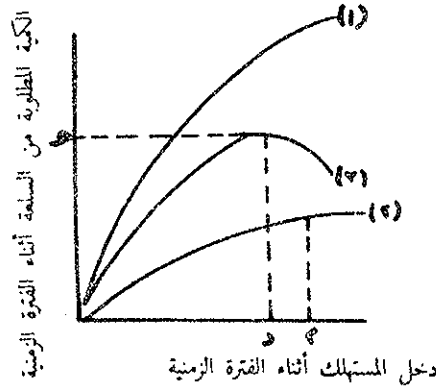
- و أ هو ثمن السلعة الذي استمر سائدا فترة طويلة .
- انخفاض هذا الثمن فجأة ، ولكن بصفة دائمة ، ليصبح و ب .
- P_1 يمثل منحني الطلب في الفترة التالية على انخفاض الثمن وهو غير مرن .
- P_2 : منحني الطلب لو استمر الثمن الجديد لمدة سنتين مثلاً .
- P_3 : منحني الطلب لو استمر هذا الثمن لمدة ثلاث سنوات .
- P_4 : منحني الطلب لو استمر هذا الثمن الى الأبد .

ثانياً - مرونة الطلب بالنسبة للدخل :

تشير هذه المرونة الى درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في دخل المستهلك .

$$\text{وتعرف اذن : } \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

وكما نعرف ، تثير زيادة الدخل ، بالنسبة لغالبية السلع ، زيادة في الكمية المطلوبة . أى أن الدخل والكمية يتغيران في نفس الاتجاه . وعليه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة . وهي تكون زيادة الدخل بعد مستوى معين . فإذا ما رجعنا الى الشكل الذى يبين العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة (انظر شكل ١٨) وجدنا الآتي :



شكل رقم (١٨)
العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة

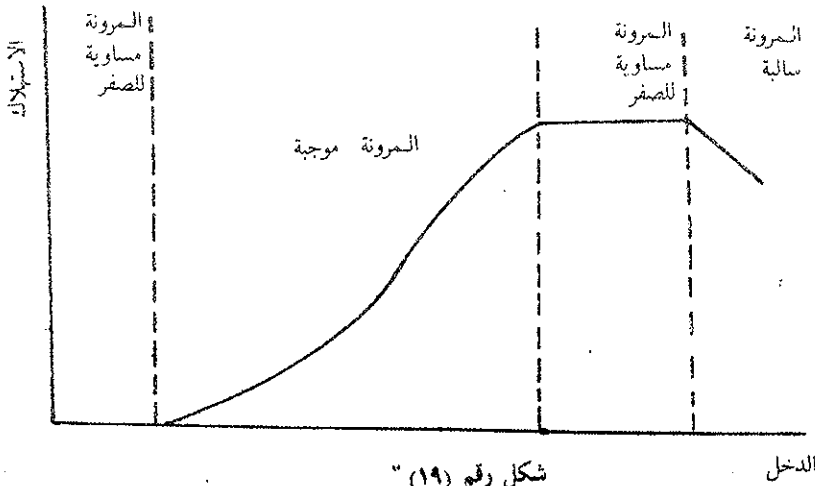
- تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة طالما كان المنحني صاعداً ، أى على الجزء الصاعد من المنحنيات (١) ، (٢) ، (٣) .

- تكون المرونة مساوية للصفر عندما لا تتأثر الكمية المطلوبة بالتغير في مستوى الدخل ، كما هو الحال بالنسبة للجزء الأخير من المنحني (٢) .

- وتكون المرونة سالبة على الجزء الهابط من المنحني (٣) حيث تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل .

مؤدى هذا أن مرونة الطلب على سلعة معينة تتغير مع تغيرات الدخل . اذ تختلف درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل من مستوى الى آخر من مستويات الدخل . لنضرب المثل الآتي : اذا كان مستوى دخل المستهلك منخفض جداً فانه لا ينفق شيئاً من دخله على شراء قمصان حريرية مثلاً . عند هذا المستوى من الدخل تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل مساوية للصفر ، فيما يتعلق بالقمصان الحريرية . مع زيادة الدخل قد يصبح المستهلك من الغني للدرجة تسمح له بعدم استعمال قمصان من نسيج أرداً وشراء بعض القمصان

الحريرية . مع زيادة أخرى في الدخل تزيد الكمية التي يشتريها من هذه السلعة زيادة سريعة حتي يصل الى شراء كل العدد الذي يكفي لاشباع حاجته . وذلك عند مستوى معين من الدخل . بعد ذلك لو زاد الدخل فان ذلك لا يؤدي الى زيادة الكمية المشتراة وانما تبقى كما هي وهنا تعود مرونة الطلب بالنسبة للدخل لتصبح مساوية للصفر . واذا ما استمر دخله في الزيادة فقد يؤدي ذلك بالمستهلك الى الكف عن استهلاك القمصان الحريرية والاستعاضة عنها بنوع ارقى من القمصان ، هنا تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل وتصبح مرونة الطلب بالنسبة للدخل سالبة . (انظر شكل ١٩) .



شكل رقم (١٩) " العلاقة بين الاتفاق على سلعة واحدة ودخل المستهلك

كل هذا يبين :

- ♦ ان الطلب يستجيب للتغير في دخل المستهلكين .
- ♦ ان درجة الاستجابة ليست واحدة بالنسبة لكل السلع ، عند زيادة معينة في الدخل :
 - فبينما تزيد الكمية المطلوبة من بعض السلع بسرعة وبدرجة كبيرة .
 - تزيد الكمية المطلوبة من البعض الآخر ببطء وبدرجة صغيرة .
 - أنه حتي بالنسبة لسلعة واحدة لا تكون درجة استجابة الكمية المطلوبة واحدة عند المستويات المختلفة من الدخل .

مرونة الطلب هي التي تقيس هذه الدرجات المختلفة من استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات في الدخل . ونجد في الجدول التالي القيم العددية المختلفة التي يمكن أن تأخذها

مرونة الطلب على سلعة معينة بالنسبة للدخل :

| الوصف الكلامي | القيمة العددية |
|---|-----------------------------------|
| تنقص الكمية مع زيادة الدخل | سالبة |
| تبقى الكمية المطلوبة كما هي مع تغير الدخل | صفر |
| تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل | $1 < \text{المرونة} < \text{صفر}$ |
| تزيد الكمية المطلوبة بالتناسب مع زيادة الدخل | الواحد |
| تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل | $\text{المرونة} < 1$ |

ويمثل هذا التعبير في مدى استجابة الطلب للتغيرات في دخل المستهلك :

- أولا ، واحدا من الاسباب الرئيسية التي تكمن وراء إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصاد الرأسمالي . إذ تترك الموارد الاقتصادية فرع النشاط الذي تضعف مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها مع زيادة دخل المستهلكين ، تترك هذا الفرع للتوجه نحو الفروع التي تصبح فيها هذه المرونة أكبر .

- وهو يمثل ، ثانيا ، واحدا من الاسباب الرئيسية لوجود صناعات في حالة انكماش وصناعات في حالة توسع .

- فإذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل منخفضة (أي أن الكمية تزيد ببطء مع زيادة الدخل) فإن زيادة الطلب على السلعة تكون بطيئة وتعاني الصناعة المنتجة لهذه السلعة من الانكماش .

- أما إذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل كبيرة (أي أن الكمية تزيد كثيرا مع زيادة الدخل) فإن زيادة الطلب على السلعة تكون سريعة وتكون الصناعة المنتجة لهذه السلعة في توسع .

ثالثا : مرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الأخرى (مرونة التقاطع) :

على فرض ثبات ثمن السلعة ودخل المستهلك ، تستجيب الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في أثمان السلع الأخرى . وتقيس مرونة التقاطع درجة استجابة الكمية المطلوبة من

السلعة للتغيرات في ثمن سلعة أخرى ، فهي اذن
التغير النسبي في ثمن السلعة ص

يساوى $\frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة ص}}{\text{التغير النسبي في ثمن السلعة ص}}$

لنرى العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة ص والتغير في ثمن السلعة ص . هاتين السلعتين يمكن أن يكونا :

- أما سلعا بديلة أو (متنافسة) : هنا يؤدي الارتفاع في ثمن السلعة ص الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة س . وكذلك اذا انخفض ثمن السلعة ص نقصت الكمية المطلوبة من السلعة س . في حالة السلع البديلة تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع موجبة . في الحالة القصوى (لمرونة تقاطع موجبة) تكون قيمتها مساوية + ما لانهاية وهو ما يعني ان انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضاً صغيراً يثير نقصاً لا نهائياً الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س .

- وأما سلعا متكاملة (يكون الطلب على أحدهما متصلاً بالطلب على الأخرى) : يثير انخفاض ثمن السلعة ص زيادة في الكمية المطلوبة من السلعة س ، والعكس صحيح . في حالة السلع المكاملة هذه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع سالبة . في الحالة القصوى (لمرونة تقاطع سالبة) تكون قيمتها مساوية - ما لا نهاية وهو ما يعني أن انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضاً صغيراً يثير زيادة الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س .

- أو لا توجد علاقة بين السلعتين في الاستعمال (أو توجد بينها علاقة ضعيفة جداً) : هنا لا يؤثر التغير في ثمن السلعة ص على الكمية المطلوبة من السلعة س ، وتكون المرونة المتقاطعة مساوية للصفر . أو أن يكون لها أثر صغير ، وتكون المرونة قريبة من الصفر .

وبصفة عامة نستطيع القول :

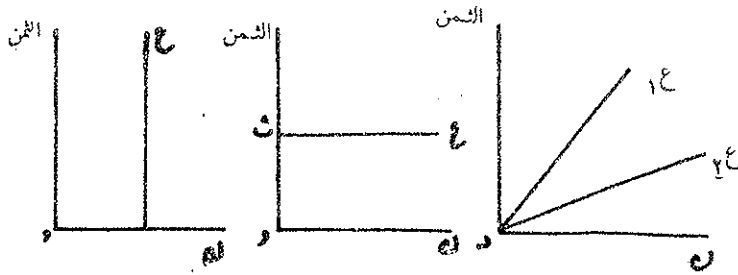
- أنه كلما كانت علاقة الأحلال أو التكامل وثيقة كلما كبر رد فعل الكمية لتغير معين في الثمن ، وتكون بالتالي القيمة العددية لمرونة التقاطع أكبر .

- اذا لم يكن للسلعتين الا علاقة ضعيفة أحدهما بالأخرى كانت مرونة التقاطع أقرب الى الصفر .

وابعاً - مرونة العرض :

نستطيع أن نعرض لاستجابة عرض المنتجين للتغيرات في ثمن السلعة بنفس الطريقة التي درسنا بها رد فعل المستهلكين بالنسبة لتغيرات ثمن السلعة .

وتحدد مرونة العرض نقطة معينة من منحني العرض بنسبة التغير في الكمية المعروضة الى نسبة التغير في ثمن السلعة . وهي تقيس درجة استجابة الكمية المعروضة لتغيرات الثمن .
ويبين شكل ٢٠ ثلاثة حالات لمرونة العرض :



(١) عرض عديم المرونة (صفر) (٢) عرض لا نهائي المرونة (٣) عرض متكافئ المرونة

شكل رقم (٢٠)

هذا الشكل يمكن قراءته على النحو التالي :

١ - الحالة الأولى: حالة عرض لا يستجيب إطلاقاً للتغيرات في الثمن . هنا تكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر . هذه الحالة توجد عندما يستمر المنتجون في إنتاج نفس الكمية أياً كانت الأيادات التي يحصلون عليها .

٢ - في الحالة الثانية تكون مرونة العرض عند الثمن و ث لا نهائية . وهي تكون كذلك عند هذا الثمن لأن المنتجين لا يتنجون على الإطلاق عند ثمن أدنى (أنهم لا يحققون أية ربح عند هذا الثمن مثلاً) ، وبكفي ارتفاع صغير في هذا الثمن لاثارة العرض ليصل الى كمية متناهية في الكبر .

٣ - أما الحالة الثالثة فهي حالة يكون فيها العرض متكافئ المرونة . في هذه الحالة يكون منحني العرض خطاً مستقيماً يخرج من نقطة الأصل ويكون المنحني متكافئ المرونة .

هذا ويلعب عنصر الزمن دورا هاما -وقد يكون أهم- بالنسبة لمرونة العرض ،
كما هو الحال في شأن مرونة الطلب .

* * *

على هذا النحو تبين هذا للنظرية الاولى كيفية تحديد ثمن السوق كيف
تتحدد القوتان اللتان يحددان في تفاعلهما الثمن في سوق المنافسة الكاملة ،
وذلك دون ما تفصيل بالنسبة للعوامل التي تكمن خلف تحديد كل من الطلب
والعرض . ههنا التصور النظري لتحديد ثمن السوق يأتي ، في داخل المدرسة الحدية
من خلال جهود أحد تيارات هذه المدرسة ، وهو التيار الذي يبلوره الفريدمارشال
وطور أفكاره الكثير من الاقتصاديين الحديين من بعده . وقد توصل أصحاب هذا
التيار الى تصورهم لنظرية ثمن السوق استخداما لأحد مناهج التحليل التي انتجها
الفكر الاجتماعي ، هو منهج التحليل الوحدى ^(١) ، وفي اطار هذا التحليل الوحدى
استخدم أصحاب هذا التيار منهج التحليل الجزئي ^(٢) . ويكون أصحاب هذا
الاتجاه قد استخدموا ، للوصول الى نظريتهم في تحديد ثمن السوق ، منهج
التحليل الوحدى الجزئي ^(٣) حيث يهدف التحليل الى دراسة سلوك الواحد
الاقتصادية الواحدة ، كمدخل منهجي ، لدراسة مجمل الاقتصاد القومي فيما بعد
على افتراض تشابه ردود فعل الافراد أمام الحدث الاقتصادي الواحد باعتبار أنهم

(1) Micro Analysis , l'analyse micro - économique .

(2) Partial Analysis , l'analyse partielle ,

(3) Partial micro - analysis , l'analyse micro - écon
amique partielle .

جميعاً من قبيل الرجل الاقتصادى الرشيد . فى دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة ، مستهلك فرد أو مشروع فرد ، تؤخذ هذه الوحدة على افتراض انها بمنزلة عن بقية اجزاء الاقتصاد القومى . وما دامت هى جزء منه فأنها تتأثر فى سلوكها بما يحدث فى خارجها ، ومن ثم تتأثر به ردود فعلها . ولكنها وحدة من الصغر بحيث لا يؤثر رد فعلها على بقية الاقتصاد القومى . وفى النهاية يفترض ان رد فعل الكل الاقتصادى هو مجموع ردود افعال الافراد مستهلكين واصحاب مشروعات . على هذا النحو يكون التحليل من قبيل التحليل الوحى . فى دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية يتم التعرف على جميع العوامل التى يمكن ان تؤثر على سلوكها فى نفس الوقت لاحداث نتيجة معينة . هذه العوامل قد تؤثر عليها فى اتجاهات مختلفة وحتى متناقضة . وبما أنه يصعب على الباحث أن يدرس أثر كل هذه العوامل مجتمعة وفى ذات الوقت ، فيدرس أثر كل منها على حدة على افتراض ان بقية العوامل المؤثرة على سلوك الوحدة الاقتصادية (والمحققـة للنتيجة) تبقى على حالها دون تغيير . على هذا النحو لا يدرس الباحث ، فى اللحظة الواحدة من عمل البحث ، الا أثر عامل واحد من العوامل التى تتكاتف فى احداث النتيجة . فهو لا يأخذ فى الاعتبار الاجزاء من أجزاء الظاهرة ، على افتراض بقاء بقية الاجزاء دون تغيير . على هذا النحو يكون هذا التحليل الوحى من قبيل التحليل الجزئى . وقد رأينا مثالا لذلك عند التعرف على النظرة الاولى لنظرية ثمن السوق عند الفريد مارشال . اذ يجد ان طلب المستهلك على سلعة ما يتحدد بعدة عوامل هى دخل المستهلك ، ثمن هذه السلعة ، ثمن السلع الاخرى التى تدخل فى دائرة اهتمامه وامكانياته وذوقه وعاداته . ولكن التوصل الى طلب المستهلك لا يتحقق الا من خلال عملية تدريجية تتمثل فى دراسة أثر كل من هذه العوامل ، أحدها بعد الآخر ، فى ظل مراحل متعاقبة ، ويفترض أن العوامل الاخرى تبقى على حالها خلال كل مرحلة من مراحل هذه العملية التدريجية .

فعند دراسة العلاقة بين دخل المستهلك وطلبه على السلعة لمعرفة كيفية تأثير الكمية التي يكون على استعداد لشراؤها مع تغير مستوى الدخل يفترض ان العوامل الأخرى ^١ ثمن اسلعقوا ثمان السلع الأخرى وذوقه وعاداته ، تبقى دون تغيير ، ثم يدرس بعد ذلك اثر العوامل الأخرى واحدا بعد الآخر .

في داخل المدرسة الجدية ينفرد ليون فالراس (ومن بعده بارتو) من بين مؤسسي هذه المدرسة باتباع منهج التحليل الوحدى العام ^(١) للتوصل الى نظرية في تحديد ثم السوق . فهو في انشغاله بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية (وبهذا يكون تحليله من قبيل التحليل الوحدى) يحاول ان يتعرف على أثر كل العوامل التي تتخاض لتحدد نمط اسلوك ، وهو يحاول التعرف على كل آثار كل العوامل في نفس الوقت . فكأنه يأخذ الظاهرة محل الدراسة في مجمل اجزائها ، اى فى سوسها . من هنا كان تحليله الوحدى من قبيل التحليل الوحدى العام . وكان من الضروري ان يبحث عن أداة تحليلية تمكنه من صياغة آثار كل العوامل من خلال علاقاتها مع النتيجة ، وتمثلت هذه الاداة فى اداة رياضية ، مجموعة المعادلات الآتية . وقد تمكن فالراس بذلك من التطرق بطريقة منتظمة الى موضوع نمط توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال اثمان السوق ، بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد . واليك عرضا موجزا لافكار فالراس الخاصة بـ ثم السوق ^(٢) .

(١) General mirco - analysis , l'analyse micro - économi- que générale .

(٢) فى ضوء ما قلناه فى المتن يصبح واضحا الفرق بين التحليل الوحدى والتحليل الجزئى . فالمقابلة تكون بين التحليل الوحدى والتحليل الجمعى Marco- analysis وفى داخل كل منهما تكون المقابلة بين اسلوب التحليل الجزئى واسلوب التحليل العام . وتجدر الاشارة الى ان الكثير من الكتابات الاقتصادية العربية تتضمن خلطا فى هذا المجال . اذ كثيرا ما يستخدم لفظ الجزئى للدلالة على التحليل الوحدى .

يسهدف تحليل التوازن الى التوصل الى تحديد الاتمان فى النظام الاقتصادى
عن طريق التوصل الى التوازن العام للنظام الاقتصادى بأخذ كل الشروط التسمى
بمحتوياتها هذا النظام فى نفس الوقت ، مع ما يوجد من علاقات اعتماد متبادل بين
اجزاء النظام . ويتوافق مع شروط التوازن العام هذه شروط تحقيق التوزيع
الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة فى الزمن الطويل . وهو
توزيع يفترض نظريا انه يحقق أقصى اشباع لافراد المجتمع .

للتعرف على النظرية الاقتصادية لفالراس سنرى :
- فى مرحلة أولى ، النظام النظرى الذى يتوصل من خلاله الى التوازن العام وهو
توازن تنافسى يحدد ، اذا ما تحقق ، فى نفس الوقت أثمان السلع والكميات
المطلوبة والمعروضة منها
- وفى مرحلة ثانية ، الفكرة الخاصة بالتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية . بالتعرف
على دلالاته وشروطه وحدوده من واقع الاقتصاد الرأسمالى .

١ - تحليل التوازن العام (١)

يقيم فالراس بنائاً للنظرى ابتداء من فكرتين أساسيتين . الفكرة الأولى التسمى
سبق التعرف عليها عند دراسة التصور العام للحديين لموضوع " الاقتصاد " هـى
فكرة الندرة : وهى تشق من فكرة المنفعة الفعلية فى علاقتها مع الكمية المتاحة

(١) رجعنا فى تقدميم النظام النظرى لفالراس بمفحة خاصة الى المراجع الاتية :
- L.Walras , Eléments d'économie politique - J.Schumpeter , History of Economic Analysis - G.Pirou , Les théories de l'équilibre économique - V.K.Dimitriev, Essais économiques , p. 227 et sqq. - H. Gryson , p214 et sqq
A.Colombat , Misère de l'économie politique , Marcel Riviere et cie , Paris , 1958 .

من السلعة . الفكرة هي في الواقع فكرة المدفوعة الحديديه . وتؤدي الرغبة (التتمسك)
تترجم لدى الفرد (في تحقيق التساوي بين المنافع الحدية للأشياء) الى المبادلة
هذه الرغبة هي التي تعطى ، مع ما يسيطر عليه كل فرد من محزون من السلعة ،
طلباً وعرضاً محددين لكل فرد من الافراد ، وهو ما يمكن ان يمثل بواسطة علاقة
دالة ومدحني يعبر عن هذه العلاقة بيانياً .

ووفقاً للفكرة الثانية التي يقيم عليها فالراس بذاته النظرى يتحقق توازن
السوق التنافسي (اي الذي تسوده المنافسة الكاملة) عندما يكون ثمن السلعة
مساوياً للثمن الذي يتساوى عنده عرض السلعة مع الطلب عليها ، ويتحدد هذا
الثمن بفضل المنافسة ، ولكن كيف يتحدد ؟ الاجابة على هذا السؤال يقدم قالو في
فكرة الثمن المدعول بصوت عدل . وهو الثمن الذي يصرح به من يتولى القيامها لاعلان
عن الاثمان التي يعرضها الراغبون في الشراء في بيع يتم بالميزاد العلني ، فاذا أعلن
عن ثمن لا يتحقق عنده التساوي بين العرض والطلب اعقبه بثمن آخر (يكون أعلى من
الثمن الاول اذا كان الطلب يفوق العرض ، او ادنى اذا زاد العرض على الطلب) وتستمر
العملية حتى يتم التوصل الى التساوي بين الطلب والعرض اي الى نقطة التوازن ، وعليه
يتحدد ثمن التوازن عن طريق عملية من التمهس او البحث المتعدد عن النقطة التي
يتساوى عندها الطلب مع العرض ويتحدد معها ثمن السلعة في السوق .

ومن المهم ان نوضح ، بالنسبة لهذه الفكرة الثانية التي يقوم عليها البناء النظرى
لفالراس ، انه يتميز ، في علاقته بشيره من الحديدين عند دراسة العلاقة بين الطلب
والعرض ، باصراره على العلاقة التبادلية بين الطلب والعرض من جانب والثمن من
جانب آخر .

على أساس هاتين الفكرتين ، فكرة الندرة وفكرة تحديد ثمن التوازن عند تساوى الطلب مع العرض في السوق ، يبنى فالراس نظاما للنظري الخاص بالتوازن العام . هذا النظام يبلور صورة للاقتصاد المتبادل بين الائتمان والطلب والعرض بالنسبة لكل السلع التي ينتجها الاقتصاد القومي في مجموعه ، أي صورة للاقتصاد المتبادل بين الاسواق المختلفة التي تميل دائما نحو حالة توازن عام يمكن التوصل الى شروطها الشكلية .

لبناء هذا النظام النظري يلجأ فالراس الى فكرة خاصة هي فكرة استخدام احادي السلع كمعيار للحساب (١) والامر يتعلق هنا بالنقود بمعناها العادي ، لان فالراس يعتبر هذا سلعة مجرد وحدة للحساب . ولا يوجد على هذه السلعة طلب غير ذلك الذي يرتبط بخصائصها غير النقدية (بمعنى أنه لا يوجد عليها طلب بمفقتها نقودا) . استعمال اداة التحليل هذه يسمح لفالراس بالقول بأنه عندما تكون يصدد عدد من السلع يرمز له بالحرف ن سيكون لدينا عدد ن - ١ من معادلات العرض والطلب (باعتبار أن معادلة السلعة التي تستخدم كوحدة حساب تشتق من معادلات السلع الاخرى) وعدد ن - ١ من الائتمان المجهول والمعاد تحديدها . وهو ما يعني أنه يوجد حل محدد لمشكلة التوازن العام .

للتوصل الى هذا الحل يبنى فالراس بناء نظريا يتصور النظام الاقتصادي وفقا له على النحو التالي :

- كمجال مغلق (لا تربطه بالخارج علاقات اقتصادية) . في هذا النظام الاقتصادي يوجد مستهلكون ومنظمون . وكلاهما يبحث عن تعظيم هدف ما (المنفعة بالنسبة للمستهلكين والربح النقدي بالنسبة للمنظمين) .
- ويفترض غياب الهيئات العامة التي تلعب دورا اقتصاديا ، من هذا النظام الاقتصادي كنوع من الاقتصاد الذي ترتبط فيه الظواهر الاقتصادية بمجموع من العلاقات اللحظية المستمرة بمعنى آخر هو يتصور الاقتصاد كحالة ساكنة تحتوى اللحظات الزمنية فيها الاحداث وما تنتجه من آثار . بمعنى ثالث يتصور فالراس الاقتصاد مع التجريد من عنصر الزمن ، أي مع التجريد من الفترة الزمنية

(١) Numéraire عند حالة لتوازن العام يمكن تحديد وضع السوق تحديدا كاملا بارجاع قيم كل السلع الى قيمة وحدة من بينها هذا السلعة الاخيرة " تسمى وحدة الحساب : Num raire وتسمى وحدة كميته قاعدة فالراس ، مختصر لعناصر الاقتصاد السياسي للبحث ، المكتبة العامة للقانون والقضاء ، باريس ١٩٥٣ ص ١٤٩ .

الشيء تمثل البعد الزمني للظواهر ويمكن ان يتحقق في داخلها او فسيحي علاقتها مع فترة زمنية اخرى (تالية) فرق زمني بين حدوث الحدث وتحقيق آثاره او استنتاج انتهى يرنها . اذا الحدث .

- كاقتماد تسود المنافسة الكاملة ، ولكنه لا يعرف عدم اليقين ، اي يسوده كذلك التيقن ولا تحقق التنبؤات الفردية والجماعية فيه أية آثار . (بعبارة اخرى يجبر ، د فالراس من آثار وجود الاشكال الاحتكارية في النشاط الانتاجي والتسويقي ، كما يجرد من الآثار التي تنجم عن تنبؤات الافراد والجماعات وهي تنبؤات عادة ما تؤدي الى تغيير هوأ ، لسلوكهم الاقتصادي) .

- ويتصور فالراس النظام الاقتصادي اخيرا كنظام تؤخذ فيه العوامل الآتية كمعطى (أى دون مناقشة لا كيفية تحدها ولا امكانية تغييرها عبر الزمن)
- تفضيلات المستهلكين .

- الشروط التي تسود السوق (اسواق المنتجات ، واسواق عناصر الانتاج ، وعددها محدد) .

- الشروط الفنية (التكنولوجيا للانتاج) مع افتراض انه بفضل المنافسة الكاملة استخدام كل الوحدات المكونة لصناعة ما نفس الفن الانتاجي .
وهو يستخدم دون تغيير عبر الزمن في انتاج السلعة التي تنتجها هذه الصناعة .

- كمية محددة من الموارد . كما يؤخذ كمعطى توزيع هذه الموارد بين الافراد . وكذلك العلاقة التي بمقتضاها يتوزع مستوى معين من الدخل بين الادخار والاستهلاك .

وتتحلل الصورة ، التي ترتكز على هذه " التبسيطات البطولية " الممثلة للمعطيات في نظام فالراس النظري ، نقول تتحلل هذه الصورة الى اربعة اسواق تسمح شروط التوازن فيها (اي في الاسواق الاربعة) بتحديد أوحد اكل مجاهيـسل

النظام ، اى لكل العناصر المجهولة (والمراد التعرف على قدرها) التى يتضمنها النظام النظرى . هذه الاسواق هى : سوق المنتجات النهائية ، سوق " خدمات " عناصر الانتاج . سوق راس المال وسوق وسائل الدفع (اى السوق النقدية) .

ونكون بصدد اربعه اسواق يوجد بينها علاقات اعتماد متبادل . وبهذه التفاعل بين هذه الاسواق شروط آلية النظام الاقتصادى . ويتم البحث عن شروط التوازن العام ، اى التوازن الذى يتحقق بتفاعل عناصر عموم ظاهرة الثمن ، من خلال عملية من التحليلات المتتالية يمكن وصفها على النحو التالى :

- فما يتعلق بالطلب على كل سلعة يتم التوصل اليه بالانتقال من الطلب الفردى الى طلب السوق . ويتحدد الطلب فى النظام بأكملة بمجموع الطلب فى السوق المختلفة (لاحظ النظرية الميكانيكية للاشياء) .
- فى جانب العرض ، يتم بناء نظام نفقات الانتاج للنظام بأكملة ابتداء من نفقة كل ناتج من المنتجات . وتتبع نفس المنهجية للتوصل الى التوازن فى سوق عناصر الانتاج . على هذا النحو يكون التوصل الى العلاقات الممثلة للعرض بالنسبة للنظام بأكملة .
- يتحدد التوازن العام بتلاقى الطلب الخاص بالنظام بأكملة مع العرض الخاص بهذا النظام . لنرى بتفصيل اكبر كيف يمكن بناء النظام النظرى لالراس اتباعا لهذه المنهجية ولتقديم هذا النظام الفكرى نعتنق التعبيرات الرمزية التالية :

* س ١ ، س ٢ ، ، س ن للتعبير عن الكميات المنتجة

من السلع

* ث ١ ، ث ٢ ، ، ث ن للتعبير عن اثمان هذه السلع

* ص ١ ، ص ٢ ، ، ص ن للتعبير عن كميات عناصر الانتاج

* و ١ ، و ٢ ، ، و ن للتعبير عن اثمان هذه العناصر

* م ١١ ، م ١٢ ، م ١٣ للتعبير عن الكميات من مختلف عناصر الانتاج اللازمة لانتاج وحدة واحدة مسن

الناتج ، ا م ١١ -

تعبّر الرموز المنكوتوبية بالـ

الرموز المستوية بالحروف

فاذا ما عبرنا عن الكمية التي يـ

مجموع ما يحوزه الافراد من

$$\sum_{j=1}^n x_j$$

حيث تـ

ويكون مساويا لـ

* لتبسيط تقديم هذا النظام لـ

نعبّر عن ثمان السلع الاخرى

كذلك ان ثمن الوحدة من سـ سـ سـ سـ سـ سـ سـ سـ ، اى ثـ ، يساوى الواحد الصحيح

وباستخدام هذه التعبيرات الرمزية نحاول ان نرى كيف يمكن التوصل : اولا ،

الى المعادلات المعبرة عن الطلب ، وثانيا الى المعادلات المعبرة عنـ

العرض ولنصل اخيرا الى التوازن العام .

المعادلات الممثلة للطلب :

يتلقى الفرد دخلا نقديا معيناً (يجد مصدره فى مكافآت عناصر الانتاج التى

يسيطر عليها) . وهو ينفق اجمالى هذا الدخل على شراء المنتجات فى شكل السلع

الاستهلاك الكلية وفي اشكال مختلفة من الادخار (١) .

من هنا يكون لدينا أولاً معادلة الميزانية الفردية : الانفاقات الكلية للفرد

بما تتضمنه من تخصيص لحيز من دخله النقدي في صورة اشكال مختلفة من الادخار .
هذه الانفاقات الكلية هي :

$$س_١ + س_٢ ث_٢ + ٠٠٠٠٠٠٠٠ + س_٣ ن_٣$$

هذه الانفاقات الكلية تكون مساوية ليراداته الكلية ، وهي :

$$ص_١ و_١ + ص_٢ و_٢ + ٠٠٠٠ + ص_٣ ل_٣ (تعبير لعدد عناصر الانتاج)$$

$$وعليه تكون س_١ + س_٢ ث_٢ + ٠٠٠ + س_٣ ن_٣ = ص_١ و_١ + ص_٢ و_٢ + ٠٠٠٠ + ص_٣ ل_٣$$

في هذه المعادلة نفترض ان الفرد ، الذي يأخذ اثمان المنتجات كمعطى ، يوزع انفاقاته بين السلع الاستهلاكية على نحو تتساوى عنده المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على ثمن الوحدة من هذه السلعة مع نفس العلاقة بالنسبة لبقية السلع التي يشتريها ، أى وفقا للعلاقة التالية :

$$\frac{ص_١ و_١}{ث_١} = \frac{ص_٢ و_٢}{ث_٢} = \frac{ص_٣ ل_٣}{ث_٣}$$

وبما ان س_١ تمثل السلعة التي تؤخذ كمعيار للحساب (يعبر بوحداتها عن اثمان السلع الاخرى) يمكن كتابة معادلة الميزانية الفردية على النحو التالي

$$س_١ = ص_١ و_١ + ص_٢ و_٢ + ٠٠٠٠ + ص_٣ ل_٣ - س_٢ ث_٢ - س_٣ ن_٣ (٢)$$

(١) بالنسبة للنظام بأكمله يفترض اتفاق كل الدخول .

(٢) وهو ما يعنى انفاقا الفرد على ما يشتريه من السلعة س (التي افترضنا ان ثمن الوحدة منها يساوى الواحد الصحيح) = ايراداته الكلية مطروحا منها ما ينفقه على شراء السلع الاخرى وما يقوم بادخاره في صورة نقدية .

بالإضافة الى معادلة الميزانية هذه يوجد لدينا عدد ن - ١ دالات للطلب الفردى ،

اي دالة لكل سلعة من السلع . هذا لدالات للطلب هي :
(١) $s_1 = p_1, p_2, p_3, \dots, p_n$ ، $q_1, q_2, q_3, \dots, q_n$ ، w

.

.

.

.

$s_n = d_n(p_1, p_2, p_3, \dots, p_n, q_1, q_2, q_3, \dots, q_n, w)$

فاذا ما ادخلنا معادلة ميزانية الفرد فى هذا النظام كان لدينا عدد ن من المعادلات مع عدد ن من المجاهيل .

ويعطينا مجموع دالات طلب الافراد دالات طلب السوق ، ونتوصل بالتالى الى نظام

من المعادلات الآتية يمثل جانب الطلب :

$$s_1 = p_1, p_2, p_3, \dots, p_n, q_1, q_2, q_3, \dots, q_n, w - s_1 - s_2 - \dots - s_n = 0$$

$$s_2 = d_2(p_1, p_2, p_3, \dots, p_n, q_1, q_2, q_3, \dots, q_n, w)$$

I

.

.

.

$s_n = d_n(p_1, p_2, p_3, \dots, p_n, q_1, q_2, q_3, \dots, q_n, w)$

المعادلات الممثلة للعرض :

يوجد من جانب العرض مجموعتان من المعادلات . وللتوصل الى هاتين المجموعتين نفترض الاتى :

- (١) تلك هلى دالة الطلب الفردى التى قدمناها عند عرض النظرة العامة لنظرية شمن السوق عند الحديين ، وانما مع الفروق الآتية : ١ - أن أذواق المستهلك وتفضيلاته لا تظهر فى هذه الدالة ، وذلك لأن فالراس يأخذها كمعطى ، أى يفترض وجودها خارج النظام النظرى الذى يقوم بينائه ٢ - أن الايرادات المختلفة للمستهلك تظهر فى هذه الدالة بمصادرها المختلفة وليس كدخل اجمالى كما ظهرت فى دالة طلب المستهلك الفرد التى قدمناها فيما سبق .

- ان المعاملات الفنية للانتاج ، أو ما يسميه فالراس بمعاملات التصنيع ، محددة مقدما وثابتة لا تتغير (١). فلانتاج وحدة من السلعة s مثلا يكون مسن s ضروري استخدام الكمية a_{sj} من عنصر انتاج j .
- كما يفترض ان نفقة انتاج السلعة (الناتج) مساويا لثمنها .
- وابتداء من هذين الفرضين نتوصل الى المجموعة التالية من المعادلات (٢) :

$$\begin{aligned} a_{11}x_1 + a_{21}x_2 + \dots + a_{n1}x_n &= b_1 \\ a_{12}x_1 + a_{22}x_2 + \dots + a_{n2}x_n &= b_2 \\ &\vdots \\ a_{1n}x_1 + a_{2n}x_2 + \dots + a_{nn}x_n &= b_n \end{aligned}$$

II

- وكذلك الامر بالنسبة للتوازن في أسواق عناصر الانتاج . لكي يتحقق هذا التوازن يتعين أن يتساوى مجموع الكميات المعروضة من عنصر ما مع مجموعات الكمية المستخدمة من هذا العنصر . ويكون لدينا بالتالي المجموعة التالية من المعادلات .
- في شأن كل عناصر الانتاج المستخدمة (٣)

- (١) هذا يعنى أننا نفترض سيادة قانون ثبات الغلة (أي ثبات نفقة الانتاج المتوسطة) وهو ما يتضمن تجاهل الغلة المتزايدة التي يمكن أن تحققها المشروعات فسي الزمن الطويل عن طريق مزايا الانتاج الكبيرة ، أي وفورات الحجم الكبير .
- (٢) هذا النظام من المعادلات يقول لنا أن شرط التوازن في كل فروع من فروع الانتاج وتوازن الفرع هو مجموع توازن الوحدات المكونة لهذا الفرع ، هو تتساوى نفقة الانتاج مع ثمن الناتج .
- (٣) يمثل هذا النظام من المعادلات التساوى بين الكميات المستخدمة من كل عنصر للانتاج والكميات المعروضة من هذا العنصر وقد قدم فالراس هذا النظام على النحو التالي :

$$\begin{aligned}
 s_1 &= s_n + \frac{1}{n} + \frac{1}{n-1} + \dots + \frac{1}{2} + \frac{1}{1} \\
 s_2 &= s_n + \frac{1}{n} + \frac{1}{n-1} + \dots + \frac{1}{2} + \frac{1}{1} \\
 &\vdots \\
 s_l &= s_n + \frac{1}{n} + \frac{1}{n-1} + \dots + \frac{1}{2} + \frac{1}{1}
 \end{aligned}$$

III

التوازن العام :

نقوم الآن بفحص هذا المجموعات الثلاث من المعادلات لنبين ان هناك حلاً واحداً لهذا الكُل من المجموعات .

وإذا قمنا بضرب معادلات المجموعة II على التوالي في s_1, s_2, \dots, s_l ثم جمعنا ثم s_1, s_2, \dots, s_l التي نحصل عليها

نتوصل الى المجموعة II

$$\begin{aligned}
 &= a_t D_a + b_t D_b + c_t D_c + d_t D_d + \dots + 0_t D_t \\
 &a_p D_a + b_p D_b + c_p D_c + d_p D_d + \dots = 0_p \\
 &a_k D_a + b_k D_b + c_k D_c + d_k D_d + \dots = 0_k \\
 &\dots \dots \dots
 \end{aligned}$$

حيث تعبر $0_t, 0_p, 0_k$ عن عناصر الانتاج وتعبر D_a, D_b, D_d عن الطلب الاجمالي على المنتجات وتمثل $a_p, a_k, b_p, b_k, \dots, c_t, d_t$ معاملات التوظيف الانتاج . وعليه يكون لدينا هذا العدد من المعادلات التي ==

ثم قمنا بضرب معادلات المجموعة III ، على التوالي ، في ١ و ٢ ، و

٠٠٠٠ ، و ١ ثم جمعنا ص ١ و ص ٢ و ٣ ، ص ٠٠٠٠ ، ص ١ و ٢ التسي

نحصل عليها نتوصل الى المجموعة III

ثم نجد فرق طرح II - III

فاننا نحصل على قيمة لـ ١ مساوية لقيمتها التي تحددت بمجموعة

معادلات الطلب ، هذه هي س ١ = ص ١ و ٢ + ص ٣ و ٤ + ٠٠٠٠ +

ص ١ و ٢ - س ٢ ث ٢ - ٠٠٠ - س ٣ ن ث ٣

وعليه نكون قد توصلنا ، ابتداء من نظام المعادلات الخاصة بالعرض ، الى

معادلة مطابقة لمعادلة الطلب ، ونكون بذلك قد توصلنا الى تساوى العرض مع

الطلب ، وهو ما يكون صحيحا للنظام بأكمله . والامر يتعلق هنا بالتوازن العام

الذى تكون عنده قيم كل المتغيرات معتمدة بعضها على الآخر (فى اعتماد متبادل)

أى يحدد احدها الآخر . وتأتى عمومية التوازن من انه احتوى كل العناصر التسي

تتكاتف لتحديد الظاهرة ، الاثمان والكميات ، فى نفس الوقت .

على هذا النحو نتوصل الى الشروط الاتية : تساوى الطلب والعرض بالنسبة لكل

ناتج وكل عنصر من عناصر الانتاج وذلك عند اثمان تتربط فيما بينها (١) فتغير

= تعبر عن ان كميات العناصر المستخدمة تساوى الكميات المعروضة فعلا من

هذه العناصر ، انظر فالراس ، عناصر الاقتصاد السياسى ، ص ٢٤٩ .

(١) هذه الشروط تتضمن : - شرط الاشباع الاقصى للمستهلكين . لكل المستهلكين

(الذين يشترون عند نفس الثمن) : $\frac{124}{1} = \frac{234}{2} = 0.00 = \frac{124}{3}$ ث

وكذلك شرط التوازن لكل الشروعات : النفقة الحدية = الثمن (الذى هو نفس

نفس الوقت الايراد الحدى) - واخيرا شرط التوازن لكل الصناعات :

النفقة المتوسطة = الثمن .

اي كمية او اي شئ يودى الى التغيير في كل الكميات الاخرى وفي كل الاثمين
الاخرى . وعليه يتمثل التوازن العام في نتيجة تنجم عن علاقات التساوي هذه
وتتغير اذا ما تغيرت مكونات هذه العلاقات . وهو توازن استاتيكي ، يمثل تعبيراً
عن نظرة ميكانيكية للتوافق ، في لحظة معينة في الاسواق ، بين كميات
المنتجات وكميات عناصر الانتاج .

ومن المهم ان نضيف ان كل هذا التحليل ، شأنه في ذلك شأن التحليل
النيوكلاسيكي بمفهومه عامة ، يفترض ان النظام يحقق العمالة الكاملة للموارد
الموجودة . فالواقع ان البطالة لا يمكن تصورهما في هذا التحليل الشكلي للشروط
اللازمة لتحقيق هذا التوازن التنافسي . فكل الاستدلال يتركز في مجموعه على
افتراض ان العمالة الكاملة تمثل المجري العادي للامور ، اذ لا يمكن التوصل الي
التوازن العام الا اذا افترضنا ان اجمالي الدخل قد انفق والا استحالة تأكيد الاعتماد
المتبادل بين العرض والطلب (١) .

هذا التوازن التنافسي يتضمن نمطا معيناً لتوزيع الموارد الاقتصادية بين
الشروع المختلفة للنشاط الاقتصادي . هل يمثل هذا النمط التوزيع الامثل للموارد
الموجودة تحت تصرف المجتمع ؟ للإجابة على هذا السؤال يتعين اولاً تحديد

(١) ابتداءً من هذه الفكرة يمكن تفسير منهج فالراس كامتداد للمنطق الذي
قدمه J.B. Say . حتى قال ان السلع تخلق الطلب للسلع الاخرى . انظر
في ذلك

W.J.Barber , A History of Economic Thought,
Penguin Books, London , 1967 , P, 202 .

المقصود بالتوزيع الامثل للموارد ، والتعرف ثانيا على شروطه ، لننتهي أخيرا
نمدى تحقق شروط هذا التوزيع الامثل في نظام التوازن العام لغالراس .

٢ - التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية

يعرف التوزيع الامثل للموارد :

- ابتداء من فكرة سيادة المستهلك ، بمعنى ان المستهلكين هم الذين يملون
رغبتهم على من يتخذون قرارات الانتاج على نحو لا يمكن معه في نهاية
الامر انتاج (نوعا وكما) الا ما يأمر به المستهلكون (١) .
- وبافتراض وجود مجموعة من الاهداف للنشاط الاقتصادي تتضمن - فيما نتخيم
منظورا اليها من الناحية الاجتماعية (اى وجود ترتيب للترفضيلات من وجهة
نظر المجتمع بصفة عامة) (٢) .

(١) وفقا : لوجهة النظر التي تقول بسيادة المستهلك في المجتمع الرأسمالي ،
يعتاز المستهلك بأنه هو الذي يقرر ، بفضل ما يتخذه من قرارات شراء
للسلع الاستهلاكية ، نوع وقدر السلع التي يقوم الجهاز الانتاجي
بانتاجها . وبأنه حر في انفاق دخله النقدي على النحو الذي يراه فهو سيد
النظام الاقتصادي . هذه الفكرة كانت وما تزال محلا لنقد كبير ، حتى في
داخل فكر المدرسة النيوكلاسيكية . وعلى الاخص ج.م. كينز ، باعتبار انها
لا تعبر عن واقع الاقتصاد الرأسمالي ، حيث يسيطر اصحاب المشروعات على
اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج خاصة في ظل سيادة الاحتكار وقبيل
الوحدات الانتاجية بتخصيص جزء من الموارد للتأثير على قرارات
المستهلكين عن طريق الدعاية .

(٢) يمكن التعبير عن مجموعة لاهداف هذه في شكل دالة منفعة للجماعة
بأكملها ، وهي دالة الرفاهية :

$R = (M_1, M_2, M_3, \dots, M_n)$ حيث تمثل $M_1, M_2, M_3, \dots, M_n$ م
المنافع للوحدات العائلية الفردية ، وتمثل R الرفاهية الاجتماعية . هذا =

وبافتراض وجود معلومات تتعلق بفنون الانتاج الممكنة وقدر الموارد الاقتصادية المتاحة ، نقول ابتداءً من فكرة سيادة المستهلك وعلى اساس هذين الافتراضين يعرف التوزيع الامثل للموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي بأنه التوزيع الذي يحقق أقصى إشباع لمن يقومون بشراء السلع الاستهلاكية . هذا التوزيع الامثل للموارد المستخدمة في الانتاج يتبلور في شكل تركيبة مثلى للنواتج الكلى (ناتج مجموع الأنشطة الاقتصادية) الذى يتحقق فى الزمن الطويل . تتحدد امنسه التوزيع اذن من وجهة نظر رفاهية المستهلكين . اذا ما تم تعظيم الاهداف المحددة (أى تحقق أقصى قدر من هذه الاهداف) باستخدام الموارد المتاحة فان ذلك يعنى ان الكفاءة فى استخدام هذه الموارد تكون اقصى كفاءة ممكنة ، أى تكون كفاءة مثلى .

ذلك هو تعريف اولى للتوزيع الامثل للموارد بين لاستخدامات لمختلفة فى فروع النشاط الاقتصادى . ونقول أولى لانه لا يكتمل الا ببيان الشرط او الشروط اللازمة لتحقيق هذا التوزيع . وهو ما سنفعله الآن . ولكن قبل ان نقوم بذلك من المهم ان نرى ما اذا كان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية يعنى باليحتتم ان الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ستكون مستخدمة استخداما كاملا ، أى ان هذا التوزيع الامثل يحقق العمالة الكاملة لهذه الموارد . هذا السؤال يمكن طرحه فى صيغة مختلفة بالتساؤل عما اذا كان التوزيع الامثل للموارد يتعلق بالموارد المستخدمة فعلا ام بالموارد الممكن استخدامها . والاجابة تتمثل فى ان التوزيع الامثل يمكن أن

== يفترض انه من الممكن مقارنة الرفاهية الاقتصادية للأفراد المختلفين . وهو ما يتفق مع اساس التفكير النيوكلاسيكى الذى يفترض ان الافراد ، كل الافراد ، هم من قبيل " الرجل الاقتصادى " .

يتعلق بالآتينين : فيمكن ان يكون التوزيع الامثل محققا للعماله الكالمه ، كما يمكن ان يتحقق التوزيع الامثل دون تحقق العماله الكالمه (فى الحاله الاخيره ، يكــــون التوزيع امثلا ، فى نظر المدرسه النيوكلاسيكيه حتى فى ظل البطاله لجزء من القوه العامله والتعطل لجزء من قوى الانتاج الماديه للمجتمع) • ولكن يتضمن التوزيع الامثل العماله الكالمه لابد من توفر شرط اضافى : ان تكون اثمان عناصر الانتاج حرة لتتوافق باحكام مع تدفق القوه الشرائيه للنقود • هذا الشرط الاضافى يقودنا الى الكلام عن شروط التوزيع الامثل للموارد الاقتصاديه •

يتمثل الشرط العام للتوزيع الامثل للموارد الاقتصاديه بين الاستخدامات الممكنه فى ان يكون ما ينتج من كل السلع عند المستوى الذى لا يمكن عنده تحويل واحد من وحدات الموارد من فرع انتاج الى آخر دون ان يرتب ذلك نقصا فى الاشباع الكلى للمستهلكين • بمعنى آخر ، نكون بصدد التوزيع الامثل للموارد عندما توزع وحدات الموارد بين فروع الانتاج على نحو يعطى المستوى من النتائج (الكلى) الذى يحقق اقصى اشباع للمستهلكين • ويستدل على هذا المستوى بمعرفه ما اذا كانت اعاده النظر فى هذا التوزيع ، بتحويل واحد من وحدات الموارد الى فرع اخر من فروع النشاط ، تؤدى الى انقاص اشباع المستهلكين أم لا • فالتوزيع الامثل هو ذلك الذى تستكين معه وحدات الموارد فى الفروع المختلفه للنشاط استكانه لا يجوز المساس بها (بتحويل واحد من فرع انتاج لآخر) والاثر ذلك على الاشباع الكلى للمستهلكين بالاستفصا • هذا الشرط العام يتضمن عددا من الشروط يمكن التعبير عن اهمها (١) على النحو التالى :

(١) نكتفى هنا ببيان هذه الشروط الاساسيه باختصار • ويمكن لمن يريد المزيد من التفاصيل الرجوع الى المؤلفات الاتيه :

١ - أن تكون العلاقة بين المنافع الحدية (أي المعدل الحدي للاستبدال) لكل زوج من السلع الاستهلاكية واحدة بالنسبة لكل الأفراد . والا وجدت أمثالية قيام تبادل يزيد من اشباعهم (١)

٢ - يتعين ان يتم توليف عناصر الانتاج في كل المصانع وفقا للطريقة الفنية الاقتصادية للغاية (أي تلك التي تتضمن اقل تكلفة ممكنة) ، بمعنى انه لا يكون من الممكن تكنولوجيا الاستغناء عن ايكمية من اي عنصر من عناصر الانتاج دون ان يؤدي ذلك الى انقاص الناتج الكلي .

A - Bergson , Socialist Economics , in , A Survey of Contemporary Economics , H.S.Ellis (ed.), The Blakiston Co., Philadelphia , 1949, p. 412 O 48 O A.C.Pigou, Economics of Welfare , London , 1920 - V.Pareto, Cours d'économie politique - A.P.Lerner, The Economics of Control . Macmillan , New York , 1944 O H.Myint , Theories of Welfare Economics , Cambridge Mass, 1948- I.M. D. Little , A critique of welfare Economics , in , A Survey of Contemporary Economics , B.F.Haley (ed.) Richard D . Irwin , Homewood , 1952, p. 36- M. Dobb , Welfare Economics and the Economics of Socialism, Cambridge University Press . 1969 .

(٢) ولا يصعب تفسير ذلك في ظل المنافسة الكاملة ، اذ نعرف ان كل مستهلك يعظم اشباعه بتحقيق التساوي بين المعدل الحدي للاستبدال والنسبة بين اثمان السلع . وبما ان اثمان السلع واحدة بالنسبة لكل المستهلكين ، تتضمن المنافسة الكاملة المعدل الحدي للاستبدال بين سلعتين محددتين يكون واحدا بالنسبة لكل الأفراد .

٣ - يتعين ان تكون الانتاجية الحديدية (مقدرة قيميا) لكل عنصر من عناصر الانتاج واحدة في كل الصناعات التي يستخدم فيها هذا العنصر . فاذا افترضنا على سبيل المثال ان العمل يستخدم في انتاج الملابس والساعات ، يتعين أن يكون الاشباع الاضافي لحاجات المستهلكين الناتج عن الاضافة للناتج من الملابس الناجمة عن ساعة العمل الاخيرة المستخدمة في صناعة الملابس ، نقول يتعين ان يكون هذا الاشباع الاضافي مساويا للاشباع الذي يحصل عليه المستهلكون من الاضافة للناتج من الساعات الناتجة عن ساعة العمل الاخيرة في صناعة الساعات . اذا لم يكن الامر كذلك يمكن ان يزيد الاشباع الكلي للمستهلكين بانتقال وحدات عنصر الانتاج بين هاتين الصناعتين .

٤ - يلزم كذلك كشرط لتحقيق التوزيع الامثل للموارد الا تزيد قيمة الانتاج التي تتحقق بنقل عامل من عمل لآخر عن القيمة اللازمة لتعويض العامل عن نقص المنفعة الناجم عن هذا الانتقال . هذا يفترض ان تفضيلات المستهلكين تحكم ليس فقط الاختيار بين السلع الاستهلاكية وانما كذلك الاختيار بين فرص العمل المختلفة الممكنة .

٥ - يتعين لكي يتحقق التوزيع الامثل للموارد في النهاية ان تكون فروق الاجور التي تحصل عليها وحدات العمل في مجالات العمل المختلفة متوافقة مع الفروق في الانتاجية الحديدية لهذه الوحدات مقدرة قيميا . وأن تكون فروق الاجور متوافقة بالنسبة للعمال الحديديين مع فروق انعدام المنفعة (أو الألم) الذي يتحمله العمال لقيامهم بالعمل .

هذا القول يتعلق بمسائل تحدد الطلب على العمل من جهة ، وعرض العمل من جهة أخرى :

... من جانب الطلب على العمل : يتحدد الاجر الذي يقبله المنظمون دفعته

بقيمه الانتاجية الحديدية للعمل (ايراد الناتج الحدى) . فاذا ما اختلفت قيسم

الانتاجية الحديدية لانواع مختلفة من العمل تختلف الاجور كذلك .

- من جانب عرض العمل : يختلف الاجر الذى يرغب العمال فى الحصول عليه باختلاف

انعدام المندعة (او الالم) الذى يتضمنه العمل . وعليه ، فاذا ما كان الالم السدى

يتضمنه العمل أكبر ، بالنسبة للعمل ، من الالم الذى يتضمنه نوع آخر من العمل

اشتراط العامل اجر اعلى فى مقابل النوع الاول من العمل .

اما فى حالة انتقال العامل الى نوع آخر من العمل (اى فى حالة تغيير العامل

لعمله) فاذا ما افترضنا ان الرفاهية الحديدية التى تحققها للأسرة وحدة من وحدات

النقود لا تتأثر بتغير فى ميزانيتها تغيرا يترك المنفعة الكلية (التى تحصل

عليها الأسرة من انفاق دخلها) دون تغيير ، اذا ما افترضنا ذلك يتعين تعويض

العامل تعويضا كاملا عن كل انعدام منفعة (أو ألم) اضافى يتحمله نتيجة تغييره

لنوع العمل .

هذا ويمكن التعبير عن هذه الشروط للتوزيع الأمثل للموارد بلغة نفقسية

الانتاج : القول بأن الناتج امثلا يعنى ان النفقة او المالية اقل ما يمكن (وهو ما

يعنى ان النفقة المتوسطة اقل ما يمكن) . ويتحقق شرط التوزيع الأمثل للموارد ،

بالنسبة لكل المشروعات فى فروع النشاط المختلفة ، عندما يكون الثمن

مساويا للنفقة الحديدية . ونكون هنا بصدد مبدأ عام سرى أيا كانت العلاقة بين

النفقة المتوسطة والنفقة الحديدية وأيا كان مستوى الثمن بالنسبة لمستوى النفقة

المتوسطة .

تلك هى اذن الشروط التى يتحقق باجتماعها التوزيع الأمثل للموارد لاقتصادية

الذى يعطى للمستهلكين أقصى اشباع ممكن ^(١) . وهذه الشروط تبين ان التوزيع

(١) ويعبر باريتو عن شروط التوازن العام فى اقتصاد استخدام العديد من عناصر

الانتاج لانتاج العديد من السلع لاستهلاك العديد من الافراد فى شكل شروط =

يكون كذلك عندما تكون حرية كل عناصر الانتاج في الحركة (اى فى الانتقال من فرع لآخر من فروع الانتاج) من الكبر بحيث يكون ثمن العنصر واحدا فى كل فروع الانتاج

= للانتاج الامثل وشروط للتبادل الامثل ، ابتداءً منها تجتمع شروط الانتاج والتبادل الامثلين :

- شروط الانتاج الامثل : ان المعدل الحدى للاستبدال التكنولوجى بين اى زوجين من المدخلات (المستخدمة فى الانتاج) يكون واحدا فى انتاج كسل السلع التى يستخدم هذين المدخلين فى انتاجهما . اذا لم يتوفر هذا الشرط يستطيع الاقتصاد ان يزيد انتاجه من سلعة او اكثر بدون انقاص الناتج من اى سلعة اخرى . وناتج كلى اكبر احسن من ناتج اصغر .
- شروط التبادل الامثل : ان يكون المعدل الحدى للاستبدال بين اى زوجين من السلع واحدا بالنسبة لكل الأفراد الذين يستهلكون السلعتين . اذا لم يتوافر هذا الشرط يمكن زيادة اشباع او رفاهية فرد او اكثر دون انقاص اشباع او رفاهية اى شخص آخر
- شروط الانتاج والتبادل " الامثلين " فى ذات الوقت : ان يكون المعدل الحدى للتحويل Transformation بين اى زوجين من السلع فى الانتاج مساويا للمعدل الحدى لاستبدالهما فى الاستهلاك لكل فرد ممن يستهلكونهما . اذا لم يتوفر هذا الشرط ينجم عن اعادة تنظيم عملية الانتاج والتوزيع حتى يتحقق هذا الشرط زيادة لاشك فيها فى الرفاهية الاجتماعية . واذا ما توصلنا الى هذا الوضع الامثل تكون الزيادة فى رفاهية اى من افراد المجتمع حتماً على حساب الاخرين Pareto, Manuel d'économie politique, Paris, 1909
- (لاحظ ان شروط الامثلية هذه لا تسعف فى تحديد ما اذا كان توزيع معيناً للدخل بين افراد المجتمع احسن من نمط اخر لتوزيعه) .

المستخدمة لهذا العنصر • وهو ما يخفى لكل عنصر من عناصر الانتاج سوقا وحيدا يتمتع بخصائص المنافسة الكاملة • كما تبين هذه الشروط كذلك أن التوزيع الأمثل للموارد يستلزم ليس فقط ان تكون القيمة النقدية للنفقة الحديثة مساوية لثمن في ظل سمجرات وانما كذلك ان تكون النفقة الاجمالية لكل ناتج بالتوالي (وهي النفقة التي تحسب النفقة الحديثة ابتداءا منها) اقل نفقة يمكن ان تتحقق بالنسبة لهذا الناتج • هذا الشرط يتوفر في ظل المنافسة الكاملة (١) حيث يجبر كل مشروع على انتاج كل ناتج في الزمن الطويل بأقل نفقة متوسطة واجمالية ممكنة عند فنون الانتاج المتاحة للاستعمال •

فاذا ما تم تحديد الشروط الواجب توافرها لتحقيق التوزيع للموارد لاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة وما تتضمن هذه الشروط لا يبقى الا التعرف على ما اذا كانت هذه الشروط محتواة في نظام التوازن العام التنافسي عند فالراس •

(١) يتضح من كل ذلك ان التوزيع الأمثل للموارد رهين بتوفر شروط المنافسة الكاملة • هذا التوزيع الأمثل يحقق في ذات الوقت التوزيع الاعدل للدخل • ولا يوجد الاستغلال الا بالقدر الذي تسيطر فيه المظاهر الاحتكارية على تنظيم النشاط الاقتصادي • ويتحدد هذا الاستغلال بمقدار الزيادة التي يحمل عليها عنصر الانتاج عما يستحقه في ظل المنافسة الكاملة : فاذا حصل رأس المال الاحتكاري على ربح يفوق الربح الذي يستحقه (١) في ظل المنافسة يكون في ذلك مستغلا للعمال • واذا حصل العمال على اجر يزيد على ذلك المستحق لهم في ظل المنافسة يكونوا مستغلين لرأس المال (٢) • ألا يمثل الاصرار على هذا التوزيع الأمثل الذي لا يتحقق الا في ظل المنافسة الكاملة نوعا من التباكي على مرحلة منافسة الكاملة ورغبة في ارجاع العجلة التي الورا في فترة يتمثل الاتجاه التاريخي فيها في سيطرة الاحتكار ؟

تبين الدراسة المقارنة لشروط التوزيع الامثل للموارد وشروط التوازن العام في النظام التنافسي الذي يتصوره فالراس ان الشروط الاولى تتحقق بصفة عامة ففى النظام النظرى لفالراس .

هذه الدراسة تسمح لنا اذن بالقول بأن هذا النظام يتضمن التوزيع الامثل للموارد فوفقا للتحليل النظرى لفالراس يميل نظام الائتمان ، الذى يعمل ففى ظل المنافسة الكاملة ، الى ان يحقق فى الزمن الطويل التوزيع الامثل للموارد المتاحة للاستخدام بين الاستخدامات الممكنة . ونقول الموارد القابلة للاستخدام (وليس الموارد المستخدمة) لان تحليل فالراس ، شأنه فى ذلك شأن كل التحليل النيوكلاسيكى ، يركز ، كما رأينا من قبل ، على افتراض العمالة الكاملة .

يتضح لنا اذن ان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية لا يمكن ان يتحقق الا فى اطار نظام تتوافق خصائصه مع خصائص الصورة التى يرسمها فالراس لنظام التوازن العام التنافسى .

* *

وستكون النظريات المكونة للبناء النظرى للحديين محلا لدراسة تفصيلية فى **الجزء الثانى** ، فى اطار تاريخ علم الاقتصاد السياسى ، الذى نشغل به الآن فقد وضعت النظرية الاقتصادية للحديين موضع الاختبار التاريخى بحدوث الكساد الكبير الذى ساد الاقتصاد الرأسمالى ابتداء من عام ١٩٢٩ .

٢ - الاقتصاد السياسى وتعميق الأزمة فى الاقتصاد الرأسمالى

شهدت الحرب العالمية الاولى ظهور تجربة من تجارب محاولة الانتقال نحو
الاشراكية فى الاتحاد السوفيتى . وهى محاولة كانت تهدف ، فى بدايتها ،
الى انسلاخ اجزاء من الاقتصاد الرأسمالى العالمى الى شكل آخر من أشكال التنظيم
الاجتماعى للنشاط الاقتصادى . ثم جاءت الازمة الاقتصادية الدولية عام ١٩٢٩
بحدة لم يعرفها الاقتصاد الرأسمالى من قبل ، لتسجل تعمق الأزمة فى النظام
الرأسمالى على الصعيد الدولى ، الامر الذى يدفع الدولة فى المجتمعات
الرأسمالية الى اجراءات تقصد بها معالجة الازمة مسجلة بذلك بدء مرحلة
من التدخل الكبير من الدولة فى الحياة الاقتصادية فى الوقت الذى تبلور فيه
الطابع الاحتكارى للإنتاج ، تدخلا يعلن عن ميلاد وتطور رأسمالية الدولة
الاحتكارية .

- من المهم ان نذكر ان التيارين من الفكر الاقتصادى ، الماركسى والحدى ،
عرفا ، فى خلال الثلث الاول من القرن العشرين ، مصيرين متشابهين ، اذ
بينما ينتشر الفكر الماركسى ويحقق فعالته فى مجال العمل الاجتماعى
(النقابى والسياسى) تقتصر سيادة التيار الفكرى الحدى على اوساط
التعليم الرسمى فى الجامعات الاوربية والامريكية .

على صعيد الفكر نجد النظرية الحدية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد القومى . اذ كان من اللازم أن يحدث كساد باتساع وعنى كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أن المشكلة الرئيسية هى تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومى في مجموعة في ظل اطار هيكلى محدد وليست هى مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادى) معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومى (هذا لا يعنى بطبيعة الحال أن نهمل هذا السلوك ، وإنما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادى في مجموعه) . وبدأ الفكر الاقتصادى غير الماركسي يهتم من جديد بتحليل طبيعة النظام الاقتصادى وميكانيزم أدائه . ويمكن القول بصفة عامة أن فترة ما بين الحربين العالميتين تتميز بتيارين من الفكر الاقتصادى :

١ . التيار الأول نتج عن المناقشات التي ازدهرت في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين ، أولاً بين الاقتصاديين السوفييت ، وثانياً بين الاقتصاديين الغربيين . حول مشكلات التخطيط الاقتصادى وإمكانية القيام بحساب رشيد عند توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات المختلفة من خلال التخطيط . هنا نجدنا بصدد فكر يعكس حالة مشكلة تحقيق الرشادة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكى الصاعد (٦٨) .

٢ . أما التيار الثاني فيهتم بكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالى لمعرفة العوامل التي تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة في المجتمع . بقصد التوصل في النهاية الى اكتشاف أسباب التبيد (تبيد الموارد الاقتصادية) الذي ينعكس في وجود بطالة جزء من الابدئ العاملة وعدم استعمال جزء من الطاقة الإنتاجية (المادية) الموجودة . ذلك الفكر تمثل في (٦٨) أنظر في هذا النقاش الذى ستاح لنا فرصة التعرف على طبيعته ومحتواه في الجزء الثالث من هذا الكتاب . وفيما يخص النقاش السوفييتي في عشرينات القرن :

N. Spulber ed., *Foundations of Soviet Strategy of Economic Growth: Selected Soviet Essays, 1921 - 1930* Bloomington: Indiana University Press, 1964 — A. Lihch, *The Soviet Industrialisation Debate* Cambridge, Massachusetts, 1969.

وأنظر ملخصاً لنقاش الثلاثينات في المراجع التالية :

C. D. Baldwin *Economic Planning, Its Aims and Implications* Baroda, The Free Press of Illinois, 1942 ch.4 — W. Brus *Problèmes généraux du fonctionnement de l'économie socialiste*, Maspéro, Paris, 1968, p. 29 - 83

نظرية كينز الخاصة بأداء الاقتصاد القومي في مجموعه (٦٩). وهو فكر يعكس الانشغال بعلاج الأزمة المتعمقة التي يجد الاقتصاد الرأسمالي نفسه فيها في المرحلة الأخيرة من مراحل وجوده (٧٠).

وكان على الاقتصاد الرأسمالي أن ينتظر الحرب العالمية الثانية لكي يتمكن من الخروج من الكساد. ولكن انتهاء هذه الحرب يعلن عن مرحلة جديدة من مراحل الاقتصاد العالمي.

٣ - الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا

شهد الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية تحولا يرد أساسا الى العوامل الثلاثة التالية :

- زيادة الأهمية النسبية للمجتمعات التي تحاول بناء المجتمع الاشتراكي وزيادة معدلات التطور المخطط.
- ازدياد حدة حركة التحرر الوطني في المستعمرات وتفكك النظام الاستعماري، على الأقل في شكله القديم.

- تحت تأثير هذين العاملين، يضاف إليهما ما يحدث في داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها، يكف النظام الرأسمالي عن أن يكون النظام الاقتصادي الدولي ويصبح أحد

(٦٩) جون م. كينز John M. Keynes (١٨٨٣ - ١٩٤٦). عمل أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كامبردج بالإنجلترا ومستشارا اقتصاديا لحكومة المحافظين أثناء الحرب العالمية الثانية. أهم مؤلفاته هو كتاب « النظرية العامة في العمالة، والنقد والغلة »

General Theory of Employment, Money and Interest

ظهر في ١٩٣٦. وسنادرس نظرية كينز بشيء من التفصيل في مؤلفنا المتعلق بالنقد والتطور الاقتصادي. ولكننا نلاحظ من الآن أن تحليل كينز يمثل عودة الى الاهتمام بالتحليل الجمعي (الذي ينشغل بأداء الاقتصاد القومي في مجموعة)، وهي عودة تكمل إحدى حركات الفكر الاقتصادي عبر الزمن (وذلك من وجهة نظر حجم الوحدة الاقتصادية محل الدراسة) : إذ كان التحليل جماعيا بصفة رئيسية من فرنسوا كينيه الى ماركس، ليصبح وحديا بصفة أساسية عند الحديين. ثم يسترجع التحليل الجمعي مكان الصدارة مع كينز (الذي يمثل تحليله نوعا من التحليل الجمعي). وهو ما سيؤكد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من الانشغال المتزايد بمشكلات التطور الاقتصادي.

(٧٠) هذا وقد دفع استمرار الأزمة وحدتها بعض الاقتصاديين غير الماركسيين الى التساؤل حول مصير الاقتصاد الرأسمالي الأمر الذي أعطى التحليل الخاص بالركود الاقتصادي economic stagnation stagnation économique الذي يرتبط على الأخص باسم اقتصادي أمريكي هو ألين هانس Akin Hansen أنظر مقاله :

Economic Progress and declining Population Growth, in, Reading in Business Cycle Theory, The American Economic Association Allen & Unwin, London, 1934, p. 366 & sqq.

الأنظمة الاقتصادية الدولية وإن كان ما يزال النظام الأقوى .

وعلى صعيد الفكر الاقتصادي أدى الانشغال بمشكلات النمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، والرغبة في الخروج من عملية التخلف ومحاولات الخروج منها في الاقتصاديات المتخلفة التي كانت ، وما زال الكثير منها ، تلعب دور الاقتصاديات التابعة للاقتصاديات الرأسمالية الأم ، والمشكلات التي يثيرها التطور المخطط (أو التطوير) في المجتمعات التي تعيش بناء أسس الاقتصاد الاشتراكي ، أدت هذه العوامل مجتمعة الى العودة الى الاهتمام . في مجال التحليل الاقتصادي . بمشكلات التطور الاقتصادي عامة ومشكلات التطوير الاقتصادي (أي التطور المخطط) خاصة . وعلى هذا النحو تعود نظرية التطور الاقتصادي لتشغل من جديد ، بعد فترة من الحسوف النيوكلاسيكي ، مركز الاقتصاد السياسي^(٧١) الذي يكون قد تبلور له موضوعه ومنهجه كعلم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية ، أي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع ، في التعبير المستمر لهذه العلاقات ، وما يؤدي اليه هذا التغير من تطور العملية الاقتصادية في مجموعها وعلى الأخص بين طريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية . هذه العلاقات هي التي تمثل الظواهر الاقتصادية ، كظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان ، كظواهر تاريخية متغيرة تمثل جزءا لا يتجزأ من الظواهر الاجتماعية التي تكون المجتمع في حياته في وسطه الطبيعي وكجزء لا يتجزأ من المجتمع

(٧١) هنا كذلك يتعين أن نرى الحركة الديالكتيكية (الجدلية) للفكر الاقتصادي : فقد تمثلت المشكلة الأساسية للكلاسيك في كيفية زيادة ثروة الأمم ، ومن هنا جاءت الأهمية الرئيسية لتحليل التطور في داخل بنائهم النظري . وبالنسبة لمركز المشكلة في الكشف عن قوانين الحركة للمجتمع الرأسمالي ، ومن هنا احتل تحليله للتطور الرأسمالي مكان الشرف في نظريته الاقتصادية . ثم يجتني التحليل الخاص بالتطور الاقتصادي من تحليل الحدين الذين إنشغلوا ، كما رأينا ، بسلك الوحدات الاقتصادية المنعزلة . واليوم يعود التحليل الخاص بالتطور والتطوير الاقتصادي ليحتل مركز التحليل الاقتصادي ، وانما مع فارق يمثل في أن هذا التحليل يجد تحت تصرفه ترسانة من أدوات التحليل الاقتصادي التي تم تطويرها عبر الزمن ، الأمر الذي يمكنه أن يكون ذي كيف أعلى اذا ما استند الى نظرية سليمة في القيمة تعي الفروق الكيفية بين طرق الانتاج السائدة في المجتمع الانساني المعاصر .

هذا وقد يكون من المفيد أن نشير الى أسماء أهم الكتاب المعاصرين الذين ترتبط بهم الكتابات المتعلقة بالتطور الاقتصادي . بالنسبة للنمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة :

E. Domar, R. Frisch, R. Harrod, P. Massé, Perroux, R.M Solow, R Stone, J. Tinbergen...

وبالنسبة لمشكلات التطور في الاقتصاديات الاشتراكية المخططة :

P. Baran, Ch. Bettelheim, c. Bobrowski, H. Denis, M. Dobb, M. Kalecki, L. V. Kantarovich, O. Lange, W. Leontief, V.S. Nemchinov, A. Nove, S. Stroumiline, P. Sweezy...

وفيما يتعلق بمشكلات التطور في الاقتصاديات المتخلفة :

P. Baran, ch. Bettelheim, M. Dobb, J. Castro, A.G. Frank, A.O. Hirschman, M. Kalecki, O. Lange, H. Lebenstein, W.A. Lewis, P.C. Mahalanobis, H. Myrdal, G. Myrdal, R. Nurkse, F. Perroux, R. Prebisch, K.N. Raj, V.K.R.V. Rao, J. Robinson, P.N. Rosentsein, Rodan, A.N. Sen, J. Tinbergen, S. Amin...

العالمى في تحول المستمر. ويكون قد تبلور في نفس الوقت منهج العلم ، الذى يعكس النظرة العاملة التي بمقتضاها تتصور الظواهر التي يتعلق بها موضوع العلم ، وبين كيف يتأني لنا أن نستخدم في دراسة هذه الظواهر ، أى عند القيام بالمجهود التحليلي ، منهج البحث العلمى بصفة عامة . على أن يلعب التجريد دورا ذى أهمية خاصة في عملية الاستقصاء ، وهى عملية يستخدم في خلالها الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي ، مع امكانية الاستعانة بصفة خاصة بالمنطق الرياضي باعتباره أعم صور الاستنباط ، وذلك عندما يتعلق الأمر بالمظاهر الكمية ، أو القابلة للقياس الكمي ، للظواهر الاقتصادية .

على هذا النحو تنتهى من رحلتنا عبر تاريخ علم الاقتصاد السياسي . وبانتهائها يبين لنا أن تعريفنا للاقتصاد السياسي ، من حيث موضوعه ومنهجه ، كما قدمناه في الباب الاول من هذا الجزء ، لم يكن يمكن الوصول اليه إلا عن طريق تتبعنا للعملية التاريخية التي ولد من خلالها هذا العلم وتطور ، أى تبلور من خلالها موضوعه ومنهجه ، والتعرف على مصدر الأفكار المختلفة ، الخاصة بموضوعه ، بتحديد مجال الظواهر التي ينشغل بها ، بطبيعة هذه الظواهر ، هل هى علاقات اجتماعية ، أم علاقات بين الانسان والأشياء تنجم عن سلوك أفراد من قبيل الرجل الاقتصادي ؟ هل هى اجتماعية ومتغيرة (ومن ثم تاريخية) أم أبدية وخالدة ؟ هل هى ظواهر ذات مظهرين كمي وكمي في ارتباطها العضوى ، أم ينسلخ عنها مظهرها الكمي ؟ هل تحكمها قوانين موضوعية أم لا ؟ وهل هذه القوانين مستقلة عن ارادة الانسان أم لا ، بمعنى آخر ، هل يسرى في حقها مبدأ الحتمية أم لا ؟ . والتعرف كذلك على مصدر الأفكار الخاصة بالمنهج من أين جاءت فكرة استخدام المنهج التجريبي في مجال دراسة الظواهر الاقتصادية ؟ من أين جاء المنهج التجريدى ؟ من أين جاء المنهج الديالكتيكي (الجدلي) ؟ من أين جاء استخدام الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي ؟ من أين جاء استخدام المنطق الرياضي في دراسة الظواهر الاقتصادية ؟ الاجابة على هذه الأسئلة تمكنا من التوصل الى منهج الاقتصاد السياسي ، كما عرفناه في الفصل الثاني من الباب الذى نتج عن تقابل وتصارع المناهج المختلفة التي برزت خلال عملية مولد العلم وتطوره .

كل هذا كان نتاج مفكرين مختلفين أتاحت لنا فرصة التعرف على أسماهم ، مفكرين عاشوا المراحل المختلفة لتطور العلم الذى تنصب عليه دراستنا (٧٢) .

(٧٢) نترك للقارئ مهمة العودة الى تفاصيل ما قلناه في تاريخ علم الاقتصاد السياسي لاستاد كل فكرة متعلقة بالموضوع والمنهج كما نرفها في الباب الاول الى الفكر الذى قال بها والمرحلة التي ترد اليها .

ويمثل النتاج النظرى لجهود هؤلاء المفكرين - وهو النتاج الذى يمثل - مجموعة من النظريات : نظرية الانتاج ، نظرية القيمة والأثمان (بما يرتبط بها من نظرية في العرض والطلب) ، نظرية التوزيع (نظرية الأجور ، نظرية الربح ، نظرية الفائدة ، نظرية الربح) ، النظرية النقدية ، نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية ، نظرية التطور الاقتصادى ، كل هذه النظريات في علاقتها بطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية .

هذه النظريات (وما تتضمنه من نظريات أخرى) نطلق عليها اصطلاح « الاقتصاد السياسى » ، الذى يتميز عن غيره من فروع الدراسات الاقتصادية التى تطورت مع الاقتصاد السياسى ، والتى تكون مع الاقتصاد السياسى ما يسمى « بالعلوم الاقتصادية »^(٧٣) . هذه التفرقة بين الاقتصاد السياسى وغيره من فروع العلوم الاقتصادية يتعين أن نكون واعين لها :

- فهناك أولا التاريخ الاقتصادى^(٧٤) ، الذى تنصب الدراسة فيه على العملية الاقتصادية في تطورها في مجتمع معين في فترة تاريخية سابقة . مركز الانشغال هو الأحداث أو الوقائع الاقتصادية التى وقعت في هذا المجتمع خلال هذه الفترة . مثال ذلك دراسة التاريخ الاقتصادى لمصر في القرن التاسع عشر . هذا الفرع من فروع العلوم الاقتصادية يتمتع بأهمية خاصة ، اذ لا يمكن أن نأمل في فهم الظواهر الاقتصادية لأية فترة ، بما في ذلك الفترة الحالية ، دون معرفة كافية بالوقائع الاقتصادية في تاريخها السابق . يزيد على ذلك أنه باحتوائها « للوقائع التنظيمية » تسمح لنا دراسة التاريخ الاقتصادى بفهم كيف أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض وكيف تكون العلوم الاجتماعية بالتالى مرتبطة بعضها ببعض .

- هناك ثانيا ما يسمى الاقتصاد الوصفى^(٧٥) الذى ينشغل بمشكلات الاقتصاد المعاصر ، مثال ذلك دراسة الموقف الاقتصادى في المجتمع المصرى في وقتنا هذا . ويفرق في اطار الاقتصاد الوصفى بين :

* الاحصاء الاقتصادى^(٧٦) ، وهو التعبير الرقى عن مختلف مظاهر العملية الاقتصادية

Economic Sciences; Sciences économiques. (٧٣)

Economic History; Histoire économique. (٧٤)

Discriptive Economics; Economie descriptive (٧٥)

Economic Statistics; Statistiques économiques. (٧٦)

الملموسة في مجتمع ما .

* والجغرافيا الاقتصادية^(٧٧) ، التي تتمثل في دراسة العملية الاقتصادية من وجهة نظر التوزيع المكاني للموارد والنشاطات الاقتصادية .

* وهناك أخيرا اقتصاديات الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي ، وهي تتمثل في الدراسات النوعية التي تهتم بفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي : الاقتصاد الزراعي ، الاقتصاد الصناعي ، اقتصاديات النقل ، الى غير ذلك .

ويوجد بين فروع العلوم الاقتصادية هذه ، أي الاقتصاد السياسي وهذه الفروع الثلاثة ، علاقات اعتماد متبادل : فالنظرية لا غني عنها كهاد في البحث الخاص بالتاريخ الاقتصادي والاقتصاد الوصفي . من ناحية أخرى ، دراسة العملية الاقتصادية في تاريخها هي السبيل الوحيد لاستخلاص معرفة عملية صحيحة . كما أن الاقتصاد الوصفي يزودنا بمعلومات تصبح لاحقا أساس دراسة التاريخ الاقتصادي .

فإذا ما انضح الفارق والعلاقة بين هذه الفروع من المعرفة الاقتصادية يمكننا أن نميز في إطار الاقتصاد السياسي على ضوء دراستنا لتاريخ العلم :

- النظرية الاقتصادية ، التي تستخدم بمعنى مصطلحي للتعبير عن النظرية ، أو النظريات ، الخاصة بطبيعة وكيفية أداء العالمية الاقتصادية بمظهرها العيني والقيمي ، (ومن ثم فهي تحتوي النظرية النقدية) .

- نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية .

- نظرية التطور الاقتصادي .

- تاريخ الفكر الاقتصادي . ويتمثل في دراسة تاريخ هذه النظريات .

* * *

في إطار دراستنا هذه سنهتم أساسا بالنظريات المتعلقة بطبيعة وكيفية أداء العملية الاقتصادية على افتراض غياب العلاقات الاقتصادية الدولية (أي على فرض أن العملية الاقتصادية في الداخل توجد بمعزل عن بقية الاقتصاد العالمي) . ولكن اتفصح لنا من

الباب الثالث

الاقتصاد السياسي علم طرق الانتاج

رأينا أن عملية الانتاج هي عملية صراع بين الانسان والطبيعة ، وأن الانسان لا يعيش هذا الصراع بمفرده وإنما في جماعة . فعلمية الانتاج بالطبيعة عملية اجتماعية في ثنائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع . هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج تقوم ، كما رأينا ، على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم ، تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية وبين الوحدات الانتاجية وما يترتب عليه من اعتماد متبادل بين هذه الوحدات اعتمادا تتسع شبكته ومداه بازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل . فالوحدة الاقتصادية ، خطية النشاط الاقتصادى ، تعتمد في قيامها بنشاطها الاقتصادى على الوحدات الأخرى اما في حصولها على ما هو لازم لقيامها بانتاج (فالوحدة المنتجة للمنسوجات مثلا تعتمد في قيامها بالانتاج على الوحدة المنتجة للغزل والوحدة المنتجة لآلات النسيج ، وهذه بدورها تعتمد على الوحدات المنتجة لما هو لازم لانتاجها ، الوحدة المنتجة لآلات النسيج تعتمد على الوحدة المنتجة للصلب ، وهكذا) ، وإياها في تصريف ما تنتجه (فالوحدة المنتجة للصلب مثلا تعتمد في تصريف الصلب على الوحدات التي تستخدم الصلب كمدخل في الانتاج ، كالوحدات المنتجة للآلات ، وتلك المنتجة لعربات النقل ، وتلك التي تقوم ببناء المباني حيث يستخدم الصلب ، هكذا) .

هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج ، في داخل الوحدات الانتاجية وفيما بينها تدور حول علاقة أساسية تحدد الطرق التي تستخدم بها وسائل الانتاج ومن ثم أشكال التعاون وتقسيم العمل ، وتحديد من ثم دور كل فرد في عملية الانتاج ونصيبه في ناتج هذه العملية . هذه العلاقة الأساسية تتمثل في ملكية وسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف المجتمع وتمثل الركيزة التي تقوم عليها الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج . على أن يقصد بالملكية ، ليس مجرد الشكل القانوني ، وإنما السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج ، وهي تحدد بسلطة اتخاذ قرارات استخدام هذه الوسائل والتفويض الفعلي لهذه القرارات ومراقبة الاستخدام الفعلي للوسائل والاختصاص في النهاية بفائض عملية الانتاج . ومن ثم أمكن تمييز نوع علاقات الانتاج السائدة في مجتمع ما على أساس نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في هذا المجتمع .

هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج بنوع ملكية وسائل الانتاج الذى تركز عليه : ما عضويا (عن طريق تحدها به وتأثيرها عليه) مستوى تطور القوى الاجتماعية للانتاج ، أى القدرة العاملة التي تعيش في وسط تكنولوجيا معين بما يلزم من خبرة فنية تكتسب من خلال التجربة وتنقل عبر الأجيال ، ومجموعة وسائل الانتاج التي توجد تحت تصرف المجتمع والتي تشمل في الأرض وأدوات العمل (نوعا وكما) والمواد موضوع العمل .

ويطلق على مستوى معين للقوى الاجتماعية للانتاج وما يرتبط به من نوع من علاقات الانتاج (بما تركز عليه من نوع من ملكية وسائل الانتاج) اصطلاح طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصادى . وهو يبين النحو المتميز الذى يترابط به هذا المستوى المعين من مستويات تطور قوى الانتاج مع هذا النوع من علاقات الانتاج ، أى النمط الاجتماعى الذى يكون عليه الكل الاقتصادى للمجتمع مما يعطى للعملية الاقتصادية في مجتمع معين شكلا اجتماعيا يميزها عن العملية الاقتصادية في مرحلة مختلفة أو مجتمع مختلف . بمعنى ثالث ، اذا كانت العملية الاقتصادية تأخذ ، في تطورها عبر الزمن ، أشكالا اجتماعية مختلفة فان المشكلة التي تطرح نفسها على مستوى التطور النظرى هي مشكلة التوصل الى معرفة الشكل الاجتماعى المتميز الذى تأخذه هذه العملية في المجتمع محل الدراسة المحدد في المكان والزمان . وللتوصل الى ذلك ، يلزمنا :

(أ) أن نتحسس أولا مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق التعرف على نوع القوة العاملة الموجودة (كما وكيفا أى حيث القدرة الجسدية وما اذا كانت قوة عاملة عائلية أو مسخرة أو أجيرة على سبيل الدوام أو التأقيت) ، وكذلك التعرف على نوع المعرفة الفنية التي تمتلكها الخاصة بما تستخدمه من وسائل انتاج في الأنواع المختلفة للنشاط الاقتصادى . كما يتم التعرف على مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق معرفة نوع وسائل الانتاج التي تستخدمها القوة العاملة والفنون الانتاجية التي تتبعها لتحقيق نتيجة عملية العمل الاجتماعى في كل مجالات النشاط الاقتصادى .

(ب) ويلزمنا ثانيا التعرف على نوع علاقات الانتاج الموجودة بين أفراد (مجموعات وطبقات) المجتمع ، وذلك بالتعرف على من يملك وسائل الانتاج : الأرض وأدوات العمل والوارد التي يجرى تحويلها في عملية الانتاج ، ومن بالتالى ، من أفراد المجتمع ، يكون محروما من هذه الوسائل . وكذلك الحقوق التي يتمتع بها كل فرد (أو مجموعة أو طبقة) على هذه الوسائل : هل هو حق استخدامها مباشرة استيعادا للآخرين ؟ أو حق وضعها تحت تصرف الآخرين لاستخدامها بواسطتهم في مقابل جزء من الناتج ؟ أو حق استخدام هذه الوسائل باستعمال العمل الأجير ؟ .

(ج) للتوصل أخيرا الى الكيفية التي يعطى بها التزاوج بين هذا المستوى لتطوير قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج القائمة ، يعطى بها لكل عملية العمل الاجتماعى شكلا متميزا يميزها عن الأشكال الأخرى ويبين :

● نوع النشاط الاقتصادى السائد ، والكيفية التي يتم بها النشاط الاقتصادى عن طريق بيان الدور الذى يقوم به كل فرد (مجموعة أو طبقة) في عملية العمل الاجتماعى

● ويبين ما اذا كان هذا النشاط يتم ، من وجهة نظر من يتخذون قرارات الانتاج ، بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين أم بقصد المبادلة .

● كما يبين الكيفية التي يتم بها توزيع ناتج عملية العمل الاجتماعى بين أفراد (مجموعات وطبقات) المجتمع ، وعلى الأخص مصير الجزء من الناتج الاجتماعى الذى يسمى بالفائض الاقتصادى : قدره والأشكال التي يأخذها ، والاختصاص به وكذلك الاستخدامات التي يوجه لها .

● ويبين أخيرا الكيفية التي يضمن بها استمرارية عملية الانتاج ، ومن ثم استمرارية المجتمع بأكمله ، عبر الزمن ، أى الكيفية التي نضمن بها تجدد الانتاج من فترة لأخرى .

النحو المتميز الذى تمتاز به هذه « الكيفيات » هو الذى يعطينا التركيبة الخاصة لمستوى معين من تطوير قوى الانتاج مع نمط معين من علاقات الانتاج تسمى بطريقة الانتاج أو أسلوب الانتاج . ببارة أبسط نحن هنا بصدد الكيفية التي ينظم بها مجتمع معين عملية العمل الاجتماعى فيه .

وتشغل فكرة طريقة الانتاج مكان الشرف في علم الاقتصاد السياسى وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن موضوع الاقتصاد السياسى وإن كان يتعلق بالظواهر الاقتصادية المكونة لهيكل الانتاج والتوزيع فإنه يتعلق بها ، كما رأينا ، في أشكالها الاجتماعية المختلفة ، الأمر الذى يمكن منه القول بأن موضوع العلم يتعلق في الواقع بالطرق الاجتماعية المختلفة للانتاج أو بالهيكل الاقتصادية المختلفة .

٢ - يترتب على ذلك أنه في عملية البحث العلمى (أى عند استخلاص المعرفة) ترتبط النظرية (المثلة للمعرفة المستخلصة) بطريقة الانتاج أو بالهيكل الاقتصادى . فالهيكل الاقتصادى هو الذى يفرض على الباحث مشكلات أو أسئلة معينة . الحاح المشكلة في الواقع العملى يحدد المركز الذى تشغله في نطاق الفكر . يتم ذلك على مرحلتين :

* أولاً تبدأ المشكلة في الظهور ثم تتطور الى أن تصبح ملحة في نطاق الممارسة أى في نطاق الواقع الاجتماعى للنشاط المادى^(١) .

* في المرحلة الثانية يصل هذا الالتحاق الى درجة تدفع المشكلة الى وعى المفكر فتعكس مشكلة في نطاق العمل النظرى^(٢) .

هذان المجالان لا يفصل أحدهما عن الآخر ، اذ يكونان جزءا من الواقع الاجتماعى ، من التجربة الاجتماعية^(٣) . ثانيهما يتحدد بالأول ثم يؤثر بدوره عليه ، فالعلاقة بينهما علاقة تأثير متبادل .

اذا كان الأمر كذلك عند القيام باستخلاص النظريات (أى في مرحلة تكوينها) تعين ربط كل نظرية بالهيكل الاقتصادى عند دراسة النظريات المختلفة .

٣ - أن فكرة طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصادى هى التي تبين لنا التلاحم العضوى بين طبيعة الكل الاقتصادى وكيفية أدائه : كيف أن طبيعة الاقتصاد تكون على نحو يمكن كل جزء من أجزائه من القيام بوظيفته ، وأن أداء الاقتصاد في مجموعه يتم بفضل قيام هذه الأجزاء كل بدور يتمتع بأهمية معينة تتوقف على أهمية الجزء في الهيكل الاقتصادى . أداء الاقتصاد في مجموعه يؤدي بدوره ، وفي المدى الطويل ، الى تغييرات تصيب الهيكل الاقتصادى نفسه . وعليه لا يمكن فهم أداء اقتصاد معين بمعزل عن هيكله .

٤ - من ناحية السياسة الاقتصادية - وهى تمثل مجال الاستفادة من المعرفة النظرية في التأثير على الواقع الاقتصادى - سنرى فيما بعد أن التطور الاقتصادى يعنى التغير الهيكلى للاقتصاد القومى وأن التطوير يعنى التغير الهيكلى الراعى (المخطط) . ومن ثم تمثلت نقطة البدء في كل جهود تطويرية في معرفة الهيكل الاقتصادى المراد تغييره . وكذلك معرفة التلامح العريضة للهيكلى المراد الوصول اليه من خلال جهود التطوير . في التوصل الى هذه المعرفة تمثل فكرة طريقة الانتاج الأداء النظرية الأساسية .

لكل هذه الأسباب يتعين علينا الآن أن نتعرف بشئ من التفصيل على فكرة طريقة الانتاج التي لابد أن تكون أساسها في عرضنا لتاريخ علم الاقتصاد السيماسي (وما سبقه من

La pratique de l'activité matérielle

(١)

La pratique théorique

(٢)

(٣) social praxis : أى أداة استخدام اصطلاح Praxis اللاتيني الذى أصبح مأثولا في نطاق نظرية المعرفة

فكر اقتصادي) في الباب السابق . ولما كان هذا التاريخ يغطي الفترة التاريخية التي شهدت ، وما تزال تشهد ، طريقة الانتاج الرأسمالية والانتقال الى طريقة الانتاج الاشتراكية ، كان من الطبيعي أن نبين ، بعد أن نحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج ، الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية والخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية . وعليه ينقسم هذا الباب الثالث الى فصول ثلاثة :

- الفصل الأول : في مفهوم فكرة طريقة الانتاج .
- الفصل الثاني : في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية .
- الفصل الثالث : في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية .

الفصل الأول

في مفهوم فكرة طريقة الإنتاج^(١)

نعلم أنه للقيام بعملية الإنتاج بصرف النظر عن شكلها الاجتماعي يتعين أن تتوافر الشروط المكونة لعناصر هذه العملية ، وهي :

- العمل ، المتمثل في المجهود الواعي الذي تقوم به القوة العاملة بما تتمتع به من معرفة فنية .

- ووسائل الإنتاج ، التي تتمثل في الأرض وأدوات العمل والمواد موضوع العمل التي يجري تحويلها في عملية الإنتاج .

هذه الشروط التي اصطللحنا على تسميتها بالقوى الاجتماعية للإنتاج تمثل جوهر عملية الإنتاج مجردا عن الشكل الاجتماعي لهذه العملية . هذه القوى تبين في تغيرها المستمر مستوى انتاجية العمل وتعكس بالتالي مدى سيطرة الانسان في المجتمع على الطبيعة . وفي اطار هذه القوى تكون وسائل الإنتاج محلا لعلاقة اجتماعية تحدد موقف كل فرد في مواجهة الآخرين ازاء وسائل الإنتاج وتحدد بالتالي دوره في عملية الإنتاج ونصيبه في الناتج الاجتماعي ، ومن ثم تكون العلاقة التي تتركز عليها العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في عملية الإنتاج . هذه العلاقات تتوافق مع مستوى تطور قوى الإنتاج لتكون معها طريقة في الإنتاج تتميز عن غيرها من طرق الإنتاج . وعليه تتحدد طريقة الإنتاج في نفس الوقت بنوع علاقات الإنتاج السائدة ومستوى تطور القوى الاجتماعية للإنتاج . لنرى أولا كلا من هذين المحددين للتوصل ، الى التمييز نظريا بين بعض طرق الإنتاج التي لمسنها في دراستنا حتي الآن . ابتداء من فكرة (مقولة) طريقة الإنتاج ، الى الفكرة المتعلقة بالكل الاجتماعي ، وهي فكرة (أو مقولة) التكوين الاجتماعي .

(١) يستخدم أسلوب الإنتاج ، كمرادف في اللغة العربية لطريقة الإنتاج .

١ - نوع علاقات الإنتاج السائدة

في تحديدنا لنوع علاقات الإنتاج السائدة سنرى أولاً المقصود بعلاقات الإنتاج والعلاقة الأساسية التي تتركز عليها والتي وفقاً لنوعها يمكن التفرقة بين أنواع مختلفة من روابط الإنتاج. لنرى بعد ذلك ما يرتبط بنوع علاقات الإنتاج من هدف مباشر للنشاط الاقتصادي وطريقة أداء لهذا النشاط في مجموعه .

أولاً - علاقات الإنتاج :

يقصد بعلاقات الإنتاج الروابط التي تقوم بين أفراد الجماعة في أثناء عملية الإنتاج ويتحدد وفقاً لها دور كل فرد أو فئة اجتماعية في عملية الإنتاج والكيفية التي يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعي بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة . نعلم أن الإنسان لا يعيش صراعه مع الطبيعة بمفرده وإنما في جماعة يتعاون أفرادها ويعتمد كل منهم على الآخر اعتماداً ينعكس في تقسيم اجتماعي للعمل . نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة في التطور بدأ الإنسان يخلق بعمله أدوات يقصد بها زيادة إنتاجية . وبدأ تراكم هذه الأدوات التي تتعدد بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها .. مصحوباً بتراكم المعرفة الفنية - يلعب دوراً تزداد أهميته يوماً بعد يوم إلى أن أصبح وجود هذه الأدوات شرطاً ضرورياً لقيام عملية الإنتاج الاجتماعي . بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الإنتاج دون هذه الأدوات وكذلك المواد التي يجري تحويلها (أى موضوع العمل) . من هذا الوقت يصبح تملك الأرض وأدوات العمل وتملك الأشياء التي يتم تحويلها في أثناء عملية الإنتاج بما يحوله من سيطرة فعلية عليها عاملاً أساسياً في تحديد مصير نتيجة عمل الجماعة في صراعها مع قوى الطبيعة . بمعنى آخر ، عندما يصبح وجود وسائل الإنتاج شرطاً جوهرياً لقيام الجماعة بعملية الإنتاج الاجتماعي تبدأ العلاقة الاقتصادية التي يكون مصيرها موقف كل فرد (من الأفراد الآخرين) وراء وسائل الإنتاج في أن تكون الرابطة الاجتماعية الجوهريّة التي تحدد في عملية الإنتاج ونصيبه في نتائج هذه العملية . ومع ازدياد اعتماد القوة العاملة على المراكم من وسائل الإنتاج للقيام بعملية الإنتاج الاجتماعي تزداد أهمية هذه الرابطة الاجتماعية الجوهريّة . التعبير القانوني لهذه الرابطة هو الملكية . ملكية وسائل الإنتاج تصبح أساساً تتضمنه من سيطرة فعلية عليها ، العامل الجوهري في تحديد دور كل فرد في عملية الإنتاج ومصير نتائج الصراع الاجتماعي لأفراد المجتمع مع قوى الطبيعة ، وتصبح بالتالي الركيزة التي

ترتكز عليها علاقات الانتاج^(٢)

وقد عرف التطور البشرى نوعين من ملكية وسائل الانتاج : الملكية الخاصة والملكية الجماعية (لن ندخل هنا في التفاصيل الخاصة بالأشكال المختلفة التي يأخذها كل نوع من هذين النوعين للملكية ووسائل الانتاج لا لأن ذلك غير مهم ، بل بالعكس اذ هو أمر ذو أهمية حيوية . وانما لأن مجال دراستنا هذه لا يتسع لذلك) . بناء عليه يمكن التفرقة بين طرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الخاصة (سواء أكانت ملكية فردية أم ملكية الدولة) لوسائل الانتاج (مثال ذلك طرق الانتاج السابقة على طريقة الانتاج الرأسمالية فيما عدا الانتاج في المجتمع البدائي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج^(٣) . وبعض صور الملكية الجماعية في المجتمعات الأسبوية القديمة) وبذلك طريقة الانتاج الرأسمالية ، وطرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . على النحو الذى سنراه لطريقة الانتاج الاشتراكية .

ثانيا - الهدف من النشاط الاقتصادى :

الهدف العام من النشاط الاقتصادى هو ، كما نعلم ، اشباع حاجات أفراد المجتمع . والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما . تحديد هذه الحاجات يحدده في نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع المعين ، وهى غايات تستقر عن طريق العادات والأخلاق الاجتماعية ، ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الأحيان . فاذا كان الهدف العام من النشاط الاقتصادى واحد (وهو اشباع حاجات افراد المجتمع) فإن الغاية المباشرة من القيام بالنشاط الاقتصادى ، أى الهدف المباشر من وجهة نظر من يتخذ قراراته الانتاج ، هذه الغاية المباشرة تتحدد اجتماعيا . ومن ثم تاريخيا . وتختلف من طريقة الى أخرى من طرق الانتاج . فيما يتعلق بهذا الهدف المباشر للنشاط الاقتصاد يمكن تمييز الأنواع الثلاثة الآتية من الأهداف :

(٢) من المهم أن نوضح أن الملكية لا تقصد لاندائها ولا ما لنفسه من ثقب قانوني . انما هى تقصد كالتعبير الذى تحول فيه لصالح الثقب سيطرة فعلية على وسائل الانتاج . في الحالات التي تنفصل فيها السيطرة الفعلية عن الملكية الشكلية تصبح الفعلية هى الخاصة فيما يتعلق بكيفية استخدام وسائل الانتاج وكيفية توزيع الناتج .

(٣) أنظر فيما يتعلق بنشأة الملكية ، أولا الملكية الجماعية في المجتمعات البدائية ثم الملكية الخاصة :

E.H. Morgan: Ancient Society (1917) 2nd Indian edition, Bharati Library, Calcutta, 1958, p. 535 & sqq. — V.G. Childe, Man Makes Himself, Watts & Co. London, 1948 — L.D. Bernal, Science in History, Watts, London, 1957, p. 52 & sqq. — E.J. Hobsbawm, ed. K. Marx, Pre-capitalist Economic Formations, Lawrence & Wishart, London, 1964.

* فقد يكون الهدف الذى يسعى الى تحقيقه القائمون على أمر الانتاج هو الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يلزمون في مواجهتهم بالتنازل لهم عن جزء من منتجاتهم (أو عن بعض وقت عملهم) ، في هذه الحالة يهدف النشاط الانتاجى الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يملكون وسائل الانتاج . فلو تصورنا الانتاج في القرية المصرية قبل أن تغفل فيها طريقة الانتاج الرأسمالية نجد غالبية أهلها يعملون بالزراعة . الى جانب الفلاحين يوجد بعض الحرفيين (كالنجار والحداد .. الى غير ذلك) . الفلاحون ينتجون بقصد اشباع حاجاتهم وحاجات من يملكون وسائل الانتاج وخاصة الأرض ولا ينتجون للسوق . الحرفيون لا يقومون بالانتاج إلا بناء على طلب سابق محدد مقدما . فهو ينتج لاشباع هذا الطلب المحدد ، وليس لمستهلك مجهول . هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تتميز بهدف يتمثل - من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاجات - في اشباع مباشر لحاجات الافراد . كان هذا هو الحال الغالب في الانتاج في طرق الانتاج السابقة على الرأسمالية .

* كما أن الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى قد تتمثل في تحقيق الكسب النقدى (في صورة دخل نقدي) . هذه الحالة تصبح هي الغاية والوسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى ، أى لاشباع الحاجات المختلفة ، اذ يستطيع الفرد عن طريق الحصول على الدخل النقدي وانفاقه اشباع حاجاته في حدود هذا الدخل . هذه الغاية من النشاط الاقتصادى تسيطر عندما تسود ظاهرة الانتاج بقصد المبادلة ، والمبادلة النقدية . وهى تنعكس في مجال الانتاج فتجعل الهدف من القيام به تحقيق الربح النقدي ، كما هو الحال بالنسبة لطريقة الانتاج الرأسمالية . فصاحب المشروع الرأسمالى (أو من يديره لحسابه) انما يتخذ قرارات الانتاج بقصد الحصول على الربح النقدي ، وذلك على النحو الذى سنراه عند الكلام عن الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية .

* كما قد تتمثل الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى في اشباع الحاجات التي تسمح الموارد الانتاجية للمجتمع - في ظل الظروف الفنية والاجتماعية - للانتاج - باشباعها لغالبية أفراد المجتمع ، كما هو الشأن بالنسبة لطريقة الانتاج الاشتراكية على التفصيل الذى سنراه عند التعرف على خصائصها الجوهرية .

ثالثا - طريقة أداء وسير العملية الاقتصادية :

هنا يمكن التفرقة بين طريقة للانتاج تسير سيرا تلقائيا - تكون فيه النتيجة النهائية للعملية الاقتصادية في مجموعها محصلة القرارات الفردية المستقلة التي تتخذ دون تنسيق سابق بينها ، وبين طريقة للانتاج تسير سيرا واعيا - أو مخططا - تلقي فيه نتيجة النشاط الاقتصادى في

مجموعه رعاية قبل بدء النشاط تتمثل في تحديد هدف للنشاط الاقتصادى في مجموعه وفي تحديد الوسائل التي تمكن من تحقيق هذا الهدف لفترة زمنية مستقبلية محددة . مثال للحالة الأولى نجده في أداء الاقتصاد القومى في طريقة الانتاج الرأسمالية من خلال العمل التامالي لقوى السوق . فهي تعمل عن طريق ميكانيزم السوق . أما الحالة الثانية فهي في حالة طريقة الانتاج الاشتراكية التي تعمل من خلال ميكانيزم التخطيط كما سنرى فيما بعد .

* * *

تلك هي علاقات الانتاج بارتكازها على نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في المجتمع وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة لأداء هذا النشاط في مجموعه . نوع علاقات الانتاج السائدة انما يرتبط ارتباطا عضويا بمستوى تطور قوى الانتاج التي يأخذ كل منها شكلا اجتماعيا مختلفا عند مستوى معين من التطور معطيا بالتالى لعلاقات الانتاج الطابع الذى يجعلها تميز مع مستوى تطور قوى الانتاج شكلا معينا من الأشكال الاجتماعية للانتاج ، أى طريقة معينة للانتاج . ما المقصود بذلك ؟

٢ . مستوى تطور قوى الانتاج

قلنا أن القوى الاجتماعية للانتاج هي القوة العاملة بتكوينها الفنى ووسائل الانتاج من أرض وأدوات عمل ومواد موضوع العمل . وان هذه القوى تمثل جوهر العملية الانتاجية بصرف النظر عن شكلها الاجتماعى . والواقع أن صراع الانسان مع الطبيعة ينعكس في تغير لقواه الانتاجية ينتج عن معرفته لقواها وزيادة انتاجيته بتنوع وتحسين أدوات العمل وزيادة خبراته الفنية .

هذه القوى ، وإن كانت تمثل دائما جوهر عملية الانتاج ، تأخذ عند كل مستوى من مستويات تطورها شكلا مختلفا . فالعمل الذى هو في جوهره مجهود واع يبذله الانسان على قوى الطبيعة يأخذ أشكالا مختلفة عند مستويات تطور قوى الانتاج في مجموعه . فهو يصبح عمل العبيد عند مستوى تطور قوى الانتاج في اليونان القديمة (حيث يكون الانسان نفسه أداة انتاج ، ويصبح عمل الاقنان (رقيق الأرض) عند مستوى آخر من مستويات تطور قوى الانتاج ؛ أى في أوروبا العصور الوسطى ، ويصبح العمل الأجير ، حيث قوة العمل تصبح سلعة ، عند مستوى تطور قوى الانتاج في أوروبا المعاصرة .. وهكذا . والأرض ، وبعبارة أدق التربة ، التي هي وسيلة انتاج ، هي في الأصل هبة من الطبيعة . هذه الأرض تصبح الملكية العقارية عند مستوى تطور قوى الانتاج الذى عرفته اليونان

القديمة ، وتصبح الملكية العقارية عند مستوى تسود فيه كوسيلة انتاج في أوروبا العصور الوسطى .. وهكذا .. ووسائل الانتاج الأخرى (أدوات العمل وموضوعه) التي تكون مجرد وسائل انتاج عند مستوى معين من تطور قوى الانتاج . تصبح رأس مال عند مستوى آخر على نطاق ضيق في مرحلة أولى لتكون الظاهرة السائدة في مرحلة تالية .

قوى الانتاج تأخذ اذن عند المستويات المختلفة لتطورها أشكالاً تعطى لكل مستوى وعاء من علاقات الانتاج ينضم اليه ليحدد نوع طريقة الانتاج السائدة . ولكن كيف نميز المستويات المختلفة لتطور قوى الانتاج كما كس لدى سيطرة الانسان (في المجتمع) على قوى الطبيعة ؟

يمكن القول أن مستوى تطور قوى الانتاج ينعكس في كمية ونوع هذه القوى وفي الكيفية التي تستخدم بها في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة . وهو ما يمكن التوصل اليه عن طريق الوزن النسبي لقطاعات النشاط المختلفة .

مع تطور المجتمع الانساني يتعدد النشاط الاقتصادي وتتطور فنونه : من جمع الثمار الى الصيد . الى الزراعة بمختلف أنواعها . الى الصناعة بمختلف فروعها . وكذلك النشاطات المتمثلة في القيام بالخدمات المختلفة . أيا ما كان الأمر فانه يمكن أن نميز بين أنواع ثلاثة من النشاط الاقتصادي وفقاً لمدى مباشرة العلاقة بين الانسان والطبيعة .

١ - فهناك النشاط الأولي حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة علاقة مباشرة وحيث الدور الذي تقوم به الطبيعة في عملية الانتاج دور واضح : مثال ذلك الصيد بمختلف أنواعه ، والزراعة وتربية المواشي والدواجن ، والنشاط الاستخراجي في المناجم والمحاجر . بعض المنتجات الناتجة من هذا النشاط قد تصلح لاشباع الحاجات النهائية للانسان كالخضروات الطازجة أو كاستخدام الفحم في التدفئة المنزلية ، والبعض الآخر يتعين أن يكون موضوعاً لنشاط انتاجي آخر قبل أن يستعمل في اشباع الحاجات النهائية للانسان كالقطن لا بد من مروره بمراحل مختلفة قبل أن يصبح ملابس .

٢ - وهناك ثانياً - النشاط الثانوي أو الصناعي الذي ينصب على تحويل منتجات تم انتاجها في نشاط من النشاطات الأولية . هنا تكون العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة ويزيد وضوح العلاقة بين الانسان والانسان . في هذا النوع من النشاط الانتاجي يعمل الانسان في ظل ظروف تمثل سيطرة أكبر من جانبه على قوى الطبيعة ، فبينما في الزراعة مثلاً تتوقف نتيجة عملية الانتاج لحد كبير (قد يمثل العامل الحاسم في بعض الأحوال) على ظروف طبيعية (مناخية مثلاً) فان الانتاج الصناعي يتوقف (الى جانب اعتماده غير المباشر على

النشاط الأولى) على ظروف هي من صنع الانسان كشروط العمل في داخل المصنع . من هنا مثلت الصناعة مرحلة أرقى من مراحل سيطرة الانسان على قوى الطبيعة ومن هنا كانت انتاجية العمل في الصناعة أعلى منها في الزراعة إلا عندما تصبح الزراعة نوعا من الصناعة وهو ما لا يتحقق إلا بوجود الصناعة كأساس للنشاط الاقتصادي . هذه الحقيقة يتعين ألا تغيب عن ذهننا اذ يتركز عليها اختيار التصنيع كسبيل لتطوير الاقتصاديات المختلفة كالاقتصاد المصري .

هذا ويطلق على هذين النوعين من النشاط - الأولى والثانوى - الانتاج المادى أو السلعى .

٣ - وهناك ثالثا نشاط الخدمات حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة عنها في حالة النشاط الثانوى. مثال ذلك خدمات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والتجارة والبنوك والتأمين . وخدمات التزويد بالكهرباء والغاز والمياه ، وخدمات التعليم والصحة . والخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية وكذلك خدمات الدفاع والأمن الداخلى (بوليس ، قضاء ، سجون ... الخ) والإدارة ، والخدمات التي يقوم بها أصحاب المهن الحرة كالمحاماة والمحاسبة ... الى غير ذلك .

هذا ويمكن التفرقة بين خدمات ترتبط بنشاط الانتاج المادى أو السلعى كالتجارة ونقل المنتجات ونقل الأشخاص في أثناء قيامهم بالانتاج والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تخدم الانتاج ، وخدمات تقدم للأفراد في غير نشاطهم الانتاجى كتنقل الأشخاص للتزود والخدمات الترفيهية . بالإضافة الى هذين النوعين من الخدمات هناك خدمات بعد أدائها هدفا ووسيلة في نفس الوقت : فهو يمثل هدفا لأن مستوى المعيشة في المجتمع يتوقف عليها ، وهو وسيلة لأن وجود هذه الخدمات يؤدي الى زيادة انتاجية الأفراد وزيادة الانتاج المادى بالتالى : مثال هذا النوع الأخير من الخدمات خدمات التعليم بأنواعه المختلفة والصحة وما شابه ذلك . فالقدر من التعليم يمثل أحد مكونات المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، ومن ناحية توفر التعليم ، وخاصة التعليم الفني ، يؤدي الى زيادة انتاجية الافراد عند قيامهم بنشاط الانتاج السلعى .

كل هذه النشاطات مع تباينها وتعددتها مرتبطة ببعضها البعض ويعتمد كل نشاط على الآخر اعتمادا متبادلا . فالقيام بانتاج المنسوجات مثلا يتعين وجود الآلات والمواد الأولية . الآلات تحصل عليها من فرع من فروع النشاط الصناعى هو الفرع المنتج لآلات النسيج . هذا الفرع يحتاج الى الصلب لصناعة الآلات ، فرع صناعة الصلب يحتاج الى الحديد

الخام . وهذا الأخير نحصل عليه من أحد النشاطات الأولية المتمثلة في استخراج الحديد . أما المادة الخام في صناعة النسيج فهي الخيوط المعزولة التي تصنع من القطن بالنسبة للمنسوجات القطنية ، والقطن نتاج نشاط أولي هو النشاط الزراعي . كذلك الأمر بالنسبة للقيام بخدمة معينة ولتكن خدمة التعليم مثلاً . لأداء هذه الخدمة يتعين توافر الآسـس اللازم لأدائها : أى المدارس أو المعاهد أو الكليات مزودة وفقاً لنوع التعليم الذى يـرى القيام به . لبناء المدارس والمعاهد يلزمنا الحصول على مواد البناء من طوب وأسمت وأخشب وصلب وأدوات صحية ، وهذه تمثل منتجات تنتج عن نشاط أولى أو نشاط ثانوى . كذلك يلزمنا أنوات وآلات بالنسبة لورش المدارس والمعاهد الفنية ، وهو ما نحصل عليه من النشاط الصناعى . فإذا ما توفر الأساس اللازم للقيام بخدمة لزم لأدائها وجود أشخاص مؤهلين للقيام بالادارة والتعليم في المدارس والمعاهد وكليات الجامعات . هؤلاء في حاجة الى مواد يستخدمونها في أداء الخدمة سواء في التعليم أو في البحث كما أنهم في حاجة الى مواد استهلاكية يعيشون عليها . كل هذه المواد نحصل عليها من النشاط الأولي أو من النشاط الصناعى .

فإذا ما تصورنا الوحدات التي تقوم بكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة من النشاط وكأنها مجمعة في وحدة كبيرة تمثل قطاع النشاط أمكن القول أن الاقتصاد القومى - وهو المكون من مئات الألوف من الوحدات الانتاجية - ينقسم الى قطاعات ثلاثة : قطاع النشاط الأولي (وأهم نشاطاته الزراعة) ، القطاع الصناعى ، وقطاع الخدمات .

الوزن النسبي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى (أى أهميته بالنسبة للقطاعات الأخرى) ولكل فرع في داخل هذه القطاعات يعكس كم ونوع قوى الانتاج المستخدمة ومن ثم انتاجية العمل في هذا القطاع أو الفرع . ويحدد بالتالى مدى مساهمته في النشاط الاقتصادى في مجموعه (أى مساهمته في الناتج الاجتماعى) الأمر الذى يبين النشاط الغالب في الاقتصاد القومى .

الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادى يعبر اذن عن مستوى تطور قوى الانتاج ، اذ هذا الوزن النسبي وخاصة لقطاع الصناعة (والفروع المختلفة في داخل هذا القطاع) يحدد في النهاية - في ظل نوع علاقات الانتاج السائدة - مستوى انتاجية العمل وسرعة نمو الناتج الاجتماعى .

عن طريق بيان الدور الذى يلعبه النشاط الصناعى والأنواع المختلفة من الصناعة ودرجة تصنيع الزراعة يعكس الوزن النسبي لهذه القطاعات - في المرحلة الحالية من مراحل تطور

المجتمع البشرى - درجة تطور قوى الانتاج في اطار طريقة الانتاج السائدة . فاذا كان الوزن النسبي للقطاع الصناعى (بما يحتويه من صناعات أساسية) أكبر غلبت الصفة الصناعية على النشاط الاقتصادى وكان الاقتصاد متطورا من الناحية الفنية ، أى من ناحية العلاقة بين الإنسان والطبيعة وما تعكسه من درجة سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة . أما اذا كانت الأهمية النسبية للزراعة (أو للنشاط الأول بصفة عامة) أكبر دون أن تكون هذه الزراعة مصنعة غلب الطابع الزراعى على النشاط الاقتصادى وكان الاقتصاد متخلفا . وذلك في اطار علاقات الانتاج السائدة ، وهى علاقات تركز على علاقة أساسية هى رأس المال . اذ تختلف مجتمعات ما يسمى « بالعالم الثالث » هو نتاج العملية التاريخية لتطور الرأسمالية على الصعيد العالمى . في اطار هذه العملية يكون تخلف الاقتصاد القومى من الناحية الفنية ، أى من ناحية مستوى تطور قوى الانتاج فيه ، مسألة نسبية : فهو متخلف بالنسبة لامكانيات الاحتمالية (وخاصة في القوة العاملة) ، وهى امكانيات لا تتحدد لا بمعزل عن التراكم من الثروة العلمية والتكنولوجية للمجتمع البشرى ولا بمعزل عن الامكانيات الفعلية للمجتمعات التي تبني أسس المجتمع الاشتراكى . وهو متخلف بالنسبة لمستوى تطور قوى الانتاج الذى وصلت اليه اقتصاديات أخرى سواء عن طريق التطور الرأسالى أو عن طريق التطور الاشتراكى وكلاهما يشير الى أن الهيكل المتقدم يمثل من الناحية الفنية - في هذه المرحلة من مراحل التطور البشرى - الهيكل الذى يغلب عليه الطابع الصناعى والذى يشتمل قطاعه الصناعى على الصناعات التي تعد أساس القيام بالنشاط الاقتصادى في قطاعاته المختلفة .

وعليه يتحدد مستوى التطور ، في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع البشرى ، بالدور الذى تلعبه الصناعة (ونوع الصناعة) في الاقتصاد القومى ومدى تحول الزراعة الى نوع من النشاط الصناعى . وهو ما يؤدى بنا الى القول بأن التطور يعنى ، من الناحية الفنية ، سيطرة النشاط الصناعى ، مع تحول الزراعة نفسها الى فرع من فروع النشاط الصناعى بتطبيق العلم والتكنولوجيا بشأنها . الأمر هنا يتعلق بتغيرات كيفية في قوى الانتاج في هذا الاتجاه ، اتجاه التصنيع كاتجاه طويل المدى . ولكن ذلك يتعلق بالجانب الفنى لعملية الانتاج . وهو جانب يحدد الجانب الاجتماعى ويتحدد به . ولكى يكون من الممكن تحقيق هذه التغيرات الكيفية لابد أن يسمح بذلك نمط علاقات الانتاج بما يتضمنه من سيطرة فعلية على وسائل الانتاج . احداث التغيرات الفنية يستلزم اذن التغير الكيفى لعلاقات الانتاج في ارتكازها على الملكية وعلى السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج . ذلك هو التطور منظوراً اليه من زاوية الجانب الاجتماعى لعملية الانتاج .

وعليه يعني التطور^(١) أحداث التغييرات الكيفية في كل الهيكل الاقتصادي : التغييرات الكيفية في علاقات الانتاج لكي يمكن أحداث التغييرات الكيفية في قوى الانتاج على نحو يمكن من تحقيق نمط آخر للحياة الاجتماعية . أما التغييرات الكمية (زيادة في الانتاج الصناعي مثلا ، أو في الدخل القومي في سنة من السنين) فلا تكون من قبيل التطور إلا اذا انتهى بها الأمر الى تغيير هيكل الاقتصاد بأحداث تغييرات كيفية في قوى الانتاج بما تستلزمه أو يستتبعها من تغييرات كيفية في علاقات الانتاج . وقبل بلوغ هذا الحد تكون هذه التغييرات الكمية من قبيل النمو الاقتصادي^(٢) . فاذا تمت التغييرات الكيفية على نحو تلقائي أو عفوي - كما هو الحال بالنسبة لتطور الاقتصاد الرأسمالي - يمكن القول بأن الأمر يتعلق بتطور اقتصادي^(٣) . أما اذا كانت التغييرات تتم على نحو واع مخطط أمكن القول بأن الأمر يتعلق بتطوير اقتصادي^(٤) . وسواء تعلق الأمر بالتطور أو بالتطوير فهو يتوقف على ما يحدث في بقية نواحي الحياة الاجتماعية أى في النشاطات الاجتماعية غير النشاط الاقتصادي .

* * *

على هذا النحو يتضح أن كلا من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في تغير مستمر . إذ تمر قوى الانتاج بمستويات تطور مختلفة ، عن طريق تطور القوة العاملة ووسائل الانتاج . هذه الأخيرة تكون محلا لعلاقة اجتماعية أساسية تركز عليها علاقات الانتاج . كما يتضح أن النحو الذي يتراوح به الاثنان يعطى طريقة للانتاج متضمنة مستوى معين لتطور قوى الانتاج وشكلا معينا لعلاقات الانتاج يقوم على نمط معين للملكية ووسائل الانتاج ، ويمكن أن نفرق من الناحية النظرية أنواعا مختلفة من طرق الانتاج عرفها تطور المجتمع البشرى ، وستقتصر في بيان الملامح العامة لبعض هذه الطرق على طرق الانتاج التي تعرضنا لها في هراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي وما سبقه من فكر اقتصادي على أن نكون واعين بأن طرق الانتاج التي سادت في المراحل المختلفة من ترويج الأجزاء الأخرى من نظام الإنتاج مرتبطة بدرجة متعمقة لسبق كل محاولة للتصنيع أو التكييف . هذا الطريق يتولد عن تاريخنا الاجتماعي .

Development; développement

(١)

Economic growth; croissance économique

(٢)

Spontaneous economic development; développement économique spontané

(٣)

Planned economic development; développement économique planifié.

(٤)

(٥)

٣ - الملامح العامة لبعض طرق الانتاج

يرتكز تقديمنا للملامح العامة لبعض طرق الانتاج على ما قلناه في الباب الثاني عند الكلام عن الوسط التاريخي لكل فكر اقتصادي . ومن ثم سنقتصر هنا على تجميع ما يمكن اعتباره من قبيل الملامح الأساسية عندما نريد اعطاء تصوير نظري لكل طريقة من طرق الانتاج التي سبق وصفها بشئ من التفصيل .

فاذا أردنا تحديد الخطوط الأساسية للصورة النظرية لطريقة الانتاج التي كانت تسود مجتمع اليونان القديم ، وجدنا غلبة النشاط الزراعي عليها مع نشاط تجاري يتبعه بعض النشاط الصناعي . في هذه الزراعة تصبح الأرض الملكية العقارية ويصبح العمل عمل العبيد (حيث الانسان وقد أصبح أداة انتاج تستخدم ليس فقط في النشاط الزراعي وانما كذلك في النشاطات الأخرى من تجارية وصناعية وغيرها) . كلاهما ، أى الأرض والعبيد ، مملوك ملكية فردية للطبقة الأرستقراطية . وتصبح أدوات العمل والمواد موضوع العمل في حدود ضيقة . وبالقدر الذي تقوم فيه التجارة وما يتبعها من نشاط صناعي على العمل الأجير - رأس مال ، وفي الشكل الغالب لرأس المال التجاري . في مجال هذه النشاطات كذلك تسود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (كما يملك العبيد) . وعليه نكون بصدد علاقات انتاج ترتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . هذا الانتاج الذي عرف المبادلة ، والمبادلة النقدية . يرتكز على عمل العبيد . ومن هنا جاءت تسمية هذه الطريقة بطريقة الانتاج العبودية .

أما في أوروبا العصور الوسطى فقد رأينا طريقة للانتاج يسود في ظلها الانتاج الزراعي في الريف . في هذا الانتاج تمثل الأرض وسيلة الانتاج الأساسية وتصبح الملكية العقارية العلاقة السائدة . وهي علاقة تحول للفلاحين استغلال الأرض في مقابل العديد من الالتزامات ، ويكون الحق على الأرض (وخاصة على ما ينتج عليها من فائض) مجزأ بين أفراد طبقة النبلاء ورجال الدين . ولكنه حق فردي في مواجهة المنتجين المباشرين أى الفلاحين . ويصبح العمل عمل الاقنان (رقيق الأرض) . وهم ليسوا بعبيد ولكنهم لا يتمتعون بكامل حريتهم الشخصية . بل يرتبطون بالأرض لا يجوز لهم مغادرتها ويلزمون بالتخلي عن جزء من عملهم . وتعرف قوى الانتاج في الزراعة مستوى أعلى . ثم تشهد المدينة بدء تطور الانتاج الصناعي على أساس الحرف . ويشهد المجتمع التمييز في داخل الفلاحين وفي داخل الحرفيين . وتصبح أدوات العمل والمواد موضوع العمل رأس مال (تجاري ومنتج) وذلك في حدود أوسع وفي اتساع مستمر (وخاصة في المدن ابتداء من القرن الثاني عشر) . وعليه تكون وسائل الانتاج ، سواء في الريف أو المدينة ، ملكية خاصة

وترتكز علاقات الإنتاج على هذا النوع من الملكية . وتتخذ قرارات الإنتاج على نحو فردي استقلالاً في الوحدات الانتاجية المختلفة ويكون أداء الاقتصاد في مجموعه أداءاً تلقائياً . هذا الإنتاج ، الذي كان يقوم على الإنتاج الطبيعي (أن يهدف الإنتاج الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين ومن لهم حق على عملهم أو على ناتج عملهم) ثم شهد تطور المبادلة ، والمبادلة النقدية ، نفوذ هذا الإنتاج كان يتركز على عمل الاقنان في اطار الاقطاعية كوحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية . ومن هنا جاءت تسمية طريقة الإنتاج هذه بطريقة الإنتاج الاقطاعية (٨) .

وبإشياء من القرن الخامس عشر رأينا قيام إنتاج يغلب عليه النشاط الصناعي وتصبح معه الزراعة في تطورها نوعاً من النشاط الصناعي . في هذا الإنتاج تصبح وسائل الإنتاج رأس مال كظاهرة سائدة ، وإنما كرأس مال يسيطر على الإنتاج وعلى التجارة التي تصبح تابعة له . وتبقى الأرض ملكية عقارية وإنما في مركز تابع . وتكون كل وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة يفصل بمقتضاها العمال عن هذه الوسائل ولا يكون أمامهم إلا أن يبيعوا قوة

(٨) كثيراً ما تكيف طريقة الإنتاج السائدة في المجتمع المصري قبل خمسينات القرن الحالي بأنها ، اقطاعية . والواقع أن هذا تكيف خاطئ نبع عن تعميم التصوير الخاص بطرق الإنتاج التي عرفها تاريخ المجتمع الأوروبي ونطبقه ميكانيكياً بشأن المجتمع المصري . والواقع أن طريقة الإنتاج السائدة في هذا المجتمع في خمسينات القرن الحالي لا يمكن اعتبارها من قبيل طريقة الإنتاج الاقطاعية .

أولاً : أن المقارنة بين طريقة الإنتاج التي كانت تسود المجتمع المصري في القرن الثالث عشر والرابع عشر حين أن هناك فروقا جوهرية (كيفية) مع طريقة الإنتاج التي كانت سائدة في أوروبا في هذه الآونة . هذه الفروق تتمثل في الآتي :

- ١ - بينما كان حق ملكية الأرض بجزء في داخل الطبقة المملوكة يحكم القانون والواقع في أوروبا لم يكن هذا الحق بجزء إلا بحكم الواقع في المجتمع المصري .
- ٢ - بينما كان حق ملكية الأرض بأكملها في أوروبا لم يكن كذلك بالنسبة للأمراء وما يسيطرون عليه طبقة حباتهم من أرض .
- ٣ - بينما كان للشراف الأوروبي دور تنظيمي في عملية الإنتاج في أول مراحل الاقطاع لم يكن للسلطان ولا الأمراء دخل بالإنتاج في الريف المصري .
- ٤ - لم تكن طبقة النبلاء تنعم بالأدارة ، إذ كان يقتصر دورهم على القيام بطريقة الدفاع وكانت الكنيسة تتولى أمر الادارة على نحو بجزء من وجهة نظر المجتمع بأكمله حيث تمثل الوضع في ادارة أملاكه ما تكون عن الادارة المركزية (الدولة) غير مركزية . ، هذا بالنسبة لأوروبا . أما في مصر فقد كان الأمراء يقومون مع السلطان بالادارة والاندور الحربي . وهي ادارة يغلب عليها طابع المركزية .

ثانياً : إذا كانت هذه الفروقات الجوهرية قد وجدت في هذه الفترة ، فإن افول تسود بين طريقة الإنتاج السائدة في المجتمع المصري في خمسينات هذا القرن طريقة الإنتاج الاقطاعية . ابتداء من عملية اختراق الاقتصاد في الاقتصاد الأسطواني الإسلامي وما يليه على ذلك من تغييرات كمية في طبيعة النشاط الاقتصادي من قيام الإنتاج اساساً . ورغم سيادة علة الإنتاج اساساً ، إلا أن الوحدة الاجتماعية ، على الناحية ، وادارة المنتجين الثلاثة للإنتاج الواسع في خارج مصر ، فإن ظهور أسس الفلاحين والعمال الزراعيين الأسير ، وغير ذلك من التغيرات الجوهرية .

على بازم لتكيف طريقة الإنتاج التي تسود المجتمع المصري (إقليمي) لأخص الريف المصري في خمسينات هذا القرن في تاريخه هو ولي تاريخ اختراق طريقة الإنتاج الرأسمالية عندما تصبح الطريقة السائدة في شتات المجتمع . على أنظر محمد توفيق ، الاقتصاد المصري بين التقليد والتغيير ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٦٠ .

عملهم التي تصبح سلعة ، فالعمل يصبح إذن العمل الأجير . وتكون علاقات الانتاج مرتكزة بذلك على هذه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . أما قوى الانتاج فتكون مملا لثورة شبه مستمرة ترفع من مستوى تطورها ويزداد الطابع الجماعي لاستخدامها . هذا الانتاج ، الذي يقوم على المبادلة النقدية كظاهرة معمة ، يتوجه للسوق الذي يتسع ليعطي السوق العالمية ، بهدف تحقيق الكسب النقدي الذي يتمثل في الربح بالنسبة لمن يتخذون قرارات الانتاج . وتتخذ هذه القرارات في كل وحدة انتاجية استقلال عن الآخرين ، على أساس الأثمان السائدة في السوق ، على نحو يعطي للاقتصاد في مجموعه أداء عفويا أو تلقائيا . في هذا النوع من الانتاج يمثل رأس المال الظاهرة السائدة . ومن هنا كانت تسمية طريقة الانتاج هذه بطريقة الانتاج الرأسمالية .

ثم يشهد القرن الحالى التحول الى انتاج يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج (بما في ذلك الأرض) ويهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية ويعمل على نحو واع مخطط يطلق أمام قوى الانتاج مجال التطور المستمر . ويعود العمل الى جوهره كمجهود واع يبذله الانسان جماعيا على قوى الطبيعة . وتعود الارض الى جوهرها ، أى تكف عن أن تكون محلا للملكية العقارية وتصبح مجرد وسيلة انتاج تحت تصرف المجتمع . وتكف وسائل الانتاج الأخرى عن أن تكون رأس مال وتصبح مجرد وسائل انتاج يستخدمها العمل في انتاج يغلب عليه الطابع الصناعى ويضيق فيه تدريجيا مجال اقتصاد المبادلة . هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تجمع بين الطابع الجماعي لاستخدام قوى الانتاج والطابع الجماعي للاختصاص بناتج عملية الانتاج على أساس ارتكاز علاقات الانتاج على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . تلك هى طريقة الانتاج الاشتراكية .

* * *

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج . وهى ، ككل فكرة نظرية ، فكرة مجردة . حاولنا جعلها أقل تجريدا عن طريق ادخال الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادى كتعبير عن مستوى تطور قوى الانتاج في مجتمع معاصر . وطريقة الانتاج لا توجد في واقع الحياة الاجتماعية بهذا النقاء النظرى ، اذ غالبا ما تسود طريقة انتاج معينة في مجتمع معين ، تسود أى توجد كظاهرة سائدة . الى جانبها نجد بقايا طرق الانتاج السابقة في شكل وحدات انتاجية حرفية أو وحدات عائلات الفلاح التي توجد في اقتصاد رأسمالى مثلا . ولكن هذه البقايا تلعب عادة دورا هامشيا بعد أن تصيبها تغييرات تحت تأثير طريقة الانتاج السائدة ، كما اذا بدأت عائلة الفلاح التي لا تستخدم إلا عملها في انتاج محصولات صناعية لا تقوم العائلة نفسها باستهلاكها . كما أن تقديم طرق الانتاج على هذا النحو

(النظرى) لا يعنى أن طريقة انتاج ما توجد في المجتمعات المختلفة على نفس النحو . بل قد تختلف طريقة نشأتها وسيادتها باختلاف الظروف التاريخية للمجتمع . هذا وقد يزيد من مقدرتنا على تصور هذه الفكرة التعرف بشئ من التفصيل على الخصائص الجوهرية لكل من طريقتي الانتاج الرأسمالية والاشتراكية . فإذا ما تحددت طريقة الانتاج فهي لا تحدد إلا الأساس الاقتصادى للمجتمع يرتبط به بقية مقومات الحياة الاجتماعية من نشاطات اجتماعية غير اقتصادية مادية وفكرية . ويبقى أن نرى العلاقة بين هذا الأساس الاقتصادى . أى طريقة الانتاج ، وبقية المجتمع ، وهو ما يمكن أن يتحقق عن طريق محاولة للانتقال من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى ^(١) .

٤ - من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى

لا يمكن البصر بمفهوم فكرة (مقولة) التكوين الاجتماعى إلا ابتداء من فكرة طريقة الانتاج . والقول بالبداية من فكرة طريقة الانتاج لا يعنى أنه يمكن فصل احدها عن الأخرى . وإنما يشير فقط الى الخطوات الذهنية التي تنتقل بها من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى . فالواقع أن النشاط الاجتماعى لا يقتصر على الاقتصاد مع اعتباره كنشاط اجتماعى . بل هو يحوى نشاطات اجتماعية أخرى في مجال العمل المادى وفي مجال العمل النظرى . الوحدة الجدلية لهذه النشاطات هي التي تعطينا الككل الاجتماعى . كيف يمكن تصور هذا الككل الاجتماعى ؟ هنا يمكن التفريق بين ثلاثة تصورات ذهنية :

١ - وفقا للتصور الأول يتكون الككل الاجتماعى ، أى التكوين الاجتماعى ، من :

(أ) الهيكل الاقتصادى ، كما يتحدد بطريقة الانتاج معرفة على النحو الذى رأيناه . أى كتركيبة متميزة من مستوى معين من تطور قوى الانتاج ونوع من علاقات الانتاج يتوافق مع هذا المستوى . طريقة الانتاج هذه تمثل الأساس المادى للمجتمع .

(ب) على أساس هذا الهيكل الاقتصادى ينبثق البناء العلوى للتكوين الاجتماعى . هذا البناء العلوى يتكون من :

● العلاقات الاجتماعية الأخرى ، غير العلاقات الاقتصادية : أى العلاقات الاجتماعية بالمعنى الضيق كملاقات الأسرة وعلاقات الجوار ، الى غير ذلك ، والعلاقات السياسية (أى

العلاقات بين الحاكمين والمحكومين وبين المحكومين بعضهم البعض فيما يتعلق بالسلطة السياسية ، والعلاقات القانونية ، الى غير من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية . هذه العلاقات تعبر عن نفسها في شكل مؤسسات وتنظيمات : الأسرة كمؤسسة اجتماعية تنظم العلاقات بين الجنسين ، المدرسة ، المؤسسات والتنظيمات السياسية وعلى الأخص الدولة .

● مجموع الأفكار التي تكون الوعي الاجتماعي ، وهى الأفكار التي تعكس المعرفة التي يمتلكها المجتمع عن الطبيعة ، عن نفسه ، عن تاريخه ... الخ . بعض هذه الأفكار علمي ، والبعض الآخر ، ومن بينه الأفكار الدينية ، ليس كذلك . هذا الوعي الاجتماعي يحتوى أيدولوجيات الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة .

● وبين الهيكل ، أى الأساس الاقتصادى ، والبناء العلوى (المكون من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية والأفكار العلمية وغير العلمية المكونة للوعي الاجتماعى) توجد علاقة جدلية (دياكتيكية) مؤداها أن الثاني يتحدد بالأول ويؤثر عليه بدوره ، وتم عملية التطور الاجتماعى من خلال التناقض بين نمط علاقات الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج في حنايا الهيكل الاقتصادى . كما أن هذه العملية تتم من خلال التناقض بين الأساس الاقتصادى والبناء العلوى . هذه التناقضات تتضمن الصراع الطبقي في المجتمعات التي تركز على الملكية الخاصة (في شكل الملكية الفردية أو ملكية الدولة) : في لحظة معينة من تاريخ التكوين الاجتماعى ، ومع التغيرات الكمية في طريقة الانتاج التي تتراكم لتوصل الى نقطة كيفية مختلفة يصبح البناء العلوى في شكله التنظيمى القائم عاقفا لتطور طريقة الانتاج . وذلك رغم احتواء البناء العلوى ، هو كذلك ، لعناصر تمثل جنين بناء علوى جديد .

هذا التصور للكل الاجتماعى ، أى للتكوين الاجتماعى ^(١٠) ، يحتوى ، بكيفية تصوره للعلاقة بين مستوى تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وكذلك كيفية تصوره لمكان الهيكل الاقتصادى في الكل الاجتماعى وللعلاقة بينهما . نقول أن هذا التصور يحتوى خطر نظرة هرمية لمكونات التكوين الاجتماعى (أى الكل الاجتماعى) أى نظرة ترى هذه المكونات بترتيب يبدأ من الأساس متجها نحو القمة متمثلة في الدولة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية (السياسية) الرئيسية . وهو خطر من الممكن أن يجر معه ، كما حدث فعلا . نظرة خطية للعلاقات بين الأساس الاقتصادى (الهيكل أو طريقة الانتاج) وبقية الكل الاجتماعى ^(١١) .

(١٠) أنظر علي سبيل المثال ، أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي - ترجمة راشد البراوي . دار المعارف . القاهرة . ١٩٦٦ . الباب الثاني .

(١١) يتعين البحث عن أمثلة لهذا الخطر في الممارسة العملية والنظرية ليسار الأوروبي من الديمقراطيين الاجتماعيين الى الأحزاب الشيوعية وكذلك في الممارسة خلال التطور السوفييتي ليس فقط في داخل المجتمع السوفييتي وانما علي مستوى المجتمع العالمي كذلك .

٢ - وفقا للتصور الثاني^(١٢) لا تمثل طريقة الانتاج إلا مقولة (فكرة) مجردة نظريا^(١٣) . هي لا تمثل ، اذا كنا قد فهمنا هذا التصور الثاني فيها سلبا ، إلا أداة فكر للوصول ، منهجيا ، الى فكرة التكوين الاجتماعي . هذه الفكرة الأخيرة هي فكرة « ملموسة نظريا » أى فكرة « ملموسة نظريا و تاريخيا » ، على أساس أنه في الواقع الاجتماعي المحدد تاريخيا لا يوجد إلا تكوينات اجتماعية .

وفقا لهذا التصور تتمثل عناصر كل طريقة انتاج في ثلاثة :

- العامل

- وسائل الانتاج وهى أدوات العمل والمواد موضوع العمل

- وغير العامل ، وبشر :

● علاقات الملكية

● وعلاقات الاختصاص المادى (بالنتاج)^(١٤) .

ابتداء من هذه العناصر يتم بناء الفكرة ، فكرة طريقة الانتاج ، وهذه تتكون من توليفة ثلاث « مستلزمات » instances ، التي تربط فيما بينها برابطات مفصلة : للمستلزم الاقتصادى ، وهى قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، والمستلزم السياسى - القانونى الذى يبين العلاقات السياسية والقانونية والمؤسسات التي تتضمنها هذه العلاقات ، والمستلزم الأيديولوجى أى مجموع الأفكار والقيم المتشعبة . وتمثل طريقة الانتاج في توليفة شميطة (نوعية) من هذه المستلزمات . على ألا يفهم من التوليفة أنها مجرد علاقة بسيطة بين هذه المستلزمات وإنما أنها الرابطة بين علاقات هذه المستلزمات والانتاج . بهذا يتبين .

« تدبر كل مستويات الهيكل الاجتماعى عن نفسها في شكل توليفات مركبة نوعية (أى متميزة) . ومن ثم فهمي تنقسم علاقات اجتماعية نوعية . وهى علاقات ... توليفات على وظائف الدبلة الاجتماعية . بهذا المعنى تكلم بدقة عن علاقات اجتماعية سياسية أو غير علاقات اجتماعية أيديولوجية »^(١٥) .

(١٢) يرجع هذا التصور الرئيس الفرنسي ريموند أرنود الأوسورية . انظر مقال الأوسورية في سنة ١٩٥٥ ، ص ١٠٠ ، و ١٠١ ، و ١٠٢ .

(١٣) أغسطس ١٩٦٣ ، الشهر والعدد ، قراءة رأس المال ، ج ١ ، الفصل الأول في علم الاقتصاد . ريموند أرنود ، ص ٢٩٠ ، ثم في مجموع ماسيرو الصادرة سنة ١٩٧٠ (وإشاراتنا بالنسبة للمنطقات المرجوة بالنسبة الى هذه الطبعة) - بايزير ، عن الديالكتيك التاريخي ، بعض ملاحظات نافذة على « قراءة رأس المال » ، مجلة La pensée ، أغسطس ١٩٧٢ ، ص ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ .

(١٤) كما لو كانت هناك مقولات نظرية غير موجودة !

(١٥) Lire Le Capital, II, p. 98.

(١٥) Lire le Capital, II, p. 105.

هذه لفكرة « المجردة نظريا » والتي تسمح بقابليتها للاستعمال في استكمال التصور الفكري للكل الاجتماعي أى فكرة طريقة الانتاج ، تسمح بالانتقال الى فكرة التكوين الاجتماعي : في واقع الحياة الاجتماعية توجد التكوينات الاجتماعية . ويتكون كل تكوين اجتماعي دائما من عدة طرق انتاج بهذا المعنى لطريقة الانتاج ، مع وجود طريقة انتاج من بين هذه الطرق تمثل الطريقة « السائدة » dominant التي تحدد الكيفية التي ترتبط بها الطرق المختلفة فيما بينها ترابطا مفصليا . وعليه يعرف التكوين الاجتماعي بأنه توليفة (من تركيبة) من عدة طرق انتاج ، أى كطريقة انتاج مركبة ، أو طريقة انتاج « ذات مقام عال في نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة » (١٦) .

هذا هو مفهوم فكرة طريقة الانتاج والكيفية التي يمكن الانتقال بها الى فكرة التكوين الاجتماعي وفقا للتصور الثاني . ونلاحظ أولا ، وبصفة خاصة بالاضافة الى لغة غربية يستخدمها أصحاب هذا التصور الثاني وتؤدي في كثير من الأحيان الى الخلط ، نلاحظ تعدد (ومن ثم عدم دقة) الهياكل والوظائف . فنحن بصدد عدة طرق انتاج « متصلة اتصالا مفصليا » ، احداها « سائدة » أو « ذات مقام عال » في « نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة » (١٧) .

يرتبط هذا التصور الثاني بأنه يذكرنا بأن الطبيعة الديالكتيكية للتكوين الاجتماعي تتضمن أن العلاقة بين الأساس الاقتصادي والبناء العلوي هي علاقة جدلية وليست علاقة خطية ، أى ليست علاقة تتحقق في اتجاه واحد من الأساس نحو البناء العلوي من حيث الدور المحدد والأثر الذي يتوجب على وجود كل منهما في الكل الاجتماعي . كما أنه يمتاز بإبراز ما يشبه التكوين الاجتماعي من عوامل مسيطرة وأخرى مسيطر عليها . وهو ما نستطيع في تصوراتنا للعلاقة بين فكرة طريقة الانتاج وفكرة التكوين الاجتماعي وانما نحفظ كبير .

إلا أنه هذا التصور يعمل في اتجاه ، بالاضافة الى أنه يرتكز على نظرة بنائية ، حيث لا يمكن فهم « كطريقة انتاج » الاجتماعية يمكن أن تؤدي بنا الى تصور التكوين الاجتماعي مكونا من طرق انتاج متميزة ، أو حتى متعارضة ، حتى وان كانت مرتبطة برابط

١٦ - Terrence Le Maréchal devant les nouvelles "perceptions" Marxisme 1969

١٧ - Ph. Rey, "L'articulation des modes de production" Les Alliances des classes Marxisme 1972

(١٦) في الواقع يعاني عدد كبير من المصطلحات المستخدمة في كتابات أصحاب هذا التصور من عدم الدقة ان لم يكن من القبح ككثافت . تأخذ على سبيل المثال مصطلحات ، مستلزم instance ، « ايديولوجية » (ويستخدم أحيانا ببناء عند حي نواس أي بمعنى عظم الأفكار وأحيانا أخرى بمعنى يغطي كل ما هذا علاقات الانتاج) ، أنظر الاختلاف الوارد في صيغة ١٠٤ من كتاب قراءة رأس المال ، domination, articulation ... الخ .

مفصلي . وتبرز حدود هذا التصور الثاني بوضوح في تحليل العملية الاجتماعية في الاجزاء المختلفة من المجتمع الرأسمالي الدولي^(١٨) . من هنا مست الحاجة الى تصور بديل تقدمه فيما يلي :

٣ - وفقا للتصور الثالث ، الذى هو تصورنا ، يمكن تصور الانتقال المجهى من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى على النحو التالى :

أ - كنقطة بدء وكمركز للتحليل نأخذ فكرة طريقة الانتاج كما عرفناها في الصفحات الأولى من هذا الفصل ، أى كفكرة تصور عملية العمل الاجتماعى وقد أخذت شكلا خاصا يتميز بتركيبه معينة من مستوى لتطور قوى الانتاج مع نوع علاقات الانتاج كعلاقات بين الطبقات الاجتماعية . هذا المستوى لتطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج يؤخذان كوحدة جدلية أى يؤخذان في تحدهما المتبادل أحدهما بالآخر وفي نفي أحدهما للآخر .

فالانسان الذى هو في قلب عملية العمل الاجتماعى هو نفسه الذى يدخل في العلاقات الاجتماعية الأخرى . وهو نفسه الذى يمارس النشاط الذهني ، نشاط استخلاص المعرفة النظرية . وهو نفسه صاحب نظام للقيم والمواقف من الحياة ، ومن العمل (كوسيلة لتحقيق الذات اجتماعيا أو كوسيلة للعيش) ، ومن المرأة ، ومن الجنس ، الى آخره . كل هذا يكون العملية الاجتماعية التي يمارس فيها الانسان ، ابتداء من مكانه في عملية الانتاج الاجتماعى في شكل من أشكالها التاريخية ، بقية مظاهر الحياة . وكما أن الافراد ، في اتناهم الاجتماعى (أى كأفراد في طبقات اجتماعية) ، لا يقومون دائما ، ابتداء من مكانهم في عملية الانتاج ، بنفس الدور ولا يحصلون على نفس النصيب من الناتج الاجتماعى فان مساهمة الطبقات الاجتماعية المختلفة في المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية تختلف من طبقة لأخرى كما تختلف الكيفية التي تسهم بها كل من الطبقات الاجتماعية في هذه المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية (المظهر السياسى والاجتماعى بالمعنى الضيق ، والمظهر الفنى والأدبي . والمظهر الذهني ... وهكذا) .

وعليه يمكن ، اذا ما أخذنا طريقة الانتاج كمحور ، أن نتصور المظاهر الأخرى للنشاط الاجتماعى للانسان ، وانما الانسان في المجتمع المحدد تاريخيا ، بتركيبه الطبقي ، نقول يمكن أن نتصور هذه المظاهر كشبكة من العلاقات التي تتداخل مع النشاط الاقتصادى ، أى كعلاقات تشع أبتداء من عملية العمل الاجتماعى وقد تحدد شكلها التاريخى بالتوليفة المتميزة

(١٨) أنظر في حدود هذا التصور لفهم التكوين التاريخي لتخلف الاقتصاد المصري مؤلفنا : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير . دار الجامعات المصرية . الاسكندرية . ١٩٨٠ . وعلى الأخص الباب الثالث .

من مستوي تطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج .

وتعتبر مظاهر الحياة الاجتماعية .. أى النشاط الاقتصادى ، النشاطات غير الاقتصادية ، الممارسة النظرية ، الأفكار ، القيم ، الموقف ... الخ - تعبر كل هذه عن نفسها في شكل مجموعة من المؤسسات تتوج ، بالنسبة للكل الاجتماعى ، بالمؤسسة السياسية العليا المتمثلة في الدولة .

ب - ولكن من الضروري أن ننظر في هذا الكل الاجتماعى في وحدته الجدلية وفي حركته عبر الزمن ، أى في حركته الجدلية (الديالكتيكية) . هذه الحركة الجدلية تظهر لنا عملية متغيرة تحتوى أشكالاً من أعمال مختلفة ، أى تحتوى في ذات الوقت أشكالاً من الماضي وأشكالاً من الحاضر وجنين المستقبل كلها مندمجة في كل ديالكتيكي . ويتعين أن نرى ديناميكية الكل الاجتماعى على هذا النحو على مستوى تنظيم الانتاج ومستوى بقية الكل الاجتماعى ، وبصفة عامة على مستوى التكوين الاجتماعى في مجموعه . فالأشكال السابقة التي تمثل العناصر الموروثة من الماضي لا تحتفظ بالهوية التي كانت لها في المجتمع السابق . فهي تتغير في اطار الكل الاجتماعى الحالى . أو هي على وجه الدقة تكون محلاً لتغيرات كيفية تدجينها في الكل الاجتماعى ولو أنها تظل متميزة . فهذه الأشكال تكون في ذات الوقت متميزة ومندمجة . هذه الأشكال تغير من طبيعتها ، هي تندمج في الأشكال التي تمسود في الحاضر (وسنرى في التو المقصود بالسيادة هنا) لتعطى كلا ديالكتيكاً مختلفاً كيفياً . فلو أخذنا على سبيل المثال الشكل الاجتماعى لعائلة الفلاح : فقبل ادماجها في السوق الرأسمالية كانت تنتج لأشباع حاجاتها مباشرة أو عن طريق المبادلة البسيطة . وكانت تنتج على أرض تملكها في الغالب أو لها عليها حق الانتفاع مستخدمة أدوات عمل أولية . ولكن بعد أن أدمجت بدأت هذه العائلة الفلاحية ، مع احتفاظها بشكلها الاجتماعى ، تنتج للسوق (الذى نجد فيه أثمان محددة لمنتجاتها) بقصد الحصول على ابراد نقدى ، وهي تنتج عن طريق ادخال بعض القنن الاجنبية عليها (كالبذور المتقاة والأسمدة النيتروجينية والدورة الزراعية الجديدة ...) ، كما تبدأ حتى في استخدام أدوات عمل جديدة . ومن هنا الخصائص الجوهرية لهذه العائلة كشكل اجتماعى للانتاج في التحول وانما في حدود : فهي لم تعد الشكل الاجتماعى السابق ، ولكنها تظل متميزة عن الأشكال الرأسمالية للانتاج . هي خاضعة لرأس المال كظاهرة اجتماعية رغم أنه لا يظهر بصفة فردية في دخلها ، على النحو الذى يظهر به ، كرأس مال فردى ، في داخل الوحدات الرأسمالية كمشروع صناعى رأسمالى مثلاً . عليه تكون هذه الوحدة في ذات الوقت متغيرة ومتميزة ومندمجة في الكل الاقتصادى الذى يسيطر فيه رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة .

وعليه تمثل الأشكال الحالية ، وهى عناصر الحاضر ، الأشكال السائدة أى انها تكون الظاهرة التي تسود في كل جنبات الكل الاجتماعي ، ابتداء من الانتاج الى بقية مكونات هذا الكل الاجتماعي . هذا يعني :

● ان توليفة أشكال الماضي التي تحولت وأشكال الحاضر المسيطرة تمثل كلا اجتماعيا يختلف كيفيا في مجموعه الجدلي ، عن التكوين الاجتماعي السابق على التغلغل الرأسمالي .
● ان الأشكال المسيطرة ، ومن هنا تكتسب صفتها المسيطرة ، هى التي تحدد أداء الكل الاجتماعي . أما الأشكال الخاضعة فيمكن أن تعطى لكيفية الأداء خصوصية معينة ، في الوقت الذي تكون فيه محكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة (وهو الغالب) بالقانون الأساسي لأداء حركة الكل الذي يتوافق مع الأشكال المسيطرة . على هذا النحو تعرف السيطرة تعريفا دقيقا وتكون مرتبطة بالأشكال الاجتماعية التي تحدد القانون الأساسي لحركة الكل الاقتصادي . (دون أن ننسى أن حركة الكل هى حركة جدلية وليست حركة تدريجية في التغير) .

ج - هذا التصور الثالث للانتقال المنهجي من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي يتمتع بعدة مزايا :

● فتصور الكل الاجتماعي في وحدته الجدلية حول عملية الانتاج في شكلها التاريخي الخاص (وهو عملية تتصور هى الأخرى كوحدة جدلية من نمط معين لعلاقات الانتاج يتوافق مع مستوى معين لتطور قوى الانتاج) ، نقول تصور الكل الاجتماعي على هذا النحو يجنبنا خطر النظر الى التكوين الاجتماعي نظرة هرمية وخطية .

● وبتصور الكل الاجتماعي في حركته الجدلية ، أى في تطوره عبر الزمن ، نراه ككل يختلف كيفيا عن التكوين الاجتماعي السابق عليه ، مكون من أشكال متكاملة بعضها (مسيطر) يحدد طريقة أداء الكل والبعض الآخر (خاضع) يعطي لطريقة الأداء هذه خصوصية تتميز بها في هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات . الأمر الذي يجنبنا في النهاية خطر نظرة ازدواجية للتكوين الاجتماعي ، أى خطر تصور أنه يحتوى طائفتين من المكونات تنتمي الى عصور تاريخية مختلفة ، بعضها رأسمالي والبعض الآخر سابق على الرأسمالية ، ولكل قانون حركته . وهو ما ليس بصحيح .

● من ناحية الممارسة النظرية ، أى الدراسة النظرية لأوضاع التكوينات الاجتماعية المعاصرة ، لهذا التصور المنهجي الثالث دلالة حيوية : نقطة البدء في الدراسة هى تكوين اجتماعي محدد تاريخيا ، أى هى التكوين الاجتماعي لمجتمع محدد في المكان والزمان ، وليكن المجتمع المصري في يومنا هذا :

- ندرس هذا الكل الاجتماعي ابتداء من عملية الإنتاج ، أشكال الملكية والسيطرة على مختلف وسائل الإنتاج (بما فيها الأرض) ، الشكل التنظيمي لعملية العمل ، الهدف المباشر من النشاط الإنتاجي ، الكيفية التي يتم بها العمل ، فنونه وأدواته ، مصير ناتج العمل ، استخداماته في داخل الوحدة الإنتاجية وخارجها ، في السوق المحلية أو السوق العالمية .

- من هنا نتعرض للتركيب الاجتماعي ، هيكل الطبقات الاجتماعية ، بابرار القوى الاجتماعية المختلفة ابتداء من مكانها في عملية العمل الاجتماعي وإمكانية (أو احتوائها) أن تصبح قوى سياسية .

- ثم نهم بعد ذلك بالنشاطات غير الاقتصادية (سياسية وفكرية ...) وفي إطار النشاطات الاجتماعية غير الاقتصادية ندرس النشاط الفكري للمجتمع وما ينتج عنه من أفكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي) . وندرس أفكار وقيم ومواقف القوى الاجتماعية ، الطبقات الاجتماعية ، مع البحث على الأخص عن أفكار وقيم ومواقف القوة الاجتماعية المسيطرة ابتداء من مكانها في عملية الإنتاج . على أن نبحث عن آثار كل النشاطات الاجتماعية والأفكار على القوى الاجتماعية في علاقاتها في داخل عملية الإنتاج .

في كل لحظة من لحظات التحليل ندرس الظاهرة كجزء من كل دياكتيكي . جزء لا يمكن فهمه إلا في إطار الكل الاجتماعي .

ومن خلال هذا التحليل نحاول أن نبرز العنصر المسيطر (في الإنتاج ، في النشاطات غير الاقتصادية ، في الأفكار ، في القيم والمواقف) التي تحدد طريقة أداء الكل الاجتماعي . وكذلك العناصر الخاضعة ، التي يعطى بعضها خصوصية معينة بطريقة أداء الكل الاجتماعي هذه ، أي لأداء التكوين الاجتماعي عبر الزمن .

على هذا النحو ينظر إلى مشكلة مقدمة (١٩) التكوين الاجتماعي (و «الاستطلاح» المستخدم لا يزال غامضاً ويؤدي إلى الكثير من الخلل) نظرة مختلفة : عسلاً من طرح المسألة بمقدمة بنوع من المضاربة الذهنية تحول المشكلة في عملية التحليل النظري ذاتها . أي عملية التحليل ذاتها هي التي تبين ما إذا كانت المشكلة قائمة أو غير قائمة ، وبين في حالة قيامها الكيفية التي تكون عليها . كما تبين أصل نظري للمشكلة .

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج كما يتحدد الانتقال المنهجي من هذه الفكرة الى فكرة التكوين الاجتماعى . فاذا ما تصورنا هذا الأخير ككل دبالكتيكى في حركته لزم علينا أن نعوده عودة سريعة الى فكرة التطور^(٢٠) لنستكمل مفهومها . فاذا أردنا ألا تقتصر ، في رؤيتنا للتطور ، على مظهره الفني (أي المظهر المتعلق بالعلاقة بين الانسان والطبيعة كما تبلور في نوع النشاط الاقتصادى الذى يمارسه ومدى سيطرة الانسان على هذا النشاط) تعين ربط التغيرات في الوزن النسبي لمختلف فروع النشاط الاقتصادى (الفروع الصناعية وفروع النشاط الزراعى في تحولها الى فرع من فروع الصناعة) ، نقول تعين ربط هذه التغيرات بالتغيرات الاجتماعية والسياسية . من وجهة النظر هذه يعنى التطور تنظيمًا اجتماعيا وسياسيا مختلفا يتضمن دولة ذات طبيعة اجتماعية وسياسية مختلفة ، ويتضمن بالتالى تغيرا في الأدوار الاجتماعية والسياسية للطبقات الاجتماعية ، الأمر الذى يتضمن كذلك تغيرا في نظام القيم السائد الذى تتحدد وفقا له الأهداف العامة للعملية الاقتصادية والاجتماعية . كل هذه التغيرات تتكيف مع التغير في علاقات الانتاج . في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع الانسانى يصبح التطور الاقتصادى والاجتماعى مشروطا بالتغير في علاقات الانتاج على حساب رأس المال ، أى بالتغير الذى يزيل رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة . لتحقيق ذلك ، تمثل المشكلة في الظروف الملموسة لكل مجتمع من المجتمعات المكونة للمجتمع العالمى في التوصل الى نوع تحالف طبقات المنتجين المباشرين والى الصيغ السياسية المناسبة لضمان هذا التحالف ، وجودا واستمرار ، على نحو يضمن أن تتحقق التغيرات الاجتماعية بواسطة المنتجين المباشرين ولمصلحتهم .

* * *

على هذا النحو ينتهى تصورنا لفكرتي طريقة الانتاج والتكوين الاجتماعى . في تقديمنا لهذا التصور حرصنا على أن تمتاز علاقات الانتاج (ومن ثم التركيب الطبقي) بما تشغله من مكان في طريقة الانتاج والكل الاجتماعى . وقد كان هدفنا من ذلك هو تجنب المنهجية التى ترى الظواهر الاقتصادية (والاجتماعية) وتطورها بمنظار يتصف بالتكنيكية^(٢١) أى يغلب الجانب الفني لهذه الظواهر على جانب العلاقات الاجتماعية . ومن هنا كان حرصنا على ابراز المنهجية التى اتبعناها ، والتي ننصح باستخدامها في تحليل المواقف المحددة ، أكثر من ابراز النتائج التى توصلنا اليها ، رغم حيوية هذه الأخيرة . وسنحاول استخدام هذه المنهجية ، على سبيل المثال ، في التعرف على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية .

الفصل الثاني

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية

الاقتصاد الرأسمالى هو شكل تاريخى من الانتاج بقصد المبادلة النقدية ، أى شكل من أشكال انتاج السلع على نطاق المجتمع ، على نحو شامل وصل حتى الى تغطية الاقتصاد العالمى بطريقة أو بأخرى واخترق كل حواجز المجتمعات السابقة على الرأسمالية والتي وجدت في بعض نواحي آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . اقتصاد المبادلة هذا يجد أصله في انتاج المبادلة (على نطاق ضيق) في التكوينات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية وخاصة القطاعى ، وفي عملية التراكم البدائي لرأس المال . هذا الانتاج الرأسمالى يقوم على الصناعة حيث تصبح النشاط الرئيسى للمجتمع وتصبح الزراعة بما يستخدم فيها من آلات وفنون حديثة فرعاً من فروع الصناعة .

والواقع أن المعالجة المتوازنة لخصائص طريقة الانتاج الرأسمالية لا بد وأن تأخذها في طورها التاريخى لبيان كيف أن هذا التطور أدى الى وجود اقتصاد عالمى مكون من شقين كلاهما من نتاج عملية التطور هذه : شق يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما لها من خصائص تتركز على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية ، وشق آخر يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة . خصائص الاثنين تمثل في الواقع خصائص طريقة الانتاج الرأسمالية كطريقة عالمية . في دراستنا هذه ، تقتصر على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية بصفة عامة ، وعلى الأنخص من ناحية نوع علاقات الانتاج السائدة وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة أداء الاقتصاد القومى .

١ . نوع علاقات الانتاج السائدة

يقوم الانتاج الرأسمالى على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي تصبح رأس مال ، لرأس المال ليس شيئاً وإنما هو علاقة اجتماعية . تتم بواسطة وسائل الانتاج - موادها التركيبية طلبة (أو بعض طبقات) في المجتمع من أن تقتصر نفسها بالملامح الاقتصادية ، الأمر الذى يعنى استبعاد غير المالكين وتحويلهم الى عمال اجراء غرضهم القدرة على العمل (وليس العمل) سلعاً . العامل وقد فصلت عنه وسائل الانتاج يختلف عن أفتان الأرض وعن عبيد المجتمع العبودى في أنه ينهض حراً من كل تبعية للمالك الأرض أو لسيد الطائفة أو معلمها . فهو حر في أن يبيع قدرته على العمل لمن يشاء . المظهر القانونى لهذه الحرية يتمثل في حرته في عقد عقد العمل . مؤدى ذلك أن وسائل الانتاج ليست رأس مال في كل التكوينات

الاجتماعية التي يعرفها التاريخ البشرى ، هي لا تكون كذلك كظاهرة سائدة الا في المجتمع الرأسمالى .

هذا ويلاحظ أن شكل الملكية الخاصة يتغير مع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية . ونستطيع أن نميز في هذا الشأن اتجاهين تاريخيين :

- الانتقال من الملكية الفردية (ملكية فرد أو عائلة) نحو ملكية المجموعات وهو اتجاه يعكس قانونيا في الانتقال من المشروعات الفردية الى الأنواع المختلفة من الشركات التجارية وخاصة الشركات المساهمة^(١) .

- الانتقال من الملكية الصغيرة الى الملكية الكبيرة التي نتجت عن تركيز رأس المال وتمركزه خاصة أثناء الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى والفترة التي تبدأ ببداية خمسينات القرن الحالى حتى يومنا هذا (وذلك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) .

ويمكن القول أن تطور المشروع الرأسمالى - فيما يتعلق بتنظيمه الداخلى المرتبط بدرجة سيطرته على السوق - مر بالمراحل الآتية :

١ - مرحلة المشروع الماريشالى (نسبة الى الفريد ماريشال) حيث المشروع صغير الحجم نسبيا ، منظم على أساس المصنع الذى يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة . وحيث الادارة يمارسها فرد أو عدد قليل من الأفراد على علم بكل ما يدور بالمشروع عن طريق الرؤية المباشرة ويتخذون كل قرارات الادارة . (أى أن هؤلاء يقومون بكل أعمال الادارة بمستوياتها الثلاثة : المستوى الأعلى (الأول) : تحديد أهداف المشروع والتخطيط ، اى رسم الاطار العام الذى تتخذ في حدوده قرارات الادارة على المستويات الأدنى . والمستوى المتوسط (الثانى) : التنسيق بين قرارات الادارة التي تتخذ على المستوى الأدنى ، وانما في حدود الاطار العام . ثم المستوى الأدنى (الثالث) : ادارة العمليات اليومية للمشروع لضمان سيره على نحو يحقق الأهداف ، أى في حدود الاطار العام الذى يتقرر على المستوى الأعلى) .

(١) شركات المساهمة هي أحد أنواع شركات الأموال . أي الشركات التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك . انما يعتد فيها فحسب بما يقدمه كل شريك من مال دون مراعاة للشخصية ... وفي شركة المساهمة يجزأ رأس المال الى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول والانتقال بالوفاة . ولا يكون الشريك المساهم فيها مسئولاً عن ديون الشركة الا بقدر عدد الأسهم التي يملكها . ولا تعنون باسم أحد الشركاء ... وتعد شركات المساهمة اداة التطور الاقتصادي في العصر الحديث (والواقع أنها كذلك في اطار المجتمعات الرأسمالية فقط . م.د.م.) وقد تمت واتسع نطاقها حتى كادت تحتكر الشؤون الصناعية والتجارية وتستأثر وحدها القيام بالمشروعات الكبرى وذلك لانها أقدر من غيرها على تجميع رؤوس الأموال ولأن حياتها مستقلة عن حياة المساهمين فيها . الدكتور مصطفى كمال طه . الوجيز في القانون التجاري . منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٥٣ - ٢٥٥ .

٢ - مرحلة المشروع الكبير National Corporation ، وانما أساسا على المستوى
الشخصي ، حيث أدى تطور الاقتصاد الرأسمالي وحركته الى ظهور الوحدات الانتاجية الضخمة
(في نهاية القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية) عن طريق تنظيم عدد
كبير من المشروعات الكبيرة المتناثرة على أساس من التكامل الرأسي بين مراحل الانتاج
والتسويق . هنا انفصل المستويان الأعلى والمتوسط في الادارة (ليحتفظ بهما المركز) عن
المستوى الأدنى (الذي كان يمارس في داخل الوحدة المنتجة) .

٣ - وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بدء سيادة المشروع الرأسمالي في شكله
الدولي Trans-national corporation الذي عرف تطوره الكبير بعد
الحرب العالمية الثانية . هنا نجدنا بصدد احتكارات دولية تتميز بأن كلا منها ينتج العديد من
السلع وبأنها تنتج على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجرائه المتقدمة والمتخلفة . وهي
تنتج اما عن طريق فروع تملكها مباشرة أو فروع مملوكة لرأس المال المحلي (الخاص أو رأس
المال المملوك للدولة) أو وحدات مشتركة ، تتبعها تكنولوجيا عن طريق استثمار أو شراء
براءات الاختراع والخبرة التكنولوجية وغيرها المملوكة للشركة الدولية . وقيام الاحتكار الدولي
بالانتاج على أقاليم تتبع دولا متعددة يسمح لرأس المال الدولي بتخير أنسب ظروف لقائه مع
العمل من وجهة نظر الارباحية ، وذلك عن طريق الاستفادة من تباين ما لدى كل اقليم
من قوة عاملة أو موارد اقتصادية طبيعية ومادية ، وكذلك الاستفادة من الاختلاف في
الأنظمة القانونية التي تنظم النشاط الاقتصادي من استثمار وانتاج وتسويق في أقاليم البلدان
المختلفة . الأمر هنا يتعلق بشكل للمشروع يناسب استراتيجية رأس المال الدولي ويمثل
استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق في الأجزاء المختلفة من السوق العالمي . من هنا
كانت سياسة المشروع تتخذ على مستوى السوق الدولية كلها ولفترة طويلة . هنا يقسم
المشروع الى أقسام عديدة غير مركزية ، يتخصص كل منها في انتاج ناتج واحد ، الأمر
الذي يسمح بمواجهة شروط الاختراع والتجديد التي هي في تغير مستمر . وينظم كل قسم
كوحدة يكاد يكون لها ذاتية مستقلة كالمشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة . وفي
نفس الوقت يوجد المكتب العام the general office, the corporation

brain لتنسيق القرارات المختلفة ولتنظيم وجود المشروع الكلي ، أي على المستوى
الدولي ، ونموه في مواجهة الآخرين . هذا الشكل يتميز بمرونة كبيرة اذ يمكن أقسام المشروع
من ممارسة الصناعات المختلفة في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد القومي والعالمي ، كما يمكنها
من التكيف السريع للطلب والتكنولوجيا الانتاج في تغيرهما المتزايد . وهنا يفصل المستوى
الأول في أعمال الادارة انفصالا تاما عن المتوسط ويتركز في المكتب العام للمشروع الذي
تتخصص وظيفته في رسم الاستراتيجية التي يتبعها المشروع لوجوده وتطوره في الزمن الطويل

تأريخ كل ما يتعلق بالتكتيك لمستوى المتوسط وتطبيق القرارات للمستوى الأدنى . ومع تطور شكل المشروع على هذا النحو يمكن من إقامة تقسيم داخلي للعمل يمكنه من تطبيق مبادئ العلوم الطبيعية والاجتماعية على نشاطه وحمل النتائج في الساع مستمر ، كما يتمكن من تطوير عقل أكبر ، يمكن منه إدارة الثروة في تركيزها الجديد . ويمكن هذه الاحتكارات الدولية بجمعها وسياساتها طويلة المدى على الصعيد العالمي من أن تقود تقسيم العمل الرأسمالي الدولي في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي^(٢١) .

٢ . الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الكسب النقدي

الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي في ظل طريقة الانتاج الرأسمالية - حيث يسود اقتصاد المبادأة النقدية - هو تحقيق الكسب النقدي في صورة دخل نقدي . هذا الدخل النقدي ، الذي يأخذ شكل الأجور والمرتبات ودخول الملكية المختلفة يصنع وسيلة اشباع الحاجات اذ بالتفاه يحصل الأفراد على السلع اللازمة لهذا الشباع .

في مجال الانتاج ، تمثل وحدة النشاط في المشروع الرأسمالي الذي يتغير تركيبه مع تطور الاقتصاد الرأسمالي : فيلاحظ ازدياد حجم المشروع بزيادة كمية وسائل الانتاج التي يسيطر عليها ومن ثم تزيد سيطرته على السوق . وفي داخل المشروع تزداد درجة تقسيم العمل وتطور وسائل ادارته باستمرار . وهدف المشروع الرأسمالي هو تحقيق الربح النقدي الذي ينعكس من الناحية الحسابية في الفرق بين نفقات المشروع وإيراداته . فالهدف بالنسبة لمن يتخذ قرارات الانتاج هو اذئ تحقيق أقصى ربح ، اذ الوحدة الانتاجية تتبع للسوق ، لتسهلك بمجهول ، تكمل من يسيطر على قوة شرائية : الحاجات لا تشبع الا اذا كانت مصحوبة بمقدرة نقدية^(٢٢) . فان تحققت هذه المقدرة فلا شباع منها كانت درجة الشحاح الحاجة .

(٢١) أنظر في هذا الشكل من أشكال المشروع رأياً في الفصل الأول من كتابي التالي "فصل كساح من كتاب الثالث وعصم الثالث من كتاب الرابع من . عهد ترويدر ، الاقتصاد القصرى بين أشكال التطوير والاحتكارات القصرية ، الاسكتلندية ، ١٩٠١ .

وكثيراً ما يطلق على هذه الاحتكارات الشركات متعددة الجنسية . وتقل هذه النسبة حتماً في تقديم الامبرياليزم الذي يحقق واقع هذه الشركات . لا يمكن انما تعدد الجنسية بمعنى ان لا رأس المال "أولي أصبح كلاً غير قابل للاستخدام ، أى لا تلتحق بين أجزاء القومية ، وفي غياب النشاط لا يمكن القاء فيه . ومن ثم لا يمكن مقارنته . وعلى ان رأياً شركة كبرى لا توجد احتكارات دولة تعبر في مستويات انشطة عديدة بين صناعات مختلفة هذه الشركات مع الصناعات الوطنية المتداخلة التي تلتزم فيها النشاط ، وفي هذا الجهد بالعموم ، منطوقاً بالتأجيد كساح أن يراه كل شركة كبرى كسواء ان كانت تقوم لتتألف في القبر واحد أو في أكثر من القبر ، توجد دعماً بكتابات السويدي وفوتيا امريكية . وبخاصة تحت عصر بورجوازية في يونيو ١٩٤٩ وجدت نفسها مزاحمة في وسعة أولى بدوكتين (لدولة امريكية والبنوع الفرنسية) في مراقبة قانون ثلاثة جيوش : هاتين الدولتين وجيش النظام الاستعماري امريكي . وأجارب نقدى امريكية الماتونية : وأبرزها تجربة جوامع لا في ١٩٥٥ وتجربة ليبيا في ١٩٧٢ . وفيروا تريد ذلك . فناد ذلك أن خلف كل رأس مال دولي توجد دولة تساعده بشبكي الوسائل في صراع مع رؤوس الاموال الأخرى في صراعه مع قوى المنتجين المباشرين في النشاط أو في الخارج .

والقول بأن الوحدة الانتاجية تتمثل في المشروع الرأسمالى لا يستبعد وجود وحدات انتاجية تمثل بقايا المجتمعات السابقة على الرأسمالية : كوححدات الانتاج الحرفي ووحدات الاستغلال الزراعي لبعض عائلات الفلاحين . ولكنها تتعرض للتغيرات ولا تلعب الا دورا محدودا جدا في النشاط الانتاجي ، كما انها تختفي بسرعة في تزايد مستمر .

٣ - العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات اداء تلقائي أو عفوي

الانتاج الرأسمالى انتاج تلقائي يتم عن طريق قوى السوق وجهاز الائمان الذى يلعب الدور الحيوى في توزيع القوى الانتاجية (من بشرية ومادية) بين النشاطات المختلفة . بعبارة أخرى السوق وحركات الائمان هي ميكانيزم (أو آلية) التنسيق في الاقتصاد الرأسمالى . كل صاحب أو مدير مشروع يتخذ القرارات المتعلقة بما ينتجه والكمية التي ينتجها ، بالنشاط والمكان الذى يقوم فيه بالاستثمار ، بعدد العمال اللازم استخدامهم ، بالكمية من الاحتياطي (أو المخزون) ^(٤) من المواد الأولية وغيرها اللازم الاحتفاظ بها ، وغير ذلك من القرارات اللازم اتخاذها حتي يتم انتاج معين في خلال فترة زمنية معينة . كل هذه القرارات يتخذها المسئول عن ادارة المشروع على أساس الائمان التي تواجهه في الأسواق المختلفة (مع بعض التعديل الناتج عما يقوّمه من تغير في هذه الائمان) أى ائمان المنتجات وائمان السلع التي يستخدمها كعناصر انتاج ^(٥) . والتي تتحدد مع الفن الانتاجي المستخدم نفقة انتاجه . ولكن مجموع تصرفات الأفراد أو مجموع القرارات التي يتخذها في هذا الشأن أفراد مختلفون يملكون أو يديرون العديد من المشروعات الفردية يكون ذا أثر على هذه الائمان فتتغير . الأمر الذى يؤدي الى اعادة النظر في قرارات هذه المشروعات . وتستمر هذه التغيرات - أى تغييرات الائمان - في الحدوث الى أن تقرب من نوع من التنسيق بين هذه الآلاف من القرارات الفردية المستقلة والتي يعتمد أحدها على الآخر في نفس الوقت . بهذا المعنى يقال أن النتيجة العامة على مستوى المجتمع ليست هي النتيجة التي قصدها أو هدف اليها الفرد أو المجموعة من الأفراد . بعبارة أخرى ، نتيجة النشاط الاقتصادي للمجتمع تمثل نتيجة قرارات عديدة لوحدات اقتصادية ، نتيجة لقرارات عديدة متضاربة : ولو أن كل قرار يصدر بوعي وتدبير من جانب المنتج أو المستهلك الذى يتخذه وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا أن النتيجة النهائية تحدث تلقائيا دون أن تكون في حسيبان أحد قبل حدوثها ، فهي نتيجة من صنع الاتجاهات السائدة في السوق على نحو يقال معه أن النظام تحكمه قوى موضوعية ^(٦) ، أو

Stock.

(٤)

Factors of production; facteurs de production

(٥)

Objective forces; forces objectives.

(٦)

قانون القيمة^(٧) ، مستقلة في عملها عن ارادة الافراد ، وهو ما يعبر عنه اختصارا بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانيزم السوق^(٨) .

في طريقة الانتاج هذه يتم الانتاج في أثناء فترة زمنية معينة من خلال شورة رأس المال الاجتماعي التي تم على مراحل ثلاث :

* في المرحلة الأولى يظهر الرأسمالي صاحب المشروع الممتلك لرأس المال النقدي أو من يمثله في السوق كمشتري للسلع : وسائل الانتاج (أدوات انتاج ومواد أولية) وقدرة على العمل . النقود تتحول الى سلع لاستعمالها في انتاج السلع . تلك هي مرحلة تحول رأس المال النقدي^(٩) الى رأس المال المنتج^(١٠) .

* في المرحلة الثانية يمر رأس المال بالمرحلة المنتجة ، مرحلة استخدام السلع المشتراة أو استعمالها استعمالا منتجا . تم عملية التفاعل في داخل المشروع ويكون مؤداها انتاج السلع بقصد طرحها في السوق . في هذه المرحلة يتحول رأس المال المنتج الى رأس المال آخذا شكل السلع^(١١) .

* في المرحلة الثالثة يعود صاحب المشروع الى السوق كبائع يحاول أن يحقق الربح - المتجسم في قيمة جزء من الناتج والذي خلق في أثناء المرحلة الثانية - وذلك عن طريق بيع السلع المنتجة . تلك هي مرحلة تحول رأس المال السلعي الى رأس المال النقدي .

في هذه الدورة يظهر رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها والتي يعتبر كل منها شرطا للآخر . اثنان من هذه المراحل (الأولى والثالثة) تنتميان الى دائرة التداول ، والثانية الى دائرة الانتاج . في أثناء كل مرحلة من هذه المراحل تأخذ القيمة الممثلة لرأس المال مظهرا مختلفا يرتبط بوظيفة خاصة تختلف من مرحلة الى أخرى . في المرحلة الأولى وظيفة رأس المال النقدي هي تحقيق الشروط اللازمة لعملية العمل الاجتماعي . قوة عمل وأدوات عمل ومواد أولية ليتم تحويلها . في المرحلة الثانية وظيفة رأس المال المنتج هي خلق قيمة اضافية تمثل زيادة عن قيم السلع المشتراة عن طريق استعمال هذه السلع استعمالا

The Law of value; la loi de la valeur (٧)

The market mechanism; le mécanisme du marché. (٨)

ولا تتأثر صحة هذا القول بتدخل الدولة الرأسمالية المعاصرة في الحياة الاقتصادية . ومجري في الفصل التالي أن تدخل الدولة وإن كان يؤثر في ميكانيزم السوق لا يمنع من أن تكون النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي متوقفة على قوى السوق .

Money capital; capital argent (٩)

Productive capital; Capital productif (١٠)

Commodity capital; capital marchand (١١)

منتجا . في المرحلة الثالثة يأخذ رأس المال شكل السلع المعدة للاستهلاك المتوسط أو النهائي التي لو تحقق بيعها مكنت صاحب المشروع من الحصول على الربح الذي خلق في المرحلة الثانية . في أثناء دورة رأس المال هذه لا يتم فقط الحفاظ على القيمة التي بدأت بها الدورة وإنما تزداد . هذه الزيادة تطرأ في أثناء مرحلة الانتاج التي تقطع عملية التداول اذ رأس المال يأخذ شكلا عينيا^(١٧) لا يستطيع في ظله الاستمرار في دورته دون أن يدخل في دور الاستهلاك المنتج : استخدام السلع التي اشترت من السوق في خلق قيم جديدة . في المرحلة الثالثة تعود القيمة المثلة لرأس المال - وقد ازداد مقدارها الآن - الى نفس الشكل الذي كانت تتخذه في بداية الدورة ، الى رأس المال النقدي .

هذا ويراعى أن دورة رأس المال كواسطة لعملية الانتاج الاجتماعي تمثل عملية تتكون من حركات متقابلة للأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعي تتم في اتجاهات مضادة . في هذه العملية لا يمر كل رأس المال الاجتماعي من مرحلة الى أخرى حتي تنتهي الدورة ، وإنما نجد أن الأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعي (في فروع النشاط المختلفة) تتحرك في اتجاهات متضادة ، فبينما يكون جزء من رأس المال الاجتماعي في سبيل تحوله الى رأس مال نقدي تكون اجزاء أخرى في سبيل التحول الى رأس مال منتج أو رأس مال يأخذ شكل السلع المعدة للبيع .

تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليم دورته بوصفها واسطة عملية الانتاج الاجتماعي . الا أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة انتاجية الى أخرى ، اذ يتميز الانتاج الرأسمالي عما سبقه من طرق انتاج بالمعدل السريع للتطور الذي يمكن وراءه معدل مرتفع لتراكم رأس المال . فرأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الانتاج الاجتماعي في أثناء فترة زمنية معينة وإنما كذلك لهذه العملية في تجدها المستمر عبر الزمن كعملية انتاج متجددة في الفترات المتعاقبة ، تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة لأخرى .

هذا وقد أحدث هذا الاداء للعملية الاقتصادية الرأسمالية تغييرات جوهرية في الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي ، تغييرات حدثت عبر الزمن وفي اطار علاقات الانتاج الرأسمالية . هذه التغييرات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تتمثل نقطة البدء في التطور الرأسمالي في هيكل يغلب عليه الطابع الزراعي .

- مع التغيرات الجوهرية في الزراعة تتطور الصناعة التي تتغذى بالفائض الذي ينتج في الزراعة لتكتسب مع الوقت ، وبفضل تراكم رأس المال الصناعي ، أهمية نسبية متزايدة لتصبح النشاط الغالب . في نفس الوقت تحول الزراعة لتصبح نشاطا يقوم على استخدام الآلات والفنون الناتجة عن التقدم العلمي ، أي لتصبح هي الأخرى صناعة من الصناعات .

- في داخل النشاط الصناعي تفرض الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وجودها أولا .

- ويدعو وجود هذه الصناعات الى اقامة الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، الصناعات الأساسية ، التي تتطور بسرعة لتكتسب وزنا نسبيا أكبر بالنسبة للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

في كل مرحلة من مراحل هذا التغير يمكن تمييز فرع أو أكثر من فروع النشاط الصناعي تمثل الفروع الرائدة (١٣) التي يؤدي تطورها الى جذب بقية فروع القطاع الصناعي في الحركة التطورية ، ويؤدي تطور هذا الأخير بدوره الى جذب بقية الاقتصاد القومي . هذه الفروع كانت في بعض الأحيان من الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (كصناعة الغزل والنسيج في بداية التصنيع) كما كانت في البعض الآخر من الفروع المنتجة للسلع الانتاجية (كما هو الحال بالنسبة للصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية) .

ونلاحظ أخيرا أن الاقتصاد الرأسمالي المعاصر يتميز « بانفتاح » في القطاع الثالث ، أي قطاع الخدمات . نضع كلمة انفتاح بين قوسين لأن الأمر يتعلق بالنسبة للبعض بمظهر من مظاهر الصحة ، وبانمكاس لتبديد جزء من الفائض الاقتصادي بالنسبة للبعض الآخر .

هذا ويتمين أن نصيف أن الانتاج الرأسمالي يتميز بتحقيق تقدم في غير مسبوق ، قائم على استخدام الآلة وتقسيم العمل ، كما أنه يتميز - كما قلنا - بسرعة تراكم رأس المال . إلا أن معدلات التقدم الفني وتراكم رأس المال وزيادة الدخل القومي التي حققها الانتاج الرأسمالي

لنست بالمعدلات التي تعكس الاستخدام الكامل لقوى الانتاج البشرية والمادية (وما تتضمنه من معرفة تكنولوجية) التي خلقتها بالفعل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وهو ما يعني ان الاقتصاديات الرأسمالية لم تعد بقسادة بسبب الشكل التنظيمي الحالي لعملية الانتاج ، على ان تستغل الامكانيات الانتاجية الموجودة بالفعل استغلالا كاملا وبمعدلات متزايدة ، الامر الذي يحد نسبيا من الناتج الذي يقوم المجتمع بانتاجه فعلا ويحد بالتالي من التوسع في اشباع الحاجات في هذه المجتمعات (بغض النظر عما تعرفه طبيعة هذه المجتمعات من سوء توزيع الناتج بين الفئات الاجتماعية المختلفة وما ينجم عنه من تفاوت كبير في مستويات اشباع الحاجات لهذه الفئات) . كل هذا يشيـر ما يتطلبه تطور المجتمع البشري من تغيير في الشكل التنظيمي لعملية الانتاج والتوزيع على نحو يمكن ليس فقط من استغلال كامل لقوى الانتاج المتاحة وانما كذلك من تطور هذه القوى على نحو مستمر ، وهو ما لم يعد التنظيم الرأسمالي يعطيه للمجتمع انبشري هذا لا يعني ان ننسى الدور الذي قامت به طريقة الانتاج الرأسمالية في تطور القوى الانتاجية وتحقيقها لمعدلات عالية من التطور الاقتصادي . فالفهم السليم لعملية التطور الاجتماعي لابد وان يرى في كل تكوين اجتماعي (١) ضرورته التاريخية .

(١) formation sociale و social formation يقدم بالتكوين الاجتماعي الذي يتمثل في كل متوازن داخلياً ويحدد مكوناته في طريقة انتاج بما تتضمنه من مستمـر لتطور قوى الانتاج ونوع من علاقات الانتاج وفي العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية (العائلية، والسياسية ، وغيرها) والوعي الاجتماعي الذي يتمثل في الافكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي) والمواقف الاجتماعية اللازمة للحفاظ على طريقة الانتاج السائدة في المجتمع . والتكوين الاجتماعي على هذا النحو يمثل حقيقة تاريخية باعتبارها احد المراحل التي يمر بها المجتمع البشري في تطوره ، على هذا الاساس يمكن التمييز بين : =

ومن ثم يتعين ان يروى ما حققه كل تكوين اجتماعي من خطوات في تطور
الانسان ، خطوات مدونة لا يمكن لتكوين اجتماعي اكثر ابداعا من ان يأخذ مكانته ،
لكن الكلام في الضرورة التاريخية لتكوين اجتماعي لا يفتى على الاطلاق ان تمر كل
اجزاء المجتمع الانساني بهذا التكوين الاجتماعي ، اذ ظهور هذا التكوين الاجتماعي
تشكل غالب يحتوي عددا كبيرا من المجتمعات يوفر شروط الانتقال الى تكوين
اجتماعي جديد ، وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل اجزاء المجتمع المختلفة .
هنا يتعين التفرقة بين المجتمع الانساني في مجموعة وبين مجتمع معين . فاذا
كان من اللازم ان يمر المجتمع الانساني في مجموعه (بطرق مختلفة) بكافة المراحل
التاريخية ، فان الامر ليس بالضرورة كذلك بالنسبة لمجتمع يمثل احد اجزاء
المجتمع العالمي . اذ وجود تكوين اجتماعي معين يوفر الشروط التاريخية اللازمة
لميلاد تكوين اجتماعي جديد . وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل اجزاء المجتمع
العالمي بما فيها الاجزاء التي تم تشهد تطورا للتكوين الاجتماعي السابق . فمن
هنا كان انتقال بعض المجتمعات البدائية الى التكوين الاجتماعي الرأسمالي
مباشرة . ومن هنا تكون امكانية تحويل المجتمعات المختلفة الى التكوين
الاجتماعي الاشتراكي دون ان يكون ضروريا ان تشهد في داخلها كل مراحل تطور
الانتاج الرأسمالي .

== التكوين الاجتماعي البدائي ، التكوين الاجتماعي العبودي ، التكوين
الاجتماعي الاقطاعي ، التكوينات الاجتماعية الاخرى التي وجدت في
مجتمعات الحضارات القديمة في المشرق وفي افريقيا ، التكوين الاجتماعي
الرأسمالي ، التكوين الاجتماعي الاشتراكي .

الفصل الثالث

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية

العبرة في التقييم التاريخي لطريقة من طرق الانتاج بالشروط الذي قطعتة في تطوير قدرات الانسان على اشباع حاجاته في تطورها الاجتماعي . هذا التطوير يكون فنيا بما يخلق من قوى انتاج وتنظيميا بامكانية استخدام هذه القوى أحسن استخدام وتوزيع ناتج استخدامها على نحو يحقق أعلى اشباع لغالبية افراد المجتمع .

وباعمال هذا المعيار يبين من تاريخ طريقة الانتاج الرأسمالية بأن مسارها التاريخي ينتهي بها الى ان تكون ، بعد مرحلة صاعدة من تاريخها ، مبددة لجزء متزايد من قوى الانتاج التي يمكن خلقها ابتداء . مما وصلت اليها المعرفة العلمية والتكنولوجية . فالمشكلات الاقتصادية للغالبية ما يزال من الممكن حلها على نحو افضل في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . وهذه المشكلات مازالت دون حل ، بل وتتفاقم في حداثها ، بالنسبة للغالبية في الاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي . وعليه تكون قضية البديل لطريقة الانتاج الرأسمالية مطروحة تاريخيا ومطروحة في اتجاه يقوم على جماعية تمكين مساهمة استخدام أحسن للموارد المتاحة وتوزيع اعدل لناتج استعملها ، مما يطلسمق المجال لتطوير قوى الانتاج بمعدلات تفوق تلك التي لم تعد طريقة الانتاج الرأسمالية بقدرة على تخطيطها .

من ناحية أخرى ، وعلى صعيد المعرفة العلمية ، يعتبر ما يحدث في مجتمعات روسيا وغيره من بلدان وسط آسيا وشرق أوروبا جزءا من الحركة التاريخية

للمجتمع البشرى تلزم برأسه ناقدة لتعرف على : الطبيعة الحقيقية
 لمحاولات التغيير التى تمت فى هذا الجزء من المجتمع العالمى فى الفترة
 منذ الحرب العالمية الاولى (بل والفترات السابقة عليها فى اطار تطور طريقة
 الانتاج الرأسمالية على الصعيد العالمى) ، وعلى التغييرات التى تسببت
 بالفعل فى جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة ، وعلى الاخص الجوانب
 الاقتصادية فى تفاعلها الجدلى مع الجوانب الاخرى ، وعلى نوع القسوى
 الاجتماعية التى حققت هذه التغييرات والقوى التى انتجتها هذه التغييرات
 ومكان قوى المنتجين المباشرين فى هذه التغييرات طوال هذه الفترة ،
 والتعرف على ما حققته هذه التغييرات من " انجازات " فى اتجاه تطويع
 قوى الانتاج فى هذه المجتمعات وأثر هذا التطور على حركة المجتمع المستقبلية
 التى تخضع بدرجة اكبر ، على الاقل لفترة غير قصيرة قادمة ، لقوانين حركة
 السوق الرأسمالية الدولية . من هنا يلزم علينا ان نحاول التعرف على
 تجارب هذه المجتمعات خلال الفترة منذ الحرب العالمية الاولى ، عن طريق
 أخذها كموضوع للبحث والدراسة . على ان يتم ذلك بمنهج علمى ناقداً ،
 خاصة وقد كنا نشخصياً منذ بداية الستينات ، من اصحاب النظرة الناقدة لما
 كان ، وما يزال ، يجرى فى هذه المجتمعات وما اذا كان يمثل محاولة لبناء
 المجتمع الاشتراكى ام محاولة لتحقيق شروط الانتقال نحو الاشتراكية من
 خلال عملية مراعية تتحدد نتائجها بما يحدث ليس فقط فى هذه المجتمعات
 وانما كذلك بما يجرى فى كل أجزاء المجتمع العالمى .

فاذا كانت قضية البديل لطريقة الانتاج الرأسمالية مطروحة تاريخياً ،
 وبحدة اكبر فى اطار الأزمة الهيكلية الحالية التى تسود الاقتصاد الرأسمالى
 الدولى منذ السبعينات ، بصفة عامة ، واقتصاديات المجتمعات

المتخلفة بحقة خاصة ، وكان من اللازم دراسة ما تم في هذه المجتمعات دراسة تاريخية ناقدة ، فان مسألة البديل الجماعى للتنظيم الاجتماعى الرأسمالى مازالت مطروحة ، وبحدة اكبر ، رغم الانتكاسات فى بعض محاولات الاستقلال نحو الاشتراكية الامر الذى يثير خصائص طريقة الانتاج الاشتراكية

تحدد طبيعة طريقة الانتاج الاشتراكية بأن علاقات الانتاج فيها تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وبأن الانتاج يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية وبأن العملية الاقتصادية عملية مخططة . نرى مفهوم كل من هذه الخصائص عن قرب .

١ - الاقتصاد الاشتراكى يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج

نعلم أن علاقات الانتاج هى الروابط التى تقوم بين أفراد المجتمع فى أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد (أوفئة أو طبقة اجتماعية) فى عملية الانتاج والكيفية التى يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعى بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة . نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة فى التطور بدأ الانسان يخلق بعلمه أدوات يقصد بها زيادة انتاجيته . نضيف هنا ان التطور السابق على المجتمع الاشتراكى قد شهد اتجاهين تاريخيين هامين :

الاتجاه الأول يتمثل فى التعدد المستمر لأدوات الانتاج بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها ، وكذلك تعدد الأدوات فى داخل النشاط الاقتصادى الواحد . وهى لا تتعدد فقط وانما تزداد تعقيدا مع تطور المعرفة العلمية والتكنولوجية . تصور مثلا أدوات الانتاج التى تم اختراعها مع تعدد النشاطات الاقتصادية . من أدوات استخدمت فى الصيد ، الى أدوات تستخدم فى الزراعة ، الى أدوات تستخدم فى الصناعة ، وفى داخل كل فرع من فروع الصناعة ، الى أدوات تستخدم فى القيام بالخدمات . وتصور كذلك تعدد الأدوات وتطورها فى داخل نشاط واحد وليكن النشاط الزراعى من المحراث البدائي الى المحراث الآلى ، أو وسائل رفع المياه البدائية من الشادوف الى الساقية الى ماكينات الري ، أو أدوات الحصاد وفصل الحبوب عن النباتات ، وغير ذلك من الأدوات المستخدمة فى النشاط الزراعى . وقس على ذلك كل النشاطات الاقتصادية التى يكشفها الانسان واحد بعد الآخر . فإذا أخذنا مثلا صناعة المنسوجات يمكن تصور التعدد والتطور الهائل لأدوات الانتاج اذا ما قارنا بين المنزل والنول اليدويين وبين الأدوات التى تستخدم حاليا فى صناعة النسيج بمختلف أنواعه فى المراحل المختلفة من حليج الى غزل الى نسيج الى صباغة الى

تجهيز . يترتب على تعدد أدوات الانتاج وتطورها زيادة مستمرة في أهمية الدور الذى تلعبه في عملية الانتاج ، بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج في المجتمع الحديث دون هذه الأدوات وكذلك المواد التى يجرى تحويلها . ومع هذه الزيادة المستمرة في أهمية الدور الذى تلعبه وسائل الانتاج تزداد أهمية ملكيتها كعامل محدد لمصير الناتج من عملية الانتاج .

هذا الاتجاه الأول صاحبه تاريخيا وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كشكل قانوني غلب تركز عليه علاقات الانتاج في المجتمعات السابقة على المجتمع الاشتراكي (فيما عدا بطبيعة الحال المجتمعات البدائية التى كانت تقوم على شكل أو آخر من أشكال الملكية الجماعية) . مؤدى ذلك أن يتم الحصول على جزء كبير من الناتج الاجتماعى على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، أى أن يتم اختصاص فئة اجتماعية معينة بجزء من الناتج الاجتماعى اختصاصا فرديا .

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج ، أى كعملية لا يقوم بها شخص بمفرده وإنما يقوم بها أفراد الجماعة متعاونين مع اختصاص كل منهم بجزء من العمل اللازم للقيام بالانتاج . الازدياد المستمر لهذه الطبيعة يتم بمعان مختلفة :

* فهناك أولا الاتساع المستمر في حجم الجماعة مع تغير شكل التجميع الانساني من العائلة الى القبيلة الى الأمة حتى الى المجتمع العالمى . هذا الاتساع صاحبه ازدياد في درجة تقسيم العمل بين أفراد المجتمع أى ازدياد درجة اعتماد كل منهم على الآخر في الحصول على ما هو لازم لمعيشته .

* ينبني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على منتجات الفروع الأخرى ، بحيث أن أنتاج معين أصبح يستلزم مساهمة متزايدة لآخرين يعملون في نشاطات أخرى ، الأمر الذى يعنى الازدياد المستمر في عدد من يساهمون في أنتاج ناتج واحد ، هذا من ناحية .

* ومن ناحية أخرى ، ينبني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل ، الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على الفروع الأخرى وكذلك على الأفراد فيما يتعلق بمصير ما ينتجه ، الأمر الذى يعنى تزايدا في عدد من يستخدمون الناتج .

* كما أن حجم الوحدة الانتاجية - وخاصة في الانتاج الرأسمالى - في اتساع مستمر ، الأمر الذى يعنى ازديادا في عدد من يجتمعون للعمل في داخل وحدة انتاجية واحدة . هذا الاتساع المستمر كان مصحوبا بزيادة مستمرة في درجة تقسيم العمل داخل الوحدة

الانتاجية ، أى في تقسيم عملية الانتاج الى عمليات يتزايد عددها بحيث يتخصص عامل أو مجموعة من العمال في عملية واحدة من العمليات اللازمة لانتاج الناتج .

يترب على الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج أن يصبح من الصعب . أن لم يكن من المستحيل . اسناد انتاج معين الى شخص معين بالذات ، اذ أصبح من الضروري ان يساهم في انتاجه عدد كبير من افراد المجتمع لا يقتصر فقط على من يعملون في داخل الوحدة الانتاجية وانما يمتد ليشمل افراد في نشاطات اقتصادية اخرى . فيما كان من المتصور اسناد القمح الذى ينتجه فلاح (وأفراد عائلته) يهدف الى الاشباع المباشر لحاجاته ويعمل مستخدماً أدوات بدائية ، بينما كان من المتصور اسناد هذا الناتج الى عمل هذا الفلاح ، لم يعد من الممكن اسناد انتاج ساعة يد مثلاً الى عمل شخص معين بالذات ، اذ هى نتاج عمل عدد كبير من الأفراد ليس فقط في داخل المصنع الذى ينتج ساعات اليد وانما كذلك في المصنع الذى ينتج الآلات اللازمة لانتاج ساعات اليد والمصنع الذى ينتج الصلب والمنجم الذى ينتج الحديد ، والوحدات التى تقوم بالخدمات اللازمة للانتاج في كل مرحلة من هذه المراحل ، من خدمات صيانة ونقل وتزويد بالقوة المحركة ... الى غير ذلك .

عندما كان من الممكن اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين كان من المتصور أن يختص هذا الشخص بناتج عمله اختصاصاً فردياً . من الوقت الذى يستحيل فيه اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين بالذات . نظراً للازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج . ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج (بعد أن وصلت الى مستوى كفى معين) وبين الاختصاص الفردى بناتج هذه العملية أو بجزء كبير من ناتجها ، وهو اختصاص يتم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . من هنا ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التى أصبحت تلعب دوراً يستحيل قيام الانتاج في غيابه . بناء عليه ، ومع وصول الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج الى هذا الحد يصبح من الضروري ان يختص بالناتج كافة العاملين ، الأمر الذى لا يتم الا على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . ومن هنا جاءت ضرورة الملكية الجماعية اذا أريدت للعملية الاقتصادية ان تتطور بمعدلات تفوق مع ما وصل اليه المجتمع الانساني من معرفة علمية وتكنولوجية . ومن ثم يؤدي ترك التناقض دون حل الى الحد من معدل تطور العملية الاقتصادية ، كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الانحياضي لمعدلات نمو الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة .

هذا وقد شهدت طريقة الانتاج الرأسمالية الاتجاه نحو بعض أشكال غير فردية ، كما هو الحال ، بالنسبة للملكية الشركات المساهمة وملكية الدول الرأسمالية المعاصرة . الا أن تملك

الدولة الرأسمالية المعاصرة لوسائل الانتاج . يحل هذا التناقض وان كان يزودنا بالوسيلة
الشكلية التي تمكنا من الوصول الى حل له . ليس هنا بطبيعة الحال مجال دراسة طبيعة
ملكية الدولة الرأسمالية وسنكتفي بأن نبين اختصارا لماذا لا تحل هذه الملكية التناقض الذي
يخلصنا من الكلام عنه .

يرجع ذلك أساسا الى الطبيعة الاجتماعية السياسية للدولة . فالدولة كتنظيم اجتماعي - أي
كشكل لتنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين - ليست جهازا محايدا فوق الأفراد
والطبقات ، وإنما هي في الأساس جهاز تستخدمه الطبقة أو الطبقات الاجتماعية المسيطرة
لضمان سيطرتها على الطبقات الأخرى ، وهو ضمان يتم عن طريق حماية مصالح الطبقات
الحاكمة وفرض ارادتها . في التكوين الاجتماعي الرأسمالي تكون الدولة هي الأخرى ذات
طبيعة رأسمالية تخدم في المقام الأول النشاط الفردي القائم على الملكية الخاصة لوسائل
الانتاج . يترتب على هذه الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة :

* أن يكون الأصل هو النشاط الفردي ويكون قطاع الدولة قاصرا على أنواع محددة
من الوحدات الاقتصادية فهو يحتوي المشروعات التي تزود النشاط الاقتصادي بالخدمات
الأساسية كالمشروعات التي تقوم بخدمة النقل والمواصلات أو التزويد بالكهرباء والغاز
والمياه . كما يحتوي بعض المشروعات نظرا للظروف الخاصة التي كانت تعمل فيها مما جعلها
تعاني من انخفاض مستمر في معدل النمو (كصناعة الفحم في إنجلترا) . كما أنه يحتوي بعض
المشروعات التي تلعب دورا استراتيجيا في اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية كما هو الحال
بالنسبة للبنوك المركزية . هذا وقد تم ادخال بعض المشروعات الفردية في قطاع الدولة
لأسباب سياسية (كما هو الحال بالنسبة لمصانع سيارات رينو في فرنسا) . على هذا النحو
يكون حجم قطاع الدولة محدودا سواء بالنسبة لما تحت تصرفه من موارد انتاجية مادية أو
لعدد العاملين به ^(١) .

* أن الدور الذي يقوم به قطاع الدولة في الحياة الاقتصادية يكون دورا تابعا يتمثل
أساسا في القيام بدور تكميلي للدور الذي يقوم به قطاع النشاط الخاص عن طريق القيام
بخدمات أساسية للنشاط الاقتصادي الفردي يلزم معها - لزيادة أرباحية هذا الأخير - تقديم

(١) ما دام الأصل هو النشاط الخاص القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فان نقل الملكية من الأفراد الى الدولة لا
يمكن أن يكون إلا بمرور اذ في نقلها بلا عوض الغاء لجوهر الملكية الفردية وهو ما يتناقض مع الأسس الجمهورية للتكوين
الاجتماعي الرأسمالي . فالتأميم بمرور يمكن الأفراد في تغيير محل الملكية الخاصة من منجم للفحم مثلا الى شيء آخر كركبة من
النفود أو السندات . بل وقد حدث في بعض الأحيان أن كان من التعويض أكبر من القيمة الفعلية للمنشآت المزممة (كما كان
الحال عندما تم تأميم السكك الحديدية في بريطانيا) .

تتمتع بآثار منقطعة ، ولذلك تقدم الدولة هذه الخدمات عادة بالمال لا بغيره .
بعض - إن تكلم في بعض الأحيان عن من - نفقات انتاجها في حالة ما اذا كانت
ايرادات المرفق أقل من نفقاته يغطي المعجز من إيرادات الدولة أي من الضرائب أساساً
(وبخاصة الضرائب غير المباشرة التي يتحملها جميع الشعب) .^(١)

يرتبط على ذلك أن وجود ملكية الدولة الرأسمالية لوسائل الانتاج تكون قطاعاً للدولة ..
الذي تم في الدول الرأسمالية المعاصرة عن طريق التأميم في الفترة التي بدأت في ثلاثينات
القرن الحالي والتي تميزت بالأزمات الاقتصادية والسياسية الحادة - وإن كان يغير من الشكل
القانوني للملكية (إذ تنتقل من الأفراد إلى الدولة عن طريق التأميم) إلا أنه لا يؤدي إلى
تغير في طبيعة علاقات الانتاج السائدة في المجتمع . فالنشاط الغالب هو النشاط الخاص
حيث علاقات الانتاج مرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . بل أن علاقات الانتاج
في داخل قطاع الدولة لا يطرأ عليها التغير بعد التأميم (فالشركة الموزمة تدار على أسس
رأسمالية تسعى إلى تحقيق أقصى ربح لتؤدي استقامة عامة ، وتضع تعاملاتها فيما يخصه اعتماداً
تعمل اجتماعية السائدة في الصناعة التي تستغلها الشركة الموزمة ، أي أن وضعهم لا يختلف
عن وضع العاملين في المشروعات الخاصة التي تعمل في نفس الصناعة . ومن ثم يخضع
تحديد الأجور لنفس الأسس والتي تجعل الانجاء إلى الانزباب سلاحاً يستخدمه
العاملون) .

بناء عليه لا يحل التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الاختصاص
الذي ينتج هذه العملية أو بالجزء الأكبر منه إلا أن على التكوين الاجتماعي الاشتراكي
عندما تغير الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة وتكون بصدد الدولة الاشتراكية . فيصبح
الأصل العام هو الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الأمر الذي يعني تغييراً في طبيعة علاقات
الانتاج السائدة . هذا التغيير يتم عن طريق التأميم الذي تقوم به الدولة الاشتراكية والذي
يعني إحلال جديد للملكية محل شكل آخر وليس مجرد تغيير في على الملكية كما هو الحال
بالنسبة للتأميم الذي تقوم به الدولة الرأسمالية . فإذا ما تأكدت الطبيعة الاشتراكية للدولة
بمثل ملكيتها لوسائل الانتاج عن طريق تأميم الخطوة الأولى لتقوم علاقات انتاج ترتكز على
ملكية المجتمع ووسائل الانتاج تحول الخطوة الأولى إذ أن هناك فرق بين التأميم الذي تقوم به
دولة "الاشتراكية" وبين ملكية المجتمع لوسائل الانتاج . الأول يعني تحويلاً في الشكل القانوني

(١) كثيراً ما تقوم سياسة تعدد الأمان في المشروعات المملوكة للدولة على التمييز بين الصناعات التي لها مشروعات انتاجية
والتجارية . بمعنى هذا التمييز نوع السلعة أو الخدمة المتمثلة في بيع وبيع السلع والخدمات - التورية الانتاجية
والتجارية - بينما يستغنى عن لا يغطي نفقة انتاج السلعة أو الخدمة .

للملكية . أما الثانية فتعني سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدام الموارد الانتاجية استخداما يحقق مصلحة غالبية أفراد المجتمع وهو أمر لا يتم الا :

* بقيام المنتجين المباشرين بدور ايجابي في تحديد أهداف النشاط الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف . أى كيفية استخدام وسائل الانتاج على نحو يحقق هذه الأهداف .

* أن يكون للمنتجين المباشرين الكلمة في اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الانتاجية .

* أن يكون للمنتجين المباشرين رقابة فعلية على استخدام الموارد الانتاجية .

* أن يترتب على استخدام هذه الموارد تحقيق مصلحة غالبية أفراد المجتمع ان لم يكن جميعهم ، على ألا ينظر الى هذه المصلحة في الفترة القصيرة فقط وانما في الفترة الطويلة كذلك . وهذه المصلحة بعكسها نمط توزيع الناتج الاجتماعي بين المنتجين المباشرين .

الفرق بين التأميم وملكية المجتمع هو في الواقع الفرق بين السلطة القانونية التي تخولها الملكية وبين القدرة الفعلية على استخدام المجتمع لوسائل الانتاج والمنتجات استخداما فعالا وعلى نحو كفء . ووجود الأولى (أى السلطة القانونية) لدى الدولة لا يعني بالحق تمتع المجتمع بالثانية (أى بالقدرة الفعلية) . فلكية الدولة لا تعني بالحق سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج (على النحو الذى رأيناه) وانما قد تصطبج بسيطرة فرد أو مجموعة من الافراد . لتوضيح ذلك نضرب مثلا بملكية الأرض في الاتحاد السوفيتي : فرغم أن تأميم الأرض (أى ملكية الدولة للأرض) قد تم منذ ثورة ١٩١٧ فإن استغلال الأرض - أى الاستخدام الفعلى لقوى الانتاج في الزراعة - ظل قاصرا أساسا على أفراد الفلاحين حتى أواخر العشرينات من القرن الحالى . كما أنه لا يزال هناك بعض المساحات يستغلها أعضاء المزارع الجماعية على وجه الاستقلال رغم ملكية الدولة لها . كما أن الفرق بين التأميم وملكية المجتمع يتضح من الصعوبات التي يقابلها تنفيذ الخطة حتى في داخل قطاع الدولة نفسه ، وهى صعوبات تشتد حداثتها عندما تكون السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج لمجموعة تتعارض مصالحها مع مصالح المنتجين المباشرين (الواقع ان صعوبات تنفيذ الخطة في داخل قطاع الدولة قد تنشأ عن عيوب في تنظيم هذا القطاع أو عيوب في تحضير الخطة ، أو نتيجة لأن درجة سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج لا زالت محدودة) .

بناء عليه نجد أن التأميم - أى نقل ملكية وسائل الانتاج الى الدولة - يمكن أن يتم - وعادة ما يتم - في فترة زمنية وجيزة ، أما ملكية المجتمع لوسائل الانتاج - أى السيطرة الفعلية

على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدامها بكفاءة لمصلحة كافة أفراد المجتمع -
تتجسّد تدريجياً من خلال عملية تاريخية تختلف من مجتمع لآخر وفقاً للظروف الاجتماعية
والسياسية للمجتمع . الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف بين المجتمعات الاشتراكية في معدل
تحقيق السيطرة الاجتماعية على وسائل الانتاج المختلفة في المجتمع الواحد وهو ما ينعكس في
أشكال مختلفة من الملكية الاشتراكية (ملكية الدولة الاشتراكية ، الملكية التعاونية) .

بهذا يمكن التأميم أو ملكية الدولة الاشتراكية من توجيه قوى الانتاج لبناء أساس
المجتمع الاشتراكي ، وهو على هذا النحو شرط أساسي لأمكانية القيام بالتخطيط ، أي
شرط سابق لهذه الإمكانيّة . كما سنرى فيما بعد . ولكنه ليس الخطوة في سبيل سيطرة
المجتمع على قوى الانتاج وهي سيطرة تتحقق تدريجياً من خلال عملية تاريخية وتؤدي
تحقيقها إلى أن تصبح جوهر التخطيط . وعليه يكون بناء المجتمع الاشتراكي عملية تاريخية
في خلالها بدأ التخطيط كموجه اجتماعي لقوى الانتاج ليصبح ذا سيطرة اجتماعية عليها .

على هذا النحو يتضح أن علاقات الانتاج الاشتراكي تدور حول ملكية الجماعة لوسائل
الانتاج التي تكف عن تكون رأس مال ، أي أنها تكف عن أن تكون محلاً لعلاقة اجتماعية
تمكن فئة من الحصول على جزء من الفائض الاجتماعي الصافي لمجرد ملكيتها لهذه الوسائل .
وتعود لتصبح مجرد وسائل انتاج أي أدوات للعمل ومواد موضوع العمل .

هذه الطبيعة الجماعية للملكية وسائل الانتاج تعطينا نمطاً لتوزيع الناتج الاجتماعي الصافي
بين من ساهموا في انتاجه يختلف عن النمط الذي هو من طبيعة الانتاج الرأسمالي ، فهو
يمكن من قيام الانتاج وتوزيع الناتج على نحو يشبع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع .

٢ - الاقتصاد الاشتراكي يهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية

تتميز طريقة الانتاج الاشتراكية بأن الانتاج يتم فيها بقصد إشباع الحاجات وليس بقصد
تحقيق أقصى ربح (سنرى فيما بعد أن الربح وإن كان قد كف عن أن يكون الهدف من
الانتاج من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج إلا أنه يظل معياراً للحكم على كفاءة
الوحدة الانتاجية) . رأينا كيف يترتب على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أن يكون الهدف
الأساسي من قيام المشروعات الرأسمالية بالانتاج هو تحقيق أقصى ربح نقدي . على هذا
النحو يتحدد الهدف الذي تسخر لتحقيقه القوى الانتاجية للمجتمع الرأسمالي ، كما تتحدد
أفضل وسائل تحقيق هذا الهدف . فالانتاج وإن كان يؤدي في النهاية إلى إشباع الحاجات إلا
أنه لا يعني إلا بالحاجات التي يمكن ترجمتها إلى قدرة شرائية تمثل طلباً على السلع المنتجة ،

طلبا يمكن المنتج من تحقيق ما سعى اليه من ربح نقدي . أما الحاجات التي لا يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية فلا اشباع لها فردية كانت أو اجتماعية وأيا كانت درجة الحاج هذه الحاجات . في هذه الحالة يقال أن الانتاج انما يكفي نفسه وفقا لطلب السوق ، وهو طلب يتحدد - لحد كبير - وفقا لامكانيات الأفراد وما يحصلون عليه من نصيب في الناتج الاجتماعي الصافي . فاذا ما توافر هذا الطلب استجاب الانتاج الى الحاجة التي تكن وراءه يستوى في ذلك أن تكون امكانيات المجتمع قادرة على تمكين الغالبية من أفرادها من اشباع مثل هذه الحاجة أم لا . هذا بالنسبة للهدف من الانتاج الرأسمالي .

أما الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فيترتب عليها ان يصبح الهدف من الانتاج هو اشباع الحاجات ، والحاجات الاجتماعية ، والاجتماعية بمعنى أن الانتاج يوجه لاشباع الحاجات التي تمكن ظروف المجتمع (الموارد الطبيعية التي تحت تصرفه ، القوة العاملة ومستواها الفني ، وسائل الانتاج المتراكمة أو باختصار مستوى التطور للقوى الانتاجية) من اشباعها لغالبية أفراد المجتمع في فترة زمنية معينة . فاعتبار الحاجة اجتماعية بهذا المعنى يحدد اذن بمستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، وبالتالي مدى قدرتها على اشباع حاجة دون أخرى لأفراد الجماعة . ففي المجتمعات التي لم يسمح مستوى تطور القوى الانتاجية فيها بأشباع الحاجات الضرورية (مستوى معين من المعيشة فيما يتعلق بالمأكل والملبس والسكن ... الخ) لغالبية الأفراد لا تعد الحاجة الى عربة خاصة مثلا حاجة اجتماعية بالمعنى الذي قدمناه وانما هي حاجة فردية تشبع عن طريق انتاج يكفي نفسه وفقا للطلب الفردي (الحاجة المترجمة الى قدرة شرائية من جانب بعض الأفراد) وليس وفقا للحاجات الاجتماعية . الأصل في الانتاج الاشتراكي أنه أنتاج يتكيف وفقا للحاجات الاجتماعية .

فاذا كان الانتاج الاشتراكي يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية فإن تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها في فترة زمنية (تغطيتها الخطة القومية) يعتبر من أهم مشكلات التخطيط ، اذ يستلزم التوفيق بين احتياجات المجتمع في الزمن القصير واحتياجات تطوره في الزمن الطويل في الوقت الذي تتعدد فيه الحاجات الاجتماعية تعددا لا تستطيع معه الموارد المحدودة اشباعها كلها في نفس الوقت . بناء عليه اذا ما تم التوفيق بين احتياجات الناس والمستقبل ترتب الحاجات الاجتماعية التي سيجري اشباعها ترتيبا يتضمن أسبقية البعض منها على البعض الآخر ، أي أنها ترتب ترتيبا هرميا يحقق لبعض الحاجات أولوية في الاشباع بالنسبة للبعض الآخر .

اذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم أساسا على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ترتب على ذلك أن الهدف من الانتاج أصبح اشباع الحاجات الاجتماعية . فان أداء الاقتصاد الاشتراكي

لتحقيق الهدف لا يكون عن طريق العمل التلقائي لقوى السوق وإنما عن طريق التخطيط .
من هنا جاءت الخاصية الجوهرية التالية للعملية الاقتصادية الاشتراكية .

٣- الاقتصاد الاشتراكي الاقتصاد مخطط :

التخطيط الاقتصادي هو الذي يحدد شروط الانتاج وتجده في الفترات الزمنية المتعاقبة .
ما الذي يقصد بالتخطيط الاقتصادي ؟ هل كانت عملية الانتاج عملية مخططة في كل
مراحلها التاريخية ، أى في ظل الأشكال المختلفة للتكوينات الاجتماعية التي مر بها التطور
البشري ؟ اذا كان الجهد الذى يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الأخرى في أنه
مجهود واع ، يعنى مقدما نتيجة الجهد ويعرف الوسيلة التي توصله اليها ، هل يعنى ذلك أن
التخطيط الاقتصادي كظاهرة سائدة كان موجودا منذ فجر التطور الانساني ؟

سنحاول فيما يلى - عن طريق التعرف على مفهوم التخطيط الاقتصادي - ايضاح أن
الاجابة على هذين السؤالين الأخيرين لا يمكن أن تكون بالإيجاب ، وأن التخطيط
الاقتصادي كمحدد لشروط الانتاج الاجتماعى وتجده في الفترات الزمنية المتعاقبة وان كان
يحد أساسه في الحقيقة التي مؤداها أن الانسان حيوان واع ويرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة
الاقتصادية التي كانت محلا لتطور مستمر في ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى (على النحو
الذى سنراه بعد لحظات) الا أنه لا يصبح ميكانيزم الحركة للعملية الاقتصادية الا في ظل
التكوين الاجتماعى الاشتراكى .

قلنا أن المجهود الانساني مجهود واع ، كل نشاط يقوم به الانسان نشاط هادف موجه
نحو تحقيق غرض معين . لتحقيق هذا الهدف ، للوصول الى نتيجة يتصورها مقدما - يتبع
الانسان الوسيلة المناسبة . قلنا كذلك ان الهدف العام من القيام بالنشاط الاقتصادي هو
اشباع الحاجات . والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما .
تحديد هذه الحاجات يحدد في نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء القيام بالنشاط
الاقتصادي في هذا المجتمع المعين ، وهى غايات تستقر عن طريق العادة والأخلاق
الاجتماعية ، ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الأحيان . ان صدق ذلك بالنسبة
لتحديد الغايات من النشاط الاقتصادي في كل التكوينات الاجتماعية التي مرت بها البشرية
في تطورها حتي الآن فان الأمر يختلف بالنسبة لاختيار مجموعة وسائل تحقيق هذه الغايات
من تكوين اجتماعى الى آخر . من وجهة النظر هذه يمكن التفرقة بين المجتمعات السابقة على
التكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الغايات الاقتصادية عن طريق

ما يمكن ان يسمى « بالاختيار الطبيعي »^(٣) وبين التكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق « الاختيار الرشيد »^(٤).

في المجتمعات السابقة على الرأسمالية كانت وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية تكتشف وتستقر عن طريق التجربة الجماعية التي تتكون أثناء عملية العمل الاجتماعى . هذه التجربة تكتشف الوسائل وتقدر مدى فعاليتها ثم تحتفظ بالوسائل التي تثبت فعاليتها وتلفظ ما عداها . على هذا النحو تتم عملية « اختيار طبيعى » لوسائل تحقيق الغايات الاقتصادية ويتشكل تكنيك النشأط الانتاجى . فاذا ما تحددت غايات النشأط الاقتصادى في مجتمع معين وتحددت معها الوسائل أو التكنيك الذى يقابلها انتقلت هذه الغايات والتكنيك اللآزم لتحقيقها عبر الأجيال . عن طريق التقاليد . اذ ينتقى كل جيل جديد الغايات الاقتصادية التي يهدف النشأط الاقتصادى الى الوصول اليها وكذلك وسائل تحقيقها كما تورث من الجيل السابق عليه . على هذا النحو يسمى النشأط الاقتصادى لجيل بعيش في مجتمع معين لتحقيق غايات استقرت بفضل التقاليد الاجتماعية بالاستعانة بوسائل انتقلت اليه هي الأخرى عبر التقاليد الاجتماعية دون تحليل رشيد لهذه الوسائل أو تلك الغايات .

أما في ظل الرأسمالية فان الهدف من النشأط الاقتصادى يصبح أساسا تحقيق الكسب النقدى ، وينعكس ذلك في مجال الانتاج بالسعى الى تحقيق أقصى ربح نقدى . الوسائل التي تتبعها الوحدات الانتاجية ، وهي وحدات فردية ، لم تعد تتحدد وفقا للتقاليد وانما تتحدد وفقا لاختيار رشيد يهدف الى التعرف على الوسيلة التي تحقق أقصى نتيجة بأقل تكلفة . هنا تظهر أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية^(٥) .

ومؤدى هذا المبدأ هو تخير الوسيلة (من بين الوسائل المتعددة) التي تؤدى بالفرد الى تحقيق أقصى نتيجة بأقل تكلفة . فاذا ما تحددت التكلفة تكون الوسيلة المحققة للرشادة الاقتصادية هي تلك التي تعطينا أقصى نتيجة ، واذا ما تحددت النتيجة تكون هذه الوسيلة هي تلك التي ينجم عن اتباعها أقل تكلفة ، فالأمر يتعلق هنا باختيار لغاية معينة ثم اختيار الوسيلة التي تحقق هذه الغاية بأقل تكلفة ممكنة ، أى يتعلق بخطوة ، اذ جوهر الخطوة هو

Natural selection

(٣)

Rational selection

(٤)

الخامس . دار المعارف ، مصر ١٩٦٦ ، الباب

Economic rationality; rationalité économique.

(٥)

المحاضرات التي ألقاها على طلبة السنة الأولى لكلية الحقوق بالاسكندرية في العام الجامعى ١٩٦٥/٦٤ وذلك للفترة بين الرشادة الاقتصادية وترشيد

rationalisation

Rational

الرشيد

النشأط الاقتصادى . وكذلك بيناوين صفة

تتميز بمسيلة تحقيق هذا الهدف . وتكون الخطة اقتصادية اذا ما تعلق بالنشاط الاقتصادي ، أى ذلك النشاط الخاص بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع .

ولكن هل من الممكن ان نعتبر أى خطة تتعلق بنشاطات اقتصادية خطة بالمعنى الذى أصبح فيه اصطلاح الخطة ملازما للتخطيط الاقتصادى بالمعنى الذى أصبح لهذا الأخير في مجال التفرقة بين اقتصاديات مخططة واقتصاديات عمل عن طريق العمل التلقائي لقوى السوق ؟ لكن يمكن اعتبار الخطة كذلك أى خطة تتعلق باقتصاد يأخذ صفة الاقتصاد المخطط يتعين أن تكون الخطة محتوية لكل الحياة الاقتصادية للجاعة أو على الأقل للقطاعات التي تلعب الدور الاستراتيجي في حياة الجماعة الاقتصادية . يزيد على ذلك أن وجود الخطة لا يكفي لاعتبار الاقتصاد مخططا ، فقد يتم تخصيص الخطة على غير أساس من الواقع أو على أساس خاطيء فلا يكون لها حظ من التنفيذ العملي . وكذلك الحال في حالة عدم تنفيذ الخطة (التي قد تكون سليمة في ذاتها) لعدم توافر الشروط التنظيمية اللازمة لقيام عملية التخطيط . في هاتين الحالتين توجد الخطة ولكن الاقتصاد القومي لا يسير وفقا لها ويظل يسير سيرا تلقائيا غير مخطط .

لايضاح ذلك ستقوم بالتفرقة بين أنواع مختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع وهو المعنى الذى يغطى كافة محاولات تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية في ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى وبين الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى أصبح ملازما للاقتصاديات المخططة أى الاقتصاديات التي تسود فيها طريقة الانتاج الاشتراكية . عن طريق التعرف على الأنواع المختلفة للخطة بالمعنى الواسع واستبعادها الواحدة بعد الأخرى نصل الى الخطة الاقتصادية بالمعنى الدقيق ، أى بالمعنى الذى أصبح له مفهوما اصطلاحيا يرتبط بالاقتصاديات الاشتراكية .

الأنواع المختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع :

يمكن تعريف الخطة بالمعنى الواسع بأنها السيطرة المتعمدة - أو محاولة السيطرة - لوحدة تنظيمية أو مجموعة ما على قوى اقتصادية بقصد تحقيق هدف - أو الاستمرار في محاولة تحقيق هدف - يعد في لحظة زمنية معينة هدفا وفقا للحجم الوحدة الاجتماعية التي تقوم باعداد الخطة ومحاولة تنفيذها ، أى وفقا النطاق الذى تتخذ في حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية على أن يكون . وهذا المبدأ يمكن تبينه :

الخططة الاقتصادية الفردية :

الفرد ، أو العائلة ، في محاولته لتنظيم حياته في حدود امكانياته المحدودة بقصد تحقيق أقصى اشباع يقوم بوضع نوع من الخطة تهدف الى استخدام الموارد المحدودة لتحقيق الهدف المنشود .

الخططة الاقتصادية للمشروع :

القيام بخطة اقتصادية بالمعنى الواسع هو شرط استمرار وبقاء المشروع الفردى في ظل الانتاج الرأسمالى ، في هذا المشروع نجد أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية . فالمنظم يحاول بطريقة مقدمة ^(١) في ظل ظروف السوق - وتوقعاته بالنسبة لها - أن يستخدم الموارد التي تحت تصرفه المباشر على نحو يحقق له هدفه وهو تحقيق أقصى ربح أو أقل خسارة تقريباً لربح يأتي فيما بعد . في ظل المنافسة الكاملة يقوم كل مشروع - في محاولته لتحقيق أقصى ربح - بالانتاج وفقاً لخطة مرسومة مقدماً ومبينة على توقعاته الخاصة بامكانيات البيع . هذا النوع من الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع هو ما يعرف باصطلاح الاشارة العلمية للمشروع ^(٢) . هذا في الوقت الذي تحكم فيه العملية الانتاجية بأكملها بميكانيزم الأثمان ، بقوة السوق التي تنظم عملية الانتاج بصفة لاحقة ^(٣) . بمعنى آخر بينما يتميز الوضع بنوع من التنظيم المتقدم في داخل الوحدة الانتاجية يكون تنظيم عملية الانتاج الاجتماعى تنظيمياً لاحقاً ، اذا توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة يتم على نحو تلقائى لا تظهر نتيجته - المواتية أو غير المواتية من وجهة نظر المجتمع بأكمله - الا في نهاية الفترة الانتاجية أى بعد أن يكون قد تم كل شئ بناء على آلاف القرارات الفردية التي يتخذها الأفراد . مع تطور شكل السوق على نحو الاحتكار أو منافسة القلة تحاول المشروعات الكبيرة التغلب على هذا التناقض بين هذين النوعين من التنظيم : تنظيم الانتاج في داخل الوحدة الانتاجية ، تنظيمياً يحقق نوعاً من الرشادة الاقتصادية لأجزاء العملية الاقتصادية ، وتنظيم الانتاج على نطاق المجتمع تنظيمياً تلقائياً يحرم النظام في مجسوعه من الرشادة الاقتصادية . ومن ثم تسعى هذه المشروعات - بهدف السيطرة على السوق - الى تخطيط الانتاج في الصناعة أو مجسوعة الصناعات التي تسبطن عليها ، هذا يقودنا الى نوع آخر من أنواع الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع .

à priori

(١)

Scientific management

(٢)

à posteriori

(٣)

الخططة الاقتصادية لصناعة أو مجموعة من الصناعات:

بواسطة هذه الخطة تحدد أهداف معينة للصناعة وهي ، العمل على عدم تقلب أثمان منتجاتها ، تنظيم العمالة والتخلص من التبديد الناتج من المنافسة بين الوحدات الانتاجية ، تحقيق وضع تنظيمي معين : ترست ، كارتل ، شركة قابضة ، وذلك للوصول الى أهداف معينة في الصناعة محل الاعتبار . هذا هو ما يطلق عليه **ترشيد الصناعة**^(٩) . في محاولتها لتحقيق أهداف الترشيد هذه تميل الصناعات الى أن تتطور الى الشكل الاحتكاري (وذلك حتي تفيد من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا السيطرة في السوق) . وكاحتكارية هي في وضع يمكنها من استغلال وحدات أخرى توجد في مركز اقتصادي أضعف . في حالات كهذه تنور المطالبة بمد الفكرة الأساسية للخططة الاقتصادية بالمعني الواسع حتي تشمل الاقتصاد بأكمله خالقة بذلك المجال الذي قد توجد فيه خطة اقتصادية بالمعني الضيق . لكي نصل الى هذه الخطة يتعين علينا ان نستعرض بعض أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، اذ ليس كل تدخل للدولة في العمل الحر لقوى السوق من قبيل التخطيط الاقتصادي بالمعني الذي أصبح مرتبطا بطريقة أداء الاقتصاديات الاشتراكية .

الخططة الاقتصادية والصور المختلفة لتدخل الدولة :

هناك أولا ما يعرف اصطلاحا بتدخل الدولة^(١٠) وهو ما يتضمن بعض التدخل المتعمد من جانب الدولة في عمل نظام السوق ولكنه لا يتضمن تخطيط النظام بأكمله . الجوهرى بالنسبة لهذه الصورة من تدخل الدولة أنها بينما تعدل من الشروط التي يعمل في ظلها نظام السوق في سبيل توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة ، فانها لا تزال تترك النتيجة النهائية غير محددة متوقفة على القرارات الفردية . الأمر هنا يستلزم تدخل الدولة تدخلا قد يكون متكررا ولكنه ليس منتظما . هذا النوع من التدخل يمكن اعتباره الشكل البدائي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ومثاله حياة الدولة للصناعة الوليدة عن طريق محاولة جعل السوق المحلية خالصة لها والحيلولة دون قيام منافسة من الصناعات المشابهة في الخارج الأقوى من الصناعة المحلية . تم هذه الحماية عن طريق سياسة تجارية (فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع المماثلة للسلع المنتجة محليا مثلا) تمنع أو تفيد من دخول سلعة منافسة الى اقليم الدولة . مثاله كذلك تدخل الدولة لحماية أوضاع معينة مكتسبة

The rationalisation of industry
Interventionism.

(٩)

(١٠)

بواسطة مشروعات استثمارية أو مشروعات في سوق تسوده منافسة القلة . عندما تكون اجراءات التدخل قد اتخذت لحماية مجموعة معينة من المنتجين أو المستهلكين قد يترتب على التدخل اقلال كفاءة الاقتصاد القومي لحساب هذه المجموعة .

هناك ثانيا ما يعرف اصطلاحا بتوجيه الدولة للاقتصاد القومي ، وهو يتضمن تدخلا منتظما من جانب الدولة يهدف الى توجيه الاقتصاد نحو غايات معينة يلزم على القائمين بالنشاطات الاقتصادية ، أى المشروعات الفردية ، تحقيقها دون أن تقوم الدولة بأن تحدد لهذه المشروعات الوسيلة أو الوسائل التي يتم عن طريق اتباعها تحقيق الغايات . هذه الصورة من تدخل الدولة تمثل نوعا من السياسة الاقتصادية المفصلة .

هذه الصور من تدخل الدولة لا تعد من قبيل الخطط الاقتصادية بالمعنى الذى أصبح مرادفا للميكانيزم الذى تعمل من خلاله الاقتصاديات الاشتراكية . اذ فضلا عن غياب الخصائص الأخرى التي تميز طريقة الانتاج الاشتراكية ، وهى انها طريقة للانتاج تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية ، فان تدخل الدولة يقتصر على تحديد أهداف تأمل الوصول اليها دون أن تحدد الوسائل التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف . حتي في الحالات التي تقوم فيها الدولة بتحديد بعض الوسائل فانها تترك النتيجة النهائية متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق ، الأمر الذى لا يضمن تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة الذى هو من جوهر التخطيط الاقتصادى .

الخطوة الاقتصادية بالمعنى الضيق :

لم يبق الا ذلك النوع من تدخل الدولة الذى يتمثل في تدخل عضوى في الحياة الاقتصادية لا يهدف فقط الى ضمان سير معين للاقتصاد وانما الى تحقيق تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي . يتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد القومي من تحقيق أهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التي يمر بها هذا الاقتصاد ، على أن تنسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك . تحديد الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا المجال يمثل الخطوة الاقتصادية بالمعنى الضيق ، أى بالمعنى الملائم للاقتصاديات الاشتراكية . الأمر هنا يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية : أى المنتجات تنتج والكمية التي يتم انتاجها ، كيفية وزمان ومكان انتاجها ، مصير هذه المنتجات بعد انتاجها ، للاستعمال النهائي في الاستهلاك أو للاستعمال في الانتاج وفي أى فروع الانتاج .. الى غير ذلك من القرارات الواعية التي تتخذها السلطات القائمة على أساس

دراسة شاملة للإمكانيات الاقتصادية للمجتمع . (سنرى بعد قليل أن الأمر لا يمكن أن يتعلق بقرارات تحكمية إذ هذه ليست من التخطيط في شيء وإن كانت التجربة العملية لا تستبعد اتخاذ مثل هذه القرارات) . لكي تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات يتعين أن يكون لها السيطرة الفعلية على ما تحت تصرف الجماعة من موارد وقدرات إنتاجية . فالقدرة على التصرف هي أول متطلبات الخطة الاقتصادية بهذا المعنى في غياب الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الإنتاجية للجماعة مما يخلق التلازم بين التخطيط الاقتصادي كظاهرة سائدة وبين التكوين الاجتماعي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، أي التكوين الاجتماعي الاشتراكي ، (سنرى بعد لحظات أن الأمر لا يحتم استبعاد وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادي على الأقل أثناء مرحلة انتقالية) .

على هذا النحو يمكننا اجمال القول بأن الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق ، أي بالمعنى الذي يقصد عند الكلام عن الخطة في الاقتصاديات الاشتراكية ، ليست خطة تنبؤ (بالمعنى الذي لهذا الاصطلاح في مجال تقرير السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية) ولكنها خطة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجود هذا الأخير) لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومي في مجموعة خلال فترة قادمة وإنما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية الملموسة على نحو يضمن للعملية الاقتصادية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة . جوهر الخطة الاقتصادية بهذا المعنى إذن :

* أنها تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة إذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفا تسعى لتحقيقه ، أي تحدد للاقتصاد القومي في مجموعة غاية معينة ، وهو ما يعبر عنه عادة « بغاية التخطيط » .

* أنها تتضمن توجيه استخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من تحقيق الهدف عن طريق ضمانها سير الاقتصاد سيرا خاليا من المتناقضات التي قد تعرقل عمله .

* أنها تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الإنتاجية موضوع الخطة .

* أنها تحل السيطرة الاجتماعية محل القرارات الفردية المتعلقة باستخدام تلك الموارد .

ومقتضي هذه الخصائص أن تكون سيطرة الجماعة على مواردها الإنتاجية كافية لتمكينها من

العمل على تحقيق هدفها ، ولا يأتي ذلك إلا بوجود قطاع اشتراكي يشغل من الاقتصاد

حيزا يمكنه من أن يكون محور عملية الإنتاج الاجتماعي .

تلك هي الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى يلازم طريقة الانتاج والتي يمكن القول معها - اذا ما لقبت الخطة حظا من التنفيذ العملى - بأن الاقتصاد اقتصاد مخطط ولا يخضع للعمل التلقائى لقوى السوق . والخطة على هذا النحو هي وسيلة تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع .

التخطيط الاقتصادى وتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع :

نعرف أن الجهود الانسانية ، العمل ، مجهود واع . كل نشاط فردى أو نشاط تقوم به مجموعة صغيرة هو نشاط هادف يسعى الى تحقيق نتيجة معينة يختار لها وسيلة ما . نعرف كذلك أن الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالى (المشروع) تحدد لنفسها مقدما - في اثناء قيامها بالنشاط الانتاجى - هدفا تسعى الى الوصول اليه في خلال الفترة القادمة . وهي تتخير الوسيلة التي ينتجم عن اتباعها تحقيق النتيجة بأقل تكلفة . مبدأ الرشادة الاقتصادية اذن هو الذى يحكم سلوك الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالى . ولكن بينا النشاطات الاقتصادية الفردية نشاطات هادفة تسعى الى تحقيق نتائج متباعدة محكومة في سعيها بمبدأ تحقيق أقصى نتيجة بأقل مجهود فان النتيجة العامة لمجموع هذه النشاطات - النتيجة على مستوى المجتمع - تتحقق من خلال النشاطات الفردية العديدة ، أى تتمثل نتيجة تفاعل العديد من النشاطات المختلفة والمتضاربة . النتيجة الاجتماعية اذن لم تكن نتاج تغير لأكفا . وسيلة للوصول الى هدف اجتماعى . بعبارة أخرى ، ولو أن كل قرار تتخذه الوحدة الانتاجية يصدر بوعى وتدبير من جانب المنتج وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا أن النتيجة النهائية (لمجموع القرارات الفردية) تحدث تلقائيا دون أن تكون في حسان أحد بطريقة متقدمة وواعية . بعبارة ثالثة ، بينا نجد نتيجة كل نشاط فردى رعاية مقدما فان النتيجة الاجتماعية تترك شأنها لتكون محصلة النتائج المختلفة الناجمة عن النشاطات الاقتصادية المتضاربة ، فالنتيجة على مستوى المجتمع لا تلقى رعاية مقدمة . ففي مجال الانتاج مثلا بينا كل مشروع يرسم سياسته الانتاجية لتحقيق أقصى ربح في الفترة القادمة قد تأتى النتيجة في نهاية الفترة بخيبة آمال جميع المنتجين ومحقة للمجتمع بأكمله ازمة اقتصادية تنعكس في تبديد للموارد الانتاجية للجاعة مع بقاء حاجات أفرادها دون اشباع . ومن ثم فتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الوحدة الانتاجية محدود بعدم استطاعة الجاعة بأكملها انخضاع نشاطها - الاقتصادى - أو عملية الانتاج الاجتماعى - لهذا المبدأ .

من الوقت الذى تصبح فيه النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه في خلال فترة زمنية مقبلة (وهذا الوقت يتحدد تاريخيا بوصول المجتمع البشرى الى مرحلة معينة من مراحل تطوره) وتتخير أكفا الوسائل الموصلة لهذا الهدف فكون

بصفة محاولة المجتمع لتحقيق الرشادة على نطاق المجتمع . يتم ذلك عن طريق التخطيط الاقتصادي .

ترشيد النشاط الاقتصادي للمجتمع بأكمله يستلزم أن تكون الغايات التي تسعى الوحدات الانتاجية المتعددة الى تحقيقها خاضعة لغاية تحتوى عملية الانتاج الاجتماعى في مجموعها . بعبارة أخرى ، تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى (استخدام الموارد الانتاجية على نحو يحقق أكبر نتيجة ممكنة) يتطلب تنسيق نشاط الوحدات الانتاجية المختلفة على نحو يدمج غاياتها المختلفة في غاية عامة مشتركة توجه النشاط الاقتصادى للمجتمع في مجموعه . هذا التنسيق هو جوهر التخطيط الاقتصادى .

وقد رأينا كيف أنه قد نشأت في ظل الانتاج الرأسمالى حاجة الى تخطي حدود الرشادة الاقتصادية الفردية ومحاولة تنسيق نشاطات مجموعات معينة من المشروعات الفردية الأمر الذى عرفناه تحت اصطلاح ترشيد الصناعة . وهى محاولات نشأت في مجال النشاطات التي تركز فيها رأس المال وتتركزت بالتالى عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهذه النشاطات ، ثم زادت أهميتها مع قيام الدولة ببعض أنواع النشاط الاقتصادي . ولكن هذه المحاولات لتوسيع نطاق الرشادة الاقتصادية تصطدم بكون الموارد الانتاجية تحت سيطرة أفراد أو مجموعات متعددة - مملوكة ملكية خاصة لها تضارب مصالحهم الأمر الذى يحول دون امكان وجود هدف واحد مشترك يخصص جميع الموارد الانتاجية لتحقيقه ، ويحول بالتالى دون توسيع نطاق الرشادة الاقتصادية حتي تشمل الاقتصاد القومى بأكمله .

أما في ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى فان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تحول طبيعة الوحدة الانتاجية وتجعل منها وحدة اشتراكية (أو مشروعاً اشتراكياً) . تحقيق أقصى ربح يكف عن أن يكون الهدف الأخير للوحدة الانتاجية . نشاط هذه الوحدة يخضع لغاية اجتماعية تعبر عنها خطة الاقتصاد القومى . هذه الخطة تعرف الغاية الاجتماعية بطريقة كمية تمثل عادة في الوصول الى مستوى معين من الدخل القومى . كما تقرر الخطة الوسائل الرئيسية التي تخدم تحقيق تلك الغاية : كمجموع وتوزيع الاستثمارات ، انتاج كل فرع من فروع الانتاج الصناعى والزراعى ، حجم العمالة ، توزيع الناتج الصافى ، الخ . كما تحدد الخطة الدور الذى يتعين أن تقوم به كل وحدة انتاجية في سبيل تحقيق تلك الغاية .

هذا ويتعين مراعاة أنه وان كان الربح لا يزال موجوداً في الوحدة الانتاجية الاشتراكية فان ذلك لا يعنى أن يكون تحقيقه هو الهدف من اتخاذ قرارات الانتاج وانما تحقيق الفائض في داخل الوحدة الانتاجية يصبح وسيلة خاضعة للغاية الاجتماعية كما تعبر عنها الخطة

الاقتصادية . فهذه الأخيرة هي التي تحدد استخدامات هذا الثاقل ، فالفاقل لا يذهب الى العاملين في المشروع ، وانما يخصص للاستخدامات التي تحقق الهدف الاجتماعي . فقد يخصص جزء لأداء خدمات يستفيد بها العاملون في الوحدة الانتاجية . كما قد يخصص جزء منه لتنطية بعض الاستثمارات في الوحدة الانتاجية . كما يذهب جزء كبير منه الى الدولة لاستخدامه في تمويل الاستثمارات التي يتم تقريرها على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه . هنا يكون الربح عاملاً منشطاً في تحقيق الأعمال التي ترد في الخطة ووسيلة التحقق مما اذا كان سلوك الوحدة الانتاجية يتفق والرشادة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد القومي بأكمله . بعبارة أخرى ، الربح في الوحدة الانتاجية الاشتراكية يكف عن أن يكون الهدف من قيام هذه الوحدة بالانتاج ويصبح معيار الحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية في عملها . أي في قيامها بالدور اللازم لتحقيق الغاية الاجتماعية كما ترجمها خطة الاقتصاد القومي . على هذا النحو تندمج أهداف النشاط الاقتصادي للوحدات الانتاجية المختلفة في هدف اجتماعي مشترك تعبر عنه الخطة التي تحتوي عملية الانتاج الاجتماعي في مجموعه . الوعي بذلك يحصنا ضد نوعين من الخطأ كثير الوقوع . الأول يقع فيه البعض عندما يرى أن في مجرد وجود الربح في المجتمع الاشتراكي دلالة على أن طبيعة الوحدة الانتاجية لا تختلف في ظل الانتاج الاشتراكي عنها في ظل الانتاج الرأسمالي اذ في ذلك اغفال للفرق بين الربح كهدف للانتاج تحصل عليه الفئة الاجتماعية المسيطرة قانوناً وفعلياً (أو فعلياً فقط) على وسائل الانتاج وبين الربح كمعيار لكفاءة الوحدة الانتاجية في قيامها بدور في تحقيق غاية اجتماعية عبرت عنها خطة الاقتصاد القومي . النوع الثاني من الخطأ يقع فيه بعض آخر عندما يتوهم أن تحول الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية جماعية تضمن زوال الربح كهدف للانتاج وكمعيار لقياس كفاءة الوحدة الانتاجية . وزوال الربح بالصفة الأولى لا يعني زواله بالصفة الثانية ، كما رأينا .

ولكن اذا كان التخطيط الاقتصادي هو أداة المجتمع الاشتراكي في محاولته تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومي في مجموعه ، ومن وجهة نظر المجتمع بأكمله ، أي محاولة رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي مقدماً ونخبراً أكفاً الوسائل لتحقيق تلك النتيجة ، فهل يعني ذلك أن التطور الاجتماعي لم تعد تحكمه القوانين الموضوعية ؟ الاجابة على هذا السؤال تدعونا الى الوقوف قليلاً عند التخطيط الاقتصادي في علاقته بالقوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاجتماعي .

التخطيط الاقتصادي والقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي:

نعرف أن العملية الاقتصادية تتمثل في مجموع النشاطات الاقتصادية لأفراد المجتمع في تكرارها المستمر. ونعرف أن هذه النشاطات تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن إرادة الأفراد، ونعرف كذلك أن القوانين الاقتصادية وإن كانت مستقلة عن إرادة الأفراد فإن طريقة ادائها ليست بالتحتم كذلك^(١١). من وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية استقلالاً عن إرادة الإنسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية. في الحالة الأولى. يقال أن العملية الاقتصادية عملية تلقائية أو عفوية حيث القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل عملاً تلقائياً. فرغم أن كل نشاط اقتصادي فردي نشاط يسعى إلى تحقيق هدف ما إلا أن النتيجة الاجتماعية لمجموع النشاطات الفردية تتحقق - كما رأينا - تلقائياً. النتيجة الاجتماعية ثمرة النشاطات الفردية المتعددة، فكل نشاط فردي قد يساهم في تحقيقها، ولكنها نتيجة تحدث تلقائياً إذ لم تكن في حساب أي من الأفراد عند قيامه بنشاطه الفردي محاولاً تحقيق غاية معينة هي غاية فردية. فدور الأفراد - في قيامهم بالنشاطات الفردية المتعددة والتي قد تكون متضاربة - يقتصر على تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق نتيجة ما على نطاق المجتمع دون أن تكون هذه النتيجة قد حظيت بالرعاية مقدماً. بهذه الطريقة التلقائية تعمل القوانين الاقتصادية في الاقتصاديات السابقة على الاقتصاد الاشتراكي المخطط. أما في الحالة الثانية فيقال إن العملية الاقتصادية عملية واعية، أو مخططة من حيث أن القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل بطريقة واعية، من سبيل الدراسة المفصلة للواقع الاجتماعي في حاضره وماضيه والتعرف على القوانين الموضوعية التي تحكم تطوره الاقتصادي والعمل مقدماً. ومن وجهة نظر الاقتصاد القومي بأكمله - على خالق الشروط التي تحقق النتيجة الاجتماعية التي تتفق والظروف الموضوعية لتطور الاقتصاد. في هذه الحالة تكون بصدد وضع مشابه لاستخدام التكنيك الحديث لقوانين الطبيعة. فاكتشاف القانون الموضوعي الذي يحكم ظاهرة معينة، أي اكتشاف العلاقة المنتظمة بين عناصر الظاهرة في تفاعلها، بين شروط معينة والأثر المترتب على هذه الشروط، ويمكننا من تهيئة الشروط كلها أردناً للنتيجة تحقيقاً. بمعنى آخر، هذا الاكتشاف يمكننا من اتخاذ هذه النتيجة كهدف والعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيقها كوسيلة للوصول إليها. فالأمر لا يتعلق إذن بإزالة عمل القوانين الاقتصادية وإنما بخلق الشروط التي تعمل في ظلها القوانين على نحو يجعل نتيجة عملها تتطابق مع ما قصده الأفراد في مجموعهم: النتيجة الاجتماعية

(١١) أنظر ما قلناه على الصفحات ٣٨ - ٤٠.

للنشاطات الاقتصادية يمكن تصورها مقدما واتخاذها هدفا ثم تهيئة الشروط اللازمة للتوصل إليها. الرعاية المقدمة للنتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي ومحاولة تخير أكفأ الوسائل لتحقيقها عن طريق تنسيق جهود الوحدات الانتاجية المتعددة هما - كما رأينا - جوهر التخطيط الاشتراكي (١٢).

على هذا النحو القول بأن العملية الاقتصادية عملية واعية أو مخططة يعني عملية تكون في خلالها طريقة عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية واعية بالمعنى الذى اتينا من شرحه. ومن ثم فهو لا يعني أن التطور قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية. اكتشاف هذه القوانين يمكن من معرفة اتجاه التطور ومن ثم العمل له مقدما، لكى تتحقق النتائج اذا تهيأت شروط تحقيقها. يترتب على ذلك أن القرارات الاقتصادية المتعلقة بسير العملية الاقتصادية المخططة لا يمكن أن تكون قرارات تحكمية لا تستند على تفهم سليم للواقع الاقتصادي المراد تخطيطه. جزاء هذه القرارات في حالة اتخاذها هو انعدام فعاليتها انعداماً يتركها مع عملية اقتصادية تسير سيرها التلقائي.

التخطيط الاقتصادي والقطاع الخاص :

اعادة تنظيم المجتمع على نحو اشتراكي - وتخطيط العملية الاقتصادية بالتالى - مسألة اجتماعية سياسية. في حالة اختيار الجماعة بناء مجتمع اشتراكي لا يكون الانتقال الى هذا المجتمع فجائيا، اذ عملية التغيير الجذرى للهيكل الاجتماعى عملية طويلة معقدة. فاذا ما كانت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة اشتراكية فان الانتقال يكون مؤكدا في خطواته التدريجية. في هذه الحالة يظل القطاع الخاص مباشرا لبعض النشاطات الاقتصادية على نحو يطول أو يقصر وفقا لظروف كل مجتمع وما ينتهى اليه الوضع السياسى والاجتماعى فيه. كل هذه أمور تتحدد على مستوى اجتماعى وسياسى وتخرج عن نطاق دراستنا هذه. والذى يهمنا في هذا المجال ما يأتى : في الحالة التى يوجد فيها قطاعان اشتراكي وخاص ما هى الشروط اللازمة من الناحية التنظيمية لكى نوفر - من الناحية الفنية - الحد الأدنى اللازم لامكانية تخطيط العملية الاقتصادية. اذ مما لا شك فيه أنه لكى يكون التخطيط فعالا يتعين تمكين هيئات التخطيط من أن تعامل من يدير كل وحدة انتاجية كمسئول عن وحدة تمثل

(١٢) القول بطريقة العمل الواعية للقوانين الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي المخطط ينسحب على قانون القيمة وقوانين المبادلة المرتبطة به، أى القوانين التى تحكم علاقات الأمان (بما في ذلك قانون العرض والطلب) مفهوم قانون القيمة والدور الذى يلعبه في الاقتصاد الاشتراكي المخطط والآثار التى تترتب على ذلك، كل هذه - مثلت - ولا تزال - موضوعا لمناقشات

نظرية واسعة النطاق بين الاقتصاديين في المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات الغربية ولن نتعرض هنا لهذه المشكلات، وإنما سنتلقى عناية خاصة في الجزء الثالث من هذا المؤلف.

جزءاً من القطاع الاشتراكي ، الأمر الذي لا يتحقق في حالة ما إذا كانت الوحدة الانتاجية مملوكة ملكية خاصة أو واقعة تحت السيطرة الفعلية لفرد أو لمجموع الأفراد تتضارب مصالحهم مع المصلحة العامة . من ناحية أخرى التخطيط الاقتصادي لا يمكن أن يقوم دون معرفة دقيقة بكيفية سير الجهاز الانتاجي في الجماعة ، ومن ثم كانت الاحصاءات المتعلقة بالموارد الانتاجية وبنفقات الانتاج والفائض وغير ذلك شرطاً حيوياً لتحضير الخطة . سيادة القواعد التي تحكم النشاط الفردي (بما فيها سرية الأعمال) في القطاع الخاص يجعل البيانات والاحصاءات أضال من أن تمكن من اعداد خطة عامة .

وجود قطاعين للنشاط الاقتصادي يعني أن موارد الجماعة توزع من حيث السيطرة بين هذين القطاعين . اذا كان الهدف من التخطيط هو استخدام الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة أكفاً استخدام ممكن فان ذلك يشمل الموارد الموجودة تحت سيطرة كل من القطاعين . هذا الهدف يتعين أن يترجم اذن في محاولة تطوير كل من القطاعين بصفة مطلقة على أن يكون معدل نمو القطاع الاشتراكي أسرع من معدل نمو القطاع الخاص . نمو القطاعين بصفة مطلقة يعني أن الموارد الموجودة تحت تصرف كل من القطاعين تستخدم استخدماً يسهم في نمو الاقتصاد القومي ، ونمو القطاع الاشتراكي بمعدل أسرع من معدل نمو القطاع الخاص يسمح للأول بزيادة مستمرة في أهميته النسبية ، أى أهميته بالنسبة للقطاع الخاص ، الأمر الذي يزيد دوره الاستراتيجي في عملية التطور المخطط تأكيداً . لكي يكون تنفيذ هذه السياسة ممكناً ولكي نضمن عمل القطاع الخاص في اطار الخطة العامة للاقتصاد القومي يتعين أن يكون تنظيم الوضع بالنسبة للقطاعين قائماً على الأسس الآتية :

١ . تحديد حجم القطاع الاشتراكي ، أى تحديد القدر من وسائل الانتاج المملوكة ملكية جماعية رهين باعتبارات ثلاث :

* الاعتبار الاول اعتبار اجتماعي سياسي مؤداه حرمان القومية السياسية المعادية (خارجية كانت أو دخلية) من سيطرتها الاقتصادية .

* الاعتبار الثاني متعلق بسيطره القطاع الاشتراكي على القدر من وسائل الانتاج الذي يمكنه من أن يلعب الدور الاستراتيجي في عملية الانتاج الاجتماعي في تطورها .

* الاعتبار الثالث يتمثل في انه فيما وراء القدر لكفالة الاعتبارين السابقين يكون التوسع في القطاع الاشتراكي مرهون بالقدرة على ادارة وحداته الانتاجية ادارة أكفاً . في غياب تلك القدرة قد يكون من الأفضل . من الناحية الفنية - البحث عن وسائل أخرى

تضمن أن يصب جزء أكبر من الفائض الاقتصادي الذي يخلق في القطاع الخاص في خزنة الدولة وأن يكون عمل هذا القطاع في إطار الخطة العامة للاقتصاد القومي .

أيا ما كان الأمر فالقطاع الاشتراكي يتعين أن يشمل الصناعات الرئيسية وخاصة الثقيلة والمشروعات التي تنصب فيها مدخرات الجماعة كالبنوك ومؤسسات التأمين . على هذا النحو يمكن تعبئة المدخرات الصغيرة من ناحية وممارسة رقابة غير مباشرة على سير القطاع الخاص من ناحية أخرى ، إذ أن خدمات الصناعات الثقيلة والائتمان أساسية للنشاط الفردي .

٢- إذا ما تحدد حجم القطاع الاشتراكي في وقت ما يتعين أن تحدد النشاطات التي يكون لكل من القطاعين العمل فيها مستقلاً تحديداً واضح المعالم ، وأن تحدد الشروط التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حتى يتشأ له جر يبعد به عن الاحتكام والتدرد .

٣- ألا تكون كمية وسائل الانتاج التي يملكها القطاع الخاص كبيرة بدرجة تخل بتوزيع متساو للدخول .

٤- أن تسود المنافسة في القطاع الخاص ، ومقتضي ذلك الحيلولة بين المشروعات الفردية وقيام أى وضع احتكارى .

٥- أن ترسم الخطة في جزئها المتعلق بالقطاع الخاص بالتعاون مع ممثلى رجال الأعمال (كاتحادات الصناعات والغرف التجارية) .

٦- أن يخصص للقطاع الخاص نصيباً من موارد الجماعة .

٧- أن تمارس سياسة أمان تحقق رقابة فعالة على القطاع الخاص عن طريق تأثيرها على الأمان والأجور والأرباح . ويسهل تنفيذ هذه السياسة عندما تكون تجارة الجملة الداخلية ضمن القطاع الاشتراكي . ويمكن تكملة سياسة الأمن هذه باتباع نوع من التمييز في منح الائتمان للمشروعات الفردية يؤدي الى تشجيع انشاء المشروعات التي يكون في انشائها ضمان أكبر لتحقيق أهداف الخطة .

٨- قد يكون في قيام المشروعات المختلطة تحقيق لرقابة الدولة على رأس المال الفردي .

تلك هي الاعتبارات التي يتعين أخذها في الحسبان والتوصل الى حل ازاء كل منها اذا روى الاحتفاظ بجزء من القوى الانتاجية تحت سيطرة القطاع الخاص في مجتمع اشتراكي . قيام تنظيم الاقتصاد على هذه الأسس يمثل حدا أدنى يمكن من تخطيط عملية الانتاج الاجتماعى لتطويرها .

على هذا النحو يتحدد مفهوم التخطيط الإقتصادي . مفهوم ذلك لا يرجع الى حالات وجود الخطة الاقتصادية التي ترسم في داخل وحدة انتاجية أو في داخل صناعة أو حتي مجموعة من الصناعات في اقتصاد يسير من خلال العمل التلقائي لقوى السوق . وهو يستبعد كذلك الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة تطوير الاقتصاد القومي من خلال خطة عامة ملزم كالهيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجوده) ، وهي خطة لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومي في مجموعه خلال فترة معينة قادمة ، وانما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية المادية على نحو يضمن للعملية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة . معيار استبعاد الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة التخطيط الإقتصادي بهذا المعني هو انها تترك النتيجة النهائية للنشاط الإقتصادي في مجموعه متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق . الهدف من التخطيط الإقتصادي هو تحقيق الرشادة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الإقتصادي للجماعة مقدما ، وتخير أكفأ الوسائل للتوصل اليها ، الأمر الذي لا يعني أن التطور الإقتصادي قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية وانما يعني أن طريقة عمل هذه القوانين - على الأقل الرئيسي منها - لم تعد تلقائية وانما اصبحت واعية . واذا كان التخطيط الإقتصادي يستلزم سيطرة الجماعة على القوى الانتاجية فان ذلك لا ينجم أن تكون سيطرة الجماعة شاملة لكافة القوى الانتاجية ، على الأقل في خلال مرحلة أولى من مراحل التطور للاقتصاد الاشتراكي . الا أنه اذا ارتأت الجماعة الأبقاء على بعض النشاط الخاص فالتخطيط الإقتصادي لعملية الانتاج الاجتماعي يستلزم تنظيما يضمن للقطاع الاشتراكي دورا استراتيجيا في عملية الانتاج وتوسعا بمعدل أعلى من معدل نمو النشاط الإقتصادي في داخل القطاع الخاص ، كما يضمن توسع هذا القطاع الأخير في داخل الاطار العام لخطة الاقتصاد القومي .

* * *

بهذا يتضح ارتباط التخطيط بشكل تاريخي لعملية الانتاج الاجتماعي ، كما تعرض في تكوين اجتماعي معين يتسع فيه نطاق العمل الواعي للإنسان كمحرك للتاريخ . ذلك هو التكوين الاجتماعي الاشتراكي . التطور الكمي نحو اقتصاد مخطط أخذ مكانا في التكوينات الاجتماعية السابقة على التكوين الاجتماعي الاشتراكي . ولكن مع توفر الشروط اللازمة تاريخيا لوجود هذا المجتمع الأخير ، ومع توافر هذه الشروط فقط ، يمكن القول بأننا بصدد اقتصاد مخطط ، بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة الاقتصادية على نحو يختم عملية الانتاج الاجتماعي في سيرها التاريخي ، بصدد اقتصاد لا تتوقف فيه النتيجة النهائية على

العمل التلقائي لقوى السوق الذى يتم من خلال القرارات الفردية المتضاربة ، وانما على الخطة التى تسعى الى تنسيق النشاطات الاقتصادية تنسيقا مقدما وتحقيقا أداء متوازن للعملية الاقتصادية عن طريق تنفيذ ما ورد فى الخطة .

مجلس القضاء

الهيئة القضائية

تقديم

الباب الاول

الاقتصاد السياسي كعلم

- ١٦ الفصل الاول : موضوع الاقتصاد السياسي
- ١٦ عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والطبيعة
- ١٩ عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والانسان
- ٢٨ الفصل الثاني : منهج الاقتصاد السياسي
- ٢٩ ١ - ما هو العلم ؟
- ٢٩ ٢ - هل الاقتصاد السياسي علم ؟
- ٥٣ الفصل الثالث : الاقتصاد السياسي وفروع العلوم الاجتماعية الاخرى
- ٥٤ ١ - الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع
- ٥٦ ٢ - الاقتصاد السياسي والديموجرافيا
- ٥٩ ٣ - الاقتصاد السياسي والجغرافيا

الباب الثاني

تاريخ الاقتصاد السياسي

- ٦٥ الفصل الاول : الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة على الرأسمالية
- ٦٥ ١ - العصور القديمة
- ٧٣ ٢ - العصور الوسطى
- ٩٣ ٣ - الفكر الاقتصادي العربي في القرن التاسع عشر
- ١٠٥ الفصل الثاني : مولد علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية
- ١٠٥ ١ - الرأسمالية التجارية والفكر الاقتصادي للتجار
- ١٠٧ اولا : راس المال التجاري وتطوره

| | | | |
|-----|-------|---|--|
| ١١٣ | | للمنشاط الاقتصادي | ثانيا : الكيفية التي يتم بها التحول في المجالات المختلفة |
| ١٢٢ | | ثالثا : الفكر الاقتصادي نتاج هذه المرحلة | |
| ١٢٨ | | ٢ - الرأسمالية الصناعية ومولد علم الاقتصاد السياسي | |
| ١٣٣ | | اولا : رواد المدرسة التقليدية | |
| ١٥٢ | | ثانيا : المدرسة التقليدية | |
| | | | الفصل الثالث : تطور علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية |
| ١٦١ | | ومرحلة التحول الى الاشتراكية | |
| ١٦١ | | ١ - الاقتصاد السياسي بعد التقليديين | |
| ١٦٢ | | اولا : الاقتصاد السياسي عند كارل ماركس | |
| ١٨٥ | | ثانيا : الفكر الاقتصادي للمدرسة الحديثة | |
| ٢٤٤ | | نظرية ثمن السوق عند مارشال | |
| ٢٤٦ | | نظرية ثمن السوق عند فالراس | |
| ٢٦٨ | | ٢ - الاقتصاد السياسي وتعمق الازمة في الاقتصاد الرأسمالي | |
| ٢٧٠ | | ٣ - الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا | |

الباب الثالث

الاقتصاد السياسي علم طرق الانتاج

| | | |
|-----|-------|--|
| ٢٨١ | | الفصل الاول : في مفهوم فكرة طريقة الانتاج |
| ٢٨٢ | | ١ - نوع علاقات الانتاج السائدة |
| ٢٨٢ | | اولا : علاقات الانتاج |
| ٢٨٢ | | ثانيا : السهدف من النشاط الاقتصادي |
| ٢٨٤ | | ثالثا : طريقة أداء وسير العملية الاقتصادية |

| | |
|-----|---|
| ٢٨٥ | ٢ - مستوى تطور قوى الانتاج |
| ٢٩١ | ٣ - ملامح العامة لبعض طرق الانتاج |
| ٢٩٤ | ٤ - من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى ... |
| ٣٠٣ | الفصل الثانى : الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية |
| ٣٠٣ | ١ - نوع علاقات الانتاج السائدة |
| | ٢ - الهدف المباشر من النشاط الاقتصادى هو تحقيق الكسب |
| ٣٠٦ | النقدى |
| ٣٠٧ | ٣ - العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات أداء تلقائى أو عفوى |
| ٣١٣ | الفصل الثالث : الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية |
| | ١ - الاقتصاد الاشتراكى يقوم على الملكية الجماعية لوسائل |
| ٣١٥ | الانتاج |
| ٣٢١ | ٢ - الاقتصاد الاشتراكى يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية |
| ٣٢٣ | ٣ - الاقتصاد الاشتراكى اقتصاد مخطط |
| ٣٤١ | محتويات الكتاب |

مطبعة التونسي
٣ شارع النلكي - الاسكندرية
٤٨٣٧٤٢٢ ☎